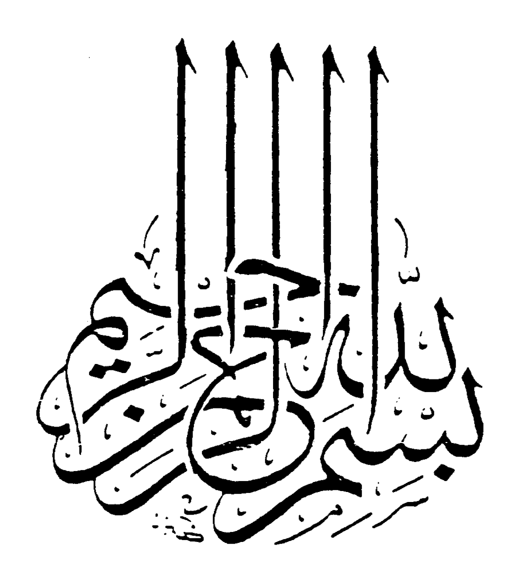
دلالة السياق

بين التراث وعلم اللغة الحديث

دراسة تحليلية
للوظائف الصوتية والبنيوية والتركيبية
في ضوء نظرية السياق

تأليف
د. عبد الفتاح عبد العليم البركاوي
أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد ..

فقد كان من يمن الطالع أن يسَّر الله لي مجاورة بيته الحرام والعيش في تلك الرحاب الطاهرة منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٠ للعمل بالتدريس في جامعة أم القرى ، وقد وجهت لي أثناء تلك الفترة دعوة للمساهمة في الموسم الثقافي الذي تقيمه الجامعة كل عام ففكرت مليا فيما عسى أن يكون مناسبا من الموضوعات غير المطروقة التي يستطيع المرء أن يقدم من خلالها فكرة نافعة أو زاداً جديداً في مجال الدرس اللغوي ، وفي تلك الأثناء كان الصراع محتدما بين أنصار التراث الذين يرون في كل وافد خطراً يهدد الثقافة العربية ، وأنصار المعاصرة الذين ينظرون إلى التراث باعتباره شيئا باليا قد فقد بريقه وقلت الحاجة إليه بانقضاء العصر الذي ألف فيه ومن ثم فإنه يتوجب التوجه إلى الثقافة الغربية لقطف ثمارها وتطبيق مناهجها على الدرس اللغوي (١) ، ولما كنت قد نهلت من التراث من أصل منابعه في الأزهر الشريف ، ونلت حظا لا بأس به من الثقافة الغربية أثناء دراستي للدكتوراه في إحدى الجامعات الألمانية (الغربية) فقد رأيت أن كلا الفريقين قد اشتط

---

(١) قدم الدكتور زكي نجيب محمود في مقالة له نشرت بجريدة الأهرام (ص ١١ العدد ٣٧٤١٤ بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٨٩) تلخيصا لموقف الفريقين ، وكان مما قاله « إن طائفة ضخمة من المثقفين العرب قد أوشكت أن تنحصر مصادر ثقافتها فيما يقرأ من كتب السلف ، فأصبح هذا المصدر الوحيد هو عالمهم الذي عاشوا فيه طلاباً للعلم ، ويعيشون فيه رجالاً من أصحاب هذا العلم ، ومن الطبيعي لكل إنسان أن يعلي من شأن مصدر علمه ومورد رزقه ، وإذا كان لهذا المصدر من يقاومونه فهم غالبا ما يكونون من طائفة أخرى انحصرت مصدراً وموداً في عالم آخر هو عالم المعرفة المنقولة عن بناة العصر من الغربيين سواء أكانوا علماء أم مفكرين أم أدباء » .

في موقفه وغالى في مطلبه وربما كان السبب في ذلك أن أصحاب مذهب التراث لم يقفوا على شئ ذي بال من الثقافة المعاصرة وأن أصحاب المعاصرة لم يعرفوا من التراث سوى قشوره ولم يتعمقوا في فهمه ولم يكلفوا أنفسهم مشقة الغوص لاستكناه أسراره واستخراج جواهره .

من هنا كان لا بد من البرهنة على أنه لا تعارض مطلقا بين التراث والمعاصرة وأن كلاهما يكمل الآخر ومن ثم فقد أخترت موضوع « **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث** » ليكون محاضرة تليق باختتام الموسم الثقافي لجامعة أم القرى ١٤٠٩ هـ الموافق لعام ١٩٨٩ ، ثم إنني ما زلت أعاود النظر في هذه المحاضرة - التي لقيت قبولا حسنا وأثارت مناقشات عديدة - حتى نضجت فكرتها واكتملت عناصرها وكان هذا الكتاب ثمرة يانعة من ثمارها التي آمل أن ينال من القبول ما لقيه أصله (وهو تلك المحاضرة) .

لقد كان من المخطط أن يتناول هذا الكتاب أثر السياق في كل أنواع المعنى من معجمية ووظيفية (صوتية كانت أو صرفية أو نحوية) واجتماعية ، بيد أن تشعب هذه الموضوعات وسعة القول فيها جعل من الضروري أن أكتفي مؤقتا بدراسة أثر السياق على المعنى الوظيفي على أمل أن يساعدني المولى عز وجل على استكمال دراسة موضوع السياق وأثره في الدلالتين المعجمية والاجتماعية ، ومن هنا ينبغي النظر إلى هذا الكتاب على أنه الجزء الأول وسيليه جزء ثان بإذنه تعالى .

أما الموضوعات التي تناولتها هنا فهي توضيح أسس النظرية السياقية في التراث العربي والدراسات اللغوية الحديثة مع الإشارة إلى المجالات التطبيقية لهذه النظرية في اللغة العربية واللغات الغربية ، وقد استلزم الحديث عن العلاقة بين الدلالة والسياق الكشف عن المعنى الاصطلاحي لكليهما مقترنا ذلك بالحديث عن المعنى بأنواعه المختلفة والدلالة بأصنافها العديدة ، وقد

استغرق ذلك الفصل الأول من هذا الكتاب .

أما الفصول الثلاثة الأخرى فقد خصصت الأول منها لدراسة الوحدات الصوتية ودلالتها وتأثرها بالسياق ، أما الفصل الثاني فقد جعلته للحديث عن الوحدات الصرفية بأنواعها المختلفة وتقسيماتها العديدة والمعاني التي تدل عليها وتأثر هذه المعاني بالسياق مع التطبيق على الوحدات الصرفية في اللغة العربية وتوضيح العلاقة بين هذه الوحدات وما يسمى بـ « **الفصائل الصرفية** » وقد كشف عن ظاهرتي الاشتراك والترادف في هذه الوحدات وكيف يعمل السياق على إزالة الغموض الناجم عن اشتراك الوحدة الصرفية في الدلالة على أكثر من معنى من ناحية ، وتحديده لمجالات الاختيار بين الوحدات الصرفية المترادفة من ناحية أخرى ، وفي الفصل الأخير تناولت للمرة الأولى في التراث العربي - فيما أعلم - موضوع الوحدات النحوية وقمت بتقسيمها تبعا للمعنى الذي تدل عليه إلى وحدات إفرادية ووحدات تركيبية ثم وازنت بين العربية وغيرها فيما يتعلق بالتعبير عن موقف المتكلم والمخاطب من موضوع الحديث وكانت نتيجة الموازنة لصالح العربية التي اختصت دون غيرها من اللغات التي نعرفها بتخصيص وحدات نحوية للتعبير عن حالة المخاطب ، ليس هذا فحسب وإنما كشفت الموازنة عن اختصاص العربية بالعديد من الملامح النحوية أو ما يسمى بالتاكسيمات Taxemes مما يدل على ثراء وتنوع لا نظير لهما في اللغات الأخرى .

لقد حظي الإعراب من بين الملامح النحوية العديدة بقدر كبير من الدراسة التفصيلية نظرا لما أثير حول قيمته الدلالية قديما وحديثا فدرست ظاهرة الاشتراك والترادف في العلامات الإعرابية ثم وازنت بين الإعراب في كل من العربية واللاتينية في ضوء هاتين الظاهرتين وأثمرت الدراسة عن نتائج حاسمة ترد الشبهات التي أثارها حول « الإعراب » في العربية قدامى ومحدثون .

لقد كان اختياري آي الذكر الحكيم وبعض الأحاديث النبوية مجالا للتطبيق يكشف عن دور السياق في الدلالة على المعاني الوظيفية للوحدات اللغوية خاصة الصرفية والنحوية نظراً لأن هذين الأثرين الخالدين يبرزان خصائص العربية على أكمل وجه وأتمه من ناحية ولأنهما قد حظيا من المفسرين والشراح بما لم يحظ به أي أثر آخر - بما في ذلك الكشف عن أسباب النزول أو أسباب ورود الحديث - من ناحية ثانية ، ولهذه النقطة الأخيرة أهمية خاصة لأنهاتكشف عن الملابسات السياقية التي صاحبت نزول النص إن كان قرآنا كريما أو واكبت وروده إن كان من الحديث النبوي الشريف .

تلك لمحة موجزة عن موضوع هذا الكتاب الذي بذلت فيه أقصى الجهد ، فإن أك وفقت فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن تكن الأخرى فحسبي أني أخلصت النية وبذلت غاية الوسع ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنبت وإليه المصير .

﴿ ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين ﴾

وصلى الله وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

عبد الفتاح البركاوي

الفصل الأول

الدلالة والسياق

من بين النظريات العديدة التي تناولت المعنى (1) احتلت نظرية السياق في التراث العربي والدراسات اللغوية الحديثة مكانا بارزا سواء فيما يتعلق بفهم النصوص واستنباط الأحكام منها أو تحليلها ، ولما كان مصطلح السياق من المصطلحات التي يكثر تداولها في مجالات عديدة كاللغة والنقد الأدبي والبلاغة وأصول الفقه ، وكان الارتباط بينه وبين كل من مصطلحي « الدلالة » و « المعنى » اللذين لا يقلان عنه في تعدد مجالات الاستعمال في العلوم المختلفة ، كان من الضروري أن نبدأ بتوضيح مفاهيم هذه المصطلحات الثلاث وبيان أهم أنواعها والكشف عن العلاقة التي تربط كلا منها بالآخر ، وتبعا لذلك فقد انقسمت الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين : الأول ونتناول فيه بالدراسة والتحليل هذه المصطلحات الثلاث بأنواعها المختلفة ، والثاني يتناول أسس النظرية السياقية عند الغربيين بوجه عام وعند اللغويين الإنجليز وخاصة فيرث على وجه الخصوص ، كما سنتناول هذه الأسس كما وردت في التراث العربي وبخاصة كما تصورها الجاحظ وابن جني .

---

(١) من هذه النظريات على سبيل المثال « النظرية الإشارية والنظرية التصويرية والنظرية السلوكية ونظرية الحقل اللغوي والنظرية التحليلية » انظر في هذه النظريات المختلفة : علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ص ٥٤ وما بعدها .

المبحث الأول

في مفهوم الدلالة والمعنى والسياق

أولا : في التراث العربي

الدلالة في الاستعمال اللغوي

يكشف الاستعمال اللغوي لهذا اللفظ كما أوردته المعاجم وسجلته النصوص عن أنه مصدر للفعل الثلاثي « دَلَّ » وأنه يقال بالفتح وبالكسر ويرادفه في هذا الاستعمال - وإن كان أقل وروداً - لفظاً « دُلُولة » و « دَلّ » ، يقول الجوهري : الدلالة في اللغة مصدر دله على الطريق دَلالة ودِلالة ودلولة في معنى أرشده إليه (١) ، وجاء في اللسان : دلّه على الشئ يدله دَلاً ودلالة فاندلّ : سدده إليه (٢) ، وذكر ابن فارس « أن الدال واللام أصلان : أحدهما إبانة الشئ بأمارة تتعلمها ، والآخر اضطراب في الشئ ، فالأول قولهم : دللت فلانا على الطريق ، والدليل : الأمارة في الشئ » (٣) ، ويتضح مما أورده الراغب أن هذا الإرشاد أو التسديد أو الإبانة كما أوردها هؤلاء المعجميون (الجوهري وابن منظور وابن فارس) قد يصحبها قصد من الدالّ وقد لا يصحبها ذلك القصد وذلك كما في الدلالة الطبيعية التي مثل لها بدلالة حركة الإنسان على حياته ، واستشهد لذلك بقوله تعالى ﴿ .. ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته ﴾ (سبأ ١١) (٤) .

---

(١) الصحاح ٤ / ١٦٩٨ .

(٢) لسان العرب (ط بيروت) ١١ / ٢٨٤ .

(٣) مقاييس اللغة ٢ / ٢٦٠ وقارن بالمجمل ٢ / ٣١٨ .

(٤) انظر مفردات الراغب ص ١٧١ ونص عبارته « الدلالة ما يتوصل به إلى معرفة الشء كدلالة الألفاظ على المعنى ، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة ، والعقود في الحساب ، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة أو لم يكن بقصد ، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حي ، قال تعالى =

لقد وردت مشتقات من لفظ الدلالة في القرآن الكريم في سبعة مواضع خمسة منها مصحوبة بالقصد أو الإرادة (١) واثنتان لا يلاحظ فيهما ذلك (٢) ، والمعنى في هذه المواضع السبعة هو كما قال الراغب « ما يتوصل به إلى معرفة الشئ » (٣) كلاما كان أو غير كلام .

الدلالة في اصطلاح اللغويين

ذكر التهانوي أن « الدلالة » من مصطلح أهل الميزان (المنطق) والأصول والعربية والمناظرة (لعل المقصود هنا علماء الكلام) ، وحكى اتفاق هؤلاء على أن المراد بها « أن يكون الشئ بحالة يلزم من العلم بها العلم بشئ آخر » (٤) ، وما ذكره التهانوي هنا غير مسلم لأنه يخرج الدلالة الظنية وهي معتبرة عند المناطقة وعلماء الأصول (٥) .

= « ما دلهم على موته إلا دابةُ الأرض تأكل منسأته » وأصل الدلالة مصدر كالكتابة والأمارة ، والدال من حصل منه ذلك ، والدليل في المبالغة كعالم وعليم ، ثم يسمى الدال والدليل دلالة كتسمية الشئ باسم مصدره .

(١) وذلك كما في قوله تعالى « هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم » القصص ١٢ ، والمواضع الأخرى الأربعة في طه ٤٠ ، ١٢٠ ، وفي الصف ١٠ ، وسبأ ٧ .

(٢) وذلك كما في الآية التي ذكرها الراغب ، أما الآية الأخرى فهي في سورة الفرقان آية ٤٥ « .... ثم جعلنا الشمس عليه دليلا » يقول الزمخشري موضحا معنى الدليل هنا « معنى كون الشمس دليلاً ، أن الناس يستدلون بالشمس وبأحوالها في مسيرها على أحوال الظل » الكشاف ٣ / ٢٨٢ .

(٣) مفردات الراغب ١٧١ .

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ٢٨٤ .

(٥) جاء في تعريف المناطقة للدلالة « أنها كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم أو الظن بشئ آخر ، وهي تنقسم عندهم إلى : وضعية وطبيعية وعقلية ، وكل منها ينقسم إلى لفظية وغير لفظية » انظر في تفصيل ذلك أثر الدلالة النحوية واللغوية ص ١٤ وما بعدها ، أما علماء الأصول فلم يشترطوا العلم في الشئ الدال دائما واكتفوا بالتخيل في بعض الأحيان وذكروا أن دلالة =

أما موقف اللغويين فيما يتعلق بهذا المصطلح فيبينه أبو عثمان الجاحظ الذي جعل الدلالة مرادفة للبيان عندما قال : « إن الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هي البيان » ، ومن ثم يكون تعريفه للبيان تعريفا للدلالة أيضا فماذا قال عن البيان ؟ .

البيان : اسم جامع لكل شئ كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان الدليل » (١) .

وتدل العبارة الأخيرة في التعريف « ومن أي جنس كان الدليل » على صحة ما استنتجناه من تسوية الجاحظ بين البيان والدلالة ، ويبدو أن مراده بالبيان أو الدلالة هنا ما يشمل الدلالة باللفظ وغيره من العناصر غير اللغوية التي تساهم في الكشف عن المعنى وقد فَسَّر هذا التعميم بقوله « لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام فبأي شئ بلغت الإفهام ، وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع » (٢) والتعبير « بأي شئ » يتسع لإدخال عنصر السياق اللغوي

= اللفظ « عبارة عن كونه بحيث إذا سمع أو تُخيِّل لاحظت النفس معناه » أما الدلالة غير اللفظية فقد أطلقوا عليها دلالة الإلتزام ، ولم يشترطوا اللزوم الذهني هنا ، بل يطلقون اللفظ على لازم المسمى ، سواء كان اللازم ذهنياً أو خارجيا ، انظر في ذلك بيان المختصر ١ / ١٥٥ ، وقد عرف بعض الأصوليين الدلالة بأنها فعل الدليل ثم عرفوا الدليل بأنه هو المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود ، ولا فرق بين أن يحصل منه العلم أو غلبة الظن ، انظر في ذلك التمهيد في أصول الفقه ١ / ٦١ وما بعدها ، هذا وتعريف الأصوليين للدلالة بأنها فعل الدليل يشبه إلى حد كبير ما صرح به الخليل ابن أحمد (العين ٨ / ٨) من أن : الدلالة مصدر الدليل ، إذ ليس الدليل هنا سوى الشئ الدال ، والمصدر هو المبعث أو المنشأ ، وليس المصدر في اصطلاح النحاة وإلا لقال « مصدر دَلَّ » كما ذكرت المعاجم الأخرى .

(١) البيان والتبيين ١ / ٧٥ .

(٢) السابق ١ / ٧٩ وقد تناول الأصوليون أيضا مصطلح « البيان » وذكر أن المراد به =

والخارجي في مجال الدلالة وتوضيح المعنى كما سيتضح من تقسيمه التالي لأنواع الدلالات .

تقسيم الجاحظ للدلالة

قسم الجاحظ الدلالة إلى خمسة أقسام عندما ذكر « أن جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد [١] أولها : اللفظ ، ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ... » [٢] .

أما الجهة التي تجمع بين تلك الأصناف وتجعلها جميعا داخلة في مفهوم الدلالة (البيان) فهي « الكشف عن أعيان المعاني في الجملة ثم عن حقائقها في التفسير وعن أجناسها وأقدارها وعن خاصها وعامها وعن طبقاتها في السار والضار ، وعما يكون فيها لغوا بهرجا وساقطا مطرحا » [٣] .

= « إظهار المعلوم للمخاطب منفصلاً عما يشكل به أو يلبس لأجله » وقال بعضهم « البيان هو إخراج المعنى من حيز الإشكال إلى حيز التجلي » انظر في هذا التعريف ومناقشته التمهيد في أصول الفقه ١ / ٥٩ وما بعدها ، وقال الشافعي في الرسالة ص ٢١ « والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع »

(١) هذا عند اللغويين ، أما عند غيرهم فللدلالة أقسام أخرى عديدة ، انظرها في كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ٢٨٦ .

(٢) البيان والتبيين ١ / ٧٦ ، وقد ذكر الجاحظ أن العقد هو الحساب دون اللفظ والخط ، وبهذا ينبغي أن تقيّد عبارة القاموس : عقد الحاسب : حسب ، انظر مادة (ع ق د) في القاموس ٣٨٣ ط بيروت، أما النصبة فقد ذكر أنها الحال الناطقة بغير اللفظ المشيرة بغير اليد ، وذلك ظاهر في « خلق السموات والأرض ، وفي كل صامت وناطق وجامد ونام ومقيم وظاعن » (البيان والتبيين ١ / ٨٠) .

(٣) السابق ١ / ٧٦ .

إن الجاحظ بجعله دلالة اللفظ واحداً فقط من خمسة أصناف تقوم جميعا بالكشف عن المعنى فإنما يجعل علم الدلالة اللغوي جزءا من علم الدلالة العام الذي لم تكتشف أهميته في العصر الحديث إلا على يد دي سوسير وأطلق عليه علم Semiology أي علم الإشارات (الدالة) وقال : « إن اللغة خير ما يقدم أساسا لفهم علم الإشارات ... ، وإذا أردنا أن ندرك الطبيعة الحقيقية للغة فعلينا أن نفهم ارتباطها بالأنظمة الأخرى للإشارات » (١) وخاصة ما أسماه الجاحظ بـ « **الحال** » وأطلق عليه دي سوسير « **الطقوس والعادات والتقاليد** » التي رأى أنها تساعد - بوصفها إشارات - على إلقاء ضوء جديد على هذه الحقائق (اللغوية) (٢) .

أقسام الدلالة عند ابن جني

اهتم ابو الفتح بن جني بالدلالة المتعلقة بالألفاظ أو المعاني المستفادة منها وقسم هذه الدلالة إلى ثلاثة أقسام هي :

١ - **الدلالة اللفظية** ويبدو أن المقصود منها دلالة اللفظ على معناه الوضعي المستفاد من المادة المعجمية التي يتكون منها وذلك كدلالة (ض / ر / ب) على حدث الضرب أي الصورة الذهنية المختزنة بإزاء هذه المادة في الذاكرة الإنسانية .

٢ - **الدلالة الصناعية** ويقصد بها دلالة الصيغة أو الشكل المعين للكلمة على معنى إضافي لاحق بالمعنى الأصلي المتحصل من أصل المادة كدلالة صيغة « ضَرَبَ » على المضيٍّ بالإضافة إلى دلالتها الأصلية على حدث الضرب .

---

(١) انظر علم اللغة العام لدي سوسير ترجمة يوئيل يوسف عزيز ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) السابق ص ٣٦ .

٣ - الدلالة المعنوية والمقصود بها دلالة الالتزام أو التضمن وهي دلالة عقلية فقولنا « قام » إثبات لحدث القيام في الزمن الماضي ويتضمن ذلك أو يلزم عنه وجود شخص أو شئ يسند إليه ذلك القيام ، يقول أبو الفتح موضحا مراتب هذه الدلالات من حيث القوة والضعف : « فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية فمنه جميع الأفعال ، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره (أي حدث الضرب) ، ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه » ، ثم علل لقوة الدلالة الصناعية بقوله : « وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ .. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال ، وليست في حيز الضرورات ، ألا تراك حين تسمع ضَرَبَ قد عرفت حدثه وزمانه ، ثم تنظر فيما بعد ، فتقول : هذا فعل ولا بد له من فاعل ، فليت شعري : من هو ؟ وما هو ؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع « ضرب » ، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعل كل مذكر يصح منه الفعل ، مجملا غير مفصل .. » (١) .

إن ابن جني لم يقصد هنا إلى حصر أنواع الدلالة بوجه عام ، وإنما دلالة اللفظ أو الرمز اللغوي من حيث مادته وصيغته ومعناه ، والدليل على ذلك أنه أشار إلى أنواع أخرى من الدلالة مثل دلالة علامات الإعراب على المعاني النحوية (٢) ودلالة السياق اللغوي (٣) ودلالة الحال أو السياق

---

(١) الخصائص ٣ / ٩٨ ، ٩٩ .

(٢) السابق ١ / ٣٥ حيث ذكر أن المقصود بالإعراب هو الإبانة (الدلالة) عن المعاني بالألفاظ ، فاعتدَّ بالألفاظ ، أي ألفاظ العلامات الإعرابية وهذا أمر لا علاقة له بالصيغة .

(٣) انظر الخصائص ٣ / ١٤٠ حيث ذكر أن أشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها فيعتمد في بيانها على ما يقارنها .. »

الخارجي (١) . وربما كان مراده بالألفاظ هنا تلك الكلمات الممتلئة ذات الدلالات المتعددة (٢) وليس القصد إلى مطلق الألفاظ .

المعنى في اللغة

لفظ « المعنى » مصدر ميمي من مادة (ع ن و / ى) التي تستعمل في اللغة ويراد بها واحد من أمور ثلاثة أشار إليها ابن فارس في مقاييسه فقال : « العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة ، الأول : القصد للشئ بانكماش فيه وحرص عليه ، والثاني : دال على خضوع وذل ، والثالث : ظهور الشئ وبروزه » (٣) ، ويرجع اشتقاق لفظ المعنى المراد هنا إما إلى الأصل الأول أو الثالث ، يقول الجوهري : « وعنيت بالقول كذا أي أردت وقصدت ، ومعنى الكلام ومعناته واحد تقول عرفت ذلك في معنى كلامه وفي معناة كلامه ، وفي مَعْنِيّ كلامه أي فحواه » (٤) وهذه العبارة الأخيرة تشير إلى أن « المعنى » قد يطلق ويراد به اسم المفعول كالزرع بمعنى المزروع ومن ثم يكون « القصد » الذي فسر به المعنى هو الأمر المقصود أو المراد ، وقد جاء « القصد » تفسيراً للمعنى في قول ابن فارس : والذي يدل عليه قياس اللغة أن المعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشئ إذا بحث عنه يقال هذا معنى الكلام ومعنى الشعر أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ ، والدليل على القياس قول العرب ،

---

(١) انظر الخصائص ١ / ٢٤٦ .

(٢) يراد بالكلمات الممتلئة تلك التي تقوم بالدلالة على المعنى المعجمي بمفردها وتصلح لأداء الوظائف الصرفية والنحوية في الجملة ، أما الألفاظ أو الكلمات الأخرى فهي ذات دلالة صرفية أو نحوية فقط ، وذلك مثل حروف الجر والعطف وعلامات الإعراب وحروف الزيادة في مثل (أَفْعَلَ وتَفَعَّل .. الخ) .

(٣) مقاييس اللغة ٢ / ١٤٨ .

(٤) الصحاح ٦ / ٢٤٤٠ وقد ذكر معانٍ عديدة أخرى للفعل عنا تنظر في موضعها هناك ويقارن باللسان ص ٣١٤٧ (ط . دار المعارف) .

لم تعنِ هذه الأرض شيئا ولم تَعْنُ أيضا وذلك إذا لم تنبت ، فكأنها إذا كانت كذا فإنها لم تفد شيئا ولم تبرز خيرا ومما يصححه قول القائل (ذي الرمة) :

ولم يبق بالخلصاء مما عنت به   من البقل إلا يبسها وهجيرها

ومما يصححه أيضا قولهم عنت القربة تعنو إذا سال ماؤها ، قال المتنخل :

« تعنو بمخروت » [١]

ويتضح مما ذكره الجوهري وابن فارس أن المعنى (الموضوع بإزاء اللفظ) مشتق من مادة (ع ن ى / و) التي تفيد القصد إلى إظهار شئ خفي وكأنه روعي في اشتقاقه الأصلان معا (عنى بمعنى قصد ، وعنى بمعنى أظهر) .

وبالإضافة إلى هذه الاستعمالات الثلاث (الإفادة ، القصد ، الظهور) التي يمكن أن تكون ذات علاقة بالمعنى الاصطلاحي لـ « المعنى » أورد له اللغويون وأصحاب المعاجم معانٍ أخرى واستعمالات عديدة منها :

- المحنة والحال التي يصير إليها أمر الشئ [٢] .
- التفسير والتأويل [٣] .

---

(١) مقاييس اللغة ٢ / ١٤٨ .

(٢) كتاب العين ٢ / ٢٥٣ ، وقارن باللسان (ط دار المعارف) ص ٣١٤٧ حيث نقل عبارة الخليل ابن أحمد .

(٣) اللسان (عنا) ٣١٤٦ وقد ذكر ابن فارس في الصاحبي ص ٣١٢ أن : « المعنى مختلف عن التفسير والتأويل لكنها وإن اختلفت فإن المقاصد بها متقاربة » .

- المعنى هو الحال [١] .

- المعنى هو الشئ الذي يفيده اللفظ [٢] أي القصد والمراد .

والخلاصة أن لفظ « معنى » من الألفاظ المشتركة أي المتعددة المعنى في الاستعمال اللغوي وأن الفعل منه « عنا » متعدد المعنى كذلك ، وأن صيغة اللفظ محتملة لأن تكون بمعنى المصدر أو بمعنى اسم المفعول (معنى = مَعْنِيٌّ) .

المعنى في اصطلاح اللغويين

لم نعثر على تعريف محدد « للمعنى » عند اللغويين العرب ، اللهم إلا إذا أضيف إلى اللفظ أو العبارة ، يقول ابن فارس في باب « معاني ألفاظ العبارات التي يعبر بها عن الأشياء » : .. فأما المعنى فهو القصد والمراد .. [٣] ثم نقل عن بعضهم أن المراد بالمعنى : الشئ الذي يفيده اللفظ ، وهذا أقرب إلى الاستعمال اللغوي للفظ « المعنى » منه إلى التحديد الاصطلاحي وإلا فما الذي يراد باللفظ ويقصد به ؟ وما هو الشئ الذي يفيده اللفظ ؟ وقد وصف الجاحظ « المعاني » دون أن يحددها فقال : « المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم والمتخلجة في نفوسهم والمتصلة بخواطرهم والحادثة عن فكرهم مستورة خفية وبعيدة وحشية ومحجوبة مكنونة ، وموجودة في معنى معدومة » [٤] ، ونستطيع أن نستخلص من هذا الوصف ما يمكن أن يكون تعريفا مقبولا للمعنى عند اللغويين العرب بأن نقول : المعنى ما قام في صدر الإنسان وتصوره في ذهنه إلخ .. .

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص ٣١٢ .

(٢) السابق ص ٣١٣ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) البيان والتبيين ١ / ٧٥ .

لقد صاغ الدكتور محمد حسن جبل تعريفا قريبا من هذا ونسبه إلى المتقدمين من علماء العربية فقال : « معنى اللفظ هو الصورة الذهنية لمسماه من حيث وضع اللفظ بإزائها » (١) ، وقد شرح هذا التعريف شرحا مستفيضا جلى به غموضه وخلص إلى القول بأن معنى اللفظ « هو الصورة الذهنية التي وضع اللفظ بإزائها » (٢) ، ويفاد مما ذكره الإمام السيوطي أن مسألة وضع اللفظ بإزاء الصور الذهنية للأشياء أو الماهيات الخارجية لها هي مسألة خلافية فبينما ذهب الشيخ أبو إسحاق الشيرازي إلى الثاني (أي كونها موضوعة بإزاء الماهيات الخارجية - وهو المختار كما قال السيوطي - ذهب الإمام فخر الدين وأتباعه إلى الأول وهو أن الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية أي الصورة التي تصورها الواضع في ذهنه عند إرادة الوضع (٣) ، وقد عبر الإمام الرازي عن الأشياء التي تراعى عند الوضع بأنها « المقاصد » عندما ذكر بأن السبب في وضع الألفاظ أن الإنسان الواحد وحده لا يستقل بجميع حاجاته بل لا بد له من التعاون ، ولا تعاون إلا بالتعارف ، ولا تعارف إلا بأسباب كحركات وإشارات أو نقوش أو ألفاظ توضع بإزاء المقاصد (٤)

---

(١) المعنى اللغوي ص ١٣ ، وقد ذكر أن هذه الصياغة مأخوذة من قول « قطب الدين الرازي » : المعاني هي الصور الذهنية من حيث أنها وضع بإزاءها الألفاظ .

(٢) السابق ص ١٥ .

(٣) استدل الإمام فخر الدين وأتباعه على ما ذهبوا إليه « بأن اللفظ يتغير بحسب تغير الصورة في الذهن ، فإن من رأى شبحا من بعيد وظنه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر ، فإذا دنا منه وظنه شجراً أطلق عليه لفظ الشجر ، فإذا دنا وظنه فرساً أطلق عليه اسم الفرس ، فإذا تحقق أنه إنسان أطلق عليه لفظ إنسان ، فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية دون « الحقائق » الخارجية ، فدلّ هذا على أن الوضع للمعنى لا للشئ الخارجي (لاحظ هنا استعمال كلمة « معنى » مراداً بها الصورة الذهنية) وأجاب صاحب التحصيل (سراج الدين الأرموي) عن هذا بأنه (أي الوضع) إنما دار مع المعاني (أي الصور) الذهنية لاعتقادها في الخارج لا لمجرد إختلافها في الذهن ، انظر في هذا المزهر ٤٢/١١ .

(٤) السابق ١ / ٣٨ .

ولما كان المراد بالوضع « تخصيص الشئ بالشئ ، بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني » [١] كانت الألفاظ موضوعة إما للتعبير عن الصور الذهنية للأشياء الموجودة في العالم الخارجي [٢] أو لغير ذلك من المقاصد التي يريد المتكلم أن يعبر عنها وليس لها صورة في العالم الخارجي كالجوع والعطش مثلا [٣] ، وبهذا يترجح ما ذهب إليه فخر الدين الرازي من أن الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية لأنها تشمل صور الماهيات الخارجية وغيرها .

ولم يزد دي سوسير فيما قرره عن هذه المسألة في مطلع القرن العشرين شيئا عما ذهب إليه الإمام الرازي عندما قال : « الإشارة اللغوية (الألفاظ) تربط بين الفكرة (الصورة الذهنية) والصورة الصوتية (أي صورة الألفاظ المختزنة في الذهن) وليس بين الشئ (أي الماهيات الخارجية والتسمية » [٤] .

---

(١) هذا هو تعريف التاج السبكي الذي نقله عن السيوطي في المزهر ١ / ٣٨ ووصفه بأنه سديد .

(٢) « مصدر الصورة الذهنية قد يكون هو الشئ الخارجي أو تصور ما من شأنه أن يرى ويُحَسَّ - دون رؤيته فعلاً - وذلك من خلال وصف له ، وقد يكون مصدر التصور تكلف الصورة تخيلاً كما في حالة استحضار صورة الشئ المادي وهو غائب ، أو توهُّماً كما في حالة تركيب صورة وهمية غير واقعية كأنياب الغول ورؤس الشياطين » باختصار عن المعنى اللغوي ص ١٧ ، ١٨ .

(٣) في المعنى اللغوي ص ١٩ ، ٢٣ .

(٤) علم اللغة لدي سوسير (ترجمة يوئيل يوسف عزيز) ص ٨٤ ومراد دي سوسير بالصورة الصوتية : الصورة السايكولوجية أي النفسية للصوت بمعنى الانطباع أو الأثر الذي تتركه في الحواس ... إن الطبيعة السايكولوجية للصورة الصوتية تصبح واضحة عند ملاحظتنا لِلِسَانِنَا ، فنحن نستطيع أن نتكلم إلى أنفسنا أو نتلو في ذهننا قصيدة من غير أن نحرك شفاهنا وخلاصة ما ذهب إليه سوسير : أن الرموز اللغوية لها جانبان : الفكرة أوالصورة الذهنية والصورة الصوتية ، وكلاهما ذهني ، وبينما ترمز الفكرة إلى شئ في العالم الخارجي ، ترمز الصورة الصوتية إلى لفظ من ألفاظ الكلام ، ويصبح معنى الرمز اللغوي حينئذ هو الرابطة بين الفكر =

تقسيم المعنى عند العلماء العرب

لقد كان استعمال الألفاظ للإشارة إلى المعاني أي الصور الذهنية التي وضعت بإزاها أو للإشارة إلى معانٍ أخر يقصد إليها المتكلم بحسب السياق الذي يرد فيه اللفظ هو مناط تقسيمهم للمعنى إلى : معنى حقيقي أو وضعي ومعنى مجازي أو استعمالي ، يقول أبو الفتح بن جني في « باب الفرق بين الحقيقة والمجاز » : « **الحقيقة** : ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، و**المجاز** : ما كان بضد ذلك » (١) ، ولا شك أن المراد بالحقيقة هنا : المعنى الحقيقي للفظ وبالمجاز الذي يفيده هذا اللفظ مخالفا لأصل وضعه عند الاستعمال ، وإلى مثل هذا ذهب أحمد بن فارس في الصاحبي (٢) ، وابن قتيبة في « تأويل مشكل القرآن (٣) » ، أما عبد القاهر الجرجاني فقد قسم الكلام إلى ضربين : ضرب أن تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده .. وضرب أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على

= والصورة الصوتية ، وقد أطلق على الرمز اللغوي مصطلح الإشارة sign ، وعلى الصورة الذهنية للأشياء مدلول signifie وعلى الصورة الصوتية significant = gignifier بالانجليزية .

(١) الخصائص ٢ / ٤٤٢ ، وقد ذكر ابن جني الأسباب التي تدعو إلى المجاز وحصرها في ثلاثة أمور هي الإتساع والتوكيد والتشبيه ، انظر تفصيل ذلك وأمثلة له في نفس الموضع من الخصائص .

(٢) عرف ابن فارس الحقيقة بأنها الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم فيه ولا تأخير كقول القائل (أحمد الله على نعمه وإحسانه) وهذا أكثر الكلام وأما المجاز فإنه الكلام غير الحقيقي الذي يجوز مجاز الحقيقي لقربه منه إلا أن فيه من التشبيه والإستعارة والكف ما ليس في الأول وذلك كقولك « عطاء فلان مزن » فهذا تشبيه وقد جاز مجاز قولك « عطاؤه كثير واف » بتصرف يسير عن الصاحبي ص ٣٢٢ .

(٣) انظر باب « القول في المجاز » في تأويل مشكل القرآن ص ١٠٣ ، ١٣٤ وقد اكتفى بضرب الأمثلة التي توضح الإستعمال المجازي دون أن يقدم تعريفا محدداً ، غير أنه ذكر أن أكثر الكلام مجاز (ص ١٣٢) وأن أكثر المجاز يقع في باب الاستعارة (ص ١٣٤) .

معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على « الكناية والاستعارة والتمثيل » ... وإذ قد عرفت هذه الجملة فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول « المعنى » و « معنى المعنى » تعني بالمعنى : المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة ، وبـ « معنى المعنى » أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر [١] ، وقد أطلق على المعاني المفهومة من ظاهر اللفظ مصطلح « **المعانى الأول** » وعلى « معنى المعنى » مصطلح « **المعانى الثوانى** » وعلى ذلك فالمعاني الأول هي : المفهومة من أنفس الألفاظ .. والمعاني الثواني (هي) التي يومأ إليها بتلك المعاني (الأول) [٢] ، وقد أوضح بما لا يدع مجالا للشك أن التقسيم إلى الحقيقة والمجاز أو إلى ما أسماه « المعاني » و « معاني المعاني » مرة وبالمعاني الأول والمعاني الثواني مرة أخرى هو في الحقيقة تقسيم للمعنى وليس للفظ وقد تعجب ممن أغفل هذه الحقيقة فقال : « وليس العجب إلا أنهم لا يذكرون شيئا من المجاز إلا قالوا إنه أبلغ من الحقيقة فليت شعري إن كان لفظ الأسد قد نقل عما وضع له في اللغة ، وأزيل عنه وجعل يراد به الشجاع هكذا غفلا ساذجا ، فمن أين يجب أن يكون قولنا « أسد » أبلغ من قولنا « شجاع » وهذا الحكم أيضا في الاستعارة ، فهي وإن كانت في ظاهر المعاملة من صفة اللفظ ... فإن مآل الأمر إلى أن القصد بها إلى المعنى » [٣] .

وخلاصة القول أن علماء العربية قد قسموا معاني الألفاظ بحسب الاستعمال إلى قسمين :

الأول : معان حقيقية أو وضعية وهي المفهومة بالمعاني عند الإطلاق وقد تسمى بالمعاني الأول .

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٦٢ وما بعدها .

(٢) السابق ٢٦٤ .

(٣) السابق ٣٦٧ .

الثاني : معاني مجازية أو معاني ثانوية وقد يطلق عليها « معاني المعاني » كما فعل عبد القاهر ، وإذا كانت المعاني الحقيقية قد تستفاد من اللفظ مفرداً فإن المعاني المجازية أو الثانوية لا تستفاد إلا من خلال التركيب [1] وقد يطلق عليها أيضا أغراض الكلام [2] .

---

(١) أشار سعد الدين التفتازاني إلى هذا النوع من المعاني عندما ذكر أن البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ ، لا من جهة أنه لفظ وصوت ، بل باعتبار إفادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب ، انظر المطول ص ٢٨ .

(٢) هناك تقسيمات أخرى « للمعنى » قال بها المحدثون من اللغويين العرب سنشير إليها عند الحديث عن تقسيمات المعنى عند المحدثين (انظر ص ٤٣) هذا ولقضية تقسيم المعاني إلى حقيقية ومجازية أبعاد أخرى عديدة ليس هنا محل تفصيلها ولكننا نكتفي بالإشارة إليها وإلى مصادر دراستها على النحو التالي :

- في مجال النقد الأدبي : ينظر « نظرية اللغة في النقد العربي للدكتور عبد الحكيم راضي ص ١١٤ وما بعدها .
- في مجال البلاغة : ينظر على سبيل المثال لا الحصر : المثل السائر لابن الأثير ١ / ١٥٠ ، الطراز للعلوي ١ / ٦٤ (حيث ذكر تعريفات عدة للمجاز) .
- في مجال أصول الفقه ينظر : الرسالة للإمام الشافعي (الصنف الذي يبين سياقه معناه) ص ٦٢ ، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الحنبلي ١ / ٧٨ ، شرح مختصر ابن الحاجب المسمى « بيان المختصر » للأصفهاني ص ١٨٦ ، المغنى في أصول الفقه للخبازي ص ١٣١ .
- في مجال علوم القرآن : البرهان في علوم القرآن للزركشي (النوع الثالث والأربعون) ٢/٢٥٤ ، المزهر للسيوطي (النوع الثاني والخمسون) ٢ / ٤٧ وما بعدها .
- في المجال العقدي وخاصة عند ابن القيم وابن تيمية وغيرهما ، ينظر كتاب الدكتور عبد العظيم المطعني عن « المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع » خاصة الجزء الثاني ، فهو أوفى ما كتب عن هذا الموضوع في العصر الحديث ، وقارن بالمراجع العديدة التي ذكرها هناك .

السياق في المفهوم العربي

السياق في اللغة : ورد لفظ السياق في اللغة العربية من مادة (س و ق) التي يراد حدو الشئ ، يقال : ساقه يسوقه سوقا وسياقا (في معنى حداه أي دفعه أمامه) (١) ، وقد انساقت الإبل وتساوقت إذا تتابعت ، وفي حديث أم معبد « فجاء زوجها يسوق أعنزا عجافا ما تساوق » (٢) أي ما تتابع (٣) .

لم يذكر الجوهري في صحاحه ولا ابن فارس في مقاييسه ولا ابن منظور في لسانه « سياق الكلام » وقد فعل ذلك الزمخشري عندما ذكر سياق الكلام ضمن المعاني المجازية التي يستخدم فيها اللفظ قائلا : « ومن المجاز تساوقت الإبل : تتابعت ، وهو يسوق الحديث أحسن سياق ، وإليك يساق الحديث ، وهذا الكلام سياقه كذا » (٤) .

ويؤخذ مما ذكر صاحب أساس البلاغة أن لفظ السياق قد ورد استعماله (مجازيا) مع كل من : المتكلم الذي يسوق الحديث ، والمخاطب « إليك يساق الحديث » ، والكلام (أي النص المنطوق أو المكتوب) وذلك في

---

(١) انظر مقاييس اللغة لابن فارس ٣ / ١١٧ ، والصحاح للجوهري ٤ / ١٤٩٩ .

(٢) لسان العرب ١٠ / ١٦٦ (ط . بيروت) ، وانظر الحديث بتمامه في « منال الطالب شرح طوال الغرائب » لابن الأثير ص ١٧١ وقد ذكر روايات عديدة في هذا الموضع : تشاركن هزلاً وتساوكن (من التساوك وهو الضعف) وتساوقن هزلاً كأن بعضها يسوق بعضاً ، ويتأخر عنه ، انظر المرجع السابق ص ١٨١ وما بعدها .

(٣) جاء لفظ السياق أيضا في حديث عمر رضي الله عنه حين قيل له : أربع خصال عاتبتك عليها رعيتك .. إلى أن قال : وشكوا منك عنف السياق ونهز الرعية .. وكان مما أجاب به رضي الله عنه .. لولا ذلك لأعنرت بعض ما أسوق » قال ابن الأثير : والسياق : السوق ، انظر هذا الحديث مشروحاً في منال الطلب ص ٣١١ ، ٣١٧ .

(٤) أساس البلاغة ٣١٤ .

قوله « هذا الكلام سياقه كذا » [١] .

لقد أشار ابن الأثير وصاحب اللسان وغيرهما إلى أن السياق مصدر « ساق » ومن ثم فهو مرادف للسوق [٢] ، وليس هناك ما يمنع ـ لغة ـ من أن يكون لفظ « السياق » مصدراً لـ « ساوق » على وزن فاعل التي تدل على المتابعة والموالاة ويكون حينئذ مرادفا « للمساوقة » التي تعني « التلازم بين الشيئين بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر ويتبع كل منهما صاحبه » [٣] .

أما في استعمال اللغويين من غير أصحاب المعاجم فقد ورد لفظ السياق مراداً به المعاني الآتية :

١ ـ تتابع الكلمات في الجمل أو الجمل في النصوص وقد ورد ذلك في استعمال ابن جني للفظ عندما قال :

« وليس يجوز أن يكون ذلك (أي تكلف ما تكلفته العرب من الاستمرار على وتيرة واحدة وتقريها « في كلامها » منهجا واحداً تراعيه وتلاحظه) كله في كل لغة لهم وعند كل قوم منهم اتفاقا وقع حتى لم يختلف فيه اثنان ولا تنازعه فريقان إلا وهم له مريدون وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون » [٤] .

٢ ـ المقام الذي يصاحب الكلام وقد ورد ذلك في قول أبي عبيد القاسم ابن سلام وهو يشرح الحديث الشريف « .. إذا لم تستح فاصنع ما شئت » عندما قال : « وهذا الحديث ليس يجيء سياقه ولا لفظه على هذا التفسير »

---

(١) أضيف السياق إلى الكلام أيضا عند الإمام الشافعي في الرسالة ، انظر قوله « باب الصنف » من الكلام « الذي يبيِّن سياقه معناه » ص ٦٢ .

(٢) انظر التصريح بذلك في منال الطالب ص ٣١٤ ولسان العرب ١٠ / ١٦٧ .

(٣) انظر معنى « المساوقة » في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٣ / ٦٨٥ ، وقد ورد لفظ السياق مراداً به « سرد الكلام وأسلوبه الذي يجري عليه في المعجم الوسيط » ١ / ٤٦٧ .

(٤) الخصائص ١ / ٢٢٨ .

فجعل السياق مقابلا للفظ (١) .

٣ - القصة أو الظرف الخارجي الذي يمكن فهم الكلام على ضوئها مضافا إلى ذلك ما يستفاد من المقال من ذلك ما ذكره السيوطي في النوع التاسع والعشرين « بيان الموصول لفظا المفصول معنى » في مثل قوله تعالى ﴿ هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها فلما تغشاها حملت حملا خفيفا فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحا لنكونن من الشاكرين . فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما آتاهما . فتعالى الله عما يشركون ﴾ (الأعراف ١٨٩ - ١٩٠) ، يقول السيوطي :

« إن الآية في قصة آدم وحواء كما يفهمه السياق » والسياق الذي يشير إليه هنا يتمثل في أمرين : الأول سياق الموقف أو اختلاف القصة المفسرة لنزول الآيات وذلك حيث انتهت قصة آدم عند قوله تعالى ﴿ فيما آتاهما ﴾ (٢) وأما ما بعد ذلك فقد تخلص إلى قصة العرب وإشراكهم الأصنام ، أما الأمر الآخر الذي يدل عليه السياق « فهو تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية ولو كانت القصة واحدة لقال عما يشركان .. وكذلك الضمائر في قوله : ﴿ أيشركون ما لا يخلق شيئا ﴾ وما بعده .. إلى آخر الآيات (٣) .

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٣١ (الطبعة الهندية) .

(٢) ذكر ابن قتيبة هذه القصة وخلاصة ما قاله أن « جعلا له شركاء » تتعلق بآدم وحواء ، وأن هذا الشرك المنسوب لهما يتعلق بالتسميه لا بالنية والعقد ، وذلك حيث أسميا ولدهما « عبد الحارث » والحارث اسم تسمى به إبليس ، أما « تعالى الله عما يشركون » فإنه يتعلق بمشركي العرب الذين أشركوا بالعقد والنية ، انظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٨ وما بعدها .

(٣) الإتقان ١ / ٩٠ .

مصطلحات مرادفة أو مقاربة لـ " السياق "

لقد استخدم كثير من العلماء العرب إلى جانب مصطلح « السياق » مصطلحات أخرى تؤدي نفس المعنى أو ما يقرب منه ومن ذلك على سبيل المثال : الموقف ، الحال ، المقام .

أما المصطلحان : الموقف ـ المقام فقد وردا بنفس معنى « السياق » إذا أريد به الموقف الخارجي أو الظروف المصاحبة لأداء المقال في وصف عبد الله بن المقفع للبلاغة فيما نقله عنه الجاحظ إذ قال :

« وقال إسحاق بن حسان : لم يفسر البلاغة تفسير ابن المقفع أحد قط . سئل ما البلاغة ؟ قال : البلاغة : اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة فمنها ما يكون في السكوت ومنها ما يكون في الاستماع ... إلى أن قال : فقيل له : فإن مل السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف ؟ قال : إذا أعطيت كل مقام حقه ، وقمت بسياسة الذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو فإنه لا يرضيهما شئ .. » (١) .

وفيما يتعلق بمصطلحي : الحال ـ المقام فقد وردا عند ابن قتيبة مراداً بهما نفس المعنى السابق ، وذلك في قوله : « فالخطيب من العرب إذا ارتجل كلاما في نكاح أو حمالة أو تحضيض أو صلح أو ما أشبه ذلك لم يأت به من وادٍ واحد بل يفتن فيختصر تارة إرادة التخفيف ، ويطيل تارة إرادة الإفهام .. ثم يقول وتكون عنايته بالكلام على حسب « الحال » وقدر الحفل وكثرة الحشد وجلالة المقام » (٢) .

---

(١) البيان والتبيين ١ / ١١٦ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ١٣ .

لقد ورد لفظ أو مصطلح « الحال » عند أبي الفتح بن جني أيضا مراداً به الظروف المحيطة بأداء الكلام ، وقد ورد ذلك كثيرا في الخصائص ومن أمثلة ذلك ما أورده عقب حديثه عن مجموعة من أغراض العرب ومقاصدهم من نحو التقبل والإنكار والأنس أو الاستيحاش والرضا أو التعجب إذ قال : « وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس » [١] .

وممن جعل « الحال » مرادفا للسياق الخارجي الإمام ابن هشام الذي أشار إلى التقابل بين « الحال » و « المقال » عند حديثه عن أسباب الحذف وذلك قوله : « إن دليل الحذف نوعان : أحدهما غير صناعي وينقسم إلى حالي ومقالي ، والثاني صناعي إلخ » [٢] ، ومن البين هنا أن الحال له نفس معنى المقام ، أو السياق الخارجي .

أما علماء البلاغة فإنهم أكثروا من استخدام مصطلح « الحال » وأضافوا مصطلح « مقتضى » فقالوا في تعريف البلاغة : « بلاغة الكلام هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته » [٣] ، وقد ذكر سعد الدين التفتازاني أن المراد بالحال : « الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص أي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما و (ذلك) هو مقتضى الحال وقد ذكر أن الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فإن الأمر الداعي مقام باعتبار كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما ، و (هو) حال باعتبار كونه زمانا له ، وأيضا المقام تعتبر إضافته إلى المقتضَى فيقام مقام التأكيد والإطلاق والحذف والحال تعتبر إضافته إلى المقتضِي فيقال : حال الإنكار وحال خلو الذهن

---

(١) الخصائص ١ / ٢٤٦ .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٦٠٥ .

(٣) الإيضاح للخطيب القزويني ص ٧ .

وغير ذلك » (١) ، والظاهر أنهما مترادفان كما يقول صاحب الأطول « لأن وجه التسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار » (٢) .

ونخلص من جملة ما سبق إلى أن مفهوم السياق في معنى الظرف الخارجي يرادفه في التراث العربي كلا من المقام والحال والموقف ، وأن مفهوم السياق يتسع أيضا ليشمل ما يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بسياق النص verbal context وسياق الموقف أو المقام الخارجي وهو ما يعرف بـ context of situation أي أن هذا السياق كما فهمه العلماء العرب يشتمل على عناصر دلالية تستفاد من المقال ومن المقام جميعا ويمكن تقسيمه تبعا لذلك إلى :

١ ـ السياق اللغوي وهو المستفاد من عناصر مقالية داخل النص .

٢ ـ السياق الخارجي وهو المستفاد من العناصر غير اللغوية التي تصاحب النص .

ثانيا : الدلالة والمعنى في الدراسات اللغوية الحديثة

يقصد بالدلالة هنا ما يطلق عليه في الدراسات اللغوية الحديثة مصطلح Semantics أو Semiologie في الانجليزية و Semantik في الألمانية و Semantique في الفرنسية أما « المعنى » فإنه ترجمة للمصطلح Meaning في الانجليزية و Bedeutung في الألمانية و Signfication

---

(١) المطول على التلخيص ص ٢٥ .

(٢) انظر في هذا الرأي ، ومناقشات أخرى حول هذه القضية في كشاف إصطلاحات الفنون ٢ / ١٢٦ ، وقد أشار التهانوي ص ١١٩ إلى المعاني الإصطلاحية للفظ « الحال » عند الحكماء والأطباء والمتكلمين والأصوليين والنحويين .

بالفرنسية (١) ، وإذا كان المصطلح الثاني Meaning قد استعمل في اللغة الإنجليزية على سبيل المثال استعمالات عديدة سنشير إلى أهمها فيما بعد ، فإن كلمة Sematique التي استعملها بريال للمرة الأولى سنة ١٨٩٧ مشتقا إياها من الكلمة اليونانية Semainein (٢) فإنها تعني لغويا معنى واحداً هو الإشارة أو الرمز أي العلامة الدالة على شئ ما .

بين المعنى والدلالة (٣)

لقد لخص « لاينز » أهم أوجه الإتفاق والاختلاف في الاستعمال اللغوي بين « الدلالة » و« المعنى » خاصة في مجال تعريف الوحدات المعجمية فيما يأتي :

١ ـ الدلالة مرتبطة ذاتيا بالإشارة لدرجة أن العديد من الثقاة لا يفرقون بين الدلالة والإشارة واضعين كلا منهما تحت مفهوم أوسع للإشارة ، فإذا أردنا مثلا أن نعرف كلمة dog « كلب » فإننا نتبع واحداً من أسلوبين (٤) :

---

(١) لواندوفسكي Th . Lawndowski , Ling. Worterb. I S. 90 .

(٢) يانسن Janssen , Handbuch der Ling. S. 372 .

(٣) فرق چورچ مونان في « مفاتيح الألسنية ص ١٢٠ » بين الدلالة والمعنى وكان مما قاله :
« إن دلالة وحدة لغوية ما هي مدلولها ، أما المعنى فهو القيمة الدقيقة الذي يتخذها هذا المدلول المجرد في سياق واحد . انظر في مفهوم المدلول عند مونان ، نفس المرجع والصفحة .

(٤) انظر اللغة والمعنى والسياق ص ٦١ - ٦٦ . وقد تصرفنا في الترجمة تصرفا يسيرا اعتماداً على ما كتبه لاينز في مؤلفاته الأخرى مثل « علم الدلالة » samatics ، ومدخل إلى علم اللغة النظري Introduction to thearitial linguistics وقمنا باختصار العبارة بما لا يخل بالمعنى المراد . وتصرفنا في بعض الجمل بالتقديم والتأخير ليتسق المعنى ، ولم أضع علامات الاقتباس المعتادة نظرا لهذا التصرف .

الأول : أن نحدد للشخص الذي طلب منا أن نعرفه « الكلب » كل الكيانات في العالم التي تصدق القضية المنطقية « ذلك كلب » وحينما نفعل ذلك عن طريق الإشارة يكون هذا تعريف دلالة « كلب » وهذه الدلالة تخص الوحدة المعجمية « كلب » ذاتها بعيداً عن استعمالها في مناسبات معينة من الكلام ، ولا بد هنا من توضيح الفرق بين التعبير الإشاري والإشارة ، ذلك أن الإشارة تخص الكلمة مفردة بعيداً عن السياق أما التعبير الإشاري (يقصد هنا ما يقابل المعارف في اللغة العربية) مثل « الكلب » أو كلبي الذي عض ساعي البريد فإنه يشير إلى الأعضاء المختلفة للصنف في مناسبات معينة من الكلام .

الثاني : أن تستخدم اللغة في هذا التعريف كأن نقول مثلا : الكلب حيوان لبون أليف من الفصيلة الكلبية كما قال « كولنز » في معجمه أو نقول كما قال « لونكمان » في قاموس الإنجليزية المعاصرة : « الكلب حيوان شائع آكل للحم وذو أطراف أربعة » [1] ويلاحظ في هذا الأسلوب الثاني أن الوحدة المعجمية « كلب » وإن كانت تدل على صنف من صنوف الكيانات في العالم الخارجي إلا أنها ذات صلة وبطرق مختلفة بكلمات وتعابير أخرى في اللغة الأنجليزية منها : animal (حيوان) ، و hound (كلب صيد كبير) ، و pitch (كلبة) ، و fox (ثعلب) ، و wolf (ذئب) ، وهكذا ، وكل علاقة من هذا النوع بين كلب وبين التعابير الأخرى يمكن تحديدها على أنها إحدى علاقات المعنى لها ومن ثم يكون معنى التعبيرأو (الوحدة المعجمية) هو مجموع علاقات المعنى القائمة بينه وبين التعابير الأخرى ، ويمكن أن نلخص الفرق بين المعنى والدلالة فيما يخص هذين النوعين من التعريف بأن نقول :

إن المعنى يعتمد على العلاقات القائمة بين التعابير اللغوية أي بين

---

(١) أخذنا هذين التعريفين من المؤلف في نفس المرجع ص ٧٠ ويبدو أن المترجم قد نسي أن يذكر الأسلوب الثاني فاضطررنا للبحث عنه في موضع آخر من الكتاب .

كيانات تعود جميعها إلى لغة ما أما الدلالة فإنها تربط التعابير بصنوف من الكيانات في العالم الخارجي .

٢ - ينطبق كل من المعنى والدلالة بالتساوي على التعابير البسيطة والتعابير المركبة معجميا فعلى سبيل المثال تعد العبارتان « لبون أليف من الفصيلة الكلبية » و « حيوان آكل للحم ذو أطراف أربعة » المأخوذتان من قيود كلمة « كلب » في معجمي (كولنز ولونجمان) عبارتين مركبتين معجميا (بخلاف هذا كلب البسيطة معجميا) يحدد معناهما ودلالتهما معنى ودلالة الوحدات المعجمية المكونة لهما وهذا يعني أن معنى الكلمة (المستفاد من علاقات التعبير في اللغة) ودلالته (المستفادة من علاقته بالعالم الخارجي) عبارة عن وظيفة تكوينية لمعنى الأجزاء (إن وجدت) ودلالتها .

٣ - يعتمد كل من المعنى والدلالة على الآخر بشكل يجعل المرء غير قادر على معرفة أحدهما عادة دون أن يكون لديه على الأقل نوع ما من المعرفة عن الآخر (أي الشئ الخارجي وعن علاقات التعبير بالتعبيرات الأخرى في اللغة) ويؤدي هذا إلى احتمال أن يكون أحدهما أكثر أساسا (أهمية) من الناحيتين المنطقية والنفسية .

٤ - بين كل من المعنى والدلالة علاقة عكسية إذ كلما توسعت الدلالة صغر المعنى ، والعكس صحيح فعلى سبيل المثال تعتبر دلالة حيوان أوسع من دلالة كلب (كل الكلاب حيوانات ولكن ليس كل الحيوانات كلابا) ، وفيما يتعلق بالمعنى فإن معنى حيوان أقل من معنى كلب وهذه العلاقة مبنية على التفرقة بين المدلول والمفهوم في علم المنطق التقليدي حيث أن مدلول أي مصطلح أو تعبير يمثل على وجه التقريب صنف الكيانات التي يحددها هذا المفهوم ، أما المفهوم فيمثل الخاصية المحددة للصنف .

إن ما ذكره « لاينز » هنا لا يعني أنه وضع تمييزا حاسما بين المعنى

والدلالة فيما يتعلق بتفسير الوحدات المعجمية لأن هذه الأمور غامضة بطبيعتها وقد صرح هو بذلك فقال : « إن كل ما قلناه هنا عن المعنى والدلالة ينبغي ألا يفسر على أنه يعني أن المعنى أو الدلالة واضح المعالم كل الوضوح لجميع الوحدات المعجمية في مفردات اللغات الطبيعية أو بالنسبة حتى لغالبية هذه الوحدات المعجمية (المفردة) ، ناهيك عن معنى غالبية التعابير المركبة معجميا الذي يبدو غير واضح تماما على وجه العموم .. » (١) .

وقد أشار إلى طبيعة هذا الغموض فيما يتعلق بالتحديد لمعنى الكلمات أو دلالتها أستاذنا ف . فيشر عند حديثه عن معاني ألفاظ الألوان والصيغ في عربية الشعر القديم عندما قال : إن البحث المتعلق بالدلالة من بين كافة البحوث اللغوية الأخرى ، يضع عقبات كثيرة بل معظم العقبات أمام قابلية التنظيم ، ولا يرجع ذلك إلى ذلك الحشد الهائل من إمكانيات الدلالة على المعنى في كلمة من الكلمات ، ولا إلى صعوبة الإلمام بالمفردات اللغوية الهائلة الكم التي تحوزها لغة من اللغات فحسب ، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة المعنى ذاته (٢) .

علم الدلالة Semantic

يعد البحث الدلالي أقدم البحوث اللغوية على الاطلاق وقد تمثلت بداياته الأولى في الشرق عندما وضعت المعاجم الثنائية اللغة لكل من السومرية

---

(١) لاينز ، السابق ص ٦٥ بتصرف يسير .

(٢) فيشر W . Fischer , Farb-undformb. S. 17 .

وقد أشار فيشر ضمنا إلى التفرقة بين الدلالة والمعنى عندما فرق بين المدلول وهو ما تشير إليه الكلمة وفقا لأصل الوضع ، وبين المفهوم أي المعنى المراد من اللفظ بحسب السياق . انظر ص ١٧٩ (والتحليل الدلالي لكلمة أشجع) من المرجع المذكور ، الذي نقوم حاليا بترجمته إلى اللغة العربية ، وسيظهر قريبا بإذن الله .

والأكادية في أرض بابل (١) ، ثم خطا البحث في الدلالة خطوات مهمة على أيدي فلاسفة الإغريق الذين تساءلوا عن العلاقة بين الدال والمدلول وعن الصدق في القضايا (٢) وغير ذلك مما له علاقة بفلسفة اللغة ونشأتها ، ولكن البحث الدلالي المنظم لم يبدأ إلا في أواخر القرن التاسع عشر ١٨٩٧ على يد العالم افرنسي بريال M. Breal الذي كان أحد علماء اللغة التاريخيين ومن ثم فقد كان اهتمامه بقضية الدلالة منصبا على الجوانب المتعلقة بتاريخ الكلمات وتطور معانيها ، ولم يهتم بتحليل معاني الكلمات أو الوحدات اللغوية من منظور وصفي ، وقد صاغ هذا العالم الفرنسي مصطلح semantique من الكلمة اليونانية semainien بمعنى يدل أو يعني ، وكان يرى في علم السيمانتيك فرعا من فروع علم اللغة موضوعه الأساسي دراسة قوانين التغير الدلالي وصور ذلك التغير في الألفاظ اللغوية وقد رأى في المجاز والاشتقاقات القديمة للكلمات عوامل نمطية لتضييق المعنى أو توسيعه أو تحوله ، رفعته أو خسته إلخ ، وقد لخص لواندوفسكي مفهوم علم الدلالة عند بريال بأنه : « العلم الذي يدرس قوانين تغير المعاني واختيار التعبيرات الجديدة والقوانين التي تنظم عملية ميلاد أو موت الكلمات » (٣) ونخلص من هذا إلى أن بريال لم يهتم بماهية المعنى وإنما بكيفية تغيره .

---

(١) انظر في نشأة البحث اللغوي عامة والدلالي بوجه خاص :

يانسن Janssen , Handbuch der Ling. S. 435 .

وماريوباي ، أسس علم اللغة ص ٢٢٦ .

(٢) انظر في جهود الإغريق حول البحث الدلالي وخاصة ما يتعلق بصحة التسمية :

بورتسج W . Porzig , Das wunder der sprache , S. 20 - 49 .

(٣) انظر في جهود بريال حول قضايا المعنى :

بركلي H . B . Brekle , Semantik , S. 12 .

لواندوفسكي Th . Lawndowski , Ling. Worterb. III S. 749 .

وقد تضمنت آراء بريال مقالته المنشورة في ١٨٩٧ بعنوان Essai de semantique .

لقد بدأ الاهتمام بالدراسة الوصفية للمعنى في سنة ١٩٣١ بما كتبه « شترن » Stern عن المعنى وتغير المعنى Meaning and change of meaning ثم بما كتبه « ترير » Trier عن نظرية الحقل اللغوي (wortfeldtheorie) (١) ، وفي العصر الحديث تعددت الاستخدامات الاصطلاحية لكلمة semantic (semantique) إذ تناولها إلى جانب اللغويين علماء النفس والمناطقة وعلماء الانثروبولوجيا وغيرهم وسنقتصر هنا على مفهوم هذا المصطلح عند اللغويين ، وخاصة مؤلفي كتب الدلالة ومعاجم علم اللغة ومن هؤلاء :

- لاينز الذي عرفه علم الدلالة بأنه « البحث في المعنى بوجه عام » (٢) .

- بركلي وقد قسم علم الدلالة إلى فرعين لكل منهما تعريفه الخاص وهذان الفرعان هما : علم الدلالة التاريخي ويعني - خاصة عند بريال - « تحليل وتفسير التطورات التي تلحق معاني المفردات » وقد سبق الحديث عن هذا المفهوم وعلم الدلالة الوصفي ، وقد عرفه - رغما عن الاختلافات العديدة بين المدارس اللغوية في هذا الشأن - بأنه : وصف محتوى الرموز اللغوية المفردة والمركبة مثل الكلمات والجمل والنصوص (٣) .

- أما يانسن فقد عرف علم الدلالة بأنه ذلك العلم الذي يبحث في معاني الكلمات وأجزاء الجمل والجمل وذكر أن دراسة من هذا النوع لا تصبح علمية حقا إلا إذا توفر شرطان أحدهما : أن يتخذ البحث من اللغة الطبيعية ميدانا

---

(١) انظر في تطور البحث الدلالي في العصر الحديث (القرن العشرين) :

يانسن Janssen , Handbuch der Ling. S. 373 .

(٢) انظر لاينز : علم الدلالة J . Loyns , Semantik , S. 15 .

ومدخل إلى علم اللغة النظري J . Loyns , Einfühung , S. 409 .

(٣) انظر بركلي H . Brekle , Semantik , S. 13 .

وقارن بـ « لاينز » L . Loyns , Semantik , I S. 108 f .

له ، والآخر : أن يعتمد على نظرية محددة (١) أي أنه يفسر المعنى وفقا لنظرية شاملة كنظرية السياق مثلا .

إن يانسن يشير بالشرط الأول إلى التفرقة « في التعريف » بين علم الدلالة اللغوي ، وهو ما يقصد بعلم الدلالة عند الاطلاق ، وبين ما يعرف بعلم الإشارات semiotics أو علم الرموز semiology من حيث أن العلم الأخير قد يتناول اللغات الطبيعية ميدانا له ، والعلاقة بين العلمين هي علاقة العام بالخاص إذ يجتمع كلا العلمين وقد ينفرد علم الرموز أو الإشارات ، فهما يجتمعان مثلا في دراسة « الرموز اللغوية » في اللغات الطبيعية وينفرد علم الإشارات بدراسة النظم الإشارية في اللغات الصناعية مثل لغة الإسبرانتو والنظم الإشارية غير اللغوية مثل نظام « مورس الإشاري » وغيره ، ومن أوضح ما عرف به علم الإشارات تعريفه بأنه : النظرية العامة للإشارة بمعنى علم الخواص العامة للنظم الإشارية (٢) .

ويشكل علم الدلالة واحداً من أقسام ثلاثة ينقسم إليها هذا العلم ، أما القسمان الآخران فهما : علم التراكيب syntax ويهتم ببحث العلاقات بين وحدات النظام الإشاري ، وعلم الذرائعية pragmatik ويهتم بدراسة علاقة الإشارة بمن يستخدمها وكيفية تحقق الاتصال من خلالها وقد أطلق بركلي على هذه الأقسام الثلاثة « **أبعاد النظرية الإشارية** » (٣) ، ولقد جعل دي سوسير « علم اللغة » وليس علم الدلالة فقط فرعا من فروع هذا العلم وكان أول من دعا إلى تأسيسه (٤) .

---

(١) يانسن — Janssen , Handbuch der Ling. S. 372 .

(٢) لواندوفسكي — Th . Lawndowski , Ling. Wörterb. III S. 775 .

(٣) بركلي — H . B . Brekle , Semantik , S. 27 .

(٤) دي سوسير : علم اللغة العام ص ٣٤ (ت : يوئيل يوسف عزيز) .

إنه إذا كانت قضية المعنى أو نظرية « المعنى » تشكل الموضوع الجوهري لعلم الدلالة فإن علينا أن نتبين نوع ومفهوم ذلك المعنى وذلك ما سنوضحه في الفقرة التالية .

ما المعنى ؟

لا يتسع المقام هنا لذكر تلك التعريفات العديدة التي أوردها الباحثون الغربيون للفظ « معنى » ولكننا نشير فقط إلى أهم هذه التعريفات وإلى تلك الآراء المتنوعة التي أوردها أوجدن وريتشاردز في الفصل التاسع من كتابهما « معنى المعنى » Meaning of Meaning ، (١) كما نشير إلى تلك الاستخدامات العديدة التي أوردها لاينز لكل من الفعل mean والمصدر Meaning في صدر الجزء الأول من كتابه عن المعنى Semantik (٢) وإلى ما ذكره في كتابه « اللغة والمعنى والسياق » ملخصا لهذه الاستخدامات بقوله « يستخدم الفعل » يعني والاسم « معنى » في مجالات واسعة من السياق وبمعان مختلفة متعددة .. فعلى سبيل المثال لو أخذنا الفعل « يعني » كما هو مستخدم في mary means well (ماري تعني خيرا) فإن ذلك يدل على أن ماري لا تقصد سوءاً ، وفكرة القصد هذه لا تتوفر عادة في مثل قولهم : That red flag means danger (إن ذلك العلم الأحمر يعني الخطر) إذ ليس معنى ذلك أن ذلك العلم الأحمر كان يحمل خططا لتهديد أي شخص ،

---

(١) انظر عرضا موجزا لفصول هذا الكتاب باللغة العربية في « العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ص ٢٤ وما بعدها .

(٢) انظر لاينز J . Loyns , Semantik , S. 18 .

وبعد أن عرض « لاينز » عشر جمل من اللغة الإنجليزية استخدم فيها الفعل « يعني » أو الاسم « meaning » ذكر أن المعنى الذي يهتم به علم الدلالة هو ما يفهمه المرء من قولهم « ما معنى رينولالسن » what is the meaning of rhinolalich » أي ماذا تعني هذه الكلمة أو ما تعريف هذه الكلمة ؟ أو ما نفهمه من قولهم : عنيت جون لا هري « I meant John not Harry » أي قصدت ، أما بقية استخدامات هذا الفعل فليس مما يعني به البحث الدلالي .

وإنما المقصود التنبيه إلى حقيقة أن العلم الأحمر يستخدم عرفا للدلالة على أن في البيئة المحيطة بنا خطرا كأن يكون هناك شق كبير في سطح التل المغطى بالثلج ، وهناك استخدام ثالث للفعل mean مماثل لاستخدامه مع العلم الأحمر من ناحية واحدة على الأقل ألا وهو استخدامه في جملة مثل smoke means fire « الدخان يعني حريقا » ففي كلتا الحالتين شئ واحد (النار أو العلم) قيل إنه إشارة لشئ آخر .. ولكن الفرق بينهما يتمثل في أن الدخان إشارة طبيعية للنار له علاقة سببية بما يشير إليه ، أما العلم الأحمر فيمثل علامة (إشارة) عرفية للخطر فهو رمز ثابت حضاريا ، إن هذه الفروق بين ما هو مقصود وما هو غير مقصود من ناحية وبين ما هو طبيعي أو ما هو عرفي من ناحية أخرى ، تقوم بدور أساسي في التقصي النظري للمعنى [١] وقد أردف قائلا : « إن جزءاً من الفرق بين اللغة والأنواع الأخرى من السلوك الاتصالي مستمد من القصد والعرف المشار إليهما في الأمثلة السابقة إذ يعبر الحيوان عادة عن مشاعره ومواقفه بالسلوك اللاقصدي واللاعرفي على ما يعتقد » [٢] .

إن المعنى الذي يهتم به علم الدلالة وفقا لما ذكره « لاينز » يشمل أمرين :

١ ـ القصد أو المقصود من الوحدة اللغوية وهذا ما تتوقف معرفته على السياق الذي يستعمل فيه ، وقد سبق اللغويون العرب إلى هذه الفكرة عندما عرفوا المعنى بأنه القصد والمراد [٣] .

٢ ـ ما يشير إليه اللفظ طبيعة أو عرفا وهو أيضا ما أشار إليه العلماء العرب عندما تحدثوا عن المعنى باعتباره الصورة الذهنية للأشياء الموجودة في العالم الخارجي [٤] .

---

(١) الدلالة والمعنى والسياق (بتصرف يسير ص ١٣ ، ١٤ .

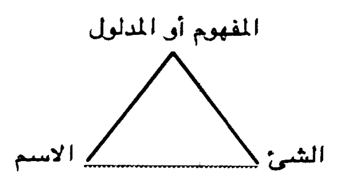
(٢) السابق ص ١٦ .

(٣) انظر على سبيل المثال ، الصاحبي لابن فارس ص ٣١٣ .

(٤) انظر تعريف المعنى عند الرازي فيما سبق ص ٢٠ .

لقد انطلق دي سوسير في تعريفه للمعنى من هذه النقطة الأخيرة وذهب إلى أن معنى اللفظ باعتباره رمزا لغويا أو إشارة هو الربط بين الفكرة (الصورة الذهنية) والصورة الصوتية أي الانطباع أو الأثر الذي تتركه هذه الصورة الصوتية (للكلمة) في الحواس ، وقد انتقد الرأي القائل بأن اللغة في جوهرها عملية لتسمية الأشياء ليس إلا أي أنها قائمة من الألفاظ كل لفظة تدل على الشئ الذي تسميه لأن هذا الرأي يجعلنا نعتقد أن ربط التسمية بالشئ هي عملية بسيطة وهذا غير صحيح ، ثم خلص إلى القول بأن « الوحدة اللغوية » كيان ثنائي يتألف من الربط بين عنصري الفكرة والصورة الصوتية (١) .

لقد تطورت هذه الفكرة فيما بعد على يد أوجدن وريتشاردز وأضيف إليها بعد ثالث يتمثل في الشئ الخارجي الذي تدل عليه الصورة الذهنية وتوصلا إلى ما أصبح يعرف بالمثلث أو الرمز اللغوي .



وعلى هذا التوضيح يتبين أن معنى الرمز اللغوي هو إشارته إلى شئ غير نفسه أو العلاقة بين الرمز وما يشير إليه ، وقد أوضح العالمان أن العلاقة بين اللفظ والشئ علاقة غير مباشرة وذلك على العكس من العلاقة بين الشئ

---

(١) علم اللغة العام ص٨٤ (بتصرف يسير) وقد أطلق دي سوسير على الرمز اللغوي مصطلح sign وعلى الصورة الذهنية مصطلح signified وتعني « مدلول » وعلى الصورة الصوتية مصطلح signifier بمعنى « دال » وكلا جانبي الإشارة ذهني أي لا وجود له إلا في الذهن .

ومفهومه (أي صورته الذهنية) وبين اللفظ ومدلوله ، وخلاصة ما ذهبا إليه أن :

المعنى : هو العلاقة غير المباشرة بين اللفظ والشئ الذي يشير إليه من خلال العلاقة المباشرة لكليهما بالمحتوى العقلي أو المفهوم (١) .

لقد استعاض أولمان عن مصطلح الرمز اللغوي بمصطلح « اللفظ » ولم يدخل الأشياء الخارجية ضمن عناصر تعريفه للمعنى وقدم بذلك تعريفا للمعنى يتسم بالبساطة فقال :

المعنى : هو العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول ، (ويقصد باللفظ هنا الصيغة الكلامية منطوقة أو مكتوبة وبالمدلول الفكرة التي يستدعيها اللفظ) بحيث تمكن هذه العلاقة المتبادلة كلا منهما من استدعاء الآخر » (٢) .

أما السلوكيون مثل بلومفيلد وأتباعه فقد ربطوا بين المعنى والسلوك الإنساني إذ الكلام عندهم لا يعدو أن يكون مجموعة من المثيرات والاستجابات المباشرة وغير المباشرة وعلى هذا الأساس فإن معنى أي لفظ : هو ما يثيره هذا اللفظ من استجابة عند السامع (٣) .

ويرى ترير Trier وأنصاره من أصحاب نظرية الحقل اللغوي أن معنى اللفظ هو مجموعة الصفات التي يتميز بها وهي تلك التي نستطيع الحصول

---

(١) انظر تفاصيل هذا التصور لمفهوم المعنى عند العالمين :
يانسن H . Janssen , Handbuch der Ling. S. 62 .
(٢) دور الكلمة في اللغة (ترجمة الدكتور كمال بشر) ص ٦٤ .
(٣) بلومفيلد Bloomfield , Language , P. 139 .
وانظر في مناقشة هذا التعريف الدكتور كمال بشر في تعليقه على كتاب « أولمان » دور الكلمة في اللغة ص ٣٥ وما بعدها .

عليها من مقارنة اللفظ بنظائره في إطار الحقل اللغوي الذي ينتمي إليه (١) .

أما أحدث الآراء في تعريف المعنى فهو تعريف كيسلنج Keseling وفيجاند Wiegand الذي يفرق بين معنى « الكلمة » ومعنى « الجملة » وقد ذهبا إلى أن معنى اللفظ أو الكلمة : هو المفهوم الذي يرتبط بالكلمة بحيث :

١ ـ يصور صنفا من الأشياء الحقيقية أو الذهنية وخواصها وعلاقاتها المختلفة .

٢ ـ يمكن التثبت منه من خلال علاقته بالمفاهيم الأخرى في النظام العام للغة .

٣ ـ ويدع أساسا للافتراض بأن « الكلمة » تستعمل فعلا لنرى ما إذا كان ذلك يمثل في الواقع أمراً محسوسا أو معنويا .

أما معنى الجملة فإنه يرتبط بنوع الجملة ذاتها فهناك الجمل الخبرية التي تنبئ عن شئ يحتمل الصدق والكذب والجمل الإنشائية التي يختلف معناها باختلاف السياق الذي ترد فيه (٢) .

أنواع المعنى

يقودنا هذا التعريف الأخير إلى أهم تقسيمات المعنى ، تلك التقسيمات التي تتنوع وفقا لاعتبارات مختلفة منها ما أشار إليه هنا كيسلنج وفيجاند من أن المعنى ينقسم إلى : معنى المفرد ومعنى الجملة .

---

(١) انظر في هذا التعريف والانتقادات التي وجهت إليه في كتابنا « مدخل إلى علم اللغة الحديث » ص ١٦٥ .

(٢) انظر في تفاصيل هذا الرأي :

فونك كوليج Funk - Kolleg , Sprache , 2 , S. 21 .

وسوف نعرض لمفهوم المعنى عند السياقين في المبحث الثاني من هذا الفصل .

ومنها انقسام المعنى إلى معنى معجمي ومعنى صوتي أو صرفي أو نحوي أو اجتماعي وسنعرض لهذه التقسيمات عند حديثنا عن أنواع المعنى عند السياقيين ، ومنها تقسيمه : إلى معنى أساسي أو وصفي ، ومعنى ثانوي ، وقد ذكر الدكتور تمام حسان أهم أنواع المعنى في مقال له عن تشقيق المعنى [١] ، فذكر أنه ينقسم إلى :

١ ـ المعنى المطلق (المعنى المعجمي) ويقصد به المعنى العرفي الذي أعطى للكلمة بالوضع ويصلح لأن يسجله المعجم ، ويمكن تحليل طبيعة هذا المعنى المعجمي إذا نظرنا في طبيعة العلاقة بين المنطوق والمدلول .

٢ ـ المعنى الوظيفي أي المعنى المنسوب إلى الوظيفة التي يرى أنها « معنى الصوت ومعنى الحرف ومعنى المقطع ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر الكلام ثم هي معنى الأدوات والملحقات والصيغ ثم هي معنى الأبواب النحوية .. » [٢] ومن ذلك يتضح أن المعنى الوظيفي يشمل المعاني الصوتية (بأنواعها) والصرفية والنحوية .

٣ ـ المعنى المقصود (المعنى الاجتماعي) ويفهم من جملة كلام الدكتور تمام أن المراد به جملة ما يستفاد من المقال (وظيفيا كان أو معجميا) مضافا إليه ما يستفاد من عناصر السياق [٣] ، وقد أطلق على هذا « المعنى » مصطلح المعنى الدلالي وجعله مكونا من المعنى المقالي والمعنى المقامي [٤] .

---

(١) انظر مقالات في اللغة والأدب ص ٣٣٠ وما بعدها .

(٢) السابق ٣٣١ .

(٣) انظر في تحليل هذا المعنى : السابق ص ٣٣٧ وقارن بـ « مناهج البحث في اللغة » ص ١٢٢ .

(٤) العربية معناها ومبناها ص ٣٣٩ .

المبحث الثاني

نظرية السياق

السياق Context

ينحدر لفظ Context الذي يترجم عادة إلى اللغة العربية بـ « السياق » من السابقة اللاتينية Con بمعنى « مع » + text اللاتينية أيضا والتي كانت تعني في الأصل « النسيج » ثم استعملت في معنى الكلمات المصاحبة للمقطوعات الموسيقية ثم صارت تستعمل في معنى « النص » أي تلك المجموعة من الجمل المتراصة مكتوبة كانت أو مقروءة (١) ، ثم أصبح للمصطلح بعد التركيب المعاني الآتية :

١ ـ ما يحيط بالوحدة اللغوية المستعملة في النص .

٢ ـ قيود التوارد (المعجمي) التي تراعى عند استعمال أكثر من وحدة لغوية مثال ذلك في اللغة العربية استعمال كلمة الأشهب مع الخيل والأملح مع الغنم والأزهر مع الإنسان (٢) وذلك عند إرادة التعبير عن بياض اللون .

٣ ـ نص لغوي يتسم بسعة نسبية ويؤدي معنى متكاملا سواء أكان ذلك النص مكتوبا أم متكلما به .

٤ ـ الأحوال والمواقف الخارجية ذات العلاقة بالكلام (٣) .

---

(١) انظر هذه المعاني في معجم الخيل Grosses Fr. Wörterb. S. 398

(٢) يعالج اللغويون العرب قيود التوارد هذه في مصنفاتهم في فقه اللغة ، انظر القيود التي ذكرناها في مقدمة ابن خلدون ص ٥٤٩ ، وقارن بفقه اللغة للثعالبي ص ٩٨ .

(٣) انظر هذه المعاني الاصطلاحية للفظ السياق في :
لواندوفسكي Th. Lawndowski , Ling. wörterb, I 355 .

لقد أضاف اللغويون الإنجليز إلى هذا المصطلح اللاحقة ualismuss التي تقابل في العربية الياء المشددة التي تلحق المصادر الصناعية في مثل الحرية ، الواقعية إلخ ومن ثم يصبح معنى المصطلح Contextualismuss « السياقية » والمراد بها نظرية السياق في المعنى أو مذهب التحليل اللغوي المنسوب للسياق .

نظرية السياق

يعد لواندوفسكي هذه النظرية بمثابة البديل الذي قدمه اللغويون الإنجليز لما يعرف في الدراسات اللغوية بالمذهب التركيبي (١) أو البنيوية strukturalismuss ، ذلك المذهب الذي ساد الدراسات اللغوية في أمريكا وأنحاء عديدة في أوربا وخاصة مدرستي براج وكوبنهاجن (٢) في النصف الأول من القرن العشرين ، أو هي كما يقول يانسن Janssen : المساهمة الحقيقية التي نهض بها البريطانيون في الدراسات اللغوية التركيبية في أوربا ولذلك فإن بعض الباحثين يسمونها : النظرية التركيبية البريطانية Britischer strukturalismuss ، وهي تعد تبعا لذلك اتجاها متميزا أو مدرسة خاصة من المدارس الأوربية التركيبية وليست بديلا عنها (٣)

---

(١) السابق ، نفس الصفحة .

(٢) انظر هذا المذهب التركيبي أو البنيوية في :

هلبج Helbig , Geschichte . S. 57 .

وقارن بـ « مدخل إلى علم اللغة الحديث » ص ٧٧ .

(٣) يانسن Janssen , Handb. der. ling. S. 235 .

ويتفق هلبج (الذي يعد من أشهر مؤرخي علم اللغة الحديث) مع يانسن في هذا الرأي أي اعتبار النظرية السياقية إحدى المذاهب التركيبية الأوربية ومن ثم تصبح هذه المدارس شاملة لكل من :

١ - مدرسة براج ٢ - مدرسة كوبنهاجن ٣ - المدرسة الإنجليزية

وربما أضيف إليها ما يسمى أيضا بالمدرسة الفرنسية وهذه جميعا تقف بإزاء المدرسة =

ولعلنا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا بأن أصحاب النظرية السياقية من اللغويين الإنجليز قد أدخلوا في عملية التحليل اللغوي بعض العناصر الخارجة عن اللغة (أي السياق الخارجي) ، وذلك بخلاف المدارس التركيبية الأخرى الثلاث (الأمريكية - مدرسة براج - مدرسة كوبنهاجن) التي نظرت إلى اللغة باعتبارها منظومة من العلاقات وأنها بنية متكاملة تتكون من عناصر لغوية داخلية لا يستطيع أحدها أن يعمل بمفرده ، وإنما يعمل كل منها في إطار النظام العام للغة وأن موضوع البحث اللغوي هو اللغة في ذاتها ، وقد ركزت هذه المدارس على الناحيتين الفونولوچية والنحوية كما أكدت على استبعاد كل العناصر الخارجة عن اللغة (١) .

وكما اختلفت هذه المدرسة السياقية عن المذاهب التركيبية السابقة فإنها قد اختلفت أيضا اختلافا جوهريا عن النظرية التحويلية (التوليدية) في أنها لا تعتد بالنظام التجريدي أو العقلي للغة وإنما تهتم فقط بالاستخدام العملي (٢) ، وإذا كان تشومسكي يعتقد أن السليقة اللغوية competence وما ينتج عنها من تراكيب عميقة ينبغي أن تكون محل النظرية اللغوية

= التركيبية الأمريكية باتجاهاتها المختلفة ، انظر في تفصيل أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه المدارس ورجالاتها واتجاهاتها في التحليل اللغوي :

هلبج Helbig , Geschichte , S. 94 - 144 .

(١) تأثرت هذه المدارس جميعا فيما يتعلق ببنية اللغة برائد علم اللغة الحديث دي سوسير وسارت على مبادئه ، انظر مثلا :

دي سوسير Grundfragen , S. 19 , 134 .

ولعل أهم ما يميز التركيبية الأوربية عن التركيبية الأمريكية هو إهمال اللغويين الأمريكان إلى حد ما - وليس تماما - لقضية المعنى ولم يكن ذلك إلا بسبب الاعتقاد السائد آنذاك (في الفترة ما بين عام ١٩٣٠ إلى نهاية الخمسينات) من أن المعنى أمر ذاتي يقع خارج نطاق التقصي العلمي ، وهناك سبب آخر أكثر خصوصية لهذا الإهمال النسبي لعلم الدلالة اللغوي وهو تأثير علم النفس السلوكي في بعض المذاهب اللغوية الأمريكية ، عن « لاينز » الدلالة والمعنى والسياق ص ١٧ .

(٢) هلبج ، السابق ص ١١٠ .

وموضوعها الرئيسي [١] فإن فيرث يرى أن الأداء اللغوي أي الاستخدام الفعلي للغة وهو ما أسماه تشومسكي performance يشكل جوهر النظرية السياقية .

البدايات الأولى للسياقية في الغرب

لقد تمثلت البداية الحقيقية لنظرية السياق في جهود عالم الاجتماع والأجناس البشرية « مالينوفسكي » Malinowski عندما صادف صعوبات جمة أثناء ترجمته لبعض الكلمات والجمل في اللغات البدائية وخاصة لغات الهنود الحمر في أمريكا إلى اللغة الإنجليزية [٢] ، وقد تأكد له أن الكلمات المعزولة عن سياقاتها لا تعدو أن تكون أصواتا مبهمة ، واقترح حلا لهذه المشكلة ضرورة تحليل أنماط السياقات الكلامية من ناحية ، ومراعاة المواقف الخارجية أو الظروف غير اللغوية المصاحبة للأداء من ناحية أخرى ، ومن ثم فإنه عرف معنى الكلمة أو الوحدة اللغوية بأنها الوظيفة التي تؤديها في سياق ما ثم صاغ عبارته المشهورة context of situation التي يمكن ترجمتها بسياق الموقف أو الظروف الخارجية المصاحبة للأداء اللغوي ، وقد مثلت هذه العبارة نقطة الانطلاق الأساسية لنظرية السياق عند فيرث خاصة فيما يتعلق بالمعنى الدلالي أو الاجتماعي وقد كان من نتائج ذلك استبعاد مذاهب التحليل التي تعتمد على العناصر اللغوية فقط .

أسس النظرية السياقية عند فيرث

لقد حاول فيرث وهو يصوغ نظريته السياقية أن يطبق أفكار مالينوفسكي وقد ذهب مثله إلى أن التفوهات اللغوية (كلمات أو عبارات أو جمل) إنما تؤدي وظيفتها في إطار موقف خارجي ، كما أن عناصر الوحدة

---

(١) انظر « مدخل إلى علم اللغة الحديث » ص ١٤٤ .

(٢) يانسن Janssen , Hand b. der. Ling. S. 229 .

اللغوية لا يعمل أي منها إلا في ضوء علاقته بالعناصر الأخرى ، والمراد بالوحدة اللغوية هنا الجملة وليست الكلمة أو العبارة ، ذلك أن الجملة هي وحدها وحدة الاستخدام الكلامي ولم تعد كما كان ينظر إليها في النحو التقليدي « وحدة فكرية » أو وحدة للكمال النحوي وأصبحت - بدلا من ذلك - وحدة اتصال في الموقف الخارجي للسياق ومن هنا فقد استبعد فيرث كل المعايير العقلية (١) .

لقد أكد فيرث على أهمية مراعاة السياق الخارجي أو المقام في عملية تحليل المعنى بعبارة اقتبسها من الانجليزية المعاصرة هي :

! Say when (٢) فهذه العبارة - وكثير غيرها - لا يصبح لها معنى إلا عندما توضع في السياق ، وهنا نجد سياقات مختلفة تقال فيها هذه العبارة ومن ثم يختلف المعنى (٣) ، وبدون مراعاة هذه السياقات قد لا يصبح لها معنى على الإطلاق أو على الأقل - تصبح معانيها احتمالية ولا تحقق بها الفائدة الاتصالية المرجوة .

وبجانب مراعاة السياق الخارجي فقد ذهب فيرث إلى ضرورة مراعاة نوع آخر من السياق أطلق عليه مصطلح « **السياق اللغوى** » Linguistic context ويعني به مجموعة الوظائف المستفادة من عناصر أداء المقال التي تحوزها الوحدة اللغوية أي الجملة وقد عبر عن ذلك بقوله :

The whole complex of functions which a linguistic form may have (٤) .

---

(١) هلبج Helbig , Geschichte , S. 110 .

وقارن بلواندوفسكي Lewandowski , I S. 358 .

(٢) فيرث Firch . Th Tangues of men and speech , P. 110 .

(٣) انظر هذه المعاني المختلفة وسياقاتها في معجم اكسفورد
Oxford English Dictionary XIII 181 .

(٤) فيرث Firch , papers in Linguistics , P. 33 .

إن مفهوم الوظيفة Function هنا يكاد يتحد مع مفهوم المعنى ومن ثم يصبح السياق اللغوي بناءً متكاملاً من الوظائف التي تؤديها عناصر هذا السياق وقد انقسمت هذه الوظائف وفقا لمستويات اللغة المختلفة إلى الأقسام الآتية :

١ ـ الوظيفة الصوتية .　　　٢ ـ الوظيفة المعجمية .

٣ ـ الوظيفة الصرفية .　　　٤ ـ الوظيفة النحوية .

٥ ـ الوظيف الدلالية أي وظيفة المنطوق بأكمله في إطار الموقف الخارجي الذي سيق فيه .

إن هذه الوظائف الخمس وإن كانت جميعا ضرورية في تحليل السياق اللغوي إلا أن الوظائف ٢ ، ٣ ، ٤ تحوز أهمية خاصة باعتبارها وظائف جوهرية أو حاكمة Majur Fanction (١) ولكن الوظائف جميعا جوهرية أو غير جوهرية لا بد وأن يتضمنها التحليل لأنها جميعا داخلة في إطار المعنى ، ولا بد من عزل كل هذه العناصر وتحليل أو بيان وظيفة كل عنصر منها على حدة « وذلك كما يحدث عند تحليل الموجات الضوئية التي يتضمنها قوس قزح » (٢) ، وهذا التشبيه الذي ساقه فيرث وإن كان لا يتطابق تماما مع وظائف عناصر المعنى في العبارة المنطوقة إلا أنه يفيد في بيان مدى امتزاج هذه العناصر بحيث لا يمكن رؤيتها بوضوح إلا بعد تجزئتها (٣) .

ويمكن أن نلخص أهم الأسس أو الخواص الجوهرية للنظرية السياقية عند فيرث في النقاط الآتية :

١ ـ النظرة المتساوية إلى عنصري السياق في عملية التحليل الدلالي

---

(١) هلبج　Helbig , Geschichte , S. 111 .

(٢) فيرث　Firch , papers in linguistics , P. 192 .

(٣) لاينز　Lyons , Semantik II S. 223 .

وهذان العنصران هما : السياق اللغوي وسياق الموقف أو المقام الذي يتضمن أيضا ما يسمى بالسياق الثقافي الذي يتضمن قائمة بالفوارق الاجتماعية والسمات الشخصية والثقافية للمتحدث والمتحدث إليه (١) ودور كل منهما في المجتمع .

٢ - النظر بالتساوي إلى كل عناصر السياق اللغوي سواء أكانت صوتية (بما في ذلك العناصر الأدائية كالنبر أو التنغيم) أو صرفية أو نحوية أو معجمية أو دلالية .

٣ - الرفض المطلق لما يسمى بالوظيفة الأساسية لأن كل وظيفة تؤدي هي وظيفة أساسية في المقام الذي قيلت فيه (٢) .

٤ - النظر بالتساوي إلى كل أنواع الاستخدام اللغوي ، إذ ليس هناك استخدام يمكن النظر إليه باعتباره القاعدة (التجريدية) وبقية الاستخدامات باعتبارها أنماطا ثانوية وإنما ينظر إلى الجميع بعين واحدة باعتبارها بدائل في الأنماط السياقية وهذه مسألة جوهرية تختلف فيها النظرية السياقية عن مفاهيم النحو التقليدي كما يقول هلبج (٣) .

٥ - ليست اللغة نظاما شكليا فحسب وإنما هي جزء من النتاج الاجتماعي .

---

(١) انظر فيرث Firch , paper , P. 23 .

وقد ذهب بعض اللغويين إعتبار ما يسمى بالسياق الثقافي نوعا مستقلا من أنواع السياق ، كما أضاف أيضا ما أسماه بالسياق العاطفي ويقصد به ما يتعلق بالمتكلم وانفعالاته . انظر تقسيم آمر Ammer لأنواع السياق في : علم الدلالة لأحمد مختار ص ٦٩ .

(٢) يانسن Janssen , Handb. der. Ling. , S. 235 F .

(٣) هلبج Helbig , Geschichte , S. 111 .

٦ - وحدة الاستخدام اللغوي الأساسية هي الجملة .

٧ - إن المعنى (أو الوظيفة) في مفهومه النفعي أو العملي ذا طبيعة متغيرة وذلك نظرا لارتباطه بالكلام الفعلي .

لقد طور فيرث نظريته السياقية منذ عام ١٩٥٠ وخاصة فيما يتعلق بجانب السياق اللغوي إذ أضاف إلى عناصر تحليل هذا السياق ما يعرف باسم الرصف أو النظم collocation وهو مفهوم غامض إلى حد ما كما يقول لاينز (١) ولكن الأمثلة التي ذكرها فيرث تشير إلى أن المراد به الورود المتوقع أو المعتاد لكلمة ما مع ما يناسبها أو يتلاءم معها من الكلمات الأخرى في سياق لغوي ما ومن أمثلة ذلك : البقرة مع اللبن (٢) ، الليل مع الظلمة (٣) ويطلق على هذا المستوى من التحليل مصطلح التحليل الرصفي وهو يقع في منزلة وسط بين مستويين : مستوى السياق الخارجي والمستوى النحوي وهو مسئول تماما أو إلى حد ما عن تحديد المعنى المعجمي أو بالأحرى عن ذلك الجزء من المعنى المعجمي الذي لا يتعلق بوظائف الوحدات المعجمية في سياقات خارجية معينة وإنما بتلاؤها مع غيرها في النص المدروس ، وعلى ذلك فإن جزءا من معنى الليل يكمن في إمكانية وروده مع لفظ « الظلمة » وجزء من معنى الظلمة يكمن في إمكانية وروده مع « الليل » وهنا تحدث فيرث عن الربط بين الألفاظ المترادفة والمتباينة وغير ذلك من التقابلات الثنائية (٤) بين كلمتين يحتمل ورودهما معا في سياق لغوي بعينه .

---

(١) لاينز Lyons , Semantik II S. 225 .

(٢) فيرث Firch , A Synopsis , P. 12 .

(٣) هناك معان أخرى لمصطلح collocation خاصة فيما يتعلق بالتحليل الفونولوجي عند هوكت Hocket أو بيان الفروق الطفيفة في المعاني عند جوز ونيبرت Joos & Neubert ، انظر هذه المعاني المختلفة في :

لواندوفسكي Lawndowiski , ling. wörterb. S. 323 .

(٤) لاينز Lyons , Semantik II S. 225 .

إن أهمية التحليل الرصفي تتضح في تحديد المعنى المعجمي المراد لأنه يوقفنا على التجمعات التي ترد فيها الكلمات أو - بعبارة أخرى - معرفة السياقات اللغوية التي يحتمل استخدامها فيها ، ويشبه ذلك إلى حد كبير ما يعرف عند المفسرين العرب باسم « الوجوه (الأشباه) والنظائر » في القرآن الكريم حيث يستعمل اللفظ الواحد في سياقات عديدة بمعان مختلفة ، مثال ذلك لفظ « الهدى » الذي ورد في سبعة عشر تجمعا سياقيا له في كل منها معنى يختلف - إن قليلا وإن كثيرا - عن المعنى الآخر فالهدى مثلا في قوله تعالى ﴿ إنك لعلى هدى مستقيم ﴾ (الحج ٢٢) يعني دين الإسلام ، إلخ [١] .

لقد ميز فيرث بين نوعين من الرصف هما :

- الرصف الاعتيادي الذي يوجد بكثرة في أنواع مختلفة من الكلام العادي .

- الرصف البليغ الموجود في بعض الأساليب الخاصة وعند بعض الكتاب المعينين [٢] .

إن دراسة وتحليل السياقات وأنماط الرصف المختلفة وفقا لنظرية فيرث ومن نحا نحوه قد أديا إلى نتيجة مهمة فحواها « أنه لم يعد ينظر إلى الكلمات باعتبارها وحدات معجمية تشغل مواقع نحوية محددة وإنما إلى شروط استخدامها في تلازم وانسجام مع الكلمات الأخرى » [٣] الواردة في النص .

---

(١) انظر هذه المعاني السياقية للفظ « هدى » في الأشباه والنظائر لمقاتل بن سليمان ص ٨٩ - ٩٥ ، وقارن بالتصاريف ليحيى بن سلام ص ٩٧ (ت : هند شلبي) .

(٢) لاينز Lyons , Firch's theory of Meaning , P. 291 .

(٣) هلبج Helbig , Geschichte , S. 111 .

نظرية السياق في التراث العربي

قبل أن نعرض للأسس السياقية في التراث العربي ، تلك الأسس التي تشكل - في نظرنا - عناصر متكاملة لنظرية لغوية يمكن أن نطلق عليها « **النظرية العربية للسياق** » أو « **السياقية العربية** » نود أن نعرض لأصول هذه النظرية خاصة ما يتعلق من ذلك بالسياق الخارجي الذي أطلق عليه العلماء العرب أحيانا « المقام » وأحيانا « الحال » كما ذكرنا قبلا [١] ، وللمرء أن يتساءل عما إذا كانت فكرة « المقام » المرادفة « للسياق الخارجي » أو « السياق غير اللغوي » في مصطلح المحدثين فكرة عربية أصيلة أو أن فيها نوعا من التأثر بالثقافة اليونانية أو غيرها من الثقافات الأجنبية ، وهنا نجد موقفين متعارضين :

الأول : يزعم أن الفكرة القائلة « بأن لكل مقام مقال » هي فكرة يونانية الأصل وأنها انتقلت إلى العرب عن طريق الذين تأثروا بالثقافة اليونانية من فرس أو هنود أو سوريان [٢] .

الآخر : يذهب إلى أن هذا الأصل وهو مراعاة الموقف الخارجي أو المقام عند الأداء الكلامي وهو ما يعبر عنه عادة بالعبارة المشهورة « لكل مقام مقال » هو فكر عربي أصيل سبق إليه البلاغيون من العرب ، يقول الدكتور تمام حسان : « وحين قال البلاغيون : « لكل مقام مقال » [٣] (أي عندما راعوا ما يسمى عند المحدثين بسياق الموقف) ولكل كلمة مع صاحبتها

---

(١) انظر ما كتبناه في صدر هذا البحث عن المصطلحات المرادفة أو المقاربة لمصطلح السياق ص ٢٨ .

(٢) انظر البلاغة تطور وتاريخ لشوقي ضيف ص ٣٨ .

(٣) ترجع أصول هذه العبارة إلى الذوق العربي وقد أفادها منه اللغويون والبلاغيون كما سيتضح فيما بعد .

مقام [١] (أي عندما راعوا ما يعرف في علم اللغة الحديث بـ « سياق النص ») وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء ، ولم يكن مالينوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير context of situation يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف أو ما فوقها . إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم تحت اصطلاح المقام ولكن كتبهم هذه لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجده اصطلاح مالينوفسكي من تلك الدعاية بسبب انتشار نفوذ العالم الغربي في كل الاتجاهات .. » [٢] .

وإذا كنا في حاجة إلى تأييد الرأي الأخير أو - بعبارة أخرى - إذا كانت ثمة إضافة إلى هذه الشهادة المنصفة فإننا نقول : إن هذه العبارة التي طبقها البلاغيون العرب أفضل تطبيق لم تكن وليدة الفترة التي ازدهر فيها العلم العربي حيث احتك العرب بغيرهم آنذاك ، وإنما ترجع إلى أحقاب طويلة مضت ، وأن الفضل في صياغتها إنما هو للذوق العربي في العصر الذي ازدهرت فيه أفانين القول عند العرب من شعر وخطابة وغير ذلك مما يعرف بالتراث الثقافي للعرب قبل الإسلام [٣] .

لقد وردت هذه العبارة (لكل مقال مقام) ضمن الأمثال العربية الموروثة منسوبة لأكثم بن صيفي [٤] الذي نسبت إليه أمثال عديدة أخرى [٥]

---

(١) انظر في شرح هذه العبارة الإيضاح للخطيب القزويني ص ٢٩ ، والمطول للسعد التفتازني ص ٢٦ .

(٢) العربية ، معناها ومبناها ص ٣٧٢ .

(٣) تتبع الدكتور السعيد عبادة هذا المصطلح في بحث له بعنوان « نظرية البلاغة بين النقد العربي والنقد اليوناني » انظر ص ٢٢٤ من هذا البحث .

(٤) وردت هذه النسبة في العقد الفريد ٣ / ١٢ وذكرها الميداني غير منسوبة في مجمع الأمثال ٢ / ١٩٨ .

(٥) انظر في ذلك على سبيل المثال : كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٤٣ ، ٥٧ ، ٦٣ .

ثم صاغها الحطيئة شعرا في بيت اعتذر فيه لسيدنا عمر بن الخطاب :

تحنن على هداك المليك ... فإن لكل مقام مقالا (١)

ومما يدل أيضا على أصالة هذه الفكرة وأنها من موروث العرب الثقافي ما ذكره بعض الباحثين من أن طرفيها وهما : المقام والمقال قد وردا بنفس المعنى في الشعر الجاهلي . يقول لبيد في « المقام » (٣) :

ومقام ضيق فرجته ... بلسان وبيان وجدل

ويقول هبيرة بن أبي وهب في المقال (٤) :

وإن مقـال المرء في غير كنهـه
لكالنبل تهوى ليس فيها نصالها

إن ورود هذه العبارة في النماذج الأدبية إبان العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام ليقطع بأصالتها ويدفع الشبهة - التي لا دليل عليها أصلا - التي تزعم أنها ناجمة عن تأثر بالثقافة اليونانية .

الأسس السياقية في التراث العربي

لما كان الكشف عن المعنى يمثل الهدف الأسمى الذي يسعى إليه اللغويون والأصوليون والمفسرون وعلماء البلاغة فقد تضافرت جهود هؤلاء

---

(١) ديوان الحطيئة ص ٢٢٢ ، وقد نسب البيت أيضا لطرفة بن العبد يخاطب به عمرو بن هند وصدره كما في ديوان طرفه ص ١٨٩ « تصدق علي » .

(٢) نظرية البلاغة بين النقد العربي والنقد اليوناني ص ٢٢٥ .

(٣) البيان والتبيين للجاحظ ١ / ١٦٥ .

(٤) السابق ٣ / ٢٠٣ .

جميعا في صياغة الأسس النظرية والتطبيقات العملية لـ « السياقية العربية » وأهم هذه الأسس :

١ ـ الجملة هي وحدة التحليل الدلالي

أدرك العلماء العرب ـ محققين ـ أن الكلام الإنساني هو « كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك ، وقام محمد وفي الدار أبوك .. » (١) ، والكلام بهذا يفترق عن القول الذي يراد به كما قال ابن جني « كل لفظ مذل به اللسان تاما كان أو ناقصا ، فـ (القول) التام هو المفيد أي الجملة وما كان في معناها من نحو صه وإيه ، والناقص ما كان بضد ذلك نحو زيد وعمرو .. » (٢) .

ويؤخذ من كلام أبي الفتح هنا أن الكلام عند اللغويين العرب يقابل ما يعرف في الدرس اللغوي الحديث بـ « speech & parole » وأن وحدته هي الجملة وذلك بخلاف القول الذي يرادفه في الدراسات اللغوية المعاصرة utterance (٣) في الإنجليزية ، Aüsserung (في الألمانية) ، énoncé (في الفرنسية) .

وقد نسب ابن جني هذه التفرقة إلى ما جاء في كتاب سيبويه من قوله : واعلم أن « قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا » (٤) .

---

(١) الخصائص ١ / ١٧ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) عرف بلومفيلد القول بأنه الحدث الكلامي مطلقا أفاد أم لم يفد .

" An act of speech is an utterance "

انظر في هذا التعريف وغيره ،

لواندوفسكي Lawandowiski , Ling. wörterb. S. I 80 .

(٤) الكتاب ١ / ١٢٢ .

لقد أخذ ابن جني هذه التفرقة بين الكلام والقول من عبارة سيبويه السابقة ثم قال : « الكلام عنده (سيبويه) ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، مستقلا بمعناه وأن القول عنده بخلاف ذلك إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها .. » (١) .

إنه إذا كان الكلام هو الجمل على اختلاف تركيبها فإن وحدة الكلام حينئذ تكون هي الجملة وليست الكلمة المفردة أو ما دونها من وحدات صرفية أو صوتية واعتبار الجملة وحدة للتحليل الكلامي يمثل واحداً من الأسس الهامة في نظرية السياق في التراث العربي كما سبق .

٢ ـ مراعاة المقام أو السياق الخارجي

إنه لما كان الكشف عن معنى الجملة أو الجمل (النص) يتطلب معرفة الظرف الخارجي الذي قيلت فيه فقد اهتم اللغويون العرب عموما وعلماء التفسير والحديث والبلاغيون بوجه خاص بمعرفة المقام أو الأحوال المصاحبة للحديث كمعرفة حال المتكلم أو السامع أو البيئة العامة أو سبب نزول الآية أو ورود الحديث أو غير ذلك مما يسمى بالعناصر غير اللغوية التي تساعد في الكشف عن المعنى المراد من النص .

لقد جاءت الإشارات الأولى إلى ضرورة مراعاة هذا المقام أو السياق الخارجي في كتاب سيبويه ، ونسوق النص التالي لبيان ما نعتقده من أن صاحب الكتاب كان من أسبق اللغويين ـ عربا وغير عرب ـ الذين تنبهوا إلى ضرورة مراعاة السياق الخارجي عند الكشف عن المعنى العام للجملة أو النص .

---

(١) الخصائص ١ / ١٩ ، وانظر أيضا ص ٣٢ .

يقول سيبويه عند تفسير قولهم « أتميميا مرة وقيسيا أخرى » « وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل فكأنك قلت : أتتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ولكنه وبخه بذلك .. » [١] .

لقد اعتمد سيبويه في فهمه للعبارة هنا على حال المخاطب أو بالأحرى على ما يتصوره المتكلم من حال المخاطب ، وقد يتعدى الأمر المخاطب الفرد إلى ما يستقر في أذهان المخاطبين جميعا أي إلى حال الجماعة بأسرها . يقول سيبويه في ذلك : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين ﴾ فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر (المخاطب) لأي شئ وضع هذا الكلام » [٢] .

إن السياق الخارجي كما يتعلق بالمخاطب كما في النص الأول أو المخاطبين كما في النص الثاني فإنه قد يتعلق أيضا بالمتكلم وبطريقة أدائه للكلام .

يقول ابن جني معقبا على قول سيبويه : سير عليه ليل وهم يريدون سير عليه ليل طويل أنه إنما حذفت الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل أو نحو ذلك [٣] ، ثم أشار أبو الفتح بعد ذلك إلى تلك العناصر الأدائية المصاحبة للكلام موضحا أثرها في المعنى بقوله : إنك تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول كان والله رجلا فتزيد في قوة اللفظ بهذه

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٤٣ .

(٢) السابق ٣ / ١٣ .

(٣) انظر عبارة سيبويه في الكتاب ٣ / ٣٤٣ .

الكلمة (أي لفظ الجلالة) وتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها تريد رجلا شجاعا أو كريما أو نحو ذلك وكذلك نقول سألناه فوجدناه إنسانا وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك إنسانا سمحا أو جواداً أو نحو ذلك وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنسانا وتزوي وجهك وتقطبه فيغني ذلك عن قولك « إنسانا لئيما » أو « لحزا » أو « مبخلا » أو نحو ذلك (١) .

إن فهم العبارة وتوضيح المعنى قد يتعدى السامع والمتكلم إلى الظروف الأخرى المحيطة بأداء الكلام وذلك كالغرض العام الذي يساق من أجله الكلام والبيئة التي حدث فيها ، يقول الجاحظ مؤكداً على أهمية هذا العنصر في الكشف عن المعنى : « ومتى سمعت ـ حفظك الله ـ بنادرة من نوادر كلام الأعراب فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها .. وكذلك إن سمعت بنادرة من نوادر العوام وملحة من ملح الحشوة والطغام فإياك أن تستعمل فيها الإعراب أو تتخير لها لفظا حسنا أو تجعل لها من فيك مخرجا سريا فإن ذلك يفسد الإمتاع بها ويخرجها من صورتها ومن الذي أريدت له ويذهب استطابتهم إياها واستملاحهم لها » (٢) .

إن الغرض العام الذي سيق من أجله الكلام هنا هو التأثير في نفس السامع وإثارة مشاعره أي إن وظيفة الكلام هنا هي كما يقول أولمان « التعبير عن العواطف والانفعالات وإثارة المشاعر والتأثير في السلوك الإنساني » (٣) وقد ذهب أولمان هنا إلى نفس النتيجة التي توصل إليها الجاحظ وهي « أن وقوع الكلمات في نماذج من السياقات يكسبها جواً خاصا ويحيطها بملابسات تعين في الحال على استحضار البيئة التي تنتمي

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٧٠ .

(٢) البيان والتبيين ١ / ١٤٦ .

(٣) دور الكلمة في اللغة ص ٩٢ ترجمة الدكتور كمال بشر .

إليها هذه الكلمات .... وقد تزيد التعبيرات الدارجة واصطلاحات اللهجات العامية في بهجة الأسلوب وحيويته إذا استعملت استعمالا لبقا [١] .

إن مراعاة المقام الخارجي هنا لا يقتصر فقط على الغرض العام الذي يساق من أجله الكلام وإنما يتجاوز ذلك إلى مراعاة أحوال المخاطبين من الناحيتين الاجتماعية والثقافية وقد تأصلت هذه الفكرة في التراث العربي بما ذهب إليه بشر بن المعتمر في صحيفته المشهورة عندما قال : وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين (من ناحية) ، وأقدار الحالات (من ناحية ثانية) ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ، ولكل حالة مقاما حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك المقامات [٢] وقد خلص بشر بن المعتمر - فيما نقله عنه الجاحظ - إلى تلك الحقيقة القائلة « إن الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس كما يفهم السوقى رطانة السوقى وكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات » [٣] وإلى أن : « مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال » [٤] .

إن ما ذكره بشر بن المعتمر يؤكد - من الناحية النظرية - توقف فهم المعنى على مراعاة هذا الجانب غير اللغوي المتمثل في أقدار المستمعين وأقدار المقامات (الأغراض العامة التي يساق لها الكلام) ، ثم جاء كلام الجاحظ ليعطينا مثالا تطبيقيا (٥) حيا لتوضيح تأثير مراعاة هذا النوع من السياق في إفادة الجانب التأثيري من المعنى ، وذلك الجانب الذي يطلق عليه أولمان اسم

---

(١) السابق ، نفس الصفحة .

(٢) البيان والتبيين ١ / ١٣٩ .

(٣) السابق ١ / ١٤٤ .

(٤) السابق ١ / ١٣٦ .

(٥) يتعلق هذا المثال بما ذكرناه قبلا عن حكاية نوادر الأعراب ونوادر العوام .

الوظيفة العاطفية للغة وهي إحدى وظيفتين رئيسيتين لها (١) كما أطلق على المعنى هنا مصطلح المعنى العاطفي .

إن ما نلاحظه في كلام الجاحظ وبشر بن المعتمر هنا من المعيارية الصارمة التي تفرض على الأدباء والكتاب ضرورة مراعاة السياق الخارجي عند إنشاد القصائد أو إلقاء الخطب لا يمكن أن تأتي من فراغ وإنما نشأت كأي قاعدة معيارية أخرى نتيجة استقراء النماذج الأدبية الجيدة التي اتضح منها أن المعنى الكامل أو المعنى المراد في القصائد المتميزة أو الخطب الرائعة أو الحكايات البارعة كان يتضمن مراعاة هذا الجانب غير اللغوي المتمثل في المقام أو السياق الخارجي ومن ثم فلا بد عند إرادة الجودة من مراعاة ذلك .

لقد تخلص ابو الفتح عثمان بن جني من هذه الناحية المعيارية المتعلقة بضرورة مراعاة السياق الخارجي عند إنشاء القصيدة أو الخطبة أو الحكاية واتبع منهجاً وصفيا بحتا عندما تناول أثر السياق في الدلالة على المعنى العام أو ما يسمى بالمعنى الدلالي الذي يضم بين جنباته عنصري المقال والمقام جميعا وأوضح تأثير جانب المقام الخارجي عند إرادة تحليل هذا المعنى عندما قال معقبا على قول الأعرابية :

تقول وصكت وجهها بيمينها   أبعلي هذا بالرحى المتقاعس

إن الشاعر « لو قال عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صك الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة ، لكنه لما حكى الحال فقال : وصكت وجهها علم بذلك قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها ، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غير مشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولِعِظَم الحال في نفس تلك المرأة أبين ، وقد قيل : ليس المخبر كالمعاين (٢)

(١) أما الوظيفة الثانية فهي التعبير عن الحقائق والقضايا الموضوعية ، انظر دور الكلمة في اللغة ص ٩٢ .

(٢) المخبر هنا اسم مفعول والعاين اسم فاعل وهذا مضمون قولهم ليس راءٍ كمن سمعا .

ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها » [1] .

لقد تنبه ابن جني إلى مشكلة هامة تصادف تطبيق هذه النظرية وتتلخص في « أنه ليس كل حكاية تروى لنا ، ولا خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له المقترنة به » [2] ، ثم أشار إلى المرحلة القصوى التي تتحقق فيها الإفادة وتكتمل بها عناصر المعنى وهي حضور الحال ومشاهدتها وقد عبر عن هذا بقوله « نعم ولو نقلت (الحال) إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها » واستشهد على ذلك بقوله « وبعد ، فالحمالون والحماميون والساسة والوقادون ومن يليهم ويعد منهم ، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه ولم يحضره ينشده . أولا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه فيقول له : يا فلان ، أين أنت ؟ أرني وجهك ؟ أقبل علي أحدثك ... فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين مجزئا عنه لما تكلف القائل ، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه » [3] .

لقد قسم أبو الفتح الكلام باعتبار المقام أو الأحوال المصاحبة للأداء إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ذلك الذي نشاهد فيه ظروف الأداء ونستوضح فيه من مشاهدة الأحوال ما لا يمكن تحصيله من أكابر العلماء إذا غيبت عنهم هذه الظروف .

الثاني : ذلك الكلام المشفوع برواية الحال وهذا يمثل منزلة وسطى بين النوع الأول والنوع الثالث .

---

(١) الخصائص ١ / ٢٤٦ .

(٢) السابق . نفس الصفحة .

(٣) السابق ١ / ٢٤٧ .

الثالث : وهو ذلك الكلام المنقول إلينا مقطوعا عن سنياقه ومجرداً عن ذكر أحواله وأسبابه وهذا النوع هو منطقة الخطأ وموطن الزلل الذي يقع فيه الباحث اللغوي عند إرادة الكشف عن المعنى معتمدا على عنصر المقال وحده .

لقد ضرب ابن جني مثالا لهذا النوع الأخير بما أسرع إليه أبو إسحاق (الزجاج) من ارتكاب طريق الاشتقاق في نحو قولهم « رفع عقيرته » ونَقَلَ عن أبي بكر (ابن السراج) توقفه في قبول الاعتماد على عنصر المقال وحده من جانب الزجاج ، وقد احتج أبو بكر (ابن السراج) عليه « بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ولم ندر ما حديثها .. قال أبو بكر فلو ذهبنا نشتق لقولهم « عقر » من معنى الصوت لبعد الأمر جدا » (١) .

ثم ذكر السياق الذي ينبغي أن تفهم في ضوئه هذه العبارة قائلا : « إنما هو أن رجلا قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى ثم نادى وصرخ بأعلى صوته فقال الناس : رفع عقيرته ، أي رجله المعقورة ، قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق لست أدفع هذا » (٢) .

وقد عقب ابن جني على هذه المحاورة الطريفة بين أبي بكر وأبي اسحاق بقوله : « فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحاق ويونس وعيسى بن عمر ، والخليل وسيبويه ، وأبو الحسن وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعى ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات فتضطر إلى (معرفة)

---

(١) الخصائص ١ / ٢٤٨ .

(٢) السابق ، نفس الصفحة .

قصود العرب وغوامض ما في أنفسها » (١) .

لقد كان ابن جني سابقا لعصره عندما تحدث عن أهمية السياق الخارجي في الكشف عن المعنى من ناحية ، وعندما ذكر أن غياب هذا السياق قد يؤدي إلى نوع من الخطأ في تفسير معاني الجمل أو العبارات ، وقد نبه إلى شئ من هذا بعض كبار المستشرقين الذين اهتموا بقضية المعنى في العربية الفصحى رأوا مثل ابن جني أن اللغويون العرب « كانت لديهم روايات كافية يعرفون بها معنى الأبيات الشعرية ومعاني الكلمات المفردة على وجه التقريب ولكن لم تتح لهم على أي حال معرفة مباشرة موثوقة العرى بالعادات والتقاليد (أي بالسياق الخارجي) التي أحاطت بمعاني (الأبيات) أو الكلمات » (٢) .

إننا نلمس هنا نقطة اختلاف جوهرية بين القائلين بضرورة مراعاة السياق الخارجي من اللغويين العرب والمنادين بذلك من اللغويين الانجليز (فيرث وأتباعه) ، وتتمثل هذه النقطة في اكتفاء أصحاب النظرية السياقية على لغة الحديث المعاصر لهم وكانوا كسائر القائلين بالمذهب التركيبي (المدرسة الأمريكية والمدرسة البراجية ومدرسة كوبنهاجن) يعتمدون في التحليل اللغوي على لغتهم المعاصرة فقط ، يقول هلبج مؤكدا هذا المعنى : إن الدراسات اللغوية التركيبية تبدو غير ممكنة على الإطلاق إلا من خلال شخص يستعمل اللغة Informant ، وهذا الشخص لا بد وأن يتحدث اللغة المدروسة باعتبارها اللغة الأم ويستطيع الإجابة على التساؤل الخاص بما إذا كان قولان متحدين في المعنى أو مختلفين وما إذا كان هذا التعبير أو ذاك ممكنا في هذه اللغة أو غير ممكن » (٣) .

---

(١) الخصائص ١ / ٢٤٨ .

(٢) فيشر Fischer , Farb - undformb. , S. 24 .

(٣) هلبج Helbig , Geschichte , S. 94 .

أما اللغويون العرب فقد امتدت أنظارهم إلى ما وراء اللغة المستعملة وحاولوا الكشف عن المعنى في نصوص الفصحى في إطار معرفتهم بظروف السياق الخارجي إذا أتيحت لهم معرفة تلك الظروف ، وربما حاولوا تصور هذا السياق وشرح المعنى في ضوئه ، ونكتفي بإيراد المثالين الآتيين شاهدا على ما نقول :

الأول : في تفسير المعنى أو ما يسمى بوجه الحديث

لقد ذكرنا في كتابنا عن ظاهرة الغرابة في الحديث النبوي الشريف أن لهذه الغرابة أربعة مظاهر هي : الغرابة في المعنى المعجمي ، الغرابة في المعنى الصرفي ، والغرابة في المعنى المجازي ، وأخيرا الغرابة في المعنى العام أو المعنى الاجتماعي (١) ، ذلك المعنى الذي يتعلق بالمراد من جملة الحديث وفي هذا النوع الأخير تكون كل عناصر المقال واضحة لا غموض فيها ومن ثم ترجع الغرابة إلى أن ظروف السياق الخارجي تكون غير واضحة ومن ثم فإن علماء العربية يحكون هذه الظروف فيتضح المعنى أي أنهم يضيفون في تحليلهم للمعنى ما يعرف في علم اللغة الحديث بسياق الموقف ، من ذلك على سبيل المثال : قوله ﷺ مخاطبا بعض النسوة « قد كانت إحداكن تمكث في شر أحلاسها في بيتها إلى الحول فإذا مر كلب رمته ببعرة ثم خرجت ، أفلا أربعة أشهر وعشرا » (٢) .

هنا لا يستطيع شارح هذا الحديث أن يوضح المعنى المراد إلا بذكر المقام الذي ورد فيه ، ذلك المقام أو الظرف الخارجي الذي لا يقتصر على المتكلم وهو هنا المصطفى ﷺ والسامع الذي هو بعض النسوة ، وإنما يشمل أيضا الظروف الاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في المجتمع الجاهلي

---

(١) انظر في مظاهر الغرابة في الحديث النبوي الفصل الثاني من كتابنا المذكور ص ٤٧ - ١٠٢ .

(٢) انظر الحديث وشرحه في كتاب غريب الحديث لأبي القاسم بن سلام ٢ / ٩٦ .

قبل الإسلام ، ثم بيان الظروف الجديدة التي طرأت على النظم الاجتماعية المتعلقة بعدة المرأة ، تلك التي أحلها الإسلام محل العادات القديمة ، وبمراعاة كل ذلك يتكفل شارح الحديث ببيان الظروف السابقة واللاحقة فيوضح أن المرأة كانت في الجاهلية تعتد سنة على زوجها فإذا انقضى الحول خرجت ورمت كلبا ببعرة لتبين أن إقامتها في بيتها حولا كاملا بعد وفاة زوجها أهون عليها من بعرة يرمى بها كلب ضال وقد استنكر الرسول ﷺ عدم صبر بعض النساء أربعة أشهر وعشراً (وهو النظام الاسلامي لعدة المتوفي زوجها) حيث كن قبل يصبرن حولا كاملا [1] .

إن المعنى الذي كشف عنه السياق الخارجي في المثال السابق يمكن أن نسميه « **معنى النص** » لأنه مستفاد من أكثر من جملة تتابعت في نص واحد [2] ، ولا يقتصر أثر السياق في نظر اللغويين العرب على المعنى العام المستفاد من النص جملة وإنما يمتد تأثيره ليشمل أيضا ما يسمى بمعنى

---

(١) انظر أحاديث أخرى ترجع غرابتها إلى خفاء السياق الخارجي في « الغرابة في الحديث النبوي » ص ٩٢ وما بعدها .

(٢) انظر في تعريف « النص » وفقا لمفهوم اللغويين المحدثين ، لاينز اللغة والمعنى والسياق ص ٢١٨ ، وقد استدرك على التعريف التقليدي السائد « بأن النص عبارة عن جمل متتابعة » إخفاقه في توضيح حقيقة أن الوحدات التي يتكون منها النص جملا كانت أم غير جمل ليست مجرد وحدات متصلة مع بعضها البعض في سلسلة (كلامية) ، وإنما ينبغي ربطها بطريقة مناسبة من حيث السياق ، وعلى النص في مجمله أن يتسم بسمات التماسك (من حيث الشكل) والترابط من حيث الموضوع ، ومن هنا فإننا نستطيع انطلاقا من ذلك أن نحدد مفهوم النص أو أن نجيب عن السؤال ما هو النص ؟ بأن نقول النص : مجموعة من الجمل أو العبارات المتتابعة التي تتسم بالتماسك الشكلي والترابط الدلالي وترتبط بسياق معين ، وعلى ذلك يصبح كل من النص والسياق عنصرين متكاملين يتمم كل منهما الآخر ، يقول لا ينز (المرجع السابق ص ٢١٥) : تعتبر النصوص مكونات للسياقات التي تظهر فيها ، أما السياقات فيتم تكوينها وتحويلها وتعديلها بشكل دائم بواسطة النصوص التي يستخدمها المتحدثون والكتاب في مواقف معينة .

الجملة أو معنى الأسلوب إذ إن هذا النوع من المعاني قد ينتقل من خلال السياق من ذم إلى مدح ومن تقرير مجرد إلى دعاء أو استفهام وهذا ما سنشير إليه في المثال التالي :

الثاني : ويتعلق بتوقف بيان غرض المتكلم على السياق ، من ذلك على سبيل المثال أن « يأتي الكلام (أو الأسلوب) على مذهب الاستفهام وهو تعجب كما في قول الله سبحانه ﴿ عم يتساءلون . عن النبأ العظيم ﴾ يقول ابن قتيبة موضحا أثر السياق اللغوي « كأنه قال : عمَّ يتساءَلون يا محمد ؟ ثم قال : عن النبأ العظيم يتساءلون » [١] ومعنى كلام ابن قتيبة أن إيراد الجواب عقب الاستفهام دليل على أن الاستفهام هنا غير حقيقي وأن المراد منه التعجب ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ لأي يوم أجلت ﴾ على التعجب ثم قال : ﴿ ليوم الفصل ﴾ « أجلت » [٢] حيث أدى ذكر الجواب عقب السؤال إلى صرف الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر هو التعجب ، ومن الواضح أن السياق هنا سياق لغوي يستفاد من النص لا من عنصر خارجي عنه .

وقد يجتمع مع السياق اللغوي ما يسمى بسياق الموقف أو السياق الخارجي ويتضافران معا للكشف عن المعنى المقصود أو الغرض الذي سيقت من أجله الجملة من ذلك قول الله تعالى ﴿ إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا ، أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة ، اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير ﴾ فقد دل السياق هنا على أن جملة ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ يراد منها التهديد أو الوعيد [٣] وإن

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٢٧٩ .

(٢) السابق ، نفس الصفحة .

(٣) ذكر ابن فارس أن المعنى هنا « وعيد » وذكر ابن قتيبة أنه « تهديد » وهما متقاربان ، انظر « الصاحبي » ص ٢٩٩ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٨٠ .

كانت تدل على الأمر بحسب ظاهر الصيغة ، وقد صرح الخطيب القزويني بأن ذلك متوقف على اعتبار المقام (١) ، ويدل على صدق ذلك أن نفس العبارة ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ إذا استعملت في مقام آخر مباين لمقام الترهيب الموجود في الآية كان المعنى هو التلطف والحدب وذلك قول المصطفى ﷺ « كأن الله نظر إلى أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم » يقول الدكتور محمد أبو موسى موضحا توقف المعنى في الآية الكريمة والحديث الشريف على اختلاف المقام : ينحدر التهديد (في الآية الكريمة) في السياق من مصدر بعيد عن الصيغة (أسلوب الأمر) والدليل على ذلك أن نفس الصيغة ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ تدل على نهاية الرضا والقبول في سياق آخر (٢) أي في مقام الترغيب في الشهادة كما في الحديث النبوي الشريف ، والسياق الذي يشير إليه هنا أعم من أن يكون سياقا خارجيا يتوقف على حال الترهيب أو الترغيب أو يكون سياقا لغويا يتمثل في الآية الكريمة في سبق ذكر الملحدين في آيات الله ، وفي الحديث الشريف بذكر أهل بدر .

مراعاة السياق عند الفقهاء والمفسرين وشراح الحديث

إن إدخال السياق عنصرا في فهم المعنى المقصود من الجملة أو العبارة قد نال حظا موفورا في الدراسات الفقهية عامة ودراسات أصول الفقه على وجه الخصوص من جهة وفي جهود المفسرين من جهة ثانية ، وشراح الحديث النبوي الشريف من جهة ثالثة .

---

(١) الإيضاح ص ٨٤ حيث يقول الخطيب : « ثم إنها أي صيغة الأمر قد تستعمل في غير طلب بحسب مناسبة المقام » ويقول السكاكي موضحا أثر هذا المقام : « لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ... » مفتاح العلوم ص ٧٣ .

(٢) دلالات التراكيب ص ٩٠ .

ومن الأمثلة التي توضح ذلك ما ذكره الإمام الشافعي في الرسالة في الباب الذي عقده لـ « **الصنف الذى يبين سياقه معناه** » [١] ومن أمثلة ذلك عند علماء أصول الفقه ما ذكره هؤلاء عن « مسائل الأمر » و « مسائل النهي » حيث ذكروا المعاني المقصودة من هذه الأساليب في ضوء السياقات المختلفة التي وردت فيها [٢] ، أما المفسرون وشراح الحديث فقد أدركوا منذ وقت مبكر أن معرفة سبب نزول الآية أو ورود الحديث (وكلاهما يشكل سياقا خارجيا للآية أو الحديث) هي من الأمور الكاشفة عن المعنى المراد .

ونظرا لأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا - في الغالب - على علم بالظروف التي تنزلت فيها الآيات أو وردت بشأنها الأحاديث كان اعتماد المحققين من المفسرين وشراح الحديث على فهم هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم للحديث أو الآية وقد نشأت عن ذلك مدرسة كبرى في التفسير القرآني هي مدرسة التفسير بالمأثور اعتمدت على الأخذ من هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم ، وقد ذكر الإمام ابن تيمية أن الأخذ عن هؤلاء الصحابة إنما كان « لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه ، وأن من خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعا » [٣] وقد نقل السيوطي عنه قوله :

« واعلم أن القرآن قسمان : قسم ورد فيه تفسير بالنقل وقسم لم يرد والأول إما أن يرد عن النبي ﷺ أو الصحابة أو رؤوس التابعين ، فما ورد عن النبي يبحث فيه عن صحة السند ، ثم ينظر في تفسير الصحابي فإن فسره من حيث اللغة فلا شك في اعتماده وإن فسره بما شاهده من الأسباب

---

(١) انظر الرسالة ص ٦٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال : التمهيد في أصول الفقه ٢ / ١٢٤ (مسائل الأمر) ٢ / ٣٦٠ (مسائل النهي) وقارن بـ « بيان المختصر » ٢ / ٧ وما بعدها .

(٣) انظر مجموع فتاوي ابن تيمية ١٣ / ٣٦٢ .

والقرائن فلا شك فيه أيضا .. » (١) .

وهذه العبارة الأخيرة قريبة في مدلولها من عبارتنا الحديثة التي تقول : إنهم رضوان الله عليهم أدرى بظروف المقال والمقام جميعا ومن ثم فإن تفسيرهم مبني على أساس صحيح .

٣ ـ قيود التوارد

يمثل الأساس الثالث من الأسس السياقية العربية ما يمكن أن نطلق عليه « **قيود التوارد** » وهو ما أسماه فيرث بـ collocation ، ونعني بقيود التوارد هنا توافق الوحدة المعجمية مع ما يجاورها في الجملة من سائر الوحدات الأخرى فإن كان ثمت تلاؤم بين الوحدتين وصف الكلام بالاستقامة وإن لم يكن الأمر كذلك وصف الكلام بالكذب أو الخطأ .

وقد كان الفضل في الكشف عن هذا الأساس الهام من أسس تحليل وفهم النص العربي يرجع إلى النوق العربي وأقدم ما نعرفه من ذلك هو ما جاء على لسان طرفة ابن العبد عندما سمع بيت المسيَّب بن علس :

وقد أتناسى الهم عند احتضاره
بناج عليه الصيعرية مكدم

إذ لما « سمع هذا البيت من المسيب قال له : « استنوق الجمل » أي أنك كنت في صفة جمل » (٢) فأخطأت في ذلك واستعملت ما من حقه أن يكون من صفة النوق ذلك أن الصيعرية سمة في عنق الناقة خاصة ، وقال أبو علي في التذكرة : « الصيعرية وسم لأهل اليمن لم يكن يوسم به إلا النوق » (٣) .

---

(١) الإتقان ٢ / ٢٣٤ .

(٢) لسان العرب مادة (ص ع ر) ص ٢٤٤٨ (ط . دار المعارف) .

(٣) السابق ، نفس الصفحة .

أما تأصيل « التوارد » ودوره في الكشف عن استقامة الجملة دلاليا فإنه يرجع إلى سيبويه عندما جعل إيراد كلمة ما مع كلمة لا تتناسب معها دلاليا مما يسم الكلام بالخطأ والكذب وقد أطلق على ذلك ما أسماه بـ « **المستقيم القبيح** » ومثل له بقوله : « حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه » [1] فالاستقامة هنا نحوية والقبح (أو الخطأ) دلالي لورود كلمة الجبل أو ماء البحر مع ما لا يناسبهما دلاليا .

أما اللغويون فإنهم ضربوا بسهم وافر في هذا المجال وكشفوا عن المجالات المختلفة التي تستعمل فيها ألفاظ بأعيانها بحيث لو استعمل لفظ مع غير ما يتلاءم معه كان ذلك خطأ في « فقه اللغة » يقول الثعالبي « في الأشياء التي تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها » : « لا يقال كأس إلا إذا كان فيها شراب ، وإلا فهي زجاجة ، ولا يقال مائدة إلا إذا كان عليها طعام وإلا فهي خوان ، ولا يقال كوز إلا إذا كانت له عروة ، وإلا فهو كوب ولا يقال قلم إلا إذا كان مبريا وإلا فهو أنبوبة ، ولا يقال خاتم إلا إذا كان فيه فص وإلا فهو فتخة ... » [2] وإذا أردنا أن نعبر عن ذلك وفقا لمصطلحات السياقيين المحدثين لقلنا : إن قيود التوارد تحتم هنا ألا نستعمل لفظ « كأس » إلا في مقام الامتلاء ويكون من الخطأ أن نطلق على الإناء الفارغ كلمة « كأس » لأن هذه الحالة لا يرد معها إلا لفظ زجاجة في الاستعمال العربي الفصيح ، وهكذا بالنسبة للمائدة والخوان ، والكوز والكوب ، والقلم والأنبوبة إلخ ، وقد كان موضوع فقه اللغة القديم يدور في الغالب الأعم حول هذه القيود التي ترد فيها الاستعمالات المختلفة .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٦ ، وسوف نتناول هذه المسألة بأوسع من هذا في الفصل الرابع عند حديثنا عن الملامح النحوية .

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ٥٠ ، وانظر ما نقلناه عن ابن خلدون في صفة البياض واختلاف أسمائها باختلاف الموصوفين بها ص ٤٥ .

إن وصف استعمال ما بأنه خطأ لاختلال شرط التوارد منوط بعدم ورود هذه الكلمة أو تلك في سياق يشير إلى أن هذا الاستعمال مقصود به المجاز أو غير ذلك من الاستعمالات البلاغية كالاستعارة أو التمثيل فإن وجد شئ من ذلك خرج الأسلوب من القبح إلى الاستقامة وهذا ما يسميه « فيرث » بـ « **الرصف البليغ** » وقد أشار سيبويه إلى هذا عندما حلل عبارة « أكلت أرض كذا » بمعنى « أصبت من خيرها » (١) فالأكل لا يتوارد معجميا مع الأرض كما أن الجبل لا يتوارد مع الحمل والفرق بينهما أن قصد المجاز غير موجود في الأولى لعدم القرينة ، أما في هذا المثال وما أشبهه فإن المعنى المجازي هو المراد فالفعل وإن كان لفظه « أكل » إلا أن معناه المقصود هنا أصاب ، وقد أطلق سيبويه على ذلك « باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام ، والإيجاز والاختصار » وقد ضرب لذلك أمثلة عديدة منها المثال الذي ذكرناه ، وقد عقب عليه بقوله : وهذا الكلام كثير .. وهو أكثر من أن أحصيه (٢) .

٤ ـ مراعاة كل الوظائف التي تنهض بها الوحدات اللغوية

من ملامح « السياقية العربية » مراعاة وظائف الوحدات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية عند فهم النصوص وتحليلها ويطلق على الأنواع الثلاثة الأولى مصطلح « **الوظائف** » أو المعاني الوظيفية وسنوضح في الفصول الآتية حديث هؤلاء عن تلك الوظائف موضحين دور السياق في كل منها .

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٢١٤ .

(٢) السابق ١ / ٢١٥ .

الفصل الثاني

الوحدات الصوتية والسياق

ذكرنا أن السياقيين لا يفرقون في تحليلهم اللغوي بين الوظائف المختلفة التي تنهض بها الوحدات اللغوية سواء أكانت هذه الوحدات صوتية أم صرفية أم نحوية ، وسنوضح في هذا الفصل مفهوم الوحدة الصوتية تمهيدا للكشف عن الوظيفة أو الوظائف التي تقوم بها على مستوى الوحدة الكلامية (١) منطوقة كانت أم مكتوبة من ناحية ، وأثر السياق في تحديدها والكشف عن وظيفتها من ناحية ثانية .

الوحدة الصوتية Phoneme

لقد ظهر مصطلح Phoneme للمرة الأولى في الدراسات الغربية على يد أحد تلامذة بودوان دي كورتيني B. de courtenay وهو كروزيفسكي Kruszewski في مقدمة رسالته للدكتوراة سنة ١٨٨١ وكان دي كورتيني هو الذي مهد لذلك بالتفرقة الواضحة بين التحقق الحسي للصوت باعتباره ظاهرة فسيولوچية (وهو الذي أصبح فيما بعد الموضوع الأساسي لعلم الأصوات النطقي physiophonetics) وبين الصورة العقلية للصوت (وهو موضوع علم الأصوات النفسي psychophonetics) (٢) .

---

(١) الوحدة الكلامية هنا أعم من أن تكون كلمة أو جملة أو جزء أي منهما كالمقطع أو العبارة (جزء الجملة) .

(٢) انظر في نشأة هذا المصطلح وظهوره للمرة الأولى في :

يانسن Handb. der Ling. S. 311 f .

لواندوفسكي Ling. wörterb II 558 .

ثم كانت الخطوة التالية في استخدام هذا المصطلح « **فونيم** »(١) على يد رائد علم اللغة الحديث دي سوسير الذي ربط في تحديده لمفهوم هذا المصطلح بين كلتا الناحيتين العضوية والنفسية (أو العقلية) في تعريفه للفونيم أو الوحدة الصوتية عندما قال :

الفونيم : « هو الحصيلة النهائية للانطباعات السمعية (أي الصورة الذهنية التي تنتقل عبر جهاز السمع) وحركات النطق ، أو هو الأثر المتبادل للوحدات السمعية والوحدات المنطوقة » ثم خلص إلى القول بأنه « وحدة مركبة لها جذر في السلسلة المنطوقة وآخر في السلسلة السمعية »(٢) ، وهذا يشبه إلى حد كبير تعريفه للرمز اللغوي .

وقد عبر دي سوسير عن العلاقة بين الصورة الحسية للصوت والصورة الذهنية المجردة لهذا الصوت وأطلق على الثانية مصطلح « **الفصيلة الصوتية** » وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بالعلاقة بين الفون أي الصورة المنطوقة بالفعل باعتبارها تحققا لهذه الصورة الذهنية أو الفصيلة الصوتية (وفقا لاصطلاح دي سوسير) وبين الفونيم أي الصورة المجردة ذات الطابع الذهني التي ينتمي إليها هذا الصوت ، وقد ذكر دي سوسير أن هذه الفصائل الصوتية محدودة في عددها وأنها أمر تجريدي عندما قال : « إن العناصر التي نحصل عليها أولا عند تقسيم السلسلة المنطوقة تشبه الحلقات في السلسلة (المعدنية) فهي لحظات لا يمكن اختصارها ، كما لا يمكن دراستها خارج الوقت الذي تشغله فالصوتان ta ـ مثلا ـ يتآلفان من لحظة زمنية بعد أخرى ، من جزء من الطول بعد آخر ، أما الصوت t إذا أخذناه وحده ، فيمكن دراسته بصورته المجردة خارج الزمن (أي باعتباره صورة

---

(١) يرجع هذا المصطلح إلى الأصل الأغريقي phonéma بمعنى صوت أو حرف ، أنظر يانسن ، السابق ص ٣١١ .

(٢) دي سوسير علم اللغة العام (ت . يوئيل يوسف عزيز) ص ٥٨ .

ذهنية دائمة عند الناطقين بلغة يشتمل نظامها الصوتي على هذه الوحدة) لذا نستطيع أن نقول أن صوت « t » على العموم من فصيلة « T » (استخدم دي سوسير الحرف الكبير capital للدلالة على الفصيلة أو الوحدة الصوتية المجردة) وأن « i » على العموم هو من فصيلة « I » إلخ إذا أخذنا بنظر الاعتبار الصفة المميزة للصوت فقط وأهملنا كل شئ آخر يعتمد على التعاقب الزمني ... وبعد أن يقوم خبير الأصوات بتحليل عدد كاف من السلاسل المنطوقة لعدد من اللغات يستطيع إذ ذاك أن يشخص العناصر التي تستخدمها كل لغة من هذه اللغات ، ويقوم بتصنيف هذه العناصر ، وإذا أهمل بعض أمثلة التنويع الصوتية السمعية غير المهمة فإنه يجد أن الفصائل الصوتية محدودة في عددها (١) .

ونلاحظ هنا أن دي سوسير لم يشر مطلقا إلى العلاقة بين الوظيفة الدلالية والفونيمات ، ومن ثم فهو يفرق بين الصوت المنطوق وبين الفصيلة الصوتية أو الفونيم على أساس غير وظيفي ، وأنه قد استخدم مصطلح « **فونيم** » للتعبير عن العلاقة المتبادلة بين الصوت المنطوق والصورة السمعية أو الذهنية له وإذا صح فهمنا لكلام دي سوسير فإن مصطلح « **الفصيلة الصوتية** » يراد به الحرف المعين صامتا كان أو مصوتا وذلك مثل التاء أو الفتحة ، أما صوت التاء فهو ما ينطق به فعلا في أحد السياقات وهذا أشبه ما يكون بتفريق ابن جني بين الصوت والحرف (٢) .

أما البداية الحقيقية لما أصبح يعرف في الدراسات الغربية بنظرية « الفونيم » أو الوحدة الصوتية فقد تمثلت في جهود كل من هنري سويت H. Sweet الإنجليزي (١٩١٢ م) ونورين Noreen السويدي (١٩٠٥ م) وونتلر J. Winteler السويسري (١٩٢٩ م) حيث نظر هؤلاء الثلاثة

---

(١) السابق ، نفس الصفحة .

(٢) انظر في هذا الفرق سر صناعة الاعراب ١ / ٦ .

وخاصة « ونتلر » إلى الأصوات من جهتين مختلفتين هما : الجهة النطقية والجهة الوظيفية [١] ومن ثم تم التفريق بين نوعين من التقابلات الصوتية :

أحدهما : يستعمل في اللغة للتفريق بين المعاني والوظائف النحوية للكلمات .

وثانيهما : لا يفيد هذا الفرق الوظيفي [٢] .

لكن أيا من هؤلاء العلماء لم يستطع أن يضع منهجا واضحا لكلا جانبي الدرس الصوتي أي جانب الأصوات باعتبارها أحداثا نطقية تنتمي إلى الكلام الفعلي أو ما أسماه دي سوسير « parole » وجانبها باعتبارها وحدات تجريدية ذات وظائف معينة تنتمي إلى اللغة « langue » .

ولم تتضح معالم الدراسة الفنولوچية التي تتخذ من نظرية الفونيم [٣] موضوعها الأساسي إلا في أواخر الثلاثينات من هذا القرن بفضل جهود كل من تروبتسكي وياكوبسن وغيرهم من مشاهير مدرسة براج اللغوية .

---

(١) يانسن Handb. der ling. S. 310 .

(٢) كمال بشر ، علم اللغة العام ، الأصوات ص ٣٢ .

(٣) يقصد بنظرية الفونيم Phoneme theory معان مختلفة أهمها وفقا لما نكره لواندوفسكي :

١ - علم وظائف الوحدات الصوتية Phonology .

٢ - المناقشات النظرية حول الوحدات الصوتية أو الفونيمات وخاصة مسألة العلاقة بين الناحيتين النطقية والوظيفية لهذه الوحدات وبين الصور والوحدات الصوتية ، انظر في تفصيل ذلك : لواندوفسكي Ling. worterb. II S. 564 .

وقارن بـ « دراسة الصوت اللغوي » لأحمد مختار عمر ص ١٣٩ وما بعدها ، وبما كتبه كمال بشر عن الفونيم في علم اللغة العام ، الأصوات ص ١٥٥ وما بعدها .

لقد تعددت الاتجاهات واختلفت الآراء وتباينت المناهج في معالجة موضوع الوحدة الصوتية (الفونيم) وتعريفها لدى المدارس اللغوية المختلفة وقد لخص « لاينز » نقطة الخلاف الجوهرية بين هذه المدارس والاتجاهات خاصة بين المدرسة الأمريكية ومدرسة براج فيما يتعلق بالأساس النظري للمسألة عندما قال (نقلا عن هوكت) :

« يقول هوكيت Hockett (ممثلا للمدرسة الأمريكية) : ينبغي ألا ننسى مطلقا أن الفونيم في لغة ما يمكن تعريفه فقط بمساعدة القيم الخلافية (أي الفروق) مع غيره من الفونيمات في نفس اللغة » أما البراجيون فقد غيروا ذلك بإضافة تعديل مهم يتمثل في صياغة هذا المبدأ على النحو التالي :

« يتحدد الفونيم ومن ثم يكون تعريفه بمراعاة أوجه الاتفاق والاختلاف (سويا) مع الفونيمات الأخرى في نفس اللغة » [١] .

إننا هنا لا نستطيع ذكر كل هذه الآراء المختلفة حول تعريف « الفونيم » أو الوحدة الصوتية فلذلك مظانه في مؤلفات علم اللغة وعلم الصوتيات والمعاجم الخاصة بالمصطلحات اللغوية [٢] ، وسنكتفي لأغراض هذا البحث بالتعريفين السائدين في المراجع اللغوية الحديثة وهما : التعريف الذي يقوم على أساس وظيفي وذلك الذي يقوم على أساس صوتي أو نطقي .

---

(١) لاينز Lyons , Einführung , S. 124 .

(٢) للوقوف على التعاريف المختلفة للفونيم ينظر :

لواندوفسكي Lewandowiski , ling. worterb. II S. 559 .

يانسن Janssen , Handb. der ling. S. 311 .

لاينز Lyons , Einführung , S. 115 .

ومن المراجع العربية :

د . كمال بشر ، علم اللغة العام ، الأصوات ، الفصل الثامن ص ١٥٥ - ١٦٢ .

د . أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي ، الفصل الأول من الباب الثالث ص ١٣٩ - ١٥٤ .

التعريف الوظيفي للوحدة الصوتية

تعرف الوحدة الصوتية وفقا لهذا الاتجاه الوظيفي بأنها :

« أصغر وحدة ذات طابع صوتي متميز يؤدي استعمالها إلى التفريق في المعنى » ، وهذا تعريف بلومفيلد (١) وقد شرح لاينز ذلك التعريف المبني على مراعاة الفرق في المعنى بقوله :

« إن صوتين مختلفين في لغة ما يستعملان في نفس السياق ومن خلالهما يستطيع المرء أن يميز بين كلمتين مختلفتين يمكن أن يعدا وحدتين صوتيتين ويعرفا على هذا الأساس مثال ذلك الصوتين « L » و « R » اللذين يعتبران وحدتين صوتيتين في اللغة الإنجليزية لأنهما يفرقان في العديد من الحالات بين الكلمات المتشابهة كما في lot و rot وكما في light و right » وذكر أن وضع الرمز الكتابي بين خطين مائلين إشارة لكونه فونيما أو وحدة صوتية هكذا / L / ، / R / (٢) ، وهذا يذكرنا بصنيع دي سوسير الذي كان يرمز لما أسماه بالفصيلة الصوتية بالأحرف الكبيرة capital خلافا للأصوات المنطوقة التي كان يرمز لها بالرموز الكتابية الصغيرة small والمقصود بالسياق في عبارة « لاينز » السياق اللغوي أي ما يحيط بالوحدة الصوتية التي يجري تغييرها بحيث يتفق في الكلمتين سائر الأصوات الأخرى فيما عدا هذين الصوتين مثال ذلك في اللغة العربية اسمي العلم « جمال - كمال » حيث وقعت كل من الجيم والكاف في نفس السياق الصوتي بحيث شغلت كل منهما الموقع الأول من الكلمة وأتت بعدهما كل الميم والألف واللام

---

(١) بلومفيلد Bloomfield , Language , P. 79 .

ونص تعريفه :

The phoneme is ; The smallest unit , which make a difference in meaning .

(٢) لاينز Lyons , Einführung , S. 115 .

وقد أدى هذا التبادل بين كل منهما أي من الكاف والجيم إلى تغيير في معنى الكلمتين وبناء على ذلك فإن كلا منهما يعد وحدة صوتية من وحدات اللغة العربية وينطبق نفس المعيار على كلا الصوتين الهاء والكاف في كل من « شاكر وشاهر » حيث شغلت الكاف والهاء الموقع الأوسط من الكلمة وسبق كل منهما بالشين والألف وجاءت الراء بعدهما وقد أدى إحلال أحدهما محل الآخر إلى تغيير معنى الكلمة مع توفر شرط الوقوع في سياق واحد وينطبق هذا المعيار على الأصوات المصوتة [1] كما ينطبق على الصوامت مثال ذلك : « ضَرَبَ » و « ضَارَبَ » حيث وقعت كل من الفتحة وألف المد في الموقع الثاني من الكلمة (أي بعد الضاد) ويعد كل منهما نفس العناصر الصوتية من الراء تليها الفتحة ثم الباء المفتوحة أيضا وقد أدى التقابل بينهما إلى اختلاف في المعنى (الصرفي) للكلمة فدل ذلك على أن كلا من الفتحة والألف وحدتان صوتيان من وحدات اللغة العربية .

ويشير هذا المثال الأخير إلى حقيقة هامة هي أن المعاني التي تختلف باختلاف الوحدات الصوتية أعم من أن تكون معاني معجمية أو صرفية أو نحوية ، مثال الأخير كلمات : « سعيدٌ - سعيداً » و « أبوه - أباه » في المثالين الذين أوردهما ابن جني لاختلاف المعاني (النحوية) باختلاف الألفاظ (أي ألفاظ العلامات الإعرابية) وهما : « أكرم سعيداً أبوه ، وشكر سعيدٌ أباه » [2] حيث أشار الاختلاف في لفظ « سعيد » بين الضمة بعد الدال وكذلك الفتحة إلى الاختلاف في المعنى النحوي لنفس الكلمة فهي مع الضمة فاعل ومع الفتحة مفعول به ، وينطبق نفس الشئ على لفظ « أباه »

---

(١) نريد بالأصوات المصوتة ما يقابل الـ Woweles وهناك تسميات أخرى أشرنا إليها في بحثنا عن « المصوتات العربية » في حولية كلية اللغة العربية العدد ٩ ص ٤٦٠ وما بعدها وقد رجحنا في هذا البحث تلك التسمية لأسباب عديدة تنظر هناك .

(٢) الخصائص ١ / ٣٧ .

حيث دل التقابل بين ألف المد وواوه إلى اختلاف المعنى النحوي من الفاعلية والمفعولية لنفس الكلمة .

إن التمييز بين الوحدات الصوتية للغة ما على أساس ما تقوم به هذه الوحدات من التفريق بين المعاني المختلفة لا يتعارض مع اكتساب هذه الوحدات الصوتية لتسميات أخرى تختلف باختلاف نوع المعنى الذي تؤديه فهي وحدة صوتية فقط إذا كانت تفرق بين المعاني المعجمية للألفاظ أو الكلمات ، وهي وحدات صوتية صرفية morphophonemes إذا كان المعنى الذي تشير إليه من معاني الصرف وذلك مثل تاء التأنيث في اللغة العربية ، وقد ميز العلماء العرب بين التاء التي تشارك غيرها من الحروف في أداء المعنى المعجمي وتلك التي تحمل معانٍ على سبيل الاستقلال فأطلقوا على الأولى حرف مبني وعلى الثانية حرف معنى ، ومفهوم الحرف عندهم في هذا المجال أعم من أن يكون حرفا (صوتا) مفرداً أو سلسلة صوتية تتكون من أكثر من حرف [1] ، أما إذا دلت الوحدة الصوتية على معنى من معاني النحو فإنها تصبح حينئذ إحدى الملامح النحوية أو التاكسيمات Taxemes وسوف نتناول ذلك بتفصيل أكبر في الفصل الرابع .

إن التقابل الاستبدالي بين الأصوات لا يؤدي دائما إلى التفريق بين المعاني وذلك كما في التقابل النطقي بين الجيم (الفصحى) والجيم القاهرية غير المعطشة وكما في التقابل في اللهجات العربية القديمة بين ألف المد التي توصف بالفتح وألف المد التي توصف بالإمالة أو تلك التي توصف بالتفخيم في لغة أهل الحجاز كما في لفظ « صلوة » التي كتبت بالواو إشارة إلى ما

---

(١) انظر في هذه التسمية وأنواع حروف المعاني مقدمة كتاب الجني الداني للمرادي ، وقارن بالمغنى لابن هشام الذي أطلق على هذه الحروف وما في معناها من الأسماء والظروف المبنية مصطلح « المفردات » وسنتحدث عن ذلك بتفصيل أكثر عند حديثنا عن الوحدات النحوية .

فيها من تفخيم كما يقول سيبويه [١] .

كل تلك التقابلات - ولها نظائر عديدة في العربية وغيرها - لا تؤدي إلى اختلافات في أي نوع من أنواع المعنى ومن ثم فهي لا تشكل وحدات صوتية في اللغات التي توجد بها ويطلق عليها حينئذ مصطلح « **الصور الصوتية** » phones وتعد تبعا لذلك تنوعات variable مختلفة لوحدة صوتية واحدة ومن ثم فإنها تسمى أيضا بـ allophones أي البدائل النطقية للفونيم الواحد ، وإذا كانت الوحدات الصوتية وفقا لهذا التعريف تعد من وحدات اللغة فإن الصور الصوتية تعد من وحدات الكلام .

الوحدات الصوتية وقضية الإبدال

لاحظ اللغويون أن هناك وحدات صوتية يترتب على اختلافها اختلاف المعاني في بعض الأحيان ولا يترتب عليها ذلك في أحيان أخرى مثال ذلك : التبادل بين التاء والهمزة في بعض الكلمات الإنجليزية حيث تحل الهمزة محل التاء إذا كانت التاء واقعة في نهاية المقطع وجاء بعدها حرف صامت كما في fortnight [٢] وقد يحدث هذا أيضا في بعض المصوتات كما في الصور النطقية العديدة لكلمة economics وكلمة either فالمصوت الأول في الكلمة الأولى ينطق أحيانا مثل المصوت الموجود في كلمة bet وفي بعض الأحيان مثل المصوت الموجودة في كلمة beat وفي المثال الثاني either ينطق المصوت الأول أحيانا كما في beat السابقة وأحيانا مثل المصوت الموجود في كلمة bite [٣] وهنا يثور التساؤل هل تعد مثل هذه الاختلافات النطقية صوراً

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٢ .

(٢) لاينز Lyons , Einführung , S. 117 f .

وقد ذكر لاينز أن هذا الإبدال قد يقع أيضا في بعض اللهجات قبل المصوتات كما في النطق العامي cockney speeth لكلمة city حيث تحل الهمزة محل التاء .

(٣) السابق ص ١١٨ .

لفونيم واحد أو أنها فونيمات مستقلة حتى وإن لم تؤد في هذه الحالة إلى اختلاف في معنى الكلمة وإذا أردنا أن نقرب المسألة أكثر بضرب مثال من اللغة العربية فإننا نقول إن السين والصاد في اللغة العربية وحدتان صوتيتان لأنهما يؤديان إلى تغير المعنى في مثل سائر وصائر ، ولكنهما في أحيان أخرى لا يؤديان هذه الوظيفة كما في « السراط ـ الصراط » فهل نعدهما في الحالة الأخيرة وحدتين صوتيتين أم صورتين صَوْتَيَّتين لفونيم واحد كما هو الحال في ألف التفخيم وألف الإمالة ، يقول لاينز مجيبا عن هذا التساؤل :

« طالما ثبت أن الوحدتين الصوتيتين المتميزتين قد أديا إلى اختلاف المعنى في بعض الحالات فإنهما يبقيان كذلك حتى ولو لم يؤديا هذه الوظيفة في حالات أخرى ويطلق عليهما في هذه الحالة الأخيرة مصطلح Freie variante (١) أي البدائل الحرة للوحدة الصوتية وهو ما أطلق عليه العلماء العرب مصطلح الإبدال وسنناقش هذه القضية مرة أخرى في ضوء وصف ابن جني للوحدات الصوتية في اللغة العربية (٢) .

إن الوظيفة التي تشير إليها الوحدة الصوتية فيما يتعلق بالدلالة المعجمية للكلمة قد تكون إيجابية تتمثل في حمل جرثومة المعنى متضافرة مع غيرها من الوحدات الصوتية التي تشكل معها جذر أو أصل الكلمة ، وقد تكون سلبية متمثلة في توضيح الفرق بين كلمة وأخرى فالضاد في « ضرب » على سبيل المثال تؤدي وظيفة المشاركة في تكوين أصل الكلمة مع كل من الراء والباء وهذه هي الوظيفة الإيجابية ، وتؤدي إلى جانب ذلك وظيفة التفريق بين الكلمتين ضرب ـ هرب وهذه هي الوظيفة السلبية يقول فاشك Vachek :

---

(١) السابق نفس الصفحة وقارن بـ :

يانسن Handb. der ling. S. 142 .

وقد ذكرنا هذا المصطلح في صورته الألمانية .

(٢) انظر ص ٩١ من هذا البحث .

« إن كل فونيم في أي كلمة يمكن أن يؤدي وظيفتين إحداهما إيجابية والأخرى سلبية ، أما الأولى فحيث يساعد في تحديد الكلمة التي تحتوي عليه ، وأما الثانية فحيث يحتفظ بالفرق بين هذه الكلمة والكلمات الأخرى .. وتتضح الوظيفة الإيجابية أكثر إذا حذف الفونيم فتغير المعنى مثل call حيث تصير all ، والوظيفة السلبية أكثر إذا غير الفونيم فتغير المعنى مثل call - tall [١] .

ونستطيع أن نمثل لحذف الفونيم الذي يؤدي إلى تغيير المعنى بلفظ « حَمَلَ » بفتح بعد كل من الحاء والميم فإذا حذفنا الفتحة الثانية (بعد الميم) صارت الكلمة « حَمْلً » فتغير بذلك معناها المعجمي .

التعريف الصوتي للفونيم

نريد بالتعريف الصوتي هنا تعريف الفونيم أو الوحدة الصوتية وفقا لنظرية الصفات الفارقة وطبقا لهذه النظرية فإن المعايير الصوتية وليس الوظيفية هي التي تحدد مفهوم الفونيم الذي يعرف تبعا لذلك بأنه :

حزمة مترابطة من الصفات أو الملامح الفارقة Distinctive features وقد اقترح كل من ياكوبسن Jakobson وفانت Fant وهاله

---

(١) عن « دراسة الصوت اللغوي » للدكتور أحمد مختار عمر ص ١٥٢ وقد ذكر تعريفات أخرى عديدة ترجع إلى مراعاة الجانب الوظيفي منها :

تعريف ونجفيلد Wingfield الذي يرى أن الفونيم (الوحدة الصوتية) هو مجموعة من أصوات الكلام متماثلة تقريبا وبشكل كاف لأن تعالج كوحدة لأغراض الألفبائية (أي للنظام الكتابي)

ومنها تعريف ترانكا Tranka بأنه : « كل صوت قادر على تغيير دلالي » .

ومنها تعريف مدرسة لينيجراد اللغوية التي أشارت في تعريفها للفونيم إلى وظيفته في تركيب اللغة حيث ذكر أن الفونيم هو : « النماذج الصوتية التي لها قدرة على تمييز الكلمات وأشكالها »

Halle هذه النظرية في سنة ١٩٥١ وهي تنظر إلى الوحدة الصوتية باعتبارها مجموعة من الخواص الصوتية المميزة التي تحمل كل واحدة منها قيمتين متقابلتين (١) مثل كون الصوت صامتا أو مصوتا ، مجهوراً أو مهموسا شفويا أو حنكيا (٢) .

إن الوحدات الصوتية - وفقا لهذا التعريف - تتمايز فيما بينها بوجود صفة فارقة واحدة على الأقل ، وتختلف اللغات فيما بينها فيما يتعلق بهذه الصفات أو الملامح تبعا لمجموعة من المعطيات لخصناها في « **مقدمة فى أصوات اللغة العربية** » (٣) على النحو التالي :

١ - جملة الخواص الصوتية التي تحوزها هذه اللغة أو تلك بصفة عامة .

٢ - أي هذه الخواص يمكن اعتباره خواصاً فارقة أو أساسية وأيها لا ينطبق عليه هذا الوصف إذ الإطباق في اللغة العربية مثلا هو الفارق الأساسي بين السين والصاد وليس كذلك في الإنجليزية .

٣ - أي هذه الخواص أو الملامح يمكن النظر إليها باعتبارها حزمة مترابطة one Bundel وأيها ليس كذلك ؟ فالهمس والشفوية والشدة هي

---

(١) تختلف هذه الصفات الفارقة من لغة لأخرى كما أن ثنائية الملمح أو الصفة الفارقة لا تلاحظ دائما في كل اللغات ففي العربية على سبيل المثال لا نجد تقابلا ثنائيا فيما يتعلق بكون الحرف شفويا أو غير شفوي وإنما نجد تقابلات تتعلق بالمخرج قد تصل إلى أحد عشر وجها من التقابلات فالصوت الشفوي قد يقابله الحنكي أو اللثوي أو الحلقي أو الحنجري إلخ من الصفات المتعلقة بمخارج الأصوات في اللغة العربية .

(٢) يانسن Handb. der ling. S. 92 .

(٣) انظر مقدمة في أصوات اللغة العربية ص ١٢٠ - ١٢٣ .

حزمة من الصفات الفارقة يتميز بها الصوت الإنجليزي « p » وليس الأمر كذلك في اللغة العربية .

٤ ـ الظروف السياقية (الموقعية) التي يخضع لها كل صوت من أصوات اللغة فالسين الألمانية إذا وقعت في أول الكلمة ووليتها التاء أو الباء نطقت شينا وليس الحال كذلك في اللغة العربية أو الانجليزية .

٥ ـ إلى أي حد يكثر أو يقل ورود صوت ما في موقع معين يحتم نطقه بصورة مختلفة [١] وذلك مثل ورود النون العربية متلوة بالباء حينا أو بأحد حروف الإدغام أو الإخفاء أو الإظهار في أحيان أخرى .

وبجانب الخواص الأساسية أو الصفات الفارقة توجد ملامح أخرى لا يعتد بها في التمييز بين الوحدات الصوتية وتسمى بالصفات غير الفارقة وينظر إليها باعتبارها صفات مساعدة يستعان بها عند أداء الخواص الأساسية أو الصفات الفارقة وذلك مثل إطالة زمن النطق بحروف المد في اللغة العربية قبل الهمزة أو الأحرف المشددة أو في حالة الوقف [٢] .

إن ما يعد في لغة ما صفة فارقة قد يكون في لغة أخرى صفة غير فارقة فالإطباق في اللغة العربية هو الصفة الفارقة الوحيدة بالنسبة للضاد وليس الأمر كذلك بالنسبة للألمانية أو الإنجليزية ، وكذلك فإن الهمس بالنسبة لحرف « p » في هاتين اللغتين يعتبر صفة فارقة لهذه الوحدة الصوتية يميزها عن الحرف « B » وليس كذلك هو الحال في اللغة العربية .

---

(١) ومن أمثلة ذلك أيضا ما ذكره لاينز في Einführung , S. 123 .
من أن النون الأنفية في نحو song لا تأتي في بداية الكلمة أبدا .

(٢) ذكرنا الصفات الفارقة وغير الفارقة للمصوتات العربية في حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة ، العدد التاسع (١٩٩١) ص ٤٧٢ – ٤٨٩ فأغنى ذلك هناك عن إعادته هنا ، وقد رجعنا في ذلك إلى :
جوتس / بورحشمت Gutz , Einführung . S. 29 .

إن التمييز بين الوحدات الصوتية لم يعد - وفقا لهذه النظرية - منوطا بالتقابل الاستبدالي الذي يترتب عليه اختلاف المعنى وإنما أصبح متوقفا على تميز هذه الوحدة عن تلك بصفة فارقة واحدة على الأقل ، ومن ميزات هذه النظرة إلى الوحدات الصوتية أنها تجمع شمل الدراسة الصوتية بشقيها الفوناتيكي phonatics والفونولوجي phonology في إطار واحد وهي وإن احتفظت بمصطلحي الفونيم والفون أي الوحدة الصوتية والصورة الصوتية إلا أنها فرقت بينهما على أساس نطقي لا وظيفي .

ولعل أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية تتمثل في معرفة الفرق الدقيق بين ما هو صفة فارقة وصفة ثانوية أو غير فارقة ، ولكي نفعل ذلك فإن علينا - كما يقول لاينز - أن نرجع إلى وظيفة هذه الصفة فإن ميزت وحدها بين وحدتين كانت صفة فارقة وإلا فلا ، يقول لاينز :

« يجب علينا أن نتحدث عن القيم الصوتية التقابلية (مثل الجهر في مقابل الهمس) على أساس التفريق بين ما هو وظيفي منها وما هو غير وظيفي ، فالتقابل الفونولوجي بين / k / و / g / يوجد فقط على أساس وجود أو عدم وجود التقابل في الجهر والهمس وينطبق نفس الشئ على / p / و / B / و بين / t / و / d / ومن ثم يكون التقابل بين الجهر والهمس هو أصغر تقابل وظيفي في الأصوات الحنكية الشديدة في اللغة الإنجليزية » (١) .

إننا نستطيع أن نقرر هنا - مطمئنين - أن الفرق بين الوحدات الصوتية وفقا لنظرية الصفات الفارقة لا يعتمد فقط على أوجه الاتفاق والاختلاف كما يقول هوكيت وليس على الأساس النطقي فقط كما يقول ياكوبسون وأتباعه وإنما يرجع إلى الاختلاف النطقي والوظيفي معا كما قرر لاينز .

---

(١) لاينز Einführung , S. 125 .

مفهوم الوحدة الصوتية في التراث العربي

لم يتحدث اللغويون والصوتيون العرب عن « **الوحدة الصوتية** » كاصطلاح مستقل في الدرس الصوتي ولكن مفهوم هذا المصطلح كان ماثلا أمام أعينهم عندما فرقوا بين الصوت والحرف من ناحية وفرقوا بين الحروف الأصلية والحروف الفرعية من ناحية ثانية ، وعندما تحدثوا عن بعض الخواص الصوتية لبعض الأحرف على أنها الخاصة الوحيدة التي تفرق بين حرفين (وحدتين صوتيتين) متشابهين في المخرج وكل الصفات عدا هذه الصفة المميزة أو الفارقة من ناحية ثالثة .

إن الوظيفة التي كانت تؤديها حروف العربية خاصة فيما يتعلق ببناء الكلمات كانت محل النظر والاعتبار عندما قسم سيبويه حروف العربية إلى حروف أصول وحروف فروع لأن الحرف الأصلي وحده هو الذي يقوم بمهمة المشاركة في بناء الكلمات أما الحرف الفرعي فلا يعدو أن يكون صورة صوتية لذلك الحرف الأصلي يظهر فقط في بعض الأحيان أو في بعض السياقات أو اللهجات يقول سيبويه :

« أصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والكاف ، والقاف ، والضاد ، والجيم ، والشين ، والياء ، واللام ، والراء ، والنون ، والطاء ، والدال ، والتاء ، والصاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والتاء ، والباء ، والميم ، والواو » فحصر بذلك الوحدات الصوتية في اللغة العربية ثم أشار إلى الصور الصوتية عندما قرر « أن هذه التسعة والعشرين » تكون خمسة وثلاثين « بحروف هي فروع ، وأصلها من التسعة والعشرين ، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار وهي : النون الخفيفة (الخفية) والهمزة التي بين بين ، والألف التي تمال إمالة شديدة والشين التي

كالجيم ، والصاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم ،· يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم : الصلاة والزكاة والحياة » وتكون اثنتين وأربعين بحروف (فرعية) غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضي عربيته وهي : الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والياء التي كالفاء [١] .

لقد أشار سيبويه هنا بما لا يدع مجالا للشك إلى أن هذه الحروف الفرعية مستحسنة كانت أو مستقبحة لا تعدو أن تكون صوراً صوتية راجعة إلى الحروف الأصلية وذكر أنها لا تتبين إلا بالمشافهة [٢] وما كان ذلك كذلك إلا لأن هذه الحروف الفرعية لا تدخل في بناء الكلمات وليس لها رموز كتابية في نظام الإملاء العربي .

لقد أشار سيبويه أيضا في نص فريد إلى ما يعد أساس نظرية الصفات الفارقة التي يعدها الكثيرون من مبتكرات الدرس الصوتي الحديث وذلك عندما قال أثناء حديثه عن صفات الحروف وتقسيمها بحسب تلك الصفات : « ومنها المطبقة والمنفتحة : فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء » ... ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا [٣] ، والصاد سينا والظاء ذالا ، ولخرجت الضاد من الكلام ، لأنه ليس شئ من موضعها غيرها ... [٤] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٣ وما بعدها .

(٢) السابق ٤ / ٣٣٤ .

(٣) يلاحظ هنا أن سيبويه قد جعل الطاء النظير المطبق للدال مما يعنى أنها كانت مجهورة وذلك بخلاف نطقنا المعاصر لهذه الطاء التي تعد مهموسة ومن ثم تكون النظير المطبق للتاء في هذا النطق المعاصر .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٣٧ .

لقد أشار سيبويه هنا إلى أحدث ما توصل إليه الباحثون الغربيون من أن الإطباق هو الصفة الوحيدة الفارقة بين هذه الأحرف ونظائرها غير المطبقة ومن ثم يكون الإطباق ومقابله الانفتاح هو أصغر تقابل وظيفي فيما يتعلق بهذه الأحرف الأربع في اللغة العربية .

ابن جني ووظائف الوحدات الصوتية

أفرد أبو الفتح عثمان بن جني كتابه المشهور « **سر صناعة الإعراب** » لدراسة الوحدات الصوتية التي تسمى في التراث العربي بـ « **الحروف** » بعد تجريدها وانتزاعها من أبنية الكلم وقد أوضح هدفه من هذه الدراسة بأنه « ذكر أحوال الحروف مفردة ، أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها لما يخصها من القول في أنفسها » وذكر أن أحوال الحرف في العربية تنحصر في ثلاثة أمور : الأول كونه أصلا ، الثاني كونه بدلا ، الثالث كونه زائداً [١] ، ولا شك أن لكل حرف في هذه الحالات الثلاث وظيفة مختلفة أي أن وظيفة الحرف عندما يكون أصلا تختلف عن وظيفته عندما يكون زائداً أما عندما يكون بدلا فإنه يؤدي - دلاليا - وظيفة الحرف الذي أبدل منه أي أنه يكون بديلا اختياريا له وهو ما أسماه المحدثون Freie variante وتكون العلة في إبداله تحقيق غرض صوتي يتعلق بانسجام الوحدات الصوتية من حيث النطق ويظل المعنى هو هو ، وكان مما أبدعته هذه العقلية الصوتية الفذة حديثه عن السياقات المختلفة التي يمكن أن ترد فيها الوحدة الصوتية ، فهناك وحدات تشغل الموقع الأول في الكلمة أحيانا والموقع الثاني أو الثالث في أحيان أخرى وهناك وحدات أخرى تشغل بعض هذه المواقع دون البعض الآخر [٢] ، ويفهم من كلامه أيضا أن الفروق الصوتية

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٥٠ .

(٢) من ذلك على سبيل المثال أن الهمزة لا تشغل الموقع الثاني في الكلمة إذا كان الموقع الأول مشغولا بهمزة ، سر صناعة الإعراب ١ / ٦٩ .

الناجمة عن تأثير موقع الحرف في الكلمة لا يعتد بها في انتماء هذا الصوت المنطوق إلى الحرف الذي يمثله فصوت النون مثلا في « نهر » يختلف عن صوت النون في « عنبر » وكلاهما يختلف عن صوت النون في « موقن » ولكن هذه الاختلافات الصوتية تعد - كما يقول المحدثون - اختلافا في الفون phone وليس اختلافا في الفونيم أي الوحدة الصوتية أو الحرف ، ونسوق فيما يلي نصا من هذا الكتاب الرائد لنتبين من خلاله وظيفة الحروف (الوحدات الصوتية) كما رآها ابن جني ، يقول رحمه الله :

« اعلم أن الهمزة حرف مجهور وهو في الكلام على ثلاثة أضرب : أصل وبدل وزائد .

ومعنى قولنا أصل : أن يكون الحرف فاء الفعل أو عينه أو لامه ، ومعنى قولنا زائد : أن يكون الحرف لا فاء الفعل ولا عينه ولا لامه ، والبدل أن يقام حرف مقام آخر إما ضرورة وإما استحسانا وصنعة .

فإذا كانت (الهمزة) أصلا وقعت فاء وعينا ولاما فالفاء نحو : أنف ، وأذن ، وإبرة ، وأخذ ، وأمر ، والعين نحو : فأس ، ورأس ، وجؤنة ، وذئب ، وسأل ، وجأر ، واللام نحو : قرء ، وخطأ ، ونبأ ، وقرأ ، وهدأ ، واستبرأ ، واستدفأ » [١] .

« وأما البدل فقد أبدلت الهمزة من خمسة أحرف وهي : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين فأما إبدالها من الألف فنحو ما حكي عن أيوب السختياني أنه قرأ « ولا الضألّين » فهمز الألف وذلك أنه كره اجتماع الساكنين الألف واللام الأولى فحرك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة ...» [٢]

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٧١ .

(٢) السابق ١ / ٧٢ وقد ذكر أمثلة أخرى عديدة لإبدال الهمزة من الألف .

وقد اطرد عنهم قلب ألف التأنيث همزة وذلك نحو حمراء وصفراء وحمراء وما أشبه ذلك [١] .. وأما إبدال الهمزة عن الواو والياء فعلى ضربين : تبدل الهمزة منهما وهما أصلان وتبدل منهما وهما زائدتان : الأول نحو قولك في وجوه « أجوه » وفي وعد « أعد » .. وقالوا « في أسنانه ألل يريدون : يَلَل » فأبدلوا الياء همزة ... [٢] والآخر (إبدالهما منهما وهما زائدتان) فمثال إبدالها من الياء الزائدة قولهم علباء وحرباء ، « وأما الواو الزائدة التي قلبت عنها الهمزة فلم تأت مسموعة عنهم إلا أن النحويين قاسوا ذلك على الياء لأنها أختها .. » [٣] ، وأما إبدال الهمزة من الهاء فقولهم ماء وأصله موه لقولهم أمواه فقلبت الواو ألفا وقلبت الهاء همزة .. » [٤] .

وفيما يتعلق بإبدال الهمزة من العين فلم يذكر سوى مثال واحد يحتمل أن يكون بدلا ويحتمل أيضا أن تكون الهمزة فيه أصلا وذلك ما أنشده الأصمعي من قول الراجز :

أباب بحر ضاحك هزوق

يقول أبو الفتح : فليست الهمزة فيه بدلا من عين عباب ، وإن كان بمعناه وإنما هو فعال من « أبَّ » إذا تهيأ ، قال الأعشى :

---

(١) السابق ١ / ٨٤ .

(٢) السابق ١ / ٩٢ .

(٣) لم يذكر ابن جني هنا سوى حالة افتراضية يوجبها القياس وهي حالة النسب إلى مثل صحراء إذ يقال صحراوي فإذا سميت بذلك رجلا ثم رخّمته بحذف أداة النسب وهي الياء المشددة فإن الواو حينئذ تصير ألفا ثم تقلب الألف همزة فتقول يا صحراء وهذه الهمزة ليست همزة التأنيث في هذه الحالة وإنما هي بدل من ألف منقلبة عن الواو التي هي في الأصل من همزة التأنيث المنقلبة عن الألف المقدرة بعد الألف الأولى .

انظر سر صناعة الإعراب ١ / ٩٩ ، ١٠٠ .

(٤) السابق ١ / ١٠٠ .

....   أخ قد طوى كشحا وأبَّ ليذهبا

وذلك أن البحر يتهيأ لما يزخر به ، فلهذا كانت الهمزة أصلا غير بدل من العين وإن قلت إنه بدل منها فهو وجه وليس بالقوي (١) .

زيادة الهمزة

تحت هذا العنوان تحدث ابن جني عن مواضع زيادة الهمزة إذا كانت للقطع أو للوصل (٢) كما تحدث عن زيادتها في الأسماء والأفعال والحروف ، وكان مما قاله عن همزة الوصل التي تلحق الأفعال « واعلم أن هذه الهمزة إنما جئ بها توصلا إلى النطق بالساكن بعدها لما لم يكن الابتداء به ، وكان حكمها أن تكون ساكنة لأنها حرف جاء لمعنى ولاحظ لها من الإعراب » (٣) ثم ذكر زيادتها للاستفهام نحو « أزيد عندك » وفي التسوية نحو « ما أبالي أقام أم قعد » وفي النداء نحو : أزيدُ أقبل ، إلا أنها ليست مصوغة مع الكلمة ، وإنما هي حرف جاء لمعنى (٤) .

وقبل أن نتحدث عن وظائف الحرف (الوحدة الصوتية) كما بينها ابن جني فلا بد من الإشارة إلى أن هذه الحروف ليست سواء فمنها ما يكون محققا للأحوال الثلاث ومنها ما يكون محققا لحالتين ومنها ما لا يحقق إلا حالة واحدة ونكتفي لبيان ذلك بإلقاء نظرة على الجدول الآتي الذي اخترنا فيه عشرة أحرف ، التسعة الأولى التي أوردها في البداية والحرف الأخير لما له

---

(١) السابق ١ / ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) استغرق ذلك حوالي اثنتي عشرة صفحة (من ص ١٠٧ - ١١٨) فليرجع إلى ذلك من يريد الوقوف على تفصيل ما قال .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ١١٢ .

(٤) السابق ١ / ١١٨ .

من أهمية خاصة وهو « الألف » [١] .

الحرف	وروده أصلا	وروده بدلا	وروده زائدا	الصفحة فى سر الصناعة
الهمزة	+	+	+	١ / ٦٩
الباء	+	+	–	١ / ١١٩
التاء	+	+	+	١ / ١٤٥
الثاء	+	–	–	١ / ١٧١
الجيم	+	+	–	١ / ١٧٥
الحاء	+	– (+) [٢]	–	١ / ١٧٩
الخاء	+	–	–	١ / ١٨٣
الدال	+	+	–	١ / ١٨٥
الذال	+	–	–	١ / ١٨٩
الألف	– (+) [٣]	+	+	٢ / ٦٥٣

(١) تشير العلامة (+) إلى تحقق مجئ الحرف موصوفا بكونه أصلا أو بدلا أو زائدا والعلامة (–) إلى عدم وروده ، وتشير – (+) إلى ورود الحرف على هذه الصفة أو تلك في حالات معينة .

(٢) ذكر ابن جني أن الحاء لا تكون بدلا ولا زائدة أبداً إلا فيما شذ عنهم وقد مثل لإبدالها على سبيل الشذوذ بما أنشده ابن الاعرابي :

ينفحن منه لهبا منفوحا لمعا يرى لا ذاكيا مقدوحا

قال (ابن الاعرابي) يريد منفوخا فأبدل الخاء حاء ، انظر سر صناعة ١ / ١٧٩ .

(٣) يقول أبو الفتح « إن هذه الألف أعني المدة الساكنة في نحو قام وباع ، وحمار وكتاب ، وغزا ورمى ، لا تكون أصلا في الأسماء المتمكنة ولا الأفعال أبداً ، وإنما تكون بدلاً أو زائدة =

إن تناول ابن جني للحروف العربية وتقسيمها على هذا النحو يدل على إدراك للوظائف المختلفة التي تنهض بها الوحدات الصوتية في اللغة العربية فالحرف عندما يكون أصليا تكون وظيفته المشاركة - مع غيره من الحروف الأصول - في تكوين المعنى المعجمي وهذا هو الجانب الإيجابي للوظيفة الصوتية ، فإذا تم استبدال هذا الحرف بحرف أصلي آخر أدى ذلك إلى تغير المعنى أي أنه يفرق بين كلمتين متشابهتين تماما إلا في هذا الحرف وهذا هو الجانب السلبي للوظيفة الصوتية كما ذكرنا آنفا ، ويطلق على الحرف في هذه الحالة حرف مبني لمشاركته في بناء المعنى المعجمي ويمكن أن نطلق على هذه الوظيفة الصوتية « الوظيفة البنائية للوحدة الصوتية » وتتحقق هذه الوظيفة البنائية في جميع الوحدات الصوتية الصامتة ، كما تتحقق أيضا في المصوتات كما سيتضح فيما بعد .

وعندما يكون الحرف زائدا تكون له وظيفة مختلفة تماما وهي أداؤه لمعنى زائد عن المعنى المعجمي قد يكون صرفيا كما في دلالة التاء على المطاوعة أو المضارعة أو التأنيث [1] أو غير ذلك من المعاني الصرفية ، وقد

= وأما الحروف المبنية التي جاءت لمعان فإن الألفات فيها أصول ، وكذلك الأسماء المبنية التي أوغلت في شبه الحروف .. » .

سر الصناعة ٢ / ٦٥٣ .

(١) يقول ابو الفتح بن جني موضحا هذه المعاني الصرفية للتاء : « وقد زيدت في أوائل الأفعال الماضية للمطاوعة كقولك كسرته فتكسر وقطعته فتقطع ودحرجته فتدحرج ، ومن زيادتها في أوائل الأفعال الماضية قولهم : تغافل وتعاقل وتجاهل (تفيد التاء هنا مع الألف معنى التكلف وهو من معاني الصرف أيضا) وتزاد في أوائل (الأفعال) المضارعة لخطاب المذكر نحو : أنت تقوم وتقعد ، ولخطاب المؤنث نحو : أنت تقومين وتقعدين ، وللمؤنثة الغائبة نحو : هي تقوم وتقعد ، وقد أنث بها لفظ الفعل الماضي نحو : قامت وقعدت ، وتؤنث بها جماعة المؤنث نحو : قائمات وقاعدات .. » .

انظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٥٧ وما بعدها .

تكون الوظائف التي تدل عليها هذه الوحدات الصوتية داخلة في إطار المعاني النحوية وذلك كدلالة الهمزة على الاستفهام أو التسوية أو النداء ودلالة الواو على حالة الرفع في الأسماء الستة والياء على حالة الجر والألف على حالة النصب وسوف نتناول هذين النوعين من الوظائف في الفصلين الثالث والرابع على هذا الترتيب .

أما عندما يكون الحرف بدلا فإنه يشغل نفس الوظيفة التي كان يشغلها الحرف الذي حل محله فإن كان المبدل منه حرفا أصليا كان البدل نائبا عنه في أداء هذه الوظيفة البنائية فإذا قلنا مثلا « أجوه » بدلا من وجوه كانت الهمزة هنا (عند من ينطق بها من العرب) تشكل عنصرا من عناصر بناء الكلمة بحيث إذا استبدلت بوحدة صوتية أخرى غير الواو التي أبدلت منها تغير معنى الكلمة أو أصبحت غير ذات معنى على الإطلاق كما لو قلنا « سجوه » مثلا ، أما إذا كان الحرف المبدل منه حرفا زائداً فإن البدل حينئذ يقوم بنفس الوظيفة التي كان يقوم بها المبدل منه مثال ذلك الدال التي تبدل من تاء الافتعال في مثل « ازدجر » حيث تؤدي الدال هنا نفس الوظيفة الصرفية التي كانت تقوم بها التاء لو وجدت ، وخلاصة القول أن الحرف إذا كان بدلا لا تكون له وظيفة على سبيل الاستقلال وإنما يتبع في ذلك المبدل منه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن استبداله بالحرف الأصلي (المبدل منه) لا يؤدي إلى تغيير في معنى الكلمة بخلاف ما لو استبدل بحرف آخر لا علاقة له به حيث يؤدي ذلك إلى فساد المعنى أو تغيره بحيث نصبح أمام كلمة جديدة لا معنى لها كما في « سجوه » أو لها معنى مختلف كما في « مشط » إذا استبدلنا الكاف بالميم في « كشط » وذلك على أساس القول بأن هذه الكاف بدل من القاف في قشط وينتج عن ذلك قاعدة مهمة يمكن صياغتها على الوجه التالي :

إذا أدى تغير الحرف بآخر إلى تغير في المعنى أو فساد فيه لم نكن

أمام حالة من حالات الإبدال Freie variante ولا يكون ذلك كذلك إلا إذا احتفظ الحرف الجديد بنفس وظيفة الحرف الذي أبدل منه ولا نود أن نخوض في موضوع الإبدال بأكثر من هذا هنا حيث خصصنا له دراسة مستقلة في موضع آخر (١) .

إن هذه الوظيفة البنائية للحروف في العربية ليست مقتصرة على الوحدات الصوتية الصامتة وإنما تشترك في أدائها أيضا الوحدات الصوتية المصوتة وهي الفتحة والكسرة والضمة وألف المد وواوه وياؤه وذلك على خلاف ما هو شائع عن اقتصار هذه المصوتات على أداء المعاني الصرفية والنحوية وهذا ما سنوضحه في الفقرة التالية .

الوظيفة البنائية للمصوتات العربية

لا يكاد يختلف علماء العربية في أن الحركات القصار (الفتحة والكسرة والضمة) أو الطوال (ألف المد / ياء المد / واو المد) تؤدي وظائف عديدة صرفية ونحوية إذ تتميز صيغ الفعل الثلاثي المجرد من خلال الحركة التي تلي عين الفعل فيقال : فَعَل - فَعِل - فَعُل ، ولهذا الإختلاف دلالته الصرفية أو فلنقل وظيفته الصرفية التي تتحدد من خلال السياق الذي يرد فيه هذا الفعل أو ذاك ، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإنه يترتب - في كثير من

---

(١) درسنا موضوع الإبدال على نحو تفصيلي في رسالتنا للدكتوراة (التي نأمل أن نترجمها إلى العربية قريبا) وعنوانها : , Die arab. Ibdal - monographien .

وقد ذكرنا هناك أن الإبدال قد يكون إبدالا لغويا إذا كانت صورتا الكلمة مستعملتين معا (في نفس البيئة أو في بيئتين مختلفتين) وقد يكون هذا الإبدال صرفيا إذا كانت إحدى صورتي الكلمة هي المستعملة والأخرى افتراضية أو ذات أصل تاريخي كما في (قال < قَوَل) ، وهناك نوع ثالث من الإبدال عند علماء الاشتقاق يؤدي فيه إبدال الحرف إلى تغيير في جزء من المعنى أو خاصية من خواصه مع بقاء المعنى العام واحداً وذلك كما في غمر وغمس أو في قطع وقطف وفي وسم ، ووشم إلخ ، انظر الرسالة المذكورة ص ٤٥ .

الأحيان - على اختلاف هذه الحركات اختلاف الأبواب النحوية التي تشغلها الكلمات وذلك عندما تكون هذه الحركات واقعة في أواخر الكلمات المعربة إذ بها يتميز الفاعل عن المفعول به على سبيل المثال ، وقد تشارك الحركات الطوال أيضا في أداء هذه الوظيفة الصرفية أو النحوية مثال ذلك أن الفرق بين ضَرَبَ وضَارَبَ لا يتعدى من الناحية الصوتية البحتة أن تكون الحركة الطويلة في « ضارب » قد حلت محل الحركة القصيرة في ضَرَبَ ولهذا الإحلال وظيفته الصرفية وهي الدلالة على المشاركة أو الموالاة أو غير ذلك من المعاني التي تفيدها هذه الصيغة ، والأمر كذلك عندما يتعلق الأمر بالوظائف النحوية التي قد تؤديها هذه الحركات في أبواب « الأسماء الستة » و« جمع المذكر السالم » والمثنى ، إذ تختلف الوظيفة النحوية التي تؤديها الواو في جاء أبوك عن تلك التي تؤديها الياء أو الألف في « أبيك » و« أباك » .

والسؤال الآن هو : هل تؤدي الحركات نفس الوظيفة البنائية التي تؤديها الصوامت ؟ أو - بعبارة أخرى - هل تحمل الحركة أو الصائت جرثومة المعنى المعجمي وتشارك مع غيرها من الصوامت أو الحركات في أداء معنى التسمية أو المعنى الوضعي للكلمة في اللغة العربية ؟ هل تقوم بأداء الوظيفة البنائية ؟ .

وفي محاولة للإجابة عن هذا السؤال فإن أحداً من القدماء لم ينص صراحة على إمكانية قيام الحركات بهذه الوظيفة وقد ذهب كثير من المحدثين إلى أن هذه الحركات لا تؤدي دوراً في أداء المعنى المعجمي ويقتصر دورها على المساعدة في بناء الصيغ الاشتقاقية المأخوذة من هذا الجذر أو ذلك فمعنى الحدث يرتبط بالحروف الصحاح فقط يقول بروكلمان ما ترجمته :

« تتميز اللغات السامية - ومن بينها العربية بالطبع - عن سائر اللغات بتغليبها الصوامت على الحركات ، ويرتبط معنى الكلمة بالصوامت فقط ، أما الحركات فإنها تستخدم فقط للتعبير عن الصيغ الصرفية (أو الاشتقاقية)

الراجعة إلى هذا المعنى » (١) .

ويذهب الدكتور تمام حسان إلى رأي قريب من هذا عندما قرّر « أنها أي الحروف الصحاح تكون أصولا للكلمات العربية من حيث الاشتقاق فتكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها أي تكون حروف مادتها من وجهة نظر المعجم ولا تكون العلل (المد والحركة أي الحركات قصاراً أو طوالاً) كذلك ، أما الواو والياء من بين الصحاح فإنهما تكونان حرفي لين لهما هذه الوظيفة التي للصحاح وقد تكونان حرفي مد فتعتبران من العلل ولا تقومان بهذه الوظيفة » (٢) ، وعندما تحدث الدكتور تمام عن وظيفة الحركات أو العلل كما يسميها ذكر أنها تتمثل في اعتبارها « مناطا لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادة الواحدة فالفرق بين قتل وقُتِل وقَتِيل وقَتُول وهلم جرا من مشتقات (ق ت ل) فرق يأتي عن تنوع حروف العلة لا الحروف الصحيحة ، ومن هنا تتحمل حروف العلة بالتعاون مع حروف الزيادة وموقعية الكلمة أخطر دور في تركيب الصيغ الاشتقاقية العربية » (٣) .

إن ما ذكره العالمان صحيح لا شك فيه فيما يتعلق بالعلاقة بين المادة اللغوية وما يشتق منها ، أما فيما يتعلق بمادتين أو مواد لغوية مختلفة فإن الأمر يحتاج إلى إعادة نظر فيما يتعلق بوظيفة الحركات إذ كثيرا ما نجد مادتين متفقتين في جميع الصوامت والحركات عدا حركة واحدة يترتب عليها

---

(١) بروكلمان GVG , I , S. 5 f .

وقد ذهب إلى هذا كثير من الباحثين العرب ، انظر على سبيل المثال : رمضان عبد التواب فصول في فقه العربية ص ٤٥ ، محمود حجازي علم اللغة العربية ص ١٣٩ وما بعدها .

(٢) العربية معناها ومبناها ص ٦٨ .

(٣) السابق ص ٧٢ ، وقد أضاف الدكتور تمام إلى هذه الوظيفة (الصرفية) للحركات وظيفة أخرى مهمة هي أنها تعتبر أساسا لقوة الأسماع ، انظر ص ٧١ من نفس الكتاب وهذه الوظيفة السمعية لا شك توجد في كل اللغات على السواء .

اختلاف المعنى المعجمي وقد عقد ابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق أبوابا طوالا لهذا الصنف من الكلمات التي لا تختلف إلا في حركة واحدة ويترتب على هذا اختلاف المعنى المعجمي مما يدل على أن للحركة دوراً لا يقل عن دور الصوامت في حمل جرثومة المعنى المعجمي ونكتفي لإثبات ذلك بدراسة بعض الأبواب التي أوردها ابن السكيت في إصلاح المنطق .

لقد عقد مؤلف إصلاح المنطق الباب الأول لتلك الكلمات التي تتفق في سائر الحركات والصوامت عدا الحركة التي تلي الفاء حيث تكون مرة كسرة وأخرى فتحة ويترتب على ذلك اختلاف المعنى بين الكلمتين وقد عنون لهذا الصنف بقوله : باب فَعْلٍ وفِعْل باختلاف معنى وقد ذكر ستة وأربعين ومائة مثال نكتفي منها بالمثالين الآتيين :

١ - الوَقْر - الوِقْر

يقول أبو يوسف : « والوَقر (بالفتح) الثقل في الأذن من قول الله تبارك وتعالى ﴿ وفي آذاننا وقر .. ﴾ ويقال منه قد وَقَرت أذنه فهي موقورة ويقال اللهم قَرْ أذنه ويقال أيضا : قد وقِرَت أذنه توقر وَقراً والوِقْر (بالكسر) الثقل يحمل على رأس أو على ظهر من قوله تبارك وتعالى : (فالحاملات وِقراً) ويقال جاء يحمل وِقْره . قال الفراء : « ويقال هذه امرأة موقَرة (بفتح القاف) وموقِرة (بكسرها) إذا حملت حملا ثقيلا ... » [1] .

٢ - الغَمْر - الغِمْر

ذكر ابن السكيت للغمر (مفتوح الغين) المعاني الآتية :

الغمر : الماء الكثير .

---

(١) اصلاح المنطق ص ٤ .

: ويقال رجل غمر الخلق وهو غمر الرداء إذا كان واسع المعروف سخيا قال كثير :

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا
غلقت لضحكته رقاب المال

: وفرس غمر إذا كان شديد الجري .

أما الغِمر (بكسر الغين) فقد ذكر له معنى واحداً هو الحقد يقال : قد غَمِر عليَّ صدره (في معنى حقد) . أما الغُمر بالضم [١] فإن له معنى يختلف عن المعاني السابقة إذ المراد به : الذي لم تحنكه التجارب ، وأما الغُمَر (بضم الغين وفتح الميم) فهو القدح الصغير قال الشاعر ، أعشى باهلة :

تكفيه حزة فلذٍ إن ألم بهـا
من الشواء ويروى شربه الغُمَر [٢]

إن اختلاف المعاني المعجمية في المثالين السابقين لا يرجع بحال إلى اختلاف الصوامت وإنما إلى اختلاف الحركة مما يعني أن وظيفة الحركة هنا هو التمييز بين المعاني المختلفة وليس بين الصيغ الاشتقاقية المأخوذة من مادة واحدة مثل (ض ر ب) كما في ضارب - ضِراَب - ضَريب إلخ .

ولا يعني هذا بالضرورة أنه كلما اختلفت الحركة أدى ذلك إلى اختلاف المعنى المعجمي إذ إن اختلاف الحركات قد لا يعدو - في بعض الحالات - أن

---

(١) ذكر ابن السكيت صيغة الضم (فُعْل) استطراداً لأنه لم يعقد باباً خاصاً للكلمات التي تختلف معانيها وقد وردت مرة بالفتح وأخرى بالكسر وثالثة بالضم وقد تكفل بذلك مؤلفوا كتب المثلث قطرب وابن مالك وغيرهما .

(٢) اصلاح المنطق ، بتصرف يسير ، ص ٤ .

يكون مظهرا لاختلاف اللهجات أو حالة من حالات الإبدال التي لها مسوغاتها الخاصة بها (١) كما في إبدال الصوامت في نحو تهتان وتهتال ولازب ولازم ونحو ذلك (٢) ، وقد عقد ابن السكيت لهذا النوع الأخير أي لتغير الحركة التي لا يترتب عليها تغير في المعنى أبوابا عديدة أيضا ، بيد أن الأمثلة التي ذكرها قليلة بالمقارنة مع تلك التي تختلف فيها المعاني باختلاف الحركات فباب فَعْل وفِعْل باتفاق المعنى يبلغ عدد أمثلته خمسة وأربعين مثالا نكتفي منها بالأمثلة الآتية :

١ - قال أبو عبيدة : تميم من أهل نجد يقولون نِهْيٌ (بكسر النون) وغيرهم يقولون نَهْي .

٢ - ويقال : هي السِّلْم للصلح ، وقوم يفتحون أوله . قال عباس بن مرداس :

السِّلْم تأخذ منها ما رضيت بـــه
والحرب يكفيك من أنفاسها جُرَع (٣)

٣ - ويقال : الصِّرع (بالكسر) لغة قيس ، والصَّرْع (بالفتح) لغة تميم وكلاهما مصدر صرعت .

٤ - ويقل ثوب شِفّ وشَف .

٥ - وهو النِفط والنَفْط (٤) .

---

(١) انظر في أسباب ظاهرة الإبدال كتابنا :
Die arabischen Ibdal - monographien, S. 198 - 276 .

(٢) انظر في أمثلة الإبدال في الصوامت :
كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ، وكتاب القلب والإبدال لابن السكيت وكتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي .

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٠ .

(٤) السابق ص ٣١ .

ونستنتج مما ذكره ابن السكيت في هذين البابين :

- فَعْل وفِعْل باختلاف معنى .
- فَعْل وفِعْل باتفاق معنى .

أن جملة الأمثلة التي جمعها يبلغ ١٩١ مثالا ذكر منها في الباب الأول ١٤٦ مثالا وفي الثاني خمسة وأربعين فقط مما يعني أن الأمثلة التي يختلف فيها المعنى باختلاف الحركة تشكل ٧٦٫٥ ٪ بينما لا تتعدى الأمثلة التي اتفق فيها المعنى مع تغير الحركة نسبة ٢٣٫٥ ٪ تقريبا ، وقد أرجع ابن السكيت سبب اختلاف الحركة في العديد من الأمثلة إلى اختلاف اللهجات كما في الأمثلة ١ ، ٢ ، ٣ ، وأما بقية الأمثلة فإنه كان يكتفي بإيراد الصيغتين كما في المثالين ٤ ، ٥ مما يعني أننا أمام كلمة واحدة لها صورتان صوتيتان مختلفتان وقد كان حريا بمؤلفي كتب الإبدال أن يفردوا لهذا النوع من إبدال الحركات قسما خاصا به في كتبهم ويبدو أن قلة الأمثلة هي التي حالت دون ذلك .

إن الصورة تتضح أكثر عندما نتأمل الأمثلة التي ذكرها ابن السكيت في « فَعْل وفَعَل » أي عندما تقابل الحركة بالسكون في عين الكلمة وقد عقد ابن السكيت لهذا النوع ثلاثة أبواب :

الأول : باب فَعْل وفَعَل باختلاف معنى وتبلغ جملة أمثلته ٢٢٢ مثالا (ص ٣٧ - ٨٤) .

الثاني : باب فَعْل وفَعَل من المعتل (باتفاق معنى) وقد بلغت جملة أمثلته ثماني أمثلة فقط (ص ٩٣ - ٩٥) .

الثالث : باب فَعْل وفَعَل من السالم (باتفاق معنى) وقد بلغت جملة أمثلته ثلاثة عشر مثالا (ص ٩٥ - ٩٧) ،

ونكتفي هنا بإيراد مثالين من النوع الأول ومثال واحد من النوعين الثاني والثالث ؛ فمن النوع الأول ذكر ابن السكيت :

- يقال : هذا نَدْبٌ (بفتح النون وسكون الدال) في الحاجة إذا كان خفيفا فيها ، والنَّدَب (بالتحريك) أثر الجرح إذ لم يرتفع عن الجلد والجمع أنداب وندوب ، والندَب (بالتحريك) أيضا الخطر ، قال عروة بن الورد :

أيهلك معتم وزيد ولم أقم
على نَدَب يوما ولي نفس مخطر [١]

- (ويقال) الحَرْب من القتال ، والحَرَب (بالتحريك) مصدر حَرِب يحرب حربا إذا اشتد غضبه ، والحَرَب أيضا أن يُحْرَب الرجل ماله (أي يسلب منه) [٢] .

ومن النوع الثاني قوله :

« وهو الأيْدُ والآد للقوة ، قال الله جل ثناؤه : ﴿ والسماء بنيناها بأيد ﴾ أي بقوة ، وقال : ﴿ واذكر عبدنا داود ذا الأيد ﴾ ثم قال العجاج :

من أن تَبَدَّلْتُ بآدي آدا   لم يك ينآد فأمسى انْآدا

وقال الأعشى :

قطعت إذا خَبَّ ريعانها   بعرفاء تنهض في آدها [٣]

---

(١) إصلاح المنطق ٣٨ .

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) الشاهد في بيت العجاج وقوله : آدِيَّ وأصلها أيَدِي (بالفتح) وقد أبدلت الياء المتحركة بسبب فتح ما قبلها ألفا فصارت آدِيَّ ولو كانت ساكنة لما وجد مسوّغ لهذا الإبدال ، أما قول الأعشى فإن الشاهد فيه لفظ آدها وأصلها أيَدِها بفتح الياء التي قلبت ألفا لتحركها وفتح ما قبلها . انظر هذا المثال مع بقية الأمثلة في إصلاح المنطق ص ٩٣ ، ٩٤ .

ومن النوع الثالث قول ابن السكيت :

« وحكى عن الكسائي ليلة النَفْر والنَفَر : إذا نَفَرُوا من منى وأنشد :

فهل يؤثمني الله في أن ذكرتها وعللت أصحابي بها ليلة النفر

وحكى غيره : يوم النفور ويوم النفير : يوم ينفر الناس من منى » [١] .

إن الموازنة بين هذه الأبواب الثلاث التي ذكرنا طرفا من أمثلتها هي لا شك في صالح اختلاف المعنى (المعجمي) بسبب الاختلاف بين الحركة وهي هنا الفتح وعدم الحركة (السكون) مما يعني أن للحركة دخلا في حمل جرثومة المعنى المعجمي وتلخص الإحصائية الآتية ما يمكن أن يستنتجه الباحث فيما يتعلق بالوظيفة الصوتية التي تؤديها الحركات فيما يتعلق بالمعنى أو المعاني الوضعية (المعجمية) وتؤكد أيضا بما لا يدع مجالا للشك أن وظيفة هذه الحركات ليست مقصورة على المعاني الصرفية أو النحوية وأنها كغيرها من حروف المباني قادرة على التمييز بين معاني المفردات المتشابهة سواء كان يقابل الحركة حركة أخرى كما في مقابلة الفتح للكسر في « الوَقْر والوِقْر » أو يقابلها سكون كما في الحَرْب والحَرَب .

---

(١) إصلاح المنطق ص ٩٥ .

جدول إحصائي

يوضح التقابلات الثنائية الناتجة عن تقابل حركات فاء الكلمة في الصيغ الثلاثية المجردة كما يبين التقابل بين تحريك عين الكلمة بالفتح وإسكانها (١) .

الباب		اتفاق المعنى واختلافه	عدد الأمثلة	النسبة
١	فَعْل - فِعْل	الجملة	١٩١	
	**	باختلاف معنى	١٤٦	٧٦,٥ ٪
	**	باتفاق معنى	٤٥	٢٣,٥ ٪
٢	فَعْل - فُعْل	الجملة	٩٨	
	**	باختلاف معنى	٦٥	٦٥,٦٦ ٪
	**	باتفاق معنى	٣٤	٣٤,٣٤ ٪
٣	فِعْل - فُعْل	الجملة	٤٦	
	**	باختلاف معنى	٢٣	٥٠ ٪
	**	باتفاق معنى	٢٣	٥٠ ٪
٤	فَعَل - فَعْل	الجملة	٢٤٣	
	**	باختلاف معنى	٢٢٢	٩١,٣٥ ٪
	**	باتفاق معنى من المعتل (٢) باتفاق معنى من السالم (٣)	٨ ١٣ = ٢١	٨,٦٥ ٪

(١) لم نتناول التقابلات الناجمة عن الاختلاف في أكثر من حركة واحدة ، كما لم نتناول تلك الكلمات المعروفة اصطلاحا بالمثلث أو المثلثات لأننا سنتناول هذا النوع من المؤلفات الخاصة به فيما بعد ؛ أما التقابلات الناشئة عن اختلاف حركة العين فقد اكتفينا بالتقابل بين حركة الفتح والإسكان لأن صيغة فَعَل لا تخفف بالتسكين أو النقل وهو ما يعرف بتفريعات تميم ، انظر هذه التعريفات في شرح الشافية ١/٤٠ .

(٢) انظر أمثلة هذا الباب في إصلاح المنطق ص ١٢٣ وما بعدها .

(٣) انظر أمثلة هذا الباب في إصلاح المنطق ص ٨٩ وما بعدها .

إن الظاهرة اللافتة للنظر في هذا الجدول هي تساوي عدد الحالات التي يختلف فيها المعنى [١] مع تلك التي تتفق فيها [٢] إذا كان التقابل بين الكسر والضم في فاء الكلمة .

ونستطيع تفسير هذه الظاهرة إذا عرفنا أن التقابل الثنائي بين الكسرة والضمة لم يحدث في اللغات السامية ومن بينها العربية إلا بأخرة إذ لم يكن في اللغة السامية الأم إلا حركتان قصيرتان إحداهما الفتحة وثانيهما حركة غير مكتملة يطلق عليها مصطلح Mormelvokal أي الحركة المختلسة وهي حركة مركزية منشؤها وسط اللسان ويرمز لها عادة بالرمز (ə) وقد تطورت هذه الحركة فيما بعد أحيانا إلى الضمة وأحيانا إلى الكسرة [٣] ولا تزال في اللغة الحبشية معبرة عما يقابل الكسرة والضمة في اللغة العربية :

فالفعل الحبشي	labəšsa	يقابل لَبِس في العربية .
والفعل الحبشي	latəwa	يقابل فَتُـو في العربية .

يقول برجشتراسر مؤكدا هذا الافتراض :

« وأما الحركات المقصورة (القصيرة) فيظهر أنها كانت في الأصل

---

(١) من أمثلة هذا النوع ما ذكره ابن السكيت في (إصلاح المنطق ص ٣٤) الكير كير الحداد ، والكور الرحل ... قال (ابن السكيت) وسمعت أبا عمرو يقول : الكور المبني من الطين والكير الزق الذي ينفخ فيه قال الشاعر وهو بشر بن أبي خازم

كأن حفيف منخره إذا ما كتمن الربو كير مستعار

(٢) ومن أمثلة هذا النوع قول ابن السكيت فيما يحكيه عن أبي عمرو : يقال جُلب الرجل وجِلبه وهو أحناؤه قال : والجلب (بالضم) أيضا من السحاب تراه كأنه جبل وهو الجِلْبُ (بالكسر) وأنشد لتأبط شرا :

ولست بجلب جلب ريح وقرة ولا بصفا صلد عن الخير معزل

(٣) انظر في نظام الحركات في الحبشية :

دلمان . Dillmann , Gram. der ath sprache . S. 31 .

(السامي) اثنتين لا ثلاث يعني حركة كاملة هي الفتحة وحركةناقصة أحيانا تشبه الكسرة وأحيانا تشبه الضمة .. ونحن نشاهد في العربية آثاراً كثيرة تدل على أن الكسرة والضمة لا فرق بينهما في الأصل معنى ووظيفة » [١] .

ويدل ورود الكسرة والضمة معا في تلك الأمثلة التي يتفق فيها المعنى على أن أصل هذه الكلمات قد تطور عن صورة لم تكن في الأصل مضمومة أو مكسورة وإنما كانت مُشَكَّلة بهذه الحركة المختلسة (∂) التي صارت على ألسنة بعض العرب ضمة وعلى ألسنة البعض الآخر كسرة نظرا لقربها من هاتين الحركتين على السواء .

أما تلك الأمثلة التي اختلف معناها باختلاف الكسرة والضمة فإنها قد تكونت ـ على الأرجح ـ في تلك الفترة التي انفصلت فيها الحركتان وأصبحت كل منهما تشكل وحدة صوتية مستقلة phoneme لها وظيفتها الصوتية الخاصة وهي هنا المشاركة في حمل جرثومة المعنى المعجمي ، ولم يذكر ثعلب في كتابه « **الفصيح** » إلا هذا النوع الأخير أي المكسور أوله والمضموم باختلاف معنى ، ومن الأمثلة التي ذكرها :

الصُّفر (بالضم) النحاس والصِّفْر (بالكسر) الخالي من الآنية وغيرها ... والحُوار بالضم ولد الناقة حين تضعه أمه إلى أن ينفصل عنها فحينئذ يقال له فصيل ، والرجل حسن الحِوار (بالكسر) تريد المحاورة وهي مراجعة الكلام والمجاوبة .. » [٢] .

---

(١) التطور النحوي ص ٣٤ (ط . السماح ١٩٢٩) .

(٢) انظر فصيح ثعلب والشروح التي عليه ص ٦٦ ، ٦٧ وقد اقتصر ثعلب أيضا على تلك الأبواب التي يختلف فيها المعنى باختلاف الفتح والكسر في عين الفعل (فَعِلَ ـ فَعَلَ) أو في فاء الاسم (فِعْل ـ فَعْل) كما ذكر أمثلة ما اختلف معناه في الأسماء مكسورة الفاء أو مضمومتها (فُعْل ـ فِعْلٌ) .

وعلى العكس من صنيع « ثعلب » فإن كراع النمل (أبو الحسن علي ابن الحسن الهنائي) لم يذكر في كتابه « **المنتخب من غريب كلام العرب** » سوى الأبواب التي يتفق فيها المعنى على الرغم من التقابل فيها بين الفتح والكسر أو بين الفتح والضم أو بين الكسر والضم في عين الكلمة أو فائها كما ذكر الصيغ التي تتقابل فيها الحركة مع عدم الحركة (السكون) في عين الكلمة ، أما الأفعال فإنه ذكر المتقابلات التي تختلف فيها حركة العين في الماضي أو المضارع وقد فسر هذا الاختلاف تفسيرا مقبولا عندما جعل ذلك كله من قبيل اختلاف اللغات ، وقد ذكر في صدر تناوله لهذه المتقابلات ما يدل صراحة على أنها من الاختلافات اللهجية إذ تناولها جميعا تحت عنوان « أبواب اختلاف اللغات في الأسماء والأفعال » [١] وهذا يذكرنا بصنيع أبي الطيب اللغوي عندما فسر الإبدال أي جعل حرف مكان آخر مع بقاء المعنى واحداً بأنه - في الغالب - يرجع إلى اختلاف اللغات [٢] .

وظيفة الحركات في التقابلات الثلاثية

نعني بالتقابلات الثلاثية تلك الصيغ التي تتحد في جميع مكونها من الصوامت والحركات عدا حركة واحدة التي تكون مرة فتحة وأخرى كسرة وثالثة ضمة كما في نحو العَتاق (بفتح العين) عتق العبد ، والعِتاق

---

(١) المنتخب ٢ / ٥٠٩ - ٥٣٥ .

(٢) يقول أبو الطيب اللغوي في مقدمته لكتاب « الأبْدال » بفتح الهمزة والمنشور خطأ بعنوان « الإبدال » :

« هذا كتاب ذكرنا فيه من كلام العرب ما جاء من حرف يقوم مقام غيره في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها وترجمناه بالأبدال مفتوح الهمزة ، وإنما دعانا إلى العدول عن كسرها ذهابنا إلى أن العرب في أكثر هذا لم تتعمد تعويض حرف من حرف وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة يتقارب اللفظان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد » أنظر هذا الجزء من مقدمة أبي الطيب المفقودة في كشف الظنون ١ / ١٤٣ (ط أوربا) ، وقارن بما نقله السيوطي مبتسراً في المزهر ١ / ٤٦٠ .

(بالكسر) جمع عتيق ، والعُتاق (بالضم) الجيد التام الجودة [١] .

وقد سبق العلماء العرب إلى تسجيل هذه الظاهرة وصنفوا ما وجدوه منها في مؤلفات خاصة أطلقوا عليها « **المثلث** » أو التثليث إشارة إلى ورود الحركات الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة) بحيث تحل أي منها محل الأخريين وكان أبو علي محمد بن المستنير (م ٢٠٦ هـ) هو السابق إلى التأليف في هذا النوع من الكلمات ، أما أوسع هذه المصنفات فهو كتاب ابن مالك ، إكمال الإعلام بتثليث الكلام [٢] .

ويكفي لبيان وظيفة الحركة في هذا النوع من المتقابلات الثلاثية إلقاء نظرة سريعة على كتاب ابن مالك الذي يضم بين دفتيه ٢٢٩٤ كلمة مثلثة (تتفق فيها الحروف الصامتة كما وترتيبا ولا تختلف المصوتات إلا في حركة أحد الحروف عدا الأخيرة) [٣] ؛ منها ١٤٦ فقط لا يؤدي إختلاف الحركات فيها إلى اختلاف في المعنى أما الباقي وهو ٢١٣١ من الصيغ المثلثة فإنها تؤدي معان مختلفة وذلك على النحو الذي يصوره الجدول التالي :

كتاب إكمال الإعلام

جملة عدد الألفاظ			
	المثلثات مختلفة المعنى	٢١٣١	بنسبة ٩ر٩٢ ٪
٢٢٩٤	المثلثات متفقة المعنى	١٤٦	بنسبة ١ر٧ ٪

وهذا يدل دلالة أكيدة على أن للحركة هنا وظيفتها التي لا تقل بحال عن

---

(١) إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك (ت . الدكتور سعد الغامدي) ٢ / ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٢) نشر كتاب قطرب بعنوان « مثلثات قطرب » بتحقيق رضا السويسي ١٣٩٨ هـ كما نشر كتاب « إكمال الإعلام بتثليث الكلام » بتحقيق د . سعد الغامدي سنة ١٤٠٤ هـ .

(٣) وقد استثنى الحرف الأخير نظراً لتحمله حركة الإعراب التي يترتب على اختلافها اختلاف الوظيفة النحوية لا الصوتية .

وظيفة الصوامت في أداء المعاني المختلفة سواء أكانت معجمية أم صرفية ، وهذا يدل على أن الحركة هنا أيضا كما في الصيغ الثنائية هي مقابل استبدالي يتغير المعنى بتغيره ونظرا لغلبة هذا النوع فقد اقتصر عليه محمد بن المستنير « قطرب » وهذا يذكرنا بصنيع الإمام أحمد بن يحيى « ثعلب » عندما اقتصر على التقابلات الثنائية المختلفة المعنى ولعل الإمامين قد اعتبرا النوع الآخر من المتقابلات من مظاهر اختلاف اللهجات كما نص على ذلك الإمام أبو الحسن الهنائي في كتابه « **المنتخب** » (١) .

لقد كان اقتصار قطرب على المثلثات مختلفة المعنى دافعا لبعض الباحثين المحدثين لأن يقصروا ظاهرة المثلث على هذا النوع فقط أي على تلك الكلمات التي تتغير معانيها بتغير حركة أحد حروفها (٢) .

والحق ما ذهب إليه الدكتور سعد الغامدي من أن المثلث يشمل النوعين جميعا « فإذا صحب تغيير الحركة تغيير في معنى الكلمة المثلثة (وهذا هو الغالب على المثلثات) فإن هذه الكلمة تعد من المثلث المختلف المعاني ، وإذا لم يصحب تغيير الحركة تغيير في المعنى كانت الكلمة المثلثة من المثلث المتفق المعاني » (٣) .

ونستخلص من جملة ما تقدم أن المتقابلات الثنائية والثلاثية يغلب عليها جميعا اختلاف المعاني ويدفعنا هذا إلى إعادة النظر في قضية وظيفة الحركات على ضوء تلك المتقابلات الثنائية والثلاثية التي تتغير فيها المعاني الوضعية عندما تكون إحدى الحركات هي المقابل الاستبدالي للسكون أو لحركة أخرى ، فالبكر بكسر الباء يختلف معناه معجميا عن البكر

---

(١) المنتخب لكراع النمل ٢ / ٥٠٩ .

(٢) انظر الأضداد في اللغة لمحمد حسين آل ياسين ص ٨٨ .

(٣) مقدمة تحقيق كتاب « إكمال الإعلام » للدكتور سعد الغامدي ١ / ٤٧ .

بفتحها (١) ، والوَقْر غير الوِقر والحَرْب غير الحرَب وهكذا .

الوظيفة التأثيرية للوحدات الصوتية

إذا كانت الوظيفة الصوتية الأساسية للصوامت في اللغة العربية أنها تحمل جرثومة المعنى المعجمي وأن كلا منها يصلح مقابلا استبداليا لغيره من الحروف وبالتالي يتغير المعنى بتغيره كما في قال وكال على سبيل المثال فإن هناك أيضا ما يمكن تسميته بالوظيفة التأثيرية أو دلالة الجرس للوحدة الصوتية ، ذلك أن بعض الأصوات بما له من جرس خاص يتميز بالقوة أو الضعف قد ينبئ عن درجة معينة من درجات المعنى .

لقد كان أبو الفتح ابن جني أيضا هو فارس الحلبة في هذا الباب إذ عقد لهذه الدلالة التأثيرية في الخصائص أبوابا عديدة منها : تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني (٢ / ١٤٥) ، إمساس الألفاظ أشباه المعاني (٢ / ١٥٢) ، قوة اللفظ لقوة المعنى (٢) (٣ / ٢٦٤) ، الاشتقاق الأكبر (٢ / ١٣٣) .

ويمكن تقسيم الوظيفة التأثيرية للوحدات الصوتية في العربية إلى قسمين ، **الأول** :

الوظيفة التأثيرية للصوت مفرداً

لقد أوضح ابن جني أن هذا النوع من دلالة الجرس ليس مطرداً في كل الأصوات العربية ، يقول أبو الفتح : « إن كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها ألا تراهم قالوا قضم في

---

(١) البكر بالفتح هو الفتي من الإبل ، وأما البكر بالكسر فله معان عديدة منها العذراء التي لم تفتض ، وأول مولود ، انظر في ذلك : التلويح في شرح الفصيح للهروي ص ٥٥ .

(٢) ذكر الدكتور شعبان عبد العظيم (شذرات من علم اللغة ص ٨٥) أن المراد بقوة اللفظ لقوة المعنى « زيادة المبنى لقوة المعنى » وأن ابن جني بهذ القول قد صحح الخطأ الشائع المتمثل في القول بأن « زيادة المعنى لزيادة المبنى » .

اليابس وخضم في الرطب وذلك لقوة القاف وضعف الخاء » ثم زاد هذا الأمر بيانا في الباب الذي عقده لـ « إمْسَاس الألفاظ أشباه المعاني عندما قال : « فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج ملتئب عند عارفيه مأموم وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويحتذونها عليها وذلك أكثر مما نقدره وأضعاف ما نستشعره من ذلك قولهم خضمَ وقضم فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك ، وفي الخبر : قد يدرك الخضم بالقضم أي قد يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشظف وعليه قول أبي الدرداء : يخضمون ونقضم والموعد الله .

فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس [١] حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث ، ومن ذلك قولهم النضح للماء ونحوه والنضخ أقوى من النضح قال سبحانه : ﴿ فيهما عينان نضاختان ﴾ فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف والخاء لغلظتها (أي ما فيها من التفخيم) لما هو أقوى منه [٢] .

ويتضح من هذين المثالين أن قوة الحرف ومن ثم دلالته أو وظيفته [٣] التأثيرية أمر نسبي فالخاء في المثال الأول كانت الأضعف جرسا عند مقارنتها بالقاف ولكنها في المثال الثاني هي الأقوى عند مقارنتها بالحاء .

---

(١) يلمح ابن قتيبة بين اللفظين الخضم والقضم علاقة دلالية من نوع آخر وهي أن القضم يكون بأطراف الأسنان والخضم بالفم وذكر أن العرب يفرقون بين المعنيين المتقاربين بتغيير حرف في الكلمة حتى يكون تقارب ما بين اللفظين كتقارب ما بين المعنيين ومن الأمثلة الأخرى لذلك النضح والنضخ والقبص والقبض والحزن والحزم وهامدة وخامدة ... انظر تأويل مشكل القرآن ص ١٦ .

(٢) الخصائص ٢ / ١٥٧ وانظر أمثلة أخرى عديدة في الصفحات ١٥٨ - ١٨٦ .

(٣) جعل الدكتور شعبان عبد العظيم هذه الوظيفة التأثيرية ضمن مباحث الدلالة اللفظية عند ابن جني ، انظر شذرات من علم اللغة ص ٨٣ .

أما تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني فيعني أيضا اختيار الأقوى جرسا من الحرفين للدرجة الأقوى من درجات المعنى ، من ذلك فيما يقول أبو الفتح : قوله تعالى : ﴿ **ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا** ﴾ أي تزعجهم وتقلقهم فهذا في معنى تهزهم هزا والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين ، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ لأنك قد تهز ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة (١) .

ومما يتعلق بهذه الوظيفة التأثيرية للحرف المفرد أن هذا الحرف قد يزاد ليدل بتضاعف جرسه على زيادة في المعنى لأنه « لما كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شئ أوجبت القسمة له زيادة المعنى به .. » (٢) مثال ذلك : خشن واخشوشن ، وأعشب المكان واعشوشب ، وغير ذلك مما أورده ابن جني في الباب الذي عقده لـ « قوة اللفظ لقوة المعنى » ، أما **القسم الآخر** فهو :

الوظيفة التعبيرية للحرف مركبا مع غيره

ويمكن إيضاح ذلك في صورتين :

الأولى : ارتباط مجموعة معينة من الأصوات بمعنى معين وذلك كارتباط مجموعة (ر ب ج) بمعنى القوة والشدة وذلك بغض النظر عن ترتيب هذه الحروف وقد أطلق ابن جني على هذه الظاهرة مصطلح « **الاشتقاق الأكبر** » (٣) ويعني به أن نأتي إلى لفظ من الألفاظ ونعقد عليه وعلى

---

(١) السابق ٢ / ١٤٦ .

(٢) الخصائص ٣ / ٢٦٨ .

(٣) انظر تعريف ابن جني للاشتقاق الأكبر والأمثلة العديدة التي ذكرها في الخصائص ٢ / ١٣٣ وما بعدها .

تراكيبه الستة معنى عاما يلاحظ فيها جميعا وذلك كارتباط الحروف السابقة (ج ر ب) بمعنى القوة وربما استطعنا تفسير ذلك بأن ارتباط هذه الأصوات بهذا المعنى قد نشأ من جرس هذه الأصوات القوي حيث أن القاف حرف مفخم والجيم حرف مركب مجهور والراء حرف مكرر مجهور أي إنها جميعا تتسم بالوضوح السمعي والقوة الإيقاعية مما أكسب ما تدل عليه هذا الإيحاء بالقوة والشدة .

أما الصورة الثانية فتتمثل في أن حرفا ما إذا خالط مجموعة معينة من الحروف نجم عن هذه المخالطة إيحاء بمعنى معين من المعاني وذلك مثل الفاء إذا خالطت حرفا أو أكثر من حروف طرف اللسان (ط ت د ر ل ن) فإن أكثر معانيها للضعف والوهن فمن ذلك التالف ، الدالف ، الطفل إلخ (١) ، ومن ذلك أيضا التصاقب في الحرفين أو الثلاثة لتصاقب المعاني كما في الصهيل والسحيل وصال يصول وسار يسور (٢) .

الوظيفة الصوتية والسياق

لقد أشرنا قبلا إلى أن معنى أي وحدة لغوية هو الوظيفة التي تؤديها هذه الوحدة في السياق الذي وردت فيه ، ومن هنا فإنه لا يمكن الفصل بين الوحدة ذاتها وبين الظروف التي استخدمت فيها ، والسياق الذي يدخل في تحديد المعنى هنا هو سياق مقالي في المقام الأول لأن الوحدة الصوتية باعتبارها لبنة في بناء أكبر لا يمكن أن تؤدي وظيفتها إلا في إطار اللبنات الأخرى ، وكم كان العلماء العرب محقين عندما أطلقوا على الوحدات الصوتية أو الفونيمات حروف المباني للإشارة إلى أن كل واحد منها لا يعمل مستقلا وإنما بالتضافر مع غيره إذ المعروف أن المبني لا يتكون إلا من لبنات يوضع

---

(١) الخصائص ٢ / ١٦٦ .

(٢) انظر الخصائص ٢ / ١٤٩ وما بعدها .

بعضها إلى جوار بعض بنظام معين ويترتب على ذلك أن تحديد الوظيفة الصوتية للباء مثلا لا يمكن أن يتحقق إلا بالنظر إلى الوحدات الأخرى التي ترد معها ولذلك تختلف هذه الوظيفة باختلاف الموقع الذي ترد فيه لأنها قد ترد فاءً للكلمة وقد ترد عينا أو لاما (١) .

ويتضح دور السياق أكثر عندما تحتمل الوحدة الصوتية أكثر من وظيفة فالنون الأصلية والنون الزائدة والنون المبدلة لا يمكن تبين نوعها إلا من خلال السياق الذي ترد فيه .

وكما أن للسياق أثره الواضح في تحديد الوظيفة الصوتية البنائية أو الأساسية وهي حمل جرثومة المعنى الوضعي أو المعجمي سواء أكانت هذه الوحدات صوامت أو حركات ، فإن الوظيفة التأثيرية التي تنهض بها بعض الوحدات لا تتحدد أيضا إلا من خلال السياق ومن هنا فإن الوحدة الصوتية الواحدة قد تختلف وظيفتها التأثيرية باختلاف السياق الذي ترد فيه ويكفي للتدليل على ذلك أن الخاء في لفظ الخضم ذات دلالة تأثيرية هي الإيماد إلى عنصر الرخاوة والليونة في الشئ المخضوم وما كان ذلك كذلك إلا لأن السياق الذي وردت فيه وهو هنا جعلها في مقابلة القضم الذي يوحي بالشدة واليبس « يخضمون ونقضم والموعد الله » .

فإذا ما انتقلنا إلى سياق آخر وجدنا نفس الحرف الذي كان يوحي بالرخاوة هو نفسه الذي يوحي بالقوة وذلك عند مقارنة نضح ، ونضخ إذ النضخ أقوى من النضح وكأنهم جعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف والخاء لغلظتها لما هو أقوى منه كما يقول ابن جني (٢) ، فالخاء تكون عند مقابلتها

---

(١) مثال ذلك الباء في الكلمات برد ـ عبد ـ رعب فالباء في سياق الكلمة الأولى تمثل فاء الكلمة وفي السياق الثاني تمثل العين وفي السياق الثالث تمثل اللام .

(٢) الخصائص ٢ / ١٢٦ .

بالقاف وحدة ضعيفة وتكون وحدة قوية عند مقابلتها بالحاء وهنا يأتي دور السياق ليحدد الوظيفة التأثيرية للوحدة الصوتية « الخاء » ودون النظر إلى هذا السياق تصبح هذه الدلالة أمراً احتماليا .

إنه يمكن إجمال النتائج التي توصل إليها العلماء العرب أو ساعدوا في التوصل إليها فيما يتعلق بالوظائف الصوتية للعناصر التي يتكون منها النظام الصوتي للغة العربية (وهي هنا الصوامت والحركات على سواء) فيما يلي :

١ ـ تختلف وظائف الوحدات الصوتية في اللغة العربية باختلاف السياق [١] الذي ترد فيه .

٢ ـ تؤدي الوحدات الصوتية الصامتة في اللغة العربية إحدى وظائف ثلاث :

الأولى : أن تحمل مع غيرها من الوحدات جرثومة المعنى الوضعي أو المعجمي وهذه هي الوظيفة الصوتية الأساسية (البنائية) .

الثانية : أن تؤدي وظيفة صرفية أو نحوية مما يمكن معه اعتبارها وحدة صوتية صرفية Morphophoneme وذلك كما في حروف الزيادة أو اعتبارها وحدة صوتية نحوية بمعنى أنها تشكل ملمحا نحويا taxemes وذلك مثل حركات الإعراب .

الثالثة : أن يكون وجودها في سياق ما محققا للانسجام الصوتي بأن تكون بدلا من غيرها .

٣ ـ إن الوحدات الصوتية المصوتة (الحركات) تؤدي أيضا هذه الوظائف الثلاث مع اختلاف في ترتيبها إذ إن حملها لجرثومة المعنى المعجمي

---

(١) يغلب على السياق هنا أن يكون مقاليا أي مستفاداً من العناصر الصوتية الأخرى ولكنه قد يتعلق بالمقام أيضا وخاصة في الدلالة التأثيرية كما في دلالة الخاء .

يحتل المرتبة الثانية بالنظر إلى جملة ألفاظ اللغة أما وظيفتها الأساسية فهي تشكيل صيغ المشتقات في إطار المادة الواحدة ولا يعني هذا بالطبع التقليل من شأن وظيفتها في الدلالة على المعنى الأصلي وقد أشار ابن جني إلى ذلك صراحة عندما ذكر أن الألف تأتي أصلا في الحروف وما أشبهها من الأسماء الموغلة في البناء ، وقد رأينا قبلا كيف أن الحركات القصار قد استعملت مقابلا استبداليا ترتب على تغيره تغير في المعنى الوضعي وذلك في التقابلات الثنائية أو الثلاثية المختلفة المعنى وقد دلت الدراسة الاحصائية لما ذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق وابن مالك في إكمال الاعلام بتثليث الكلام أن هذا النوع أي ما ترتب على اختلاف الحركة فيه اختلاف المعنى هو العنصر الغالب على هذا النوع من التقابلات ، أما الوظيفة الثالثة للحركات فهي تحقيق الانسجام الصوتي في إطار الكلمات الصوتية التي ترد بها وقد يكون هذا الانسجام بين الحركات المتجاورة وهو ما يعرف عند النحاة بظاهرة الإتباع كما في إتباع حركة الراء لحركة الهمزة في لفظ « امرئ » إذ يقال هذا امرؤ ورأيت امرأ ومررت بامرئ وكما في إتباع حركة عين الكلمة لفائها في الجمع بالألف والتاء في مثل تمرة وتمرات (بالفتح) وسدرة وسدرات (بالكسر) وغرفة وغرفات (بالضم) [١] ، وقد يكون هذا الانسجام متمثلا في التواءم بين بعض الصوامت والحركات كما في إيثار حروف الحلق للفتحة وإيثار الميم والواو والباء لحركة الضم وهكذا .

٤ - بعض الوحدات الصوتية الصامتة قد يؤدي وظيفة تأثيرية إما وحده وإما مع غيره من الوحدات ، وهذه الوظيفة التأثيرية التي نسبناها - أو بالأصح - نسبها العلماء العرب لبعض الأصوات قد توجد أيضا في لغات

---

(١) انظر في هذه الأمثلة وغيرها الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ١٠ .

وقد ذكر هناك ستة عشر نوعا من الاتباع ليس هنا محل تفصيلها ، وقد أعدت الباحثة الدكتورة فوزية الإدريسي أطروحتها للدكتوراة عن الإتباع في اللغة العربية ، انظر الباب الأول من هذه الرسالة ص ٣٢ - ٢٦٦ .

أخرى وخاصة الإنجليزية ؛ يقول أولمان « قد تستغل الأصوات الموحية بمعانيها أو المحاكية للأصوات المعبر بها عنها استغلالا يقصد به إلى إحداث التأثير الدرامي كما في رواية أندروماك .. » (١) .

٥ - قد ينجم عن بعض الوحدات الصوتية صور صوتية تختلف باختلاف اللهجات وهذه الصور الصوتية قد تكون في الصوامت وهو ما يعبر عنه بالمضارعة (٢) وقد تكون في الحركات وهو ما يعرف بـ « **الإمالة** » (٣) هذه الصور الصوتية لها وظيفتها المتمثلة في تحقيق الإنسجام الصوتي وهي بذلك تشبه وظيفة الصامت إذا كان بدلا ووظيفة الحركة إذا كانت إتباعا .

---

(١) دور الكلمة في اللغة ص ٧٧ .

(٢) انظر في معنى المضارعة : ابن يعيش شرح المفصل ١٠ / ٥٢ ومن أمثلتها إشراب السين صوت الزاي .

(٣) انظر في معنى الإمالة كتاب سيبويه ٤ / ١١٧ وما بعدها .

الفصل الثالث

الوحدات الصرفية والسياق

الوظيفة الصرفية

تعد الوظيفة الصرفية وفقا لنظرية السياق واحدة من الوظائف الحاكمة الثلاث (١) التي تراعى في تحليل النص ، ويراد بهذه الوظيفة ما تؤديه الوحدات اللغوية المعروفة باسم « **المورفيمات** » أي الوحدات الصرفية من معان في إطار الكلمة أو العبارة أو الجملة ، وتشكل هذه الوظيفة المرتبة الثانية في التحليل اللغوي إذ تلي الوظيفة الصوتية ،تعقبها الوظيفة النحوية بمعنى أنها تشكل واسطة العقد بينهما .

إن الوحدات الصرفية التي تقوم بهذه الوظيفة هي الدعامة الأساسية للنظام الصرفي لأي لغة من اللغات ومن بينها بالطبع اللغة العربية ، وقد استطاع العلماء العرب أن يتوصلوا إلى نتائج بالغة القيمة والأهمية فيما يتعلق بالكشف عن النظام الصرفي للغة العربية ، وكانوا بذلك الرواد الحقيقيين للدراسات الصرفية الحديثة التي تعرف بـ « **علم المورفولوجى** » Morphology ، وقد أصاب الدكتور تمام حسان كبد الحقيقة عندما قال :

« إن هذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها قد أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديما وحديثا ، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام ، وسيظل كذلك دائما في نظر اللغويين في مختلف أنحاء

---

(١) أما الوظيفتين الأخريين فهما الوظيفة المعجمية والوظيفة النحوية وقد أطلق فيرث على هاتين الوظيفتين ومعهما الوظيفة الصرفية مصطلح majer fanction انظر ص ٥٠ .

العالم » (١) .

علينا الآن أن نحدد مفهوم « الوحدة الصرفية » حتى يتسنى تحديد الوظيفة أو الوظائف التي تقوم بها في الوحدة الكلامية خاصة في اللغة العربية ومن ثم يصبح الطريق ممهداً للكشف عن دور السياق في المجال الصرفي في العربية الفصحى .

الوحدة الصرفية Morpheme

إن مصطلح « الوحدة الصرفية » لا يدخل في إطار المصطلحات التي استعملها الصرفيون أو اللغويون العرب القدماء ، وقد دخل مجال الدرس الصرفي الحديث ترجمة للمصطلح Morpheme (٢) ، الذي أصبح يشكل محور الدراسات والبحوث المتعلقة بأشكال الكلمات وصيغها المختلفة ، ويطلق على فرع علم اللغة الذي يتناول هذه القضايا مصطلح Morphology (٣) أي العلم الذي يبحث في نظرية المورفيم وتطبيقاتها المختلفة على لغة من اللغات » طبقا لمفهوم التركيبيين الأمريكيين ومن نحا نحوهم من لغوي

---

(١) العربية ، معناها ومبناها ص ١٥ .

(٢) يتكون هذا المصطلح في الأصل من الكلمة اليونانية morphé بمعنى شكل أو صيغة + اللاحقة الإنجليزية em وهي اختزال لكلمة emic بمعنى موضوعي أو تجريدي ومن ثم يصبح المدلول اللغوي لهذه الكلمة المركبة : وحدة الشكل التجريدي (للعناصر اللغوية) .

انظر في أصل هذا المصطلح واشتقاقه :

يانسن Janssen , Handb. der ling. S. 277 .

(٣) ظهر مصطلح morphology للمرة الأولى في عصر جوته واستخدم رمزا لعلم أشكال الكائنات الحية ، ثم انتقل إلى علم اللغة في منتصف القرن التاسع عشر عندما تأثر اللغويون الأوربيون بتلك الثورة الهائلة في علم الأحياء وغيره من علوم الطبيعة . انظر في ذلك :

لاينز Lyons , Einfuhrung , S. 199 .

أوربا » (١) ، وسنعرض فيما يلي لمفهوم هذا المصطلح عند أهم المدارس اللغوية ونعني بذلك : المدرسة الأمريكية ومن سار على نهجها من اللغويين الأوربيين ، والمدرسة الفرنسية .

مفهوم الوحدة الصرفية عند التركيبيين الأمريكيين

يرى أصحاب المذهب التركيبي struckturalismuss من اللغويين الأمركيين من أمثال بلومفيلد Bloomfield ، وهارس Harris ، وهوكيت Hocket ومن سار على نهجهم من اللغويين في أوربا أن الأقوال أو الوحدات الكلامية يمكن تحليلها إلى وحدات صغرى تستقل كل منها بأداء معنى من المعاني ولا يمكن أن نقسمها بعد ذلك أي نوع من التقسيم دون الإخلال بذلك المعنى ، ويطلق هؤلاء على تلك الوحدات الصغرى الحاملة للمعاني مصطلح المورفيمات أو الوحدات الصرفية .

وبغض النظر عن تلك الفروق اليسيرة التي تظهرها تعريفات « الوحدة الصرفية » عند هؤلاء ـ كما سنرى ـ اتفق هؤلاء على ما يلي :

١ ـ أن التحليل المورفيمي يشمل الكلمات والعبارات والجمل .

٢ ـ أن الوحدات الصرفية أو المورفيمات قد تكون : وحدة صوتية

---

(١) لعلم المورفولوجيا استخدامات أخرى عرضنا لها بالتفصيل في « مدخل إلى علم اللغة الحديث » ص ١١٨ هامش (١) وخلاصة ما ذكرناه هناك أنها قد تعني إلى جانب المعنى الشائع لها الآن وهو الذي ذكرناه في المتن أمرين آخرين : الأول علم الصيغ الذي يبحث في بناء الكلمات وأنواعها وما يعرض لها من تغيرات ، ويشيع هذا الاستخدام عند اللغويين التقليديين في أوربا ويقترب هذا من مفهوم علم الصرف (أو التصريف) عند اللغويين العرب ، والآخر استخدامه في وصف كل العناصر والخواص الشكلية التي تتوقف عليها علاقات التركيب بين المفردات ، وهذا يجعله شاملاً للصرف والنحو معا وممن ذهب إلى ذلك فندريس في كتابه اللغة (انظر ص ١٠٥)

واحدة أو تتابعا من تلك الوحدات .

٣ ـ أن التحليل المورفيمي صالح للتطبيق على كل اللغات .

وسنحاول فيما يلي توضيح هذه النقاط الثلاث المشتركة من خلال تحليل ثلاثة أمثلة أحدهما من اللغة الإنجليزية والثاني من الألمانية والثالث من العربية .

أما المثال الإنجليزي فقد أورده ماريوباي عند حديثه عن علم المورفيم قائلا : « ربما كان من الممكن أن يوصف (المورفيم) بأنه سلسلة من الفونيمات ذات المعنى التي لا يمكن تقسيمها بدون تضييع المعنى أو تغييره ، وإذا نحن أخذنا تتابعا مثل Posts [1] نجد من الممكن تقسيمه (تحليله) إلى مورفيمين هما : s + Post (و s هناتؤدي معنى الجمعية الإضافي) ثم يضيف قائلا : « ومن الواضح أنه من غير الممكن بعد ذلك القيام بأي تقسيمات أخرى لأحدهما فإذا حاولنا التقسيم إلى st + po (بالنسبة للمورفيم الأول post) فإننا يمكن أن نعطي الجزء الأول معنى لأنه يحمل اسم نهر في إيطاليا ، ولكنه معنى مغاير ، ومع ذلك فلا يمكن أن نجد معنى للجزء الثاني ، وإذا نحن حاولنا أن نقسم الكلمة إلى « ost + p » لا نجد للجزء الأول نظيرا في الاستعمال ، ونجد الثاني يمكن أن يستخدم جزءاً من صيغة مركبة كبادئة بمعنى « عَظْم » ولكن لمرة أخرى لقد تغير المعنى أما القسمان t + pos (أي بمراعاة التقليب) فيعطيان صيغتين غير مستعملتين وعلى هذا فكلمة post يجب أن يحتفظ بها سليمة ، إنها تحمل معنى معينا ، وينطبق

---

(١) للفظ post في الإنجليزية معاني عديدة واستخدمات مختلفة فهو قد يكون اسماً أو فعلاً (لازما ومتعديا) كما يأتي وصفا ومن معانيه الأسمية مَعْلَم أو عمود وقد يعني نظام البريد أو مكتب البريد ، وقد يعني وظيفة أو محطة تجارية إلخ ومن معانيه الفعلية : يلصق (إعلانا) ، ينشر أو يذيع ، يرسل (بالبريد) ، يرحل (الحسابات) يعين (في وظيفة) .. إلخ .
انظر المورد للبطبكي ص ٧١٠ (ط ١٩٧٢) .

عليها تعريف المورفيم » (١) .

إنه ليس من الضروري أن يكون المورفيم سلسلة من الفونيمات كما يقول ماريوباي حيث أنه لا يندر أن نجد مورفيما يتكون من فونيم أو وحدة صوتية واحدة كما في المثال الذي بين أيدينا الذي وردت فيه الوحدة الصوتية المسماة بالـ « s » في الإنجليزية وقد حملت معنى الجمعية كما ذكر ومن ثم فينبغي أن يعدل كلام ماريوباي إلى : « من الممكن أن يوصف المورفيم بأنه : فونيم أو سلسلة من الفونيمات ذات المعنى التي لا يمكن تقسيمها إلخ » .

ذلك أن حرف الـ « s » هنا ليس من حروف المباني مثل الـ « s » التي تشغل الموقع الثالث في كلمة post ولكنها هنا حرف معنى يفيد الجمع ويسمى في هذه الحالة Morphoneme أي وحدة صوتية صرفية .

إذا كان المثال السابق يتعلق بكلمة واحدة في صيغة الجمع فإن المثال الذي اختاره « يانسن » من اللغة الألمانية يتعلق بجملة كاملة هي : sie sucht diesen Federhalter (٢) ، عند تحليل الجملة السابقة نجد تتابعا من المورفيمات تتمثل كما يقول « يانسن » في الوحدات الصرفية الآتية :

sie + such + t + dies + en + feder + halt + er .

وهذه الوحدات الصرفية الثمانية قد استخرجت من الكلمات الأربعة التي تتكون منها الجملة على النحو التالي :

---

(١) أسس علم اللغة ص ١٠١ .

(٢) تعني هذه الجملة باللغة العربية « هي تبحث عن ممسك الريشة (أو يد الريشة) ومكوناتها من حيث المفردات هي : sie ضمير المفرد المؤنث + sucht فعل مضارع مسند إلى ضمير المفرد الغائب بمعنى يبحث عن + diesen اسم إشارة للمذكر في حالة المفعول به + Federhalter كلمة مركبة تعني ممسك الريشة (يد الريشة) .

١ ـ sie وهي تمثل الكلمة الأولى في الجملة ولا يمكن تجزئتها دون الإخلال بالمعنى الذي تدل عليه وهو هنا ضمير المفردة الغائبة ومن ثم فهي تشكل وحدة صرفية واحدة .

٢ ـ sucht تتكون من وحدتين : الأولى such التي تمثل جذر الكلمة وتشكل المعنى الوضعي الذي يظهر في كل تصاريفها .كما في ich suche (أنا أبحث) ، du suchst (أنت تبحث) ، wir suchen (نحن نبحث) إلخ ، أما الثانية فهي اللاحقة « t – » التي تدل على المفرد الغائب وتظهر في أفعال مماثلة مثل bringt (يحضر) ، و fast (يمسك) .

٣ ـ يظهر تحليل كلمة « diesen » أنها تتكون أيضا من وحدتين صرفيتين هما : dies الذي يدل على اسم الإشارة مطلقا ويظهر في صور أخرى عديدة مثل diese (للمؤنث) و dieser (للمذكر) ، أما الوحدة الأخرى فهي « en – » وهي لاحقة تدل على أن المشار إليه مذكر في حالة المفعول به ، وتظهر هذه اللاحقة في حالات أخرى مثل einen التي تدل على أن المتحدث عنه نكرة مذكر في حالة المفعولية .

٤ ـ يؤدي تحليل الكلمة المركبة Federhalter إلى ظهور ثلاث وحدات صرفية هي : Feder (بمعنى ريشة) وهذه لا يمكن تقسيمها إلى Fed + er لأن Fed في اللغة الألمانية لا معنى لها وحدها ، وكذلك er هنا لا معنى لها بخلاف er التي في halter التي تنقسم إلى وحدتين هما : halt التي تعني « يقبض أو يمسك » التي نجدها في تعبيرات أخرى مثل Haltung (قبض أو إمساك) ، haltbar بمعنى قابل للقبض + er التي تدل على معنى اسم الفاعل (قابض ، ممسك) والتي نجدها في مثل schreiber بمعنى كاتب أو fahrer بمعنى قائد وهكذا (٩) .

---

(١) يانسن H. Janssen , Handb. der ling. S. 277 f .

ونخلص من هذا التحليل المورفيمي الذي ذكره « يانسن » إلى أن ثمت فرقا واضحا بين التحليل المقطعي والتحليل المورفيمي للكلمات ففي الكلمة الثالثة diesen مقطعان هما : die + sen وفيها أيضا وحدتان صرفيتان هما : en + dies ، وهنا نجد الوحدة الصرفية الأولى قد اشتملت على المقطع الأول وجزء من المقطع الثاني في حين تكونت الوحدة الثانية من جزء من المقطع الثاني ، ونستنتج من هذا التحليل أيضا أن بعض التتابعات الفونيمية قد تشكل وحدات صرفية في بعض السياقات ، بينما لا تؤدي هذه الوظيفة في سياقات أخرى وهذا واضح من تحليل الكلمة الأخيرة حيث أدت « er » في Halter وظيفة الدلالة على معنى اسم الفاعل ولكنها في Feder شكلت جزءاً من المعنى الوضعي للكلمة أي أنها - بعبارة الصرفيين العرب - كانت في الحالة من حروف المعاني وفي الحالة الثانية من حروف المباني .

أنموذج للتحليل الصرفي من اللغة العربية

نصل الآن إلى مثال توضيحي من اللغة العربية نتبين من خلاله الوحدات الصرفية التي تتكون منها الجملة العربية الآتية : « هو يخاصم المعتدين » .

من الواضح أن هذه الجملة تتكون من ثلاث كلمات وفقا لاصطلاح النحاة والصرفيين العرب - هي : ضمير الغائب « هو » + الفعل المضارع « يخاصم » + اسم الفاعل المعرفة المجموع جمع مذكر سالم « المعتدين » وعند تحليل هذه الكلمات الثلاث تحليلا مورفولوچيا ينتج لدينا الوحدات الصرفية الآتية :

١ - هو لأنه يقع في مقابلة هي ، وهما وهم وهن ولا يمكن تجزئته إلى « هُـ + وَ » لأن المعنى يختلف فتصبح « هُـ » ضميرا متصلا في حالة النصب ، أما الواو فتستعمل وحدها حرفا للعطف أو للقسم حسب السياق

وليس هذا مما نحن فيه .

٢ ـ وفي كلمة « يخاصم » نجد الوحدات الآتية : ح / ص / م وهذه هي الوحدة التي تدل على المعنى الوضعي وتؤدي هذا المعنى في كلمات أخرى مشتقة من نفس المادة كما في خصام ومخاصمة وخاصَم واختصم إلخ .

٣ ـ ياء المضارعة المضمومة وهي تؤدي معنى الزمن الحالي ، كما تدل أيضا على المفرد الغائب ، وهي تظهر في كلمات أخرى لأداء هذين المعنيين (المضارعة والمفرد الغائب) ، وتقع في مقابلة كل من الهمزة في أخاصم والنون في « نخاصم » والتاء في تخاصم .

٤ ـ ألف المفاعلة التي تدل على معنى المشاركة لأنها تقع في مقابل التضعيف في صيغة « فَعَّل » أو الألف والتاء في صيغة افتعل من ناحية ولورودها دالة على نفس المعنى في كلمات أخرى مثل : قاتل ، ساهم ، شارك إلى آخره .

٥ ـ كسره الصاد وهي تدل على الحالة الفعلية أي أن الفعل مع هذه الكسرة يكون مبنيا للمعلوم وهي تقع بإزاء الفتحة التي تدل على البناء للمجهول من ناحية ، وتقوم بأداء نفس معنى البناء للمعلوم في كلمات أخرى مثل : يساهِم ويشارك ويقاتل .

٦ ـ ضمة الميم ، وهي تدل على أن الفعل في حالة رفع ، ومن ثم فهي تقابل الفتحة أو السكون ، وتؤدي معنى الرفع في كلمات أخرى مثل يضرب ، يفهم ، يحسبُ إلخ .

أما كلمة « المعتدين » فإنها تحلل إلى الوحدات الصرفية الآتية :

٧ ـ « أل » [١] وهي تدل على معنى التعريف وتقع في مقابلة التنوين الذي يدل على التنكير ، وتؤدي نفس الوظيفة التعريفية في كلمات أخرى مثل : الظالم ، البرئ إلخ .

٨ ـ « ع / د / (و) » [٢] وهي الوحدة التي تؤدي معنى الحدث وتقع في مقابل تتابعات فونيمية أخرى تؤدي نفس الوظيفة كما في ض / ر / ب .

٩ ـ تاء الافتعال التي تدل على معنى زائد عن المعنى الوضعي وهو هنا معنى المبالغة [٣] أو الاجتهاد ، ولو حذفت التاء لذهب هذا المعنى وهي تقع في

---

(١) اختلف النحويون العرب في الوحدة الصرفية التي تؤدي وظيفة التعريف ، هل هي اللام وحدها ؟ أم هي الألف واللام معا ؟ وقد ذهب الخليل إلى أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد (أي وحدة صرفية واحدة) وأن إحداهما ليست منفصلة عن الأخرى ، وذهب سيبويه إلى أن المعرِّف هو اللام وحدها وأن الألف للوصل مثلها مثل الألف في أمر الثلاثي والخماسي في نحو : اضرب وانطلق ، انظر الكتاب ٣ / ٣٢٤ ، ٤ / ١٤٧ ، وقد ذكر سيبويه أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف ولولا أنهما كذلك لكانتا بناء يبنى عليه الاسم لا يفارقه .. ولكنهما تدخلان للتعريف وتخرجان (٣ / ٣٢٠) ، وقد انقسم النحاة بعد الخليل وسيبويه إلى فريقين يؤيد كل منهما إما مذهب الخليل وإما مذهب سيبويه ويستدلون لكلا الرأيين بأدلة مختلفة ليس هنا محل تفصيلها ، انظر في هذه الأدلة والترجيح بينها شرح الأشموني ١ / ٢٤١ وما بعدها (تحقيق : الشيخ محيي الدين عبد الحميد) .

(٢) وضعنا الواو بين قوسين نظراً لعدم ظهورها في هذه الصيغة إعمالا لقوانين الحذف في اللغة العربية ، انظر في ذلك على سبيل المثال شرح الشافية ٣ / ١٨٢ ، ويطلق الصرفيون العرب على هذه الحالة « الإعلال بالقلب والحذف » .

(٣) انظر في معاني « افتعل » وما تصرف منها الممتع في التصريف لابن عصفور ٧ / ١٩٢ ، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص ٩٣ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٠٨ .

مقابلة غيرها من حروف الزيادة من ناحية وتدل على هذا المعنى في صيغ أخرى مثل اكتسب .

١٠ ـ الميم المضمومة وكسر الدال وهي الوحدة التي تشير إلى أن الكلمة اسم فاعل وهي تقع بإزاء الميم المضمومة وفتحة الدال التي تدل على اسم المفعول ، كما أن ورود هذه الوحدة في كلمات أخرى للدلالة على معنى اسم الفاعل في مثل المهتدين والمستمعين إلى آخره يحتم اعتبارها وحدة صرفية مستقلة .

١١ ـ الياء والنون وهما يمثلان معا وحدة واحدة لأن ياء المد وحدها وإن كانت تدل على نفس معنى الياء والنون في بعض السياقات ، إلا أن النون وحدها لا تقوم بهذه الوظيفة ، وكل منهما معا يشكل وحدة صرفية تدل على الجمع السالم المذكر من ناحية وعلى حالة المفعولية من ناحية أخرى .

من هذا التحليل يتضح بجلاء أن الوحدة الصرفية وفقا لهذا المفهوم قد تؤدي وظيفة معجمية أي أنها تدل على معنى وضعي كما في الوحدتين ٢ ، ٨ وقد تشير إلى معنى نحوي أي إلى وظيفة الكلمة في الجملة كما في الوحدتين ٦ ، ١١ كما أنها يمكن تؤدي معاني تصريفية أو اشتقاقية كما في الوحدتين ٣ ، ١٠ ، وقد توضح الحالة الفعلية كما في الوحدة رقم ٥ ، وقد تؤدي معاني فرعية يطلق عليها الصرفيون العرب معاني صيغ الزوائد كما في الوحدات ٤ ، ٩ ، وقد تعبر عن فكرة التعيين أو الجمع كما في الوحدتين ٧ ، ١١ التي تدل الأولى منهما على التعريف والثانية على الجمع ، ومما ينبغي ملاحظته هنا أن الوحدة الواحدة قد يتعدد معناها الوظيفي كما في الوحدة الحادية عشرة التي تدل على معنى الجمع وعلى حالة النصب في آن واحد .

إن كل ما عدا الوحدتين ٢ ، ٨ اللتين تدلان على معنى وضعي والوحدتين ٦ ، ١١ اللتين تدلان على معنى نحوي يندرج في إطار ما يسمى

بـ « معاني الفصائل الصرفية » وهو ما سوف نعالجه فيما بعد .

إنه على الرغم من وضوح نظرية المورفيم وإمكانية تطبيقها على جميع اللغات إلا أن اللغويين الأمريكيين من أنصار المذهب التركيبي الذين قاموا بتطبيق نظرية المورفيم وحللوا الوحدات الصرفية على أساسها لم تتفق كلمتهم بشأن تعريف محدد للمورفيم أي للوحدة الصرفية التي تعني وحدة البناء الشكلي للغة وهكذا وجدنا لديهم تعريفات عديدة يمكن إبراز أهمها فيما يلي :

تعريف بلومفيلد (١٩٢٦ ، ١٩٣٣)

تناول بلومفيلد مصطلح المورفيم في مواضع عديدة من مؤلفاته وكان مما كتبه سنة ١٩٢٦ أن المورفيم هو : أصغر صيغة (ذات معنى) متكررة الورود لا نستطيع بالتالي أن نحللها إلى صيغ أصغر ذوات معنى ، ومن ثم فإن كل كلمة أو صيغة لا تقبل التقسيم تعد مورفيما أو وحدة صرفية (١) .

وفي كتابه Language (١٩٣٣) عرف المورفيم بأنه :

« أي صيغة لغوية لا تحمل تشابها (ولو جزئيا) من الناحيتين الصوتية والدلالية مع صيغة أخرى ، هذه الصيغة تسمى بالصيغة البسيطة أو المورفيم » (٢) .

---

(١) بلومفيلد L. Bloomfield , A set of postulates , P. 155 .

ونص عبارته :

A minimum form is a morpheme , .. thus a morpheme is recurrent (meaningful) form which cannot in turn analyzed into smaller meaningful forms ..

(٢) بلومفيلد L. Bloomfield , Language , chap . 10 , 2 .

ونص عبارته :

A linguistic form which bears no partiel phonetic semantic resein-blance to any other form , is a simple form or morpheme .

وإذا أخذنا ما كتبه في الموضعين السابقين عن المورفيم باعتباره يمثل وجهة نظر واحدة اتضح أن تحليل المورفيمات يعتمد على أمرين هما :

الأول : تكرر ورود الوحدة الصرفية في السياقات المشابهة وعدم اقتصار استعمالها على موضع بعينه فالياء والنون في المثال السابق « المعتدين » يتكرر ورودها علامة على جمع المذكر السالم في حالة النصب في مواضع عديدة مثل المسلمين - المؤمنين إلخ .

الثاني : عنصر الاختلاف بين الوحدة الصرفية وما يقابلها من الوحدات الأخرى بحيث لا يكون ثمت تشابه صوتي أو دلالي بين الوحدة وما يقع بإزائها من الوحدات الأخرى فالضمير هو على سبيل المثال لا يتشابه صوتيا أو دلاليا مع الضميرين أنا وأنت ولهذا فإن الثلاثة تشكل وحدات صرفية مستقلة ، وقد ذهب بلومفيلد في موضع آخر إلى أن « المورفيم يمكن وصفه فونولوچيا ولكن معناه غير قابل للتجزئة في إطار النظرة العلمية » (١) .

تعريف هارس (١٩٤٢)

لم يشر هارس Harris إلى تكرر الورود ولا إلى التقابل الصوتي والدلالي للمورفيمات عندما عرف المورفيم بأنه : تتابع (أو نسق) من الوحدات الصوتية الذي يحمل معنى ولا يتألف من تتابعات أو أنساق أصغر منه تحمل معنى (٢) .

---

(١) السابق ، الفقرة الثالثة من الفصل العاشر .

(٢) هارس Harris , Morpheme Alternants , P. 169 .

ويؤخذ على هذا التعريف أن المورفيمات ليست دائما تتابعات أو أنساق من الفونيمات حيث من الممكن أن يرد المورفيم في شكل وحدة صوتية واحدة وذلك مثل تاء التأنيث التي تلحق الماضي في اللغة العربية وحرف الـ S الذي يدل على الجمع في الإنجليزية .

تعريف هوكيت (١٩٦٢)

ذهب هوكيت Hockett إلى أن المورفيمات هي أصغر العناصر التي يمكن عزلها وتحمل معان في التفوهات اللغوية [١] ، وقد كان هوكيت هو أول من أشار إلى التفرقة بين المورفيم كوحدة لغوية والمورف الذي يتحقق من خلاله هذا المورفيم باعتباره وحدة كلامية ، وسنوضح ذلك في الفقرة التالية .

المورفيم والمورف

أدخل اللغوي الأمريكي هوكيت منذ سنة ١٩٤٧ مصطلحا جديداً إلى عالم الدراسات المورفولوجية الحديثة هو مصطلح morphe [٢] ويراد به ما يقابل الفون phone في الدراسات الصوتية ، وقد عرف بأنه أصغر وحدة كلامية (منطوقة أو مكتوبة) تدل على معنى مستقل ولا يمكن تجزئتها إلى ما هو أصغر منها [٣] وذلك مثل الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر التي تدل على معنى اسم الفاعل مما فوق الثلاثي في اللغة العربية .

---

(١) هوكيت Hocket , A cours in modern linguistic , P. 169 .

ونص عبارته :

Morphemes are the smallest individually meaningful elements in the utterances of a language .

وانظر تعريفات أخرى للمورفيم في :

يانسن H. Janssen , Handb. der ling. S. 278 .

ولواندوفسكي Th. Lewandowski , ling. worterb. I S. 500 .

(٢) أما قبل هذا التاريخ فقد تحدث اللغويون عن البدائل المورفيمية وذلك كما فعل هارس Harris في مجلة Languaga العدد ١٨ (١٩٤٢) حيث أطلق على ما أسماه هوكيت بـ « المورف » مصطلح « Morpheme Alternants » انظر المجلة المذكورة ص ١٦٩ - ١٨٠

(٣) انظر في تعريف المورف عند هوكيت :

يانسن Janssen , Handb. der ling. S. 278 .

والفرق بين المورفيم (الوحدة الصرفية) والمورف (الذي يمكن ترجمته إلى العلامة الصرفية) يرجع إلى الفرق بين اللغة والكلام ، فإذا كان المورفيم وحدة ذهنية ترجع إلى نظام اللغة فإن المورف عنصر مادي محسوس يرجع إلى الكلام ويتمثل في النطق أو الكتابة ، وعلى ذلك يكون المورف هو التحقيق الكلامي للمورفيم إما بوجوده إيجابا في النطق أو الكتابة أو بعدم وجوده سلبا بحيث يظل مراعى في الذهن فقط ومن هنا فقد تحدثت كتب اللغة عن المورفيم الصفري الذي لا يتحقق على نحو كلامي مثال ذلك من اللغة العربية الوحدات الصرفية الدالة على الإفراد أو التذكير إذ إن تحقق هاتين الوحدتين لا يكون إلا من خلال عدم وجود علامة التثنية أو الجمع في وحدة الإفراد وعدم وجود علامة المؤنث في وحدة التذكير وتتحدث كتب علم اللغة عادة عن الـ siro morpheme والصواب أن يقال siro morphe أي العلامة الصفرية [1] بدلا من الوحدة الصرفية الصفرية .

إن العلاقة بين المورفيم والمورف فيما يقول « لاينز » تشبه إلى حد كبير الفرق الذي وضعه دي سوسير بين الجوهر Substanz والشكل Form ، وبينما يرجع المورفيم إلى الجانب الشكلي فإن المورف الذي يتحقق من خلاله يشكل جانبا ماديا (بالصوت أو بالكتابة) ، ولكي يميز العلماء بين جانب الشكل والعنصر المادي فإنهم يشيرون إلى المورفيم بوضعه بين قوسين مزدوجين { } أما المورف فإنهم يضعونه بين شرطتين مائلتين / / هكذا ومن ثم يكون { big } مورفيما ، ويشار إلى جوهر ما يتكون منه صوتيا بكتابته بين الشرطتين / big / في الوقت الذي يشار فيه إلى المادة المكتوبة بكتابته بالحروف العادية big ونلخص ذلك على الوجه التالي :

---

(١) انظر في الاسم الصحيح للعلامة الصفرية Ziro Morphe بدلا من Ziro Morphemes أي الوحدة الصرفية الصفرية :

فونك كوليج Funk-Kolleg , Sprache , I S. 158 .

{ big } هذا مورفيم ، جانبه المنطوق هو / big / وجانبه المادي المكتوب big وقد أشار لاينز إلى جانب مهم هو أن الجوهر والشكل قد يتفقان وقد يختلفان ، يتفقان كما في big السابقة ولكنهما يختلفان في كلمة went التي تتكون مورفيميا من وحدتين هما { go } + { ed } ولكنها صوتيا تتكون من المورف / went / وكتابيا went [١] وهكذا ، لقد استعمل اللغويون إلى جانب مصطلح المورف مصطلحا آخر ذو علاقة به هو allomorphe ويراد به مجموع العلامات الصرفية التي يتحقق من خلالها مورفيم واحد ، مثال ذلك مورفيم الجمع في اللغة الإنجليزية { s } الذي يتحقق نطقيا من خلال / s / ، / z / ، / iz / [٢] ومن ذلك في اللغة العربية مورفيم الافتعال { ت } التي تتحقق من خلال الصور الآتية / ت / كما في استعان أو / د / كما في ازدجر أو / ط / كما في اصطبر وهكذا .

أقسام المورفيم

يقسم اللغويون المحدثون المورفيمات بحسب الاتصال والانفصال إلى قسمين هما :

- **المورفيم الحر** Free morpheme ويراد به كل وحدة صرفية يمكن أن تستخدم بمفردها كما في ضمائر الرفع المنفصلة في اللغة العربية ، وكما في كلمتي post و such في كل من الألمانية والإنجليزية (انظر التحليل السابق) .

- **المورفيم المقيد** Bound morphem وذلك كما في الوحدات الدالة على التعريف والتنكير والتأنيث والتثنية والجمع في اللغة العربية وكما في الوحدة { s } والوحدة { er } اللتين تناولناهما بالتحليل السابق أيضا .

---

(١) انظر لاينز J. Lyons , Einführung S. 187 .

(٢) السابق ص ١٨٨ وقد عالج العلماء العرب تعدد صور المورفيم الواحد فيما أسموه بالقلب أو الإبدال .

وفيما يتعلق بنوع المعنى الذي تدل عليه الوحدة الصرفية انقسمت المورفيمات إلى الأقسام التالية (وفقا للمفهوم الأمريكي) :

- **وحدات صرفية معجمية** وهي تلك التي تشكل جذور الكلمات وتدل على المعاني الوضعية وهي تعد مورفيمات حرة مثال ذلك post و such السابقتين والضمير « هو » والوحدتين { خ / ص / م } و { ع / د / م } في المثال التحليلي السابق .

- **وحدات صرفية نحوية** وذلك مثل علامات الإعراب في اللغة العربية ومثل اللواحق التي تدل على المطابقة كما في اللاحقة أو الوحدة الصرفية { t - } .

- **وحدات صرفية اشتقاقية** أو صرفية محضة وهي تلك التي تدل على معان زائدة على المعنى الأصلي للكلمة كمعنى اسم الفاعل أو معنى المضارعة في اللغة العربية ومثل { ing } التي تدل على المصدر في الإنجليزية (١) .

إن هذه التقسيمات لم تعد مقبولة الآن نظرا لعدم انطباقها على لغات عديدة ونظراً لتميز الوحدات الدالة على معانٍ نحوية بمصطلح خاص بها هو Tagmemes (٢) ، كما تميزت أيضا الوحدات الدالة على معانٍ معجمية بمصطلح خاص بها أيضا سواء في المفهوم الفرنسي للمورفيم (كما سنوضحه في الفقرة التالية) أو لدى اللغويين المحدثين - فيما بعد الخمسينات - الذين أطلقوا عليها مصطلح Formant ، وهو مصطلح مرادف للوحدات الصرفية الحرة ، يقول ماريوباي :

---

(١) انظر هذه التقسيمات في :

يانسن H. Janssen , Handb. der ling. S. 278 .

(٢) سنتناول هذا المصطلح بالتفصيل في الفصل الرابع من هذا الكتاب .

« بالنظر إلى المورفيمات الحرة نجد بعض اللغويين المحدثين يفضلون استعمال المصطلح Formant للمورفيم الحر مخصصين المصطلح « مورفيم » للنوع المتصل فقط أو الذي يمكن أن يوصف بأنه يدل على فكرة إضافية (ومن ثم يخرج المورفيم المعجمي الذي يدل على المعنى الأصلي) ، وإذا نحن نظرنا إلى المصطلحات التقليدية نجد المورفيم الحر يعادل على وجه التقريب ما يعرف بالجذر root أو stem ، بينما يقابل المورفيم المتصل ما يعرف بالنهاية (أو السابقة) التصريفية أو التغيير الداخلي ، والسبب في تفصيل المصطلحين morpheme و Formant على مورفيم حر ومتصل (مقيد) أن المصطلحين الأولين يناسبان فقط ذلك النوع من اللغات الذي يستعمل الجذور المجردة ككلمات منفصلة .. ولكن ذلك لا يناسب كثيرا لغات مثل اللاتينية واليونانية والروسية التي لا تستعمل الجذر مجرداً إلا نادراً » (١) ، وقد أطلق ماريوباي على التصنيف الأول اسم التصنيف البلومفيلدي أو القديم (٢) .

مفهوم الدراسة الفرنسية

يرى اللغويون الفرنسيون من أمثال مارتينيه Martinet وماييه Meillet وفندريس Vendryes ، ومن نحا نحوهم من التركيبيين الأوربيين (٣) أن مفهوم المورفيم ينبغي أن يقتصر على تلك الوحدات التي تعبر عن الفصائل القواعدية (النحوية والصرفية) ويتسع مفهوم هذه الفصائل ليشمل كل الوحدات اللغوية التي تقوم بوظيفة غير معجمية ، سواء تعلق ذلك بمعان تصريفية مثل معاني أحرف المضارعة أو اشتقاقية مثل العناصر اللغوية التي تدل على أسماء الفاعلين أو المفعولين ، أو غير ذلك مما يطلق عليه

---

(١) أسس علم اللغة ص ١٠١ .

(٢) السابق ص ١٠٢ .

(٣) من هؤلاء على سبيل المثال هجر Heger (الألماني) .

مصطلح **الفصائل النحوية** grammatical catigorien مثل الوحدات الخاصة بالجنس أو العدد أو الحالة الفعلية إلخ .

لقد كان ماييه من أسبق اللغويين الفرنسيين إلى تحديد مفهوم المورفيم عندما تحدث عن تقسيم دراسة المنطوق الكلامي إلى قسمين متميزين : « فهناك من ناحية العناصر التي تعبر عن الأشياء ، وهناك من ناحية أخرى العلاقات التي تقوم بين العناصر المكونة للجملة وتلك العلاقات التي يعبر عنها بواسطة الصيغ النحوية مع إعطاء هذا الاصطلاح الأخير أوسع معانيه وإذن فهناك دراسة المفردات (أي المعجم) ، تقابلها دراسة الصيغ (أي النحو) (١) .

لقد استعمل الباحث الفرنسي مصطلح المورفيم للتعبير عن الصيغة النحوية صارفاً النظر عن المعنى الأصلي لهذا المصطلح الذي ترجمه الدكتور محمد مندور بـ « عامل الصيغة » ، وذهب ماييه إلى أن اللفظة المفردة وعامل الصيغة - أي المورفيم - يتحدان اتحاداً وثيقاً في اللغات المعربة بحيث يكونان كلاً لا يتجزأ إلا بالتحليل ، وضرب مثالاً لذلك العبارة اللاتينية mors fabri (موت الأب) والعبارة mors patris (موت الحداد) ، ففي العبارتين عناصر تدل على معنى الأب ومعنى الحداد ، ومعها عناصر تدل على علاقة التبعية (الإضافة) القائمة بين الأب والحداد وبين الموت ، وهذا العامل في العبارتين ليس واحدا ، إذ هو في المثال الأول الصائت القصير i وفي المثال الثاني is ومع ذلك التداخل الوثيق بين اللفظة المفردة وعامل الصيغة (المورفيم) ، ورغم توقف أحدهما على الآخر فإنه يجب الفصل بينهما في الدراسة (٢) .

---

(١) علم اللسان لأنطوان ماييه (ترجمة الدكتور محمد مندور) ص ٤٣٣ ، وقد نشر الدكتور هذا الكتاب مترجما مع « منهج البحث في والأدب واللغة » للأستاذ لانسون ذيلا لكتابه النقد المنهجي عند العرب .

(٢) باختصار وتصرف يسير عن علم اللسان ص ٤٣٣ .

إن التفرقة التي ذهب إليها الباحث فيما يتعلق بدراسة المفردات والمورفيمات ، لا نجد لها نظيراً فيما يتعلق بدراسة الصيغ الصرفية للكلمات والتراكيب النحوية للجمل ، إذ يرى أن التمييز بين علم الصيغ Morphology وعلم التراكيب Syntax إنما هو تمييز مصطنع لا يمكن أن نتابعه في التفاصيل [١] ، ووصف ذلك بأنه تمييز أحمق ، حيث أن ما يعتبر في لغة ما داخلاً في علم الصيغ كثيراً ما يكون في لغة أخرى من موضوعات علم النظم [٢] أي التراكيب ، وهو يشير بذلك إلى أن ترتيب الكلمات في بعض اللغات غير المعربة قد يقوم بنفس وظيفة العلامات الإعرابية في اللغات المعربة .

لقد تأكدت هذه النظرة التي ذهب إليها « ماييه » بما كتبه علامة فرنسي آخر هو « فندريس » في كتابه اللغة حيث عرف المورفيم بأنه : « العنصر الذي يعبر عن النسبة (العلاقة) بين الماهيات » ، وانطلاقا من هذا التصور للمورفيم فقد عرّبه مترجما كتاب اللغة [٣] بـ « دال النسبة » ويقابله « دال الماهية » . يقول المترجمان : « ويجب أن تفهم من دوال الماهية تلك العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهيات التصورات [٤] (وذلك كفكرة الحصان والجري في قولنا الحصان يجري) فهنا ماهية الحصان ، وماهية الجري وتفهم من دوال النسبة العناصر التي تعبر عن النسب بين الماهيات ، وهي هنا كون الجري المسند إلى الحصان محمولاً على الشخص الثالث المفرد الإخباري ، وعلى ذلك تعبر دوال النسبة (المورفيمات) على النسب (أي العلاقات) التي يقيمها الفعل بين دوال الماهية Sémantéme » .

---

(١) السابق ٤٣٨ .

(٢) نفس المرجع ٤٣٩ .

(٣) هما الأستاذان عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص .

(٤) عالج المؤلف هذه الدوال في الجزء الثالث الذي خصصه لدراسة المفردات ص ٢٢٥ – ٢٤٥ من كتابه « اللغة » (الترجمة العربية) .

أقسام المورفيمات عند فندريس

والمورفيمات أو دوال النسبة عند فندريس تنقسم إلى الأقسام الآتية :

الأول : عناصر صوتية (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع) وظيفتها الإشارة إلى العلاقات بين أجزاء الجملة ، وقد مثل لذلك بالجملة الإغريقية سيمونيد أقام محرابا جميلا ، إذ توجد إلى جانب الألفاظ التي تعبر عن الأفكار الأساسية (دوال الماهية) وهي هنا سيمونيد والإقامة والمحراب والجميل توجد عناصر صوتية ينحصر دورها في الإشارة إلى أن صفة جميل تنسب إلى المحراب (وهي هنا علامة النصب في النعت جميل) وأن سيمونيد هو الذي فعل في الماضي حدث إقامة المحراب المذكور [١] بدليل علامة الرفع في الفاعل من ناحية وصيغة الماضي الدالة على الزمن من ناحية ثانية .

إن هذه العناصر الصوتية قد يكون لها وجود مستقل في الكتابة كالضمائر والأدوات وقد لا يكون لها هذا الإستقلال وتسمى لواحق أو زوائد ، وقد تكون دالة النسبة من عنصرين صوتيين منفصلين [٢] .

الثاني : تتكون المورفيمات في هذا القسم من طبيعة العناصر الصوتية الدالة على الماهية أو من ترتيبها ، يقول فندريس « ونجد في تبادل الحركات في اللغات الهندية الأوربية ، أو في السامية خير الأمثلة لتوضيح هذه الفصيلة ومن أمثلة ذلك في الألمانية (wir geben « نعطي » wir gaben أعطينا) فتبادل الصائتين a , e هو الذي أشار إلى القيمة الصرفية للكلمة ، ومثال ذلك في العربية (حمار ، حمير) وحيث أن التبادل بين ألف المد ويائه هو الذي أوجد الفرق بين المفرد والجمع ، ومن هذا القسم أيضا النبر [٣]

---

(١) اللغة لفندريس ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) السابق ص ١٠٧ .

(٣) السابق ١٠٨ .

والمقصود به هنا نبر الإرتفاع الذي يشكل عنصرا صرفيا في الإغريقية والسنسكريتية .

الثالث : دوال النسبة الصفرية ، ويمكن التمثيل لهذا النوع في العربية بأن الذي يدل على الإفراد في مقابل التثنية والجمع هو عدم العلامة ، أو العلامة صفر ، إذ يقابل بهذه الدالة الصفرية ألف التثنية وواو الجمع ، ومن ذلك حالة المنادى في اللغات الهندية الأوربية .

وقد ذكر فندريس أن « درجة الصفر تلعب دوراً هاما في الميدان الصرفي وأن القيمة التي تملكها هي قيمة تقابل على وجه الخصوص » (١) وقد ذكرنا للتو أن علامة المفرد في العربية = صفر إذا قوبلت بعلامة المثنى أو الجمع .

الرابع : الترتيب الخاص بأجزاء الجملة ، يقول فندريس :

« وأخيرا نصل إلى فصيلة أخرى من دوال النسبة أقل تشخيصا من السابقة وتتكون فقط من المكان الذي تحتله في الجملة كل واحدة من دوال الماهية » ، مثال ذلك أننا إذا قلنا باللاتينية regis domus « بيت الملك » كانت علاقة الإضافة التي تجمع بين الكلمتين معبراً عنها بالعلامة الإعرابية us (٢) فاللواحق تشير إلى الدور التي تلعبه كل كلمة من هاتين الكلمتين بالنسبة للأخرى أما في العبارة الفرنسية la maison du roi (البيت الخاص بالملك) فإن العنصرين الصغيرين la (أداة التعريف) و du (أداة الإضافة) يقومان بنفس الوظيفة التي تقوم بها اللواحق في اللاتينية » (٣) .

---

(١) السابق ١١٠ .

(٢) أنظر في علامات الإعراب في اللاتينية ص من هذا الكتاب .

(٣) اللغة لفندريس ص ١١١ .

وفضلا عن هذا الاختلاف بين الفرنسية واللاتينية فيما يتعلق باستعمال اللواحق (الإعرابية) في الثانية والأدوات في الأولى فإن هناك اختلافا آخر لا يقل أهمية يتمثل في التزام ترتيب بعينه في الفرنسية بحيث يقوم هذا الترتيب بوظيفة العلامات الإعرابية التي يؤدي وجودها إلى حرية ترتيب الكلمات كما هو الحال في اللغة العربية حيث نستطيع أن نقول زيداً ضرب محمدٌ وضرب محمدٌ زيداً اعتمادا على وجود علامة الإعراب ، أما في الفرنسية فلا « يكاد يسمح بذلك إلا في الشعر » [1] إذ لا يمكن في الظروف العادية أن نقلب الجملة السابقة du roi la maison وذلك بخلاف اللاتينية التي تسمح بأن نقول : regis domus أو domus regis اعتماداً على وجود العلامة الإعرابية ، وقد ذكر فندريس « أن هناك لغات عديدة لا يعبر فيها عن هذه العلاقة إلا بمكان كل من الكلمتين بالنسبة للأخرى مثل اللغة الغالية واللغات التي فقدت الإعراب بوجه عام [2] .

لقد خطا الفرنسيون خطوة مهمة في تفريقهم بين العناصر اللغوية الدالة على الأشياء أو ـ بعبارة أخرى ـ الوحدات الدالة على معانٍ وضعية أو معجمية من ناحية ، وتلك التي تدل على معان صرفية أو نحوية من جهة ثانية ونلاحظ هنا عدم التفريق بين العناصر أو الوحدات التي تدل على معان اشتقاقية أو تصريفية وتلك التي تدل على معانٍ تتعلق بكيفية بناء الجملة وهو ما أطلق عليه الأمريكيون Tagmemes أو الوحدات النحوية وربما رجع ذلك إلى افتقاد اللغة الفرنسية لعلامات خاصة ببناء الجملة نظرا لسقوط الاعراب من ناحية وتأثرا بما ذهب إليه دي سوسير الذي يرى أن الفصل بين العلمين (الصرف والنحو) لا يستند إلى الحقيقة فقال : « إن الصرف يدرس أصنافاً

---

(١) السابق ، نفس الصفحة .

(٢) انظر أمثلة ذلك في المرجع السابق ص ١١١ ، ١١٢ ، وقد نجد نظيرا لذلك في اللغة العربية عندما يتعذر ظهور الإعراب كما في ضرب موسى عيسى ، وسوف نتناول ملمح الترتيب باعتباره من الملامح النحوية في الفصل الرابع من هذا الكتاب .

متنوعة من الكلمات (كالأفعال والأسماء والصفات والضمائر وغيرها والتغيير الذي يصيب أشكالها ، ويفصل اللغويون بين هذا الفرع من الدراسة وبين النحو ، فيقولون إن النحو يهدف إلى دراسة الوظائف التي ترتبط بالوحدات اللغوية ، أما الصرف فيدرس أشكال هذه الوحدات ، فالصرف على سبيل المثال يقتصر على القول بأن صيغة المجرور للكلمة الإغريقية phulax (ولي الأمر) هي phulakos ويوضح النحو إستعمال هاتين الصيغتين ، بيد أن هذا التمييز لا يستند إلى الحقيقة ، فالمجموعة التي تحتوي على صيغ الإسم phulax لا تصبح نمطا إعرابياً إلا عن طريق مقارنة الوظائف التي ترتبط بالصيغ المختلفة ، وكذلك لا تكون الوظائف صرفية إلا إذا كانت كل وظيفة تطابق إشارة صوتية معينة ، فالتصريف ليس قائمة من الصيغ أو الأشكال ، كما أنه ليس قائمة من الأمور المنطقية المجردة ، بل إنه يتكون من الجمع بين المسألتين ، فالأشكال والوظائف يعتمد بعضها على البعض الآخر ، ومن الصعب ، بل من المستحيل الفصل بينهما . والصرف من الناحية اللغوية ليس له موضوع مستقل ، فهذا لا يكون موضوعا متميزاً عن النحو » (١) .

وقد ذهب ماييه إلى نفس ما ذهب إليه دي سوسير (٢) ، وقد سبق النحاة العرب هذين العالمين في القول بأن علم الصرف يشكل جزءاً من النحو ، أي أنهم (المتقدمين منهم) قد نظروا إلى العلمين باعتبارهما كلاً لا

---

(١) علم اللغة العام لدي سوسير ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٢) يقول ماييه (علم اللسان ص ٤٣٧) إن علم الصيغ Morphologie وعلم النظم Syntax يؤديان نفس الخدمات « وعندما نميز بين علم الصيغ وعلم النظم جاعلين موضوع أحدهما صيغ الألفاظ وموضوع الآخر بناء الجمل يكون تمييزنا مصطنعا لا يمكن أن نتابعه في التفاصيل » ثم أردف قائلا :

« ولكم من مرة يميزون فيها بين علم الصيغ باعتباره العلم الذي يدرس بناء الصيغ وعلم النظم باعتباره ذلك الذي يتناول وظيفة تلك الصيغ ، وهذا التمييز أحمق ثم إن ما يعتبر في لغة ما داخلا في علم الصيغ كثيرا ما يكون في لغة أخرى من موضوعات علم النظم ... » .

ينفصل . يقول أبو الفتح ابن جني في تعريفه للنحو « النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة » (١) ويوضح هذا التعريف بما لا يدع مجالاً للشك أن النحو والتصريف (عند المتأخرين) يجمعهما النحو عند (المتقدمين) ، وكم كان العلامة الرضي مصيباً عندما حكى إجماعهم على أن التصريف جزء من النحو بلا خلاف من أهل الصناعة (٢) . وقد تأيد هذا بما ذهب إليه المحققون من اللغويين المحدثين من العرب (٣) ، وإذا كان مصطلح النحو هو الذي تضمن التصريف عند العرب فإن علم الصرف أو المورفولوجي هو الذي تضمن النحو عند أصحاب هذه المدرسة ، ومن ثم فقد تحدثوا عن الفصائل النحوية في إطار دراستهم للصيغ الصرفية المختلفة ، وهذا ما سوف نتناوله في الفقرة التالية .

الفصائل النحوية (الصرفية)

يذهب فندريس إلى أن المراد بمصطلح « الفصائل النحوية » المعاني التي يعبر عنها بواسطة دوال النسبة أي المورفيمات ، فالنوع (التذكير والتأنيث) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) والشخص (التكلم والخطاب والغيبة) والزمن (الماضي والمضارع) والحالة الفعلية (المبني للمعلوم والمبني للمجهول) .. إلخ كلها فصائل نحوية في اللغات تسعى دوال النسبة (المورفيمات) إلى التعبير عنها (٤) .

---

(١) الخصائص ١ / ٣٤ .

(٢) شرح الشافية جـ ١ / ص ٦ وقد عقب محققوا هذا الشرح بأن قول الرضي يراد به المتقدمون من أهل الصناعة ، انظر هامش (١) من الصفحة المذكورة .

(٣) انظر على سبيل المثال علم اللغة العام ، الأصوات للدكتور كمال بشر ص ١٨٧ ، و« اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ص ١٧٨ ، ١٨٥ .

(٤) اللغة لفندريس ص ١٢٥ .

ويرى فندريس - بحق - أن عدد هذه الفصائل يختلف باختلاف اللغات وكلما ضؤل نحو اللغة قلت الفصائل النحوية في هذه اللغة والعكس بالعكس ؛ وقد تأكد ما نذهب إليه من أن هذه الفصائل النحوية تشكل جزءاً من الصرف بما ذكره فندريس من أن « تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال الصرف العام الذي لا يزال ينشد حتى الآن من يقوم بعمله » ، وقد تحدث تفصيلاً بعد ذلك عن فصائل « الجنس والعدد والزمن والبناء للمعلوم والمجهول » (١) .

المونيم والمورفيم Moneme & Morpheme

لقد ظهر عند اللغويين الفرنسيين وخاصة مارتنيه إلى جانب مصطلح المورفيم Morpheme مصطلحاً آخر هو المونيم Moneme ويقصد بالأخير : أصغر رمز لغوي ذي صيغة معينة ومعنى محدد ، بحيث لا يمكن أن يتجزأ هذا الرمز إلى وحدات أصغر منه ، ويمثل بذلك أصغر وحدة كلامية يمكن التعرف على معناها (٢) ، مثال ذلك لفظ أَكْتُبُ التي تتكون من المونيم ك / ت / ب الدال على معنى الحدث ، والمونيم همزة المضارعة ، والمونيم « الضمة » الدالة على حالة الرفع ، وتنقسم المونيمات وفقا لهذا الإصطلاح الأخير إلى قسمين : -

١ - **المونيمات المعجمية** ، وهي أصغر الوحدات الدالة على معان وضعية أو معجمية وتسمى باللكزيمات Lexemes ، كما في مادة ك / ت / ب ، وتسمى أيضا بـ « السيمانتيمات » Sémantémes .

٢ - **المونيمات الصرفية** وهي أصغر الوحدات الدالة على معان تصريفية أو اشتقاقية وتسمى بالمورفيمات Morphemes ، كما في الهمزة

---

(١) انظر في ذلك الصفحات من ١٢٦ إلى ١٥٤ من المرجع السابق ، وقارن بـ ص ١٥٤ من هذا الكتاب .

(٢) مارتينيه A. Martinet , Grundzüge S. 96 .

والضمة في المثال السابق (١) .

ويكاد يتفق مفهوم المونيم عند مارتينيه مع مفهوم المورفيم في المدرسة الأمريكية ، في الوقت الذي يتفق فيه مفهوم المورفيم عنده مع مفهوم كل من فندريس وماييه ، وممن أخذ بذلك أيضا من أقطاب المدرسة التركيبية الأوربية كل من « أكاماتو » الفرنسي و « هجر » الألماني (٢) .

مفهوم المورفيم عند المحدثين من اللغويين العرب

فيما عدا هؤلاء الذين ترجموا بعض الكتب اللغوية التي تناولت هذا المفهوم (٣) فإن كلاً من الدكتور محمود السعران والدكتور تمام حسان قد تحدث عن مفهوم المورفيم وسنتناول ذلك بشئ من الإيجاز فيما يلي :

مفهوم الدكتور السعران

في كتابه « **علم اللغة مقدمة للقارئ العربى** » تناول الدكتور محمود السعران مصطلح المورفيم ، وقد آثر الإبقاء على المصطلح الأجنبي (المعرب) لأنه مع عجمته أشد مرونة وتصرفا من دال النسبة وعامل الصيغة (٤) .

---

(١) انظر يانسن . H. Janssen , Handb. der ling. S. 275

وقارن بلوانوفسكي . Th. Lewandoski , ling. wörterb. II , S. 476

(٢) أنظر للأول Morphologie in : la linguistique Kapital 31 - Paris 1969

وللثاني . Monem wort und satz , Tupengen 1971

(٣) نعني بذلك كلا من الدكتور محمد مندور في ترجمته لكتاب ماييه علم اللسان ، والأستاذين محمد القصاص ، عبد الحميد الدواخلي في ترجمة كتاب اللغة لفندريس .

(٤) انظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص ٢١٦ ، و « دوال النسبة » هي ترجمة الأستاذين عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص في ترجمتهما لكتاب اللغة لفندريس ص ١٠٥ وما بعدها ، أما عامل الصيغة فهي ترجمة الدكتور محمد مندور في ترجمته لـ « علم اللسان » للأستاذ ماييه ص ٤٣٢ .

وقد تأثر الدكتور السعران بالمدرسة الفرنسية وخاصة فندريس فيما يتعلق بهذا المفهوم عندما قال « إن الصورة اللفظية تتضمن عنصرين أساسيين :

- العنصر الأول : هو المعنى أو المعاني (أي الحقيقة المدركة أو المتصورة) وهذا العنصر في قولنا « الشجرة مزهرة » يتمثل في حقيقة الشجرة وفي حقيقة الأزهار ، هذا العنصر يسمى في الاصطلاح اللغوي الإنجليزي Semanteme .

- العنصر الثاني : هو العلاقة أو العلاقات التي تنشأ بين المدركات أو المعاني وهذا العنصر يسمى في الاصطلاح اللغوي المورفيم Morpheme . والنظر في المورفيمات يسمى (علم) المورفولوجيا [١] . ويشكل عنصر المورفيمات في نظره جزءاً من النظر في النحو ، وعندما تحدث عن أقسام المورفيم فإنه لم يجاوز ما ذكره فندريس في كتاب « اللغة » ، وإن كان قد حاول التطبيق بأمثلة من اللغة العربية [٢] .

ونخلص من ذلك إلى أن مفهوم المورفيم عند الدكتور السعران لا يخرج عن مفهوم فندريس والفارق الوحيد أن المثال الذي طبق عليه المفهوم في كتاب اللغة لفندريس هو « الحصان يجري » وفي كتاب علم اللغة للسعران هو « الشجرة مزهرة » وهو أمر لا يقدم ولا يؤخر فيما يتعلق بمفهوم المصطلح كما أن الأقسام في كلا الكتابين هي هي ، وليس من المفهوم ما قيد به الدكتور السعران المصطلح Semanteme بأنه الاصطلاح اللغوي الانجليزي ، لأنه مستعمل أيضا بنفس المعنى في اصطلاح اللغويين الفرنسيين ، وقد كان

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص ٢١٦ .

(٢) وازن على سبيل المثال الصفحات ٢١٨ ، ٢٢٦ من كتاب الدكتور السعران والصفحات ١٠٥ إلى ١١٢ من كتاب اللغة لفندريس .

الأجدر بهذا التقييد هو مصطلح المورفيم لأن له بالفعل (في الاصطلاح الفرنسي) إستعمالاً خاصاً يختلف عن الإستعمال الأمريكي ، أو بالأحرى عن بقية المدارس اللغوية . وقد ألمح الدكتور السعران إلى اختلاف المدرستين فعلاً عندما نقل عن بعض أقطاب المدرسة اللغوية الأمريكية مفهوم هذه المدرسة للمورفيم حيث نقل عن العالمين « بلوخ » و« تراجر » تعريف المورفيم بأنه : « أي شكل حراً كان أو مقيداً لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء أصغر منه هو مورفيم ، وهكذا فالكلمات person ، play ، man ، كلمات كل منها مكون من مورفيم واحد (١) وهذه الوحدات ليست بالطبع « مورفيمات » من وجهة النظر الفرنسية ولكنها « سيمانيتمات » كما يرى فندريس أو « لكزيمات » كما يسميها مارتينيه وهي تقابل المورفيمات عندهم . لقد أدخل الدكتور السعران البحث في المورفيمات في إطار ما أسماه « النحو الوصفي » ، مما يعني أن دراسة المورفيمات تشكل جزءاً من النحو ، ولعل المقصود هو النحو بمعناه العام Grammer أي الذي يشمل النحو والصرف معاً كما هي وجهة المتقدمين من علماء العربية . ثم عاد الدكتور السعران في وصيته الخامسة للواصف النحوي ففرق بين الأمرين النحو والصرف عندما نقل عن « فيرث » : أن على الباحث النحوي أن يدخل في اعتباره على الدوام المقاييس المورفولوچية (الصرفية) والنظمية (أي النحوية) ، ثم فسر هذه العبارة الأخيرة تفسيراً عجيبا عندما فسر المقاييس المورفولوچية بأنها البنية الشكلية ، والنظمية بأنها الظروف الاجتماعية الكائنة عند نطق الكلام ، وهو بهذا يكون قد انتقل إلى مدرسة ثالثة هي مدرسة السياق الإنجليزية التي تضع الظروف الإجتماعية في الإعتبار عند تحليل المعنى . وهذا خلط عجيب بين المذاهب والاتجاهات (٢) .

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص ٢٢٠ .

(٢) السابق ٢٣٩ .

مفهوم الدكتور تمام حسان

في كتاب « **مناهج البحث فى اللغة** » ، تعرض الدكتور تمام حسان لمفهوم المورفيم أثناء حديثه عن منهج الصرف ، فقال : « يدور على الألسنة إصطلاح هام في الدراسة الصرفية ، هو الوحدة الصرفية أو المورفيم Morpheme (١) . وبعد أن عرض لرأي فندريس بشئ من التفصيل فرق بين كلمات ثلاث يتصل بعضها ببعض هي :

١ ـ الباب　　　　٢ ـ المورفيم　　　　٣ ـ العلامة

١ ـ أما الباب فهو وسيلة تقسيمية لا يمكن التعبير عنها على النمط الوجودي فلا تنسب له وجوداً خارجياً ، ويمكن إنشاء عدد من الأبواب في اللغة يعبر عن كل باب منه مورفيم معيَّن .

٢ ـ والمورفيم إصطلاح تركيبي بنائي لا يعالج علاجاً ذهنياً غير شكلي ، إنه ليس عنصراً صرفياً ، ولكنه وحدة صرفية في نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفة ، وكل نظام من المورفيمات له علاقة بنظام الأبواب لا يمكن في اللغة العربية أن يعبر عنها كالتعبير عن علاقة واحد إلى واحد أي أنه لا يلزم أن يقابل كل باب في نظام الأبواب مورفيم في نظام المورفيمات ، وكل كلمة طائفة من المورفيمات المتراصة ، أي طائفة من الوحدات من نظام مورفيمي تعبر عنه علامات وعناصر صرفية .

٣ ـ العلامة هي العنصر الذي يعبر عن المورفيم تعبيراً شكلياً وتوجد في النطق ، وهي إما أن تكون عنصراً أبجدياً ، أو فوق الأبجدي ، بمعنى أنها تكون في شكلها كمية أو نبراً أو تنغيماً ، ويعبر عنها إيجابياً بوجودها أو سلبيا بعدمها ، إذ ربما يكون هناك ما يسمى « العلامة صفر » ، والصيغ

---

(١) مناهج البحث في اللغة ص ١٧٠ (ط ١٩٨٩) .

الصرفية وحركات الإعراب والإلحاقات وهلم جرا تكوّن نظاماً من العلامات لنظام من المورفيمات يعبر عن نظام من الأبواب يتكون منه الصرف والنحو العربيين وأضاف « إن علاقة العلامة بالمورفيم أشبه ما تكون بعلاقة الصوت بالحرف » (١) .

إنه إذا صح فهمنا لكلام الدكتور تمام فإن الباب هنا يقابل ما يطلق عليه فندريس « **الفصائل النحوية** » كالعدد والجنس والزمن ، وحينئذ يكون باب الجنس مما يمكن التعبير عنه بمورفيم المذكر ومورفيم المؤنث في اللغة العربية وربما أضيف مورفيم ثالث هو مورفيم المحايد في لغات أخرى كالألمانية والانجليزية ، أما مصطلح العلامة الذي يعبر عن المورفيم تعبيراً شكلياً فإنه يقابل في المصطلح الأمريكي ما يطلقون عليه اسم « **المورف** » - وإن لم يصرح الدكتور تمام بذلك - إذ يتحقق المورفيم من خلال مورف واحد أو أكثر ، ففونيم التأنيث يتحقق في العربية بعلامات عدة هي التاء أو الكسرة أو النون .. إلخ (٢) .

أما في كتابه « **العربية معناها ومبناها** » فقد جعل المورفيمات مرادفة للمباني الصرفية التي تعبر عن المعاني الصرفية الوظيفية وأن هذه المباني نفسها أبواب تندرج تحتها علامات تتحقق المباني (الصرفية) بواسطتها لتدل بدورها على المعاني (٣) .

---

(١) مناهج البحث في اللغة ص ١٧٢ .

(٢) بهذا الفهم لكلام الدكتور تمام يندفع ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن مصطلح العلامة عند الدكتور تمام حسان في « مناهج البحث في اللغة » يعبر عن معنى إصطلاح المورفيم عند فندريس . انظر الضمائر في اللغة العربية ص ٩ للدكتور محمد عبد الله جبر .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٢ .

بين الوحدة الصرفية والفصيلة الصرفية

على خلاف الوحدات المعجمية (الكلمات) التي لا يمكن حصرها في أي لغة فإن الوحدات الصرفية تنتمي إلى طائفة من الوحدات اللغوية التي يمكن حصرها والتقعيد لها حيث إنها تخضع للإستقراء التام في اللغات المختلفة ، وكلما قطعت اللغات شوطاً كبيراً في ميدان التطور والرقي زادت بها الوحدات الصرفية التي تعبر عن معان طارئة زائدة على المعنى الوضعي .

إن كل مجموعة من الوحدات الصرفية تندرج تحت فكرة عامة مجردة يطلق عليها في اصطلاح اللغويين المحدثين مصطلح « **الفصيلة** » catigorie وسنتناول بإيجاز مفهوم هذا المصطلح فيما يلي :

الفصيلة النحوية (الصرفية) grammatical catigorie

يقصد بالفصيلة الصرفية - كما ذكرنا - فكرة عامة خصصت لها اللغة وحدة أو مجموعة من الوحدات اللغوية تعبر عنها ، وذلك كفكرة العدد أو الجنس مثلاً ، وإذا أخذنا مثالاً من اللغة العربية وجدنا أن فكرة العدد قد عبر عنها لغوياً بالوحدات الصرفية الدالة على الإفراد أو التثنية أو الجمع ، أما الجنس فإن التعبير عنه يرتبط بالوحدات الصرفية الدالة على التذكير أو التأنيث ولا ثالث لهما في العربية ، وذلك على خلاف كثير من اللغات الأوربية التي أضافت وحدة صرفية ثالثة للدلالة على ما يطلقون عليه الجنس المحايد .

إن المجال لا يتسع هنا لتتبع نشأة مصطلح الفصيلة الصرفية ، بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن معظم المراجع في الدراسات اللغوية الحديثة تشير إلى الفصيلة الصرفية باعتبارها عنصراً من عناصر النحو (بمعناه العام) أو القواعد Grammar ، ومن ثم فإنهم يتحدثون عادةً عن الفصائل النحوية ، وذلك كما فعل فندريس في كتابه اللغة [١] ، وكما فعل لوانوفسكي في

---

(١) انظر اللغة لفندريس ص ١٢٥ .

قاموس علم اللغة [١] ، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن نفصل بين الجانبين الصرفي ، والنحوي ، وذلك تبعا لما جرت عليه عادة المتأخرين من اللغويين العرب الذين يدرسون مسائل النحو والصرف كل على حدة ، وهذا لا ينفي أن متقدمي النحاة كانوا يعالجون كثيراً من مسائل الصرف مع غيرها مما ليس بتصريف كما يقول ابن عصفور [٢] ، ولكن معالجتها في هذا الإطار لا تنفي كونها مسائل تصريفية حتى وإن امتزجت بالنحو .

إن التطابق بين الفصائل الصرفية والوحدات الصرفية أمر يتنافى مع الواقع اللغوي لأن الفصيلة الواحدة قد يعبر عنها أحياناً بأكثر من وحدة صرفية ، ولذا فلا نسلم بما ذكره فندريس عندما قال : « وإذا سلمنا بأن هناك من الفصائل النحوية (الصرفية) بقدر ما يوجد من دوالّ النسبة (الوحدات الصرفية أو المورفيمات) في كل اللغات إضطررنا إلى توسيع عدد الفصائل إلى أقصى حد .. » [٣] .

إن هذه المقولة تفترض التطابق بين الفصائل والوحدات الصرفية مطلقاً ، وهذا إن صح في بعض الحالات فإنه لا يصح في بعضها الآخر ، ففكرة العدد - أو فصيلة العدد - على سبيل المثال ، قد جعلت لها اللغة العربية ثلاث وحدات صرفية هي وحدة الإفراد ووحدة التثنية ووحدة الجمع ، وعلى ذلك فإن العلاقة بين هذين المفهومين هي علاقة العام بالخاص ، لأن الفصيلة في الغالب الأعم ، أعم من الوحدة الصرفية .

---

(١) لواندوفسكي Th. Lewandowski , ling. wörterb. I S. 252 .

(٢) يقول ابن عصفور بعد أن تحدث عن الزوائد التي تلحق أصول الكلمات العربية للدلالة على المعاني « وهذا النحو من التصريف قد جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف » انظر الممتع ١ / ٣٠ .

(٣) اللغة لفندريس ص ١٣٦ .

بين الوحدة الصرفية والعلامة الصرفية

يراد بمصطلح العلامة الصرفية أو (المورف) ذلك العنصر الكلامي الذي تتحقق من خلاله الوحدة الصرفية أو (المورفيم) ، مثال ذلك الوحدة الصرفية الخاصة بالتأنيث في اللغة العربية ، تلك الوحدة التي تتحقق من خلال علامات عديدة منها على سبيل المثال : التاء ، والألف المقصورة ، الألف الممدودة ، النون ، الكسرة .. إلخ .

كل هذه العناصر الكلامية هي في الواقع علامات صرفية (مورفات) ، وليست بوحدات صرفية (مورفيمات) .

إن الوحدات الصرفية قد تتحقق أيضا من خلال عدم وجود علامة بعينها ، لأن عدم وجود العلامة قد يكون علامة في حد ذاته وذلك كما في حالتي الإفراد والتذكير في اللغة العربية ، لأن عدم وجود علامة المؤنث - فيما يتصل بالتأنيث والتذكير - هو علامة على التذكير ، كما أن عدم وجود علامة المثنى والجمع - في الكلمات التي تقبل الحالات الثلاث - هو علامة على الإفراد [١] .

إن هذه العلامات الصرفية قد تدخل في إطار ما يسمى بالترادفات الصرفية نظراً لتعدد العلامات الدالة على نفس المعنى وذلك مثل العلامات المختلفة الدالة على التأنيث في اللغة العربية ، وسوف نتناول هذه الظاهرة مع ظاهرة المشترك في العلامات الصرفية في اللغة العربية عقب دراستنا للعلاقة بين الفصائل والوحدات والعلامات الصرفية في الفقرة التالية :

---

(١) وتسمى هذه العلامة بالعلامة الصفرية أو السالبة ، وقد كانت تسمى خطأ بالوحدة الصرفية الصفرية Ziro Morpheme ، انظر في خطأ التسمية القديمة Handbuch der ling. S. 275 .

الفصائل ـ الوحدات ـ العلامات الصرفية في اللغة العربية

تتعدد الوحدات الصرفية في اللغة العربية بتعدد الفصائل الصرفية من ناحية ، وبتعدد التقسيمات العقلية أو الذهنية لهذه الفصائل من ناحية أخرى ، ففي العربية على سبيل المثال فصائل عديدة مثل الجنس والزمن والعدد والتعيين والشخص والحالة الفعلية .. إلخ ، ولكل فصيلة من هذه الفصائل وحدات صرفية تختلف في الكثرة والقلة وفقا لتصور العقل العربي ـ لا وفقا للمنطق ـ فالجنس مثلاً ينقسم إلى مذكر ومؤنث ، والأحداث تنقسم من حيث الزمن إلى حدث تم وانتهى (الماضي) وحدث لم يتم (المضارع والأمر) ، والعدد ينقسم إلى مفرد ومثنى وجمع ، وهذا الجمع ينقسم بدوره إلى سالم ومكسَّر ، والمُكسَّر ينقسم إلى ما يدل على القلة وما يدل على الكثرة ، والسالم ينقسم إلى مؤنث ومذكر .

وإذا انتقلنا من الوحدات الصرفية إلى العلامات وجدنا لكل وحدة في الغالب الأعم أكثر من علامة ، فعلامة المثنى هي الألف والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب والجر ، ووجدنا للمؤنث علامات عديدة كالتاء والألف المقصورة أو الممدودة .. إلخ .

ليس من هدفنا في هذا البحث أن نستقصي الوحدات الصرفية ـ تلك التي تشكل واسطة العقد بين الفصائل الصرفية والعلامات الصرفية ـ لأن ذلك من أعمال « الصرف العام » الذي لا يزال حتى الآن ينشد من يقوم بعمله كما يقول فندريس (١) .

ولكننا سنكتفي لأغراض البحث بذكر أهم الوحدات الصرفية في اللغة العربية ، كما سنشير أيضا إلى الفصيلة الصرفية ، وإلى أهم العلامات التي تتحقق من خلالها وسنعرض ذلك في إطار تتضح من خلاله العلاقة بين هذه

---

(١) اللغة ص ١٢٦ .

الأمور الثلاث [١] التي يرجع أولها (الفصيلة) إلى العقل ، وثانيها (الوحدة) إلى نظام اللغة ، وثالثها (العلامة) إلى أحداث الكلام .

أولا : فصيلة الجنس أو النوع

يندرج تحت هذه الفصيلة وحدتين صرفيتين هما : وحدة التأنيث ، ووحدة التذكير ولكل منهما علاماته الخاصة به . **فللتأنيث في اللغة العربية** علامات عديدة منها :

- التاء في مثل قامت هند ، وهند قائمة .
- الألف المقصورة مثل حبلى ، ليلى .
- الألف الممدودة في مثل صحراء ، حمراء .
- النون في مثل قوله تعالى ﴿ **والوالدات يرضعن** ﴾ .
- الياء في مثل هذي [٢] .
- الكسرة في مثل أنتِ .

---

(١) يخلو كثير من المراجع العربية والأجنبية أيضا من التفريق بين هذه المفاهيم الثلاث ، ومن ثم لزم توضيحها وتبسيطها للقارئ العربي .

(٢) لم يذكر ابن يعيش من هذه العلامات سوى التاء والألف والياء تبعا للزمخشري الذي قال في المفصل « المذكر ما خلا من العلامات الثلاث التاء والألف والياء في نحو غرفة وحبلى وحمراء وهذى ، والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن » وقد ذكر ابن يعيش أن التذكير والتأنيث معنيان من المعاني فلم يكن بد من الدليل عليهما .

انظر شرح المفصل ٥ / ٨٨ .

أما وحدة **التذكير** فيندرج تحتها :

- في المفرد علامة صفرية ويتمثل ذلك في عدم ذكر علامة المؤنث [١] .

- في الجمع الواو في الأفعال في مثل قاموا ، يقومون وفي الأسماء مثل قائمون [٢] .

الياء (والنون) في الأسماء المجموعة جمع مذكر سالم في حالتي النصب والجر .

ثانيا : فصيلة العدد

فكرة العدد في اللغة العربية يعبر عنها بثلاث مورفيمات أو وحدات صرفية هي : وحدة الإفراد ، ووحدة التثنية ووحدة الجمع ، ثم تنقسم الوحدة الأخيرة إلى وحدات فرعية عديدة مثل جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير واسم الجنس الجمعي .. إلخ ، وفيما يتعلق بالعلامات الصرفية

---

(١) وقد علل ابن يعيش بعدم تخصيص علامة للمذكر بقوله :

« ولما كان المذكر أصلا والمؤنث فرعا عليه لم يحتج المذكر إلى علامة لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل .. » شرح المفصل ٥ / ٨٩ ، ومن الممكن في بعض الأسماء الجامدة مثل الضمائر وأسماء الإشارة ملاحظة وجود تقابل بين علامتين إحداهما للمذكر والأخرى للمؤنث وإذا صح ما يذهب إليه الزمخشري من أن ياء المد في « هذي » علامة تأنيث فإنه لا يوجد ما يمنع من جعل ألف المد علامة على التذكير في « هذا » وهذا ينطبق أيضا على ضمير المفرد المخاطب الذي يتميز المؤنث فيه عن المذكر بالكسرة كما في « أنتِ » و « لكِ » أما المذكر فإنه يتميز بالفتحة فيقولون « أنتَ » و « لكَ » وقد نص سيبويه على أن الكسرة في مثل « لكِ » علامة تأنيث ، انظر الكتاب ٢ / ٢٩٥ .

(٢) للواو هنا وظيفة مزدوجة إذ تقوم ـ وفقا للصناعة النحوية ـ بوظيفة الفاعل ، وتدل في نفس الوقت على الجماعة ، أما الواو اللاحقة للأسماء فهي تدل على الجمع من ناحية وعلى حالة الرفع من ناحية أخرى ، وهذا ينطبق على الياء التي تدل على حالتي النصب والجر .

الخاصة بهذه الوحدات فإن اللغة العربية قد خصصت لكل وحدة عدداً من العلامات نشير إليها بإيجاز فيما يلي :

١ - وحدة الإفراد

علامة الإفراد في العربية - في غير المصادر وأسماء الأجناس - علامة صفرية أي أن عدم ظهور علامة المثنى أو الجمع فلفظ « قائم » على سبيل المثال فيه علامة صفرية على الإفراد تتمثل في وقوعه مقابلا للفظ « قَائمَين » أو « قَائمِين » الذين يدلان على التثنية في الأول والجمع في الثاني ، أما في المصادر فقد خصصت العربية للدلالة على الإفراد علامة هي التاء في مثل قولنا « ضربة » ويطلق على المصدر في هذه الحالة مصطلح « اسم المرة » (١) ومن المعروف أن صيغة المصدر تصلح للمفرد والمثنى والجمع فإذا لحقت بها التاء تمحضت للمفرد ولا تستعمل للمثنى والجمع بعد ذلك إلا بإضافة العلامة الخاصة بكل منهما .

وتلحق التاء أيضا أسماء الأجناس للدلالة على الواحد وذلك كما في بقر وبقرة ، ونحل ونحلة إلى آخره (٢) .

٢ - وحدة التثنية

للوحدة الصرفية الخاصة بالتثنية في اللغة العربية علامتان إحداهما تفيد التثنية في حالة الرفع والأخرى تفيدها في حالتي النصب والجر وذلك

---

(١) انظر في بناء اسم المرة من الثلاثي ، الكتاب لسيبويه ٤ / ٤٥ ومن مزيد الثلاثي ٤ / ٨٧ ومن مجرد الرباعي ٤ / ٨٨ ، هذا ويذكر ابن عقيل في شرحه للألفية أن هذه التاء للتأنيث وليس ذلك بشئ لأن التأنيث لا علاقة له بالعدد ، انظر شرح ابن عقيل جـ ٣ ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٤٤ ، يقول رحمه الله : « فإذا جاؤا بالمرة جاؤا بها على فَعْلَة كما جاؤا بتمرة على تمر .. » .

الألف والنون في مثل قائمان ، والياء والنون في قائمَيْنِ (١) .

٣ - وحدة الجمع

تتعدد الجموع في اللغة العربية بحسب الكم والنوع والصيغة تعدداً كبيراً حتى لتكاد فكرة الجمع تتحول إلى فصيلة صرفية نظراً لهذا التنوع الذي لا نظير له في غيرها من اللغات فمن حيث الكم هناك جموع القلة وجموع الكثرة ومن حيث النوع هناك جمع المذكر وجمع المؤنث ومن حيث الصيغة هناك الجمع السالم والجمع المكسر واسم الجنس وقد جعلت لكل نوع من هذه الأنواع علامته الخاصة به ، وتفصيل ذلك في كتب النحو ، ولكننا نشير إلى ذلك بإيجاز فيما يلي :

أ - من حيث النوع

خصصت العربية لجمع المذكر السالم الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجراً ولجمع المؤنث السالم الألف والتاء مثال ذلك : قائمون - قائمين - قائمات ، ويرى النحاة العرب أن هذه العلامات التي تلحق بالجمع السالم تفيد إلى جانب الجمع الدلالة على القلة (٢) .

---

(١) تتميز اللغة العربية وبعض أخواتها من اللغات السامية بتخصيص وحدة صرفية للدلالة على التثنية ، ويبدو أن ذلك كان موجوداً في اللغات الهندية الأوربية ولكنها افتقدته الآن ، يقول فندريس : « والهندية الأوربية كان فيها مثنى أبقي عليه في الزمن التاريخي فترة طويلة أو قصيرة على حسب اللغات ثم أبعد منها جميعا تقريبا شيئا فشيئا » انظر اللغة ص ١٣٣ .

(٢) لا يسلم الواقع اللغوي للنحاة بافتراضهم أن الجمع السالم - مذكرا كان أو مؤنثا هو من قبيل جموع القلة وأين القلة مثلا في قوله تعالى : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم ... » أو في قوله عز من قائل : « والوالدات يرضعن أولادهن .. » والذي نرجحه أن القلة أو الكثرة في هذه الجموع يرتبط بالسياق لا بالصيغة .

ب - من حيث الكم

جعلت العربية لأدنى العدد (كما يقول سيبويه ٣ / ٤٩٠) أربعة أوزان أشار إليها ابن مالك في قوله :

أفعلة أفعل ثم فِعلة   ثمت أفعال - جموع قلة

أما بقية صيغ جمع التكسير فإنها تفيد الكثرة ، ومن حيث العلامات الصرفية في جمع التكسير فهي تغير يعتري صيغة المفرد في المصوتات (الحركات) أو الصوامت زيادة أو نقصا أو إبدالا مثال التغيير في المصوتات أسَدٌ وأُسْدٌ ورجل ورجال ومثال التغيير في الصوامت بالزيادة « رغيف وأرغفة » و « عظيم وعظماء » وقد تكون هذه العلامة صفرية في بعض الصيغ كما في « فلك » مفرداً وجمعاً [1] .

ج - من حيث الصيغة

انقسمت الجموع في العربية من حيث الصيغة إلى : الجمع السالم ، والجمع المكسر وقد تحدثنا عن علاماتها ، واسم الجنس الجمعي وعلامته ترك علامة الإفراد وهي هنا التاء مثل شجر وشجرة ، أي أن علامته كما يقول المحدثون علامة صفرية .

ثالثا : فصيلة التعيين [2]

ويقصد بذلك كون المتحدث عنه شيئا بعينه وهو ما يسمى بالمعرفة أو

---

(١) انظر في هذا الخصائص ٢ / ١٠٠ حيث يقول أبو الفتح :
« ومثل ذلك (أي قولهم ناقة هجان ونون هجان ، قول العرب في جمع الفُلْك الفُلْك ، كسروا فُعْلاً على فُعْلٍ من حيث كانت فُعْلا تعاقب فَعَلا على المعنى الوحد مثل الشُّغْل والشَّغَل ... » .

(٢) هذه التسمية من صنع الدكتور تمام حسان وهي ترجمة للمصطلح المشهور Determination ، انظر العربية معناها ومبناها ص ١٢٤ .

أمراً شائعا في جنسه وهو المعروف بالنكرة وقد خصصت العربية لهذه الفكرة العامة وحدتين صرفيتين هما :

- **وحدة التعريف** وعلامتها الألف واللام أو اللام فقط كما ذكرنا قبلا .

- **وحدة التنكير** وعلامتها نون التنوين ، وأمثلة ذلك أشهر من أن تذكر هنا (١) .

هذا فيما يقبل التعريف والتنكير من الأسماء ، أما في غير ذلك فإن بعض الأسماء تكون معرفة دائما كأسماء الأعلام وأسماء الإشارة وأسماء الموصول وهناك ما هو نكرة دائما كالأفعال والجمل (٢) التي ذكروا أنها في حكم النكرات أي أن معانيها شائعة لا يراد بها التعيين .

رابعا : فصيلة الحضور (٣)

نريد بهذه الفصيلة فكرة التعبير عن المتحدِّث أو المتحدَّث عنه الذي قد يكون حاضرا أو غائبا فإن كان حاضرا خصصت له العربية وحدتين

---

(١) يقول سيبويه : وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئا بعينه قد رأيته أو سمعت به ... (الكتاب ٢ / ١٩٨) ، وذكر في ص ٢٠٢ « أن التنوين لازم للنكرة على كل حال » ، ولا يعني هذا أن كل ما دخله التنوين كان نكرة لأن التنوين وظائف أخرى عديدة كالمقابلة والعروض وإنما يراد به أن النكرة دائما تكون منونة أي أن العلاقة بينهما هي علاقة العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في مثل رجل وينفرد التنوين في مثل « زيد » وحينئذ وجوارٍ إلخ .

(٢) هناك وسائل أخرى للتعريف والتنكير ، تنظر في الأشباه والنظائر للسيوطي جـ ٢ ص ٣٤ – ٣٧ وتعد هذه الأنواع المختلفة من حيث علاماتها مكملة لما ذكرناه هنا .

(٣) عبر مترجما كتاب « اللغة » (ص ١٢٥) لفندريس عن هذه الفصيلة بـ « الشخص » وقد عزفنا عن هذه التسمية لأن المتحدث عنه قد يكون غير شخص مثل « العقل يزين الإنسان » فالمتحدث عنه هنا هو العقل وهو من قبيل الغائب ولا نستطيع تسميته شخصا وقد أخذنا هذه التسمية من تقسيمهم للضمير إلى ذي غيبة أو حضور ومن ثم تكون التسمية على سبيل الاختصار كما هو شأن المصطلح العلمي دائما .

صرفيتين هما : **فصيلة التكلم وفصيلة الخطاب** وإن كان غائبا جعلت له فصيلة واحدة هي **الغيبة** ، ولكل علاماته الخاصة في الأسماء والأفعال ولا يتصور وجود هذه الفصيلة في الحروف .

ففي الأسماء نجد ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب كما في أنا وأنت وهو وما تفرع عنها في المثنى والجمع ، وقد عد النحاة العرب الأسماء الظاهرة وأسماء الموصول من قبيل الغائب .

أما في الأفعال فإنه يعبر عن وحدة التكلم بالهمزة في مثل أكتب وبالنون في مثل نكتب ، وعن وحدة الخطاب بالتاء في مثل تكتب وتكتبان وتكتبون وتكتبين وتكتبن وعن وحدة الغيبة بالياء في مثل يكتب ، يكتبان ، يكتبون ، يكتبن ويعبر أيضا بالتاء عن المفردة الغائبة كما في هي تكتب التي تقع في مقابلة الياء في هو يكتب (١) .

خامسا : فصيلة الحالة الفعلية (٢)

يراد بهذه الفصيلة فكرة التعبير عن الفاعل من حيث وجوده أو عدم وجوده أي من حيث كونه معلوما أو مجهولا وقد جعلت العربية لهذه الفصيلة وحدتين صرفيتين هما :

- **وحدة البناء للمعلوم** وتتمثل في الصيغ الأصلية للفعل ماضيا أو مضارعا على ما هو مفصل في كتب النحو مثل : ضرب - يضرِب ، فتح - يفْتَح ، نصر - يَنْصُر .. إلخ أبواب الماضي مع المضارع ، هذا في المجرد ومن

---

(١) لهذه العلامات الصرفية وظيفة دلالية أخرى هي الدلالة على زمن الفعل (المضارعة) مما يؤكد فكرة الاشتراك في العلامات الصرفية التي سنتناولها فيما بعد .

(٢) أخذنا هذه التسمية عن كتاب « اللغة لفندريس ص ١٢٥ » وقد عبر عنها في ص ١٤٠ بـ « فصيلة المبنى للمعلوم والمبني للمجهول » .

أمثلة المزيد في الرباعي أكرم - يكرم ، قاتل - يقاتل ، دحرج - يدحرج ، عَظَّم - يعظم ، ومن الخماسي انطلق - ينطلق ، ومن السداسي استغفر - يستغفر .. إلخ .

- **وحدة البناء للمجهول** وعلامتها ضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي وضم الأول وفتح ما قبل الآخر في المضارع كما في ضُرِب - أكْرِم .

سادسا : فصيلة الزمن

التعبير عن فكرة الزمن في اللغة العربية تتم بوسيلتين إحداهما صرفية والأخرى نحوية ، والمراد بالوسيلة الأولى تخصيص علامات خاصة للدلالة على انقضاء زمن الفعل أو عدم انقضائه أما الوسيلة الأخرى فهي التعبير عن علاقة المتحدث بالزمن وهذه يعبر عنها بالأدوات مثل كان أو ظل أو ما زال أو قد إلخ تلك الأدوات التي تحدد علاقة الشخص بالزمن الذي وقع أو يقع فيه الفعل (١) ، وفيما يتعلق بالزمن الصرفي (٢) فقد خصصت له اللغة العربية وحدتين صرفيتين هما :

- **وحدة الماضى** التي تعبر عن انتهاء الحدث وعلامات هذه الوحدة تتكون من الصيغ المختلفة للماضي مجرداً أو مزيداً وتختلف هذه الصيغ باختلاف الحالة الفعلية من حيث كون الفعل مبنيا للمعلوم أو للمجهول .

---

(١) انظر في الدلالة على الزمن النحوي من حيث كونه بعيدا منقطعا أو قريبا متجددا أو مستمرا أو بسيطا إلخ ، العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ص ٢٤٥ .

(٢) للغات فيما يتعلق بتقسيم الزمن وجهتان الأولى تتجه لبيان العلاقة بين الزمن والحدث أي من الناحية الموضوعية objektive ، والثانية تتعلق بالكشف عن العلاقة بين المتكلم والزمن subjektive ، وقد استعانت العربية وغيرها من اللغات السامية في التعبير عن الناحية الأولى بصيغ صرفية معينة ، بينما استعانت في الكشف عن الناحية الثانية بوسائل نحوية تستفاد من تركيب الجملة والأدوات المستخدمة فيها .

- **وحدة المضارع** وتعبر عن عدم انقضاء الفعل إما لأنه لا يزال يحدث أو سيحدث في المستقبل ويتمحض للدلالة على أحد هذين بالأدوات المختلفة فإذا دخلت السين أو سوف تمحضت الصيغة للدلالة على أن الفعل أو الحدث للمستقبل وكذلك إذا دخلت عليه « لن » فإذا دخلت أداة مثل لام الابتداء أو « ما » و« لا » النافيتان تمحض للدلالة على الحال (١) فإذا لم تدخل عليه أداة فهو صالح للتعبير عن الحال أو الاستقبال (٢) .

وفيما يتعلق بالعلامة الصرفية الخاصة بالتعبير عن وحدة المضارعة فيتم إضافة حرف من حروف « أنيت » على أول الفعل الماضي مع تسكين الفاء وتختلف هذه العلامة باختلاف المتحدث أو المتحدث عنه من جهة التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وفيما يتعلق بصيغة الأمر فإنها فرع من المضارع من حيث الدلالة على الزمن ولها معان نحوية أخرى سنتحدث عنها فيما بعد .

سابعا : التعميم والتخصيص

يقصد بهذه الفصيلة أن يضاف إلى المعنى المعجمي ما يتخصص به ذلك المعنى أو ما يتصل به بوجه من الوجوه ، وقد جعلت العربية لهذه الفصيلة وحدات صرفية عديدة تتنوع بتنوع المعنى الإضافي الذي يراد به تخصيص المعنى الأصلي وهو الحدث ، فأحيانا يراد التعبير عن الحدث وفاعله أو الحدث ومفعوله أو الحدث وزمانه أو مكانه أو الحدث وآلته ، وقد أطلق النحويون العرب على هذه الجهات المخصصة للمعنى مصطلح المشتقات ، وفي هذا مراعاة للناحية الشكلية حيث إنها جميعاً تشتق من المادة الأصلية أو الخام التي وضعت للدلالة على المعنى المجرد ، وقد تراعى الناحية الدلالية في

---

(١) انظر في الأدوات التي تمحض المضارع للحال أو الاستقبال شذا العرف للشيخ الحملاوي ص ٩ .

(٢) قد تدخل بعض الأدوات على المضارع فتجعله ماضيا مثل « لم » وتفصيل هذه الحالات في كتب النحو والتصريف .

التسمية ، فيطلق على هذه المشتقات مصطلح الصفات. ، وقد أحسن الزمخشري صنعاً عندما عالج هذه الفصيلة في إطار واحد وقسمها إلى ثمانية أقسام يختص الأول منها بالدلالة على الحدث المجرد أو عموم الحدث دون مراعاة لأي جهة تخصصه ، أما بقية الأقسام فإن فيها إضافة تخصيصية (١) .

والوحدات الصرفية التي جعلتها اللغة وسيلة للتعبير عن هذه المعاني التخصيصية هي :-

١ - **وحدة التعميم** ويعبر عنها بالمصدر واسم المصدر والمصدر الميمي والمصادر الصناعية كما في « ضَرْب » و « عطاء » و « المرجع » و « الحرية » .

٢ - **وحدة التخصيص** ويندرج تحتها تسعة وحدات فرعية لكل منها صيغته التي تعد علامة صرفية له وهذه الوحدات هي :

- اسم الفاعل مثل كاتب ومنطلق ومستغفر .
- اسم المفعول مثل مكتوب ، منطلَق به ، مستغفز .
- الصفة المشبهة مثل حسن ، عظيم ، ضخم .

---

(١) جمع الزمخشري في المفصل هذه الجهات المقيدة للحدث وجعلها صنفا خاصا من الأسماء أطلق عليها « الأسماء المتصلة بالأفعال » وذكر أنها ثمانية هي :

أسماء المصدر - اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة - اسم التفضيل - اسم الزمان - اسم المكان - اسم الآلة .

وقد ذكر ابن يعيش أن المراد بقوله : « المتصلة بالأفعال » تعلقها بها من جهة الاشتقاق وأن فيها حروف الفعل فكان بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ إذ كانت تنزع إلى أصل واحد وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال .

انظر شرح المفصل ٦ / ٤٣ .

- اسم الزمان مثل مطلع - مغرب .
- اسم المكان مثل ملعب - مسجد .
- اسم التفضيل مثل أكرم منه ، أشد حبا .
- اسم الآله مثل مغرفة ومنشار .
- المنسوب مثل قرشي ومكي .
- المصغر مثل جُميل - جعيفر وعصفير .

إن مجال تفصيل هذه العلامات الخاصة بكل نوع من هذه الأنواع يطلب في مظانه من كتب النحو والتصريف وقد أضفنا هنا إلى ما أطلق عليه النحاة « المشتقات » الوحدتين الصرفيتين الخاصتين بالنسب والتصغير حيث إن لكل منهما علامة خاصة هي الياء المشددة في آخر الاسم المنسوب وياء التصغير في الاسم المصغر ويفاد المعنى الصرفي من كلتا العلامتين ، وقد صرح الصرفيون بأن النسب والتصغير (١) يلحقان بالمشتقات ومن الواضح أن المراد هنا لحوقهما من حيث المعنى .

ثامنا : الإطلاق والتقييد

دلالة الفعل على الحدث والزمن قد تكون مطلقة دون مراعاة أي قيد من القيود التي تضفي على الصيغة الفعلية معنى زائدا على أصل معناه الوضعي ، وذلك كما في قولنا « ضرب زيدٌ عمرا » ، فدلالة الصيغة هنا هي دلالة مجردة على الحدث والزمن الماضي دون مراعاة ما إذا كان هذا الحدث قوياً أو ضعيفاً ، انفرد به الفاعل أو شاركه فيه غيره ، فعله ذاتيا أو بمساعدة ، صاحبه طلب أو لم يصاحبه .. إلى غير ذلك من المعاني الفرعية التي أطلق عليها الصرفيون العرب معاني صيغ الزوائد ، وقد كانوا من التدقيق بمكان عظيم حيث لم يجعلوا الحروف الزوائد - أي تلك التي تزاد على الأفعال

---

(١) انظر شذا العرف ص ٥٥ .

المجردة - هي الدالة على المعاني المستجدة التي تقيد المعنى الأصلي ، وإنما أشاروا إلى أن الصيغة برمتها هي المسئولة عن هذه الإضافة الدلالية ، فقالوا مثلاً إن صيغة أفعل تدل على كذا وكذا ، وذلك أن التغيير أو الإضافة المقيدة للمعنى الأصلي جاءت من زيادة الهمزة وإطراح حركة الفاء .

وقد تحدث الصرفيون العرب بما لا يدع مجالا للزيادة عن هذه المعاني التي تدل عليها الصيغ المزيدة وذكروا : « أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد أن تكون لزيادته معنى ، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثا ، فإذا قيل مثلا « أقال » بمعنى « قال » فذلك منهم تسامح في العبارة وذلك على نحو ما يقال إن الباء في قوله سبحانه ﴿ كفى بالله شهيدا ﴾ و « من » في قوله تعالى ﴿ ما من إله إلا الله ﴾ لما لم تفد فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده فكذا لا بد في الهمزة في « أقالني » من التأكيد والمبالغة » [١] .

إن المعاني المختلفة المستفادة من الصيغ المزيدة لا تنحصر كما يقول الرضي [٢] ويتوقف تحديدها على السياق ، وهذه المعاني مذكورة بالتفصيل في كتب التصريف ، نكتفي بإيراد المثال التالي مما أورده سيبويه في « باب افتراق فعلت وأفعلت في المعنى » حيث يقول :

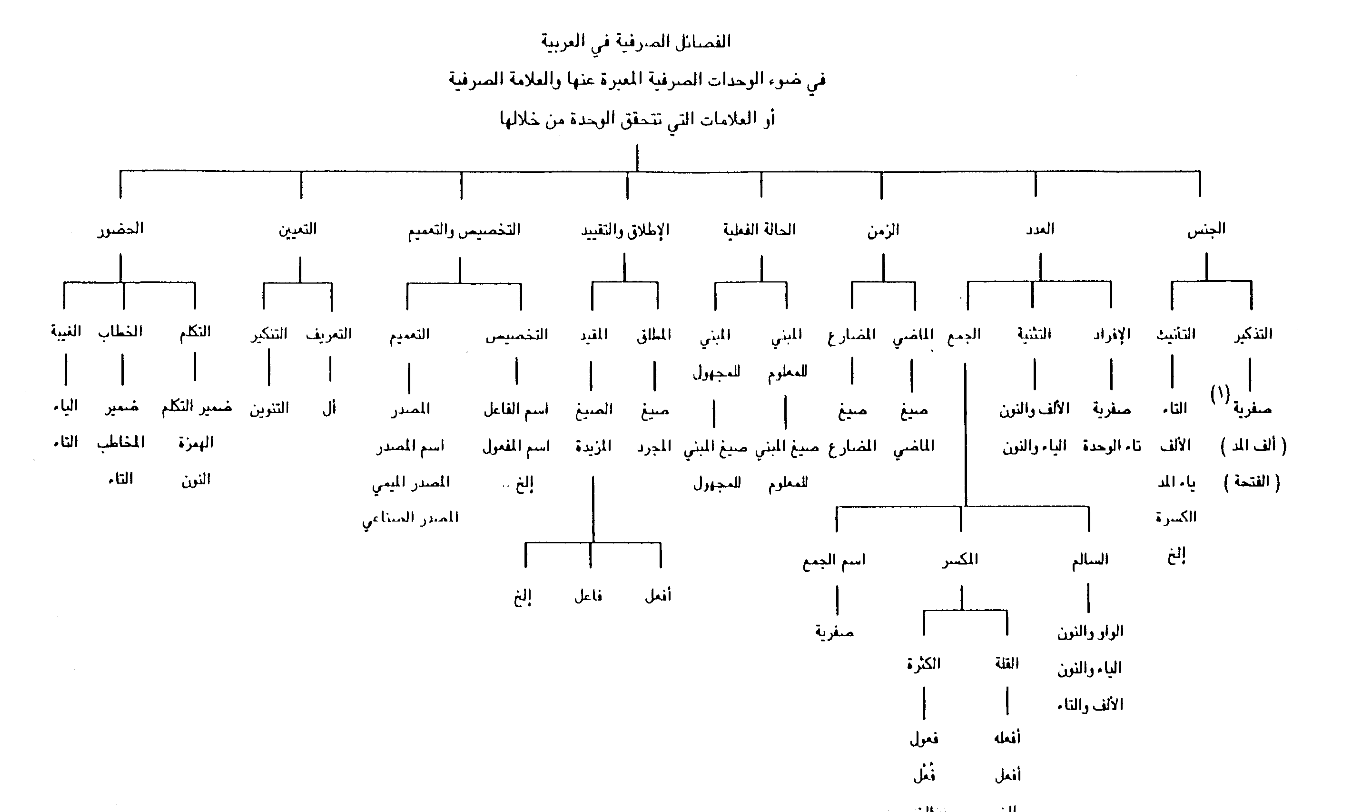
« تقول دخل وخرج وجلس فإذا أخبرت أن غير صيره إلى شئ من هذا : قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه (يشير هنا إلى ما أسموه بالتعدية أو السببية) .. وتجئ أفعلته على أن تعرضه لأمر وذلك قولك أقتلته أي عرضته للقتل (يشير هنا إلى معنى التعريض) .. ويقال أجرب الرجل أي صار صاحب جرب (يشير إلى معنى الصيرورة) ، ومثل هذا أجدّ النخل وأمضغ وأحصد الزرع أي قد استحق أن يفعل به هذه الأشياء (يريد معنى الاستحقاق) ... إلخ ما جاء في هذا الباب » [٣] .

---

(١) شرح الشافية ١ / ٨٣ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) الكتاب ٤ / ٥٥ وما بعدها .



---

(١) يشير السهم إلى أسفل بعد الوحدة الصرفية إلى العلامات التي تتحقق من خلالها ولم نذكر ذلك على سبيل الاستقصاء وإنما على سبيل التمثيل فقط.

العلامات الصرفية بين الاشتراك والترادف

من التأمل في الوحدات الصرفية التي جعلت لها اللغة العربية علامات (صرفية) تتحقق من خلالها ، يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن ظاهرة تعدد المعنى بلفظ واحد وهو ما يعرف بالمشترك ، وتعدد الألفاظ الدالة على معنى واحد ، وهو ما يعرف بالترادف ليسا مقتصرين على الألفاظ أو الكلمات المعجمية ، وإنما يشملان أيضا الوحدات الصرفية (المورفيمات) والعلامات أو الصور الصرفية التي تبرز من خلالها معاني هذه الوحدات .

ومن هنا تدخل كثير من الوحدات الصرفية وعلاماتها ضمن القسمين الأخيرين الذين أشار إليهما سيبويه في الكتاب في « باب الفظ للمعاني » عندما قال :-

« اعلم أن من كلامهم : اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين » (١) . وقد ذكر أبو العباس المبرد نفس هذا التقسيم وزاد على سيبويه بعض الأمثلة كما عقب على النوع الأول بقوله « فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فهو الباب » وإلى مثل هذا ذهب قطرب (٢) .

إن كلا العالمين لم يشر إلى أن ظاهرة التعدد هذه ظاهرة مقصورة على الكلمات أو الألفاظ ذات الدلالة على المعاني الوضعية ، وإنما تحدثا عن الألفاظ مطلقاً واللفظ أعم من أن يكون كلمة أو أداة أو حرف معنى وهذا يعني أن ما يسمى بالوحدات الصرفية وعلاماتها يدخلان في هذا التقسيم ، وهنا يثور سؤال مهم وهو : هل هذا التعدد في اللفظ أو المعنى سمة تختص بها

---

(١) الكتاب ١ / ١٤ .

(٢) المقتضب ١ / ١٨٤ وقد ذكر قطرب نحواً من هذا الذي ذكره المبرد وعقب على النوع الأول بأنه الأعم الأغلب (انظر مقدمة أضداد قطرب في مجلة . Islamica S. 240

اللغة العربية أم أنه عام في كل اللغات ؟ وسؤال آخر : لماذا تلجأ اللغة إلى ذلك ؟ ثم سؤال ثالث : ألا يكون ذلك مدعاة إلى الغموض خاصة عند تعدد المعاني للفظ واحد أو للعلامة الواحدة ؟ أو مدعاة للغموض عند إمكانية إستخدام أكثر من علامة للمعنى الواحد ؟ .

إن ظاهرة التعدد ليست مقصورة بحال على اللغة العربية ، وإنما ذلك خاصة من خواص الكلام الإنساني بوجه عام ، يقول أولمان : « إن قدرة الكلمة الواحدة على التعبير عن مدلولات متعددة إنما هي خاصة من الخواص الأساسية للكلام الإنساني » (١) . ونضيف إلى ذلك أن تعدد الألفاظ أو العلامات الصرفية الدالة على شئ واحد هي أيضا من الخواص الأساسية في اللغة الإنسانية إذ بدون ذلك لا يمكن أن تكون هناك حرية اختيار ولكان كلام الناس شرجاً واحداً ، وعلى الرغم من التعارض الظاهر بين هاتين الخاصيتين من خواص اللغة ، إلا أن كلا منهما يكمل الآخر ويتضافران سويا ليؤدي الكلام الإنساني وظيفته على خير وجه . فإذا كان الإشتراك (٢) يخفف العبء عن الذاكرة الإنسانية ويشكل رصيداً لا ينفد للمعاني المستحدثة حيث تضاف تلك المعاني لألفاظ كانت تدل على معان أخر وذلك واضحٌ مُشاهد في الألفاظ ذات المعاني الإصطلاحية في المجالات المختلفة مثل الصلاة والزكاة في الفقه والفاعل والخبر في النحو .. إلخ ، فإن للترادف دوراً مهماً فيما يعرف باللغة الفنية أو الأدبية ، ومن ثم فهو يساهم في عملية الإبداع اللغوي ويترك مجالاً واسعاً لتفاوت الأساليب بين الشعراء والكتاب ، ذلك أن المترادفات هي المحك الأكبر للاختيار (٣) . وهذا المبدأ أي الإختيار وإن كان سمة ملحوظة في كل

---

(١) دور الكلمة في الغة ص ١١٤ ترجمة د . كمال بشر .

(٢) ترجع تسمية هذه الظاهرة بالمشترك (اللفظي) عند علماء العرب إلى « أن هذا اللفظ (أو ذاك) يشترك فيه معنيان أو أكثر فهو لفظ متعدد الدلالة أو مشترك الدلالة » كما يقول الدكتور أمين فاخر . انظر : الألفاظ المشتركة في العربية ص ٧ .

(٣) اللغة والإبداع لشكري عياد ص ٦٨ .

لغة طبيعية [١] إلا أنه يشكل خاصةً أساسية للتمييز بين مستويين للغة هما المستوى العادي والمستوى الفني أو الأدبي للغة من اللغات [٢] .

وفيما يتعلق بمسألة الغموض أو الفوضى في الإستعمال اللغوي فإن الأمر ربما كان كذلك لو لم يؤد السياق بنوعيه (اللغوي والخارجي) دوره الهام سواء فيما يتعلق بتحديد المعنى فيما يتعلق بالألفاظ المشتركة أو المساهمة في عملية الاختيار فيما يتعلق بالمترادفات حيث إن مراعاة السياق تجعل الكلمة التي تتعدد معانيها على سبيل الاحتمال تصبح ذات معنى واحد في هذا السياق أو ذاك ونفس الشئ يمكن أن نقول به بالنسبة للمترادفات حيث إن السياق داخليا كان أم خارجيا (السياق اللغوي وسياق الموقف) يدعو إلى تفضيل لفظة على أخرى وإن كان المعنى العام واحداً [٣] وربما كانت النظرة إلى المترادفات في سياقاتها المختلفة هي المسئولة عن إنكار كثير من القدماء لوجود الترادف في اللغة والتماسهم لفروق طفيفة بين هذه الألفاظ مثل الريب والشك والحمد والشكر في سياقات مختلفة .

السياق والمشترك الصرفي

تدخل ظاهرة الإشتراك معظم العلامات الصرفية حيث تتعدد الوظائف - أو المعاني - التي تؤديها هذه العلامات ، ومن ثم تصبح هذه المعاني أو الوظائف محتملة ، بيد أن تدخل السياق بنوعيه (السياق اللغوي وسياق الموقف) يجعل هذا الاحتمال غير وارد نظراً لأنه يحدد المعنى المراد وينفي ما

---

(١) المراد باللغة الطبيعية ما تعارف عليه أبناء المجتمع اللغوي جميعاً ، أما اللغة الصناعية فالمقصود بها ما تعارفت عليه أبناء طائفة واحدة خاصة فقط ، كالمصطلحات التي تشيع على ألسنة بعض الطوائف ، أو كتلك الرموز المستخدمة في الإشارات اللاسلكية أو لغة الكمبيوتر أو غير ذلك مما يكون فيه للفظ الواحد أو الرمز الواحد معنى واحد فقط .

(٢) انظر في هذين المستويين والعلاقة بينهما ، نظرية اللغة في النقد العربي للدكتور عبد الحكيم راضي ص ٢٤ وما بعدها .

(٣) اللغة والإبداع لشكري عياد ص ٦٨ .

عداه ، وهذا لا ينفي بالطبع ورود صور عديدة لعلامات لا نجد فيها أثراً لهذا السياق ، ومن ثم يكون من مقصود القائل ، وخاصة في اللغة الفنية ، كالشعر مثلاً [١] أن يترك الباب مفتوحا أمام هذه الاحتمالات ، إما لأنه يقصد إلى الغموض في حد ذاته أو لأنه يقصد إلى ضرب من الإيجاز الذي تحمل فيه العلامة الواحدة أكثر من معنى ، وهنا يصبح عدم وجود القرينة السياقية في حد ذاته نوعا من أنواع السياق السلبي الذي يفيد أن المعاني الإحتمالية كلها مرادة للقائل ، وهنا يصح لنا أن نطلق على هذه الحالة مصطلح « **السياق الصفرى** » [٢] .

إن للسياق الصفري دوراً كبيراً في فهم وتفسير كثير من العناصر الصرفية وغيرها ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك قول الله تعالى في شأن يتامى النساء ﴿ وترغبون أن تنكحوهن ﴾ (النساء : ١٢٧) حيث أن معنى الرغبة هنا قد يكون بمعنى المحبة وقد يكون بمعنى الكراهية ، والذي يحدد ذلك هو عنصر السياق اللغوي المتمثل في حرف الجر ، فإذا كان هذا الحرف هو « في » تحددت الرغبة بالمحبة ، وإذا كان هذا الحرف هو « عن » كان المعنى الكراهية ، وإذا لم يذكر أي من هذين الحرفين أصبح الأمر محتملا

---

(١) من صور إستغلال المشترك في اللغة الفنية أو الأدبية ما أشار إليه أمبسون Empson في كتابه Seven Types of Ampiguits (سبعة أنواع من الغموض) « من أنه قد يكون مقصود الأديب إثارة نوع من التناقض في ذهن القارئ أو السامع مما يضطره إلى أن يوجد تفسيرا أو تحليلا يدفع هذا التناقض » انظر أمثلة أخرى لهذه الأنواع في علم الدلالة لأحمد مختار ص ١٨٠ ، وقد جعل من ذلك أمثلة الجناس والتورية وأسلوب الحكيم في اللغة العربية .

(٢) يختلف السياق الصفري الذي نستخدمه هنا للمرة الأولى عن المورفيم الصفري الذي يقصد به أن يدل عدم العلامة على معنى مقابل لما تدل عليه علامة أخرى وذلك كدلالة عدم وجود علامة المؤنث في نحو قائم على أن الكلمة مذكرة ، كما يدل عدم وجود علامة تثنية أو جمع على أن الكلمة مفردة . يقول فندريس « في الميدان الصرفي تلعب درجة الصفر دوراً هاماً والقيمة التي تملكها هي قيمة تقابل على وجه الخصوص ، ولكن ذلك لا ينقص من خطرها » أنظر اللغة ص ١١٠ .

لكلا المعنيين . وكأن المولى قد نهانا عن أخذ ميراث اليتامى سواء كن جميلات نرغب في نكاحهن ، أم كن دميمات نرغب عن نكاحهن ، يقول الزمخشري في تفسير هذا الجزء من الآية الكريمة « يحتمل أن يكون حرف الجر المحذوف في أن تنكحوهن لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن (١) ، وقد أيد هذا التفسير بما روي عن عمر رضي الله عنه من أنه كان إذا جاءه ولي اليتيمة نظر ، فإن كانت جميلة غنية قال زوجها غيرك والتمس لها من هو خير منك ، وإن كانت دميمة ولا مال لها قال تزوجها فأنت أحق بها (٢) . ويؤيد هذا التفسير ما رواه الطبري عن سعيد بن جبير قال : « كان الولي إذا كانت المرأة ذات جمال ومال رغب فيها ونكحها واستأثر بها وإذا لم تكن ذات جمال ومال أنكحها غيره ولم ينكحها » (٣) ، أي أنه رغب عنها ، والآية هنا تفيد النهي عن أخذ أموالهم في الحالتين .

وفيما يتعلق بإرادة المعنيين في العلامات الصرفية على وجه الاحتمال لعدم وجود السياق المحدد لذلك ما جاء في قوله سبحانه وتعالى ﴿ وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ﴾ (البقرة : ٥١) وذلك حيث تحتمل صيغة « فاعل » هنا الدلالة على المشاركة أو المبالغة والتأكيد ، يقول أبو حيان في تفسير هذه الآية : « يحتمل واعدنا أن يكون بمعنى وعدنا ويكون « الوعد » صدر من واحد ويحتمل أن يكون صدر من اثنين على أصل المفاعلة فيكون الله قد وعد موسى بالوحي ويكون موسى وعد الله بالمجئ للميقات ، أو يكون الوعد من الله وقبوله كان من موسى ، وقبول الوعد يشبه الوعد (٤) ، ومن الواضح أن عبارة أبي حيان « واعدنا بمعنى وعدنا » إنما هي من قبيل التسامح في

---

(١) تفسير الكشاف ١ / ٥٦٧ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) جامع البيان جـ ٥ ص ١٩٢ .

(٤) البحر المحيط ١ / ١٩٩ وانظر أمثلة قرآنية أخرى تحتمل المشاركة وغيرها لعدم وجود القرينة « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » للشيخ عضيمة القسم الثاني جـ ١ ص ٤٤٤ – ٤٤٧ .

العبارة » [١] لأن صيغة الزيادة هنا تأكيد أو مبالغة ليست في المجرد ، وليس هناك ما يمنع إطلاقا أن يكون ثمت وعد من الله لموسى ووعد من موسى لربه وكلاهما على سبيل التأكيد والمبالغة ، حيث إن المعاني المحتملة تكون مرادة للقائل ، كما قرر السيوطي [٢] وغيره [٣] . وسوف نكتفي بدراسة مثالين من أمثلة المشترك الصرفي تتعلقان بالصيغة الصرفية وهما صيغتا أَفْعَلَ وتَفَعَّلَ .

السياق ودلالة الصيغة

للسياق بنوعيه (اللغوي والخارجي) دور حاسم في تحديد المعنى المراد من الصيغة المزيدة أو - بعبارة أخرى - من الوحدة الصرفية التي لحقت بالصيغة المجردة وذلك مثل الهمزة في صيغة « أَفْعَلَ » أو التاء والتضعيف في صيغة « تَفَعَّل » وسوف نكتفي هنا بمثالين أحدهما من القرآن الكريم والآخر من الحديث الشريف لإثبات هذه الحقيقة وتوضيح الدور الذي يؤديه السياق في الكشف عن المعنى الصرفي للصيغة .

١ - صيغة « أَفْعَل »

لهذه الصيغة معانٍ عديدة أوردتها كتب النحو والتصريف [٤] منها : التعدية ومنها : مصادفة الشئ على صفة إلخ ، والمراد بالتعدية أو التعدي كما

---

(١) شرح الشافية للرضي ١ / ١٢١ وقد جاء ذلك في سياق قوله : « اعلم أن المزيد لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى ، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ، ولا لمعنى ، كانت عبثا ، فإذا قيل مثلاً إن أقال بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة » .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢ / ٢٢٧ .

(٣) انظر المبحث الخاص بذلك من كتاب الدكتور / عبد الغفور جعفر « بحوث في علوم القرآن الكريم » بعنوان المعاني المحتملة مراد ص ٢٠٥ ، ٢٢٨ .

(٤) انظر على سبيل المثال شرح الشافية ١ / ٨٣ - ٩١ ، وشرح المفصل ٧ / ١٥٩ ، والممتع لابن عصفور ١ / ١٨٦ .

يقول ابن يعيش : « أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به .. » [١] وتعني هذه العبارة أن التعدية لا تعدو أن تكون وصفا للفعل ينتقل بها من حالة اللزوم إلى حالة التعدي وهذا أمر شكلي لا علاقة له بالمعنى أو الدلالة وقد أشار بعض المحققين من الصرفيين العرب إلى الجانب الدلالي في عملية التعدية فقال : (التعدية) : « هي أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان » [٢] .

وعلى الرغم من غموض هذه العبارة إلا أنها تكشف بقدر كاف عن المراد دلاليا من التعدية وهو معنى السببية وهو جعل الفاعل مفعولا لمعنى الجعل المستفاد من الهمزة فمعنى أقعدت زيداً جعلته قاعداً أي كنت سبا في قعوده ومن ثم فإن الفرق الدلالي بين قعود زيد في المثال اللازم « قعد زيد » وقعوده في المثال المتعدي « أقعدت زيداً » أن زيداً في الحالة الأولى قعد من تلقاء نفسه أما في الحالة الثانية فهو أيضا فاعل للقعود لكن بسبب آخر وهذا معنى قول الرضي « فاعلاً لأصل الحدث على ما كان » .

أما مصادفة الشئ على صفة فمعناه وجود مفعول « أَفْعَلَ » على صفة وهي كونه فاعلا لأصل الفعل والمثال المشهور لذلك قول عمرو بن معدي كرب لمجاشع السلمي : « - وقد سأله فأعطاه - لله دركم يا بني سليم ، سألناكم فما أبخلناكم ، وقاتلناكم فما أجبناكم وهاجيناكم فما أفحمناكم » أي ما وجدناكم بخلاء ولا جبناء ولا مفحمين [٣] ، والمعنى هنا أننا لم نصادفكم أو لم نجدكم عند السؤال والقتال والهجاء ممن يفعل ذلك أو يتصف به .

---

(١) شرح المفصل ٧ / ٦٢ وقد جعل للتعدية أسبابا ثلاثة هي الهمزة والتضعيف وحروف الجر انظر جـ ٧ ص ٦٤ .

(٢) شرح الشافية ١ / ٨٥ وما بعدها .

(٣) السابق ١ / ٩١ وقارن بابن يعيش ، السابق ٧ / ١٥٩ .

إن هـذين المعنيين اللذين يفادان من صيغة « أفعل » تحتملها صيغة « أفعل » - لولا وجود السياق الذي تكفل ابن جني بيانه [١] - في قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا ﴾ .

لقد أشار الإمام الطبري إلى السياق الخارجي الذي تنزلت فيه هذه الآية الكريمة فقال : إن رسول الله ﷺ أتاه فيما ذكر قوم من عظماء أهل الشرك وقال بعضهم بل من عظماء قبائل العرب ممن لا بصيرة لهم بالإسلام فرآه جالسا مع خباب (بن الأرتّ) ، وصهيب (بن سنان) وبلال (بن رباح) فسألوه أن يقيمهم عنه إذا حضروا قالوا فهمّ رسول الله ﷺ (يفعل ذلك) فأنزل الله عليه : ﴿ ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ... ﴾ وروى ابن جريج قال أخبرت أن عيينة بن حصن قال للنبي ﷺ قبل أن يسلم : لقد آذاني ريح سلمان الفارسي فاجعل لنا مجلسا منك لا يجامعونا فيه واجعل لنا مجلسا لا نجامعهم فيه فنزلت الآية [٢] .

وقد نقل الطبري أيضا رواية سلمان الفارسي للظروف التي نزلت فيها الآية الكريمة فقال : حدثنا صالح عن الوليد بن عبد الملك .... عن سلمان الفارسي قال : جاءت المؤلفة قلوبهم إلى رسول الله ﷺ عيينة بن بدر والأقرع بن حابس ونووهم فقالوا يا نبي الله : إنك لو جلست في صدر المسجد ونفيت عنا هؤلاء يعنون سلمان وأبا ذر وفقراء المسلمين وكانت عليهم جباب الصوف ولم يكن عليهم غيرها جلسنا إليك وحادثناك وأخذنا عنك فنزل قوله تعالى : ﴿ واتل ما أوحي إليك من كتاب ربك ... ﴾ إلى قوله

---

(١) سنذكر هذا الكشف عن دور السياق من قبل أبي الفتح بن جني بعد أن نتناول آراء المفسرين لمعنى « أغفل » في الآية الكريمة .

(٢) تفسير الطبري « جامع البيان » ١٥ / ١٥٥ .

تعالى عز من قائل : ﴿ إنا أعتدنا للظالمين نارا ﴾ فقام نبي الله ﷺ يلتمسهم حتى أصابهم في آخر المسجد يذكرون الله فقال : الحمد لله الذي لم يمتني حتى أمرني أن أصبر نفسي مع رجال من أمتي ، معكم المحيا ومعكم الممات [١] .

وبعد أن ذكر الطبري هذه الظروف التي واكبت نزول الآيات الكريمة فسر معنى « أغفلنا » بأنها : شغلنا قلبه بالكفر وغلبة الشقاء عليه [٢] .

وإذا صح فهمنا لكلام الطبري فإن هذا يكون تفسيرا باللازم لأن من شغل قلبه بالكفر فقد ترك هذا القلب غفلا من الإيمان مما يدل على أن الصيغة هنا معناها التعدية أو السببية ، لأن من معاني الإغفال الترك يقول الجوهري « وأغفلت الشئ إذا تركته على ذكر منك » [٣] ، وقد صرح الراغب بذلك في مفرداته فقال : وقوله سبحانه ﴿ من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ﴾ أي تركناه غير مكتوب فيه الإيمان ، وقد استدل على هذا المعنى بقوله سبحانه ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الإيمان ﴾ وقد صرح أيضا بمعنى السببية في الصيغة عندما نقل عن بعضهم قوله : وقيل معناه من جعلناه غافلا عن

---

(١) السابق ١٥ / ١٥٦ .

(٢) ونص عبارته (١٥ / ١٥٦) : ولا تطع يا محمد من شغلنا قلبه من الكفار الذين سألوك طرد الرهط الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي عنك ، عن ذكرنا بالكفر وغلبة الشقاء عليه واتبع هواه وترك اتباع أمر الله ونهيه وآثر هوى نفسه على طاعة ربه وهم فيما يذكر عيينة بن حصن والأقرع بن حابس .

وقد ذكر الفراء هذه القصة بإيجاز فقال : وهذه (الآيات) نزلت في سلمان وأصحابه أما الذي اتبع هواه وكان أمره فرطا فهو عيينة بن حصن الذي قال : نحن رؤوس مضر وأشرافها .. انظر معاني القرآن ٢ / ١٤٠ وقد ذكر الفراء القصة في تفسير قوله تعالى في سورة الأنعام « ولا تطرد الذين يدعون ربهم » (الأنعام ٥٢) جـ ١ ص ٣٣٦ وهي لا تخرج عما ذكره الطبري .

(٣) الصحاح ٥ / ١٧٨٣ .

الحقائق بمعنى ساهيا عنها لأن الغفلة سهو يعتري الإنسان من قلة التحفظ والتيقظ (١) ، ونخلص من جملة ما ذكره كل من الطبري والراغب إلى أن الصيغة هنا تفيد التعدية أي السببية .

أما الزمخشري فقد جعل الصيغة هنا إما دالة على التعدية أو مصادفة الشئ على صفة إذا كانت الغفلة بمعنى السهو والتعدية إذا كانت الغفلة بمعنى الترك ، يقول رحمه الله : قوله ﴿ من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ﴾ من جعلنا قلبه غافلا عن الذكر بالخذلان أو وجدناه غافلا عنه كقولك أجبنته وأفحمته وأنجلته إذا وجدته كذلك (٢) ، أو من أغفل إبله إذا تركها بغير سمة : أي لم نسمه بالذكر ولم نجعلهم من الذين كتبنا في قلوبهم الإيمان (٣) .

إن التفسيرين الأول والثالث اللذين أوردهما الزمخشري يفيدان أن الصيغة هنا تفيد التعدية أما الثاني فتفيد فيه معنى وجود الشئ على الصفة المشتقة من أصل الفعل وهي الغفلة ، وهذا المعنى الثاني للصيغة هو المعنى الذي يحدده السياق اللغوي فيما يذهب إليه أبو الفتح ابن جني في الباب الي عقده لما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية (٤) ، فقال : « وأذكر يوما

---

(١) بتصرف يسير عن « المفردات في غريب القرآن » للراغب الاصفهاني ص ٣٦٢ .

(٢) الكشاف ٢ / ٤٨٢ وهو يشير بقوله « أجبنته وأفحمته وأبخلته » إلى قول عمرو بن معدي كرب الذي ذكرناه آنفا .

(٣) السابق نفس الصفحة وقارن التفسير الثالث بما ذهب إليه الراغب في مفرداته وهو قريب مما ذكره الطبري أيضا أي أن الإغفال بمعنى الترك لا بمعنى السهو .

(٤) للمسألة هنا جانب عقدي ثار بشأنه الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة ، فأهل السنة يضيفون فعل العبد إلى الله تعالى من حيث كونه مخلوقا له وإلى العبد من حيث كونه مقرونا بقدرته واختياره ، أما المعتزلة فلهم رأي آخر هو إضافة فعل العبد إلى ذاته وتأويل ما ورد مخالفا لذلك ، وإذا كان الفعل هنا للتعدية فإنه يؤيد مذهب أهل السنة ومن ثم قال الزمخشري جعلناه غافلا عن ذكرنا بالخذلان انظر في ذلك كتاب الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال المنشور بهامش الكشاف جـ ٢ ص ٤٨٢ لناصر الدين المالكي .

وقد خطر لي خاطر مما نحن بسبيله فقلت : لو أقام إنسان على خدمة هذا العلم ستين سنة حتى لا يحظي منه إلا بهذا الموضع لما كان مغبونا فيه ولا منتقص الحظ منه ولا السعادة به وذلك قول الله عز اسمه : (ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا) » .

لن يخلو أغفلت هنا من أن يكون من باب أفعلت الشئ أي صادفته ووافقته كذلك كقوله (أي رؤبة) :

وأَهْيَج الخلصاء من ذات البُرَق

أي صادفها هائجة النبات .

وقوله (أي الأعشى) :

فمضى وأخلف من قتيلة موعداً

أي صادفه مخلفا .

وقوله (أي ابن أحمر) :

أصَمَّ دُعاءُ عاذلتي تحجي　　　بآخرنا وتنسي أولينـا

أي صادف قوما صما .

وقول الآخر

فأصممت عمـراً وأعميتـه　　　عن الجواد والمجد يوم الفخار

أي صادفته أعمى (أصم) .

وحكى الكسائي : دخلت بلدة فأعمرتها أي وجدتها عامرة ، ودخلت بلدة فأخربتها أي وجدتها خرابا ونحو ذلك .

أو يكون ما قاله الخصم (١) أن معنى أغفلنا قلبه منعنا وصددنا ـ نعوذ بالله من ذلك ـ فلو كان الأمر على ما ذهبوا إليه منه لوجب أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو وأن يقال : « ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه » وذلك أنه كان يكون على هذا الأول علة للثاني ، والثاني مسببا عن الأول ومطاوعا له كقولك « أعطيته فأخذ وسألته فبذل » لما كان الأخذ مسببا عن العطية والبذل مسببا عن السؤال ، وهذا من مواضع الفاء لا الواو ، ألا ترى أنك إنما تقول « جذبته فانجذب » ولا تقول « وانجذب » إذا جعلت الثاني مسببا عن الأول ... فمجيء قوله تعالى ﴿ واتبع هواه ﴾ بالواو دليل على أن الثاني ليس مسببا عن الأول ، وإذا لم يكن عليه كان معنى ﴿ أغفلنا قلبه عن ذكرنا ﴾ أي صادفناه غافلا وإذا صودف غافلا فقد غفل لا محالة فكأنه ـ والله أعلم ـ : ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً أي لا تطع من فعل كذا وفعل كذا ، وإذا صح هذا الموضع ثبت به لنا أصل شريف يعرفه من يعرفه ، ولولا ما تعطيه العربية صاحبها من قوة النفس ودربة الفكر لكان هذا الموضع ونحوه مجوزا عليه غير مأبوه له (٢) .

إن هذا الذي ذكره أبو الفتح يؤكد بوضوح دور السياق اللغوي المتمثل هنا في استعمال الواو بدلا من الفاء في توضيح معنى الصيغة وهو هنا وجودك الشئ على صفة ، ولما كان هذا المعنى الأخير أقل شهرة واستعمالا من المعنى الأول وهو التعدية فقد استعان أبو الفتح في تأكيد وجوده بذكر أربعة شواهد من الشعر وشاهد آخر حكاه الكسائي عن العرب .

---

(١) يشير بذلك إلى مذهب الأشاعرة الذين ينسبون أفعال العباد إلى الله من حيث كونها مخلوقات له . انظر الهامش السابق .

(٢) الخصائص ٣ / ٢٥٣ – ٢٥٥ .

إن السياق الخارجي أيضا يؤكد صحة ما ذهب إليه ابن جني وهو أن هؤلاء الغافلين عن ذكر الله قد كانوا لا يزالون كفاراً عندما سألوا الرسول ﷺ أن ينحي سلمان وبلالا وغيرهم من فقراء المسلمين عن مجلسهم وقد أشار إليهم الطبري مرة على أنهم من عظماء أهل الشرك ، ونقل عن سلمان أنهم من المؤلفة قلوبهم مما يعني أنهم دخلوا في الاسلام بعد (١) .

ولو كان الله هو الذي أغفل قلوبهم وتركها خالية من أن يكتب فيها الإيمان كما ذكر بعض المفسرين لظلوا على كفرهم وذلك كما حدث من أبي لهب الذي ظل على كفره إلى أن مات تصديقا لقوله سبحانه ﴿ سيصلى نارا ذات لهب ﴾ أما وقد أسلم هؤلاء فإن هذا دليل سياقي آخر على أن الغفلة كانت من عند أنفسهم وأنها كانت موجودة عند طلبهم ذلك الذي سألوه رسول الله ﷺ من طرد الفقراء وعدم مجالستهم ثم زالت هذه الغفلة فيما بعد فدخلوا في الإسلام وصاروا من المؤلفة قلوبهم كما حدث عنهم سلمان الفارسي فيما بعد .

٢ ـ صيغة تَفَعَّل

ذكر النحاة والصرفيون لهذه الصيغة معان عديدة تصل في مجموعها إلى عشرة معان منها المطاوعة والتكلف والاتخاذ والتجنب والتدرج وبمعنى استفعل إلخ (٢) .

---

(١) انظر هاتين الروايتين في تفسير الطبري ١٥ / ١٥٥ وما بعدها .

(٢) انظر في هذه المعاني : شرح المفصل ٧ / ١٥٨ ، شرح الشافية ١ / ١٠٤ وقد ذكر كل منهما ستة معان ، الممتع في التصريف ١ / ١٨٣ وقد ذكر ثمانية معان اتفق في خمسة منها مع المرجعين السابقين فتحصل من ذلك خمسة معان اتفقت عليها المراجع الثلاث وثلاثة انفرد بها ابن عصفور وواحد ذكره كل من الزمخشري وابن الحاجب وقد أضاف ابن يعيش معنى عاشرا (في شرح الملوكي في التصريف ص ٧٧) وهو ورود تَفَعَّل في معنى فَعَل ، والمعنى الغالب على هذا الوزن هو المطاوعة وقد أرجع إليها الرضي خمسة من المعاني التي ذكرها ابن الحاجب في =

وسنكتفي هنا بمثال واحد ورد على هذه الصيغة في الحديث النبوي الشريف وهو « تغنى » التي جاءت في قوله ﷺ :

١ - « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » (١) .

٢ - وقوله ﷺ : « ما أذن الله لشئ ، ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن » (٢) أن يجهر به (٣) .

فما معنى التغني الوارد في هذين الحديثين الشريفين ؟ هل هو الاستغناء فتكون تَفَعَّل قد استعملت في معنى استفعل ؟ أو هو الغناء بمعنى تطريب الصوت فيكون معنى الصيغة هو المطاوعة ؟ ويبقى بعد ذلك تساؤل مهم ، هل المعنى واحد في كلا الحديثين أو هو مختلف ؟ .

= الشافية (انظر شرح الشافية ١ / ١٠٥) ويراد بالمطاوعة : أن تريد من الشئ أمرا ما فتبلغه (الممتع ١ / ١٨٣) ، وقد عرفها ابن يعيش في شرح الملوكي بأنها أن تريد من الشئ أمراً ، إما أن يفعله إن كان ممن يصح منه الفعل ، وإما أن يكون المحل قابلا للفعل فيصير إلى مثل حال من يصح منه الفعل (شرح الملوكي ص ٧٥) .

ويلاحظ هنا أن عبارة الصرفيين قد تختلف في التعبير عن المعنى الواحد ، انظر على سبيل المثال المعنى الثالث في المراجع المذكورة .

(١) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري ٦ / ١٠٨ وفي مصادر أخرى عديدة انظرها في هامش ٦ من جـ ١ ص ٣٨٤ من كتاب غريب الحديث لأبي عبيد تحقيق : الدكتور حسين محمد شرف ، ويحمل هذا الحديث رقم ١٢٤ ص ٣٨٤ - ٣٨٧ وقد ذكره ابن كثير في كتاب فضائل القرآن ص ٨٩ بتحقيق الدكتور محمد البنا .

(٢) أورد أبو عبيد هذا الحديث في « غريب الحديث » جـ ١ ص ٣٤٥ (الحديث رقم ١١٠) وقارن بالمراجع العديدة التي ذكرها المحقق في هامش ١٤ من الصفحة المذكورة وروايته كما ذكرها أبو عبيد : « ما أذن الله لشئ كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن » .

(٣) أورد أبو عبيد عبارة « أن يجهر به » على أنها من الحديث والصواب أنها من كلام الراوي كما ذكر البخاري ونص عبارته « قال رسول الله ﷺ « لم يأذن الله لشئ كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن » وقال صاحب له يريد يجهر به » انظر فضائل القرآن لابن كثير ص ٩٠ .

إن الإجابة عن هذه التساؤلات لا يمكن أن تكون حاسمة إلا في ضوء السياق لغويا كان أو خارجيا وقبل أن نوضح أهمية السياق في الكشف عن المعنى الصرفي لهذه الصيغة نشير إلى أن هذا المعنى الصرفي يرتبط بالمعنى الوضعي لهذه المادة التي قرر ابن فارس أنها (أي الغين والنون والحرف المعتل) أصلان صحيحان أحدهما يدل على الكفاية والآخر صوت فالأول الغنى في المال (ضد الفقر) يقال غَنِيَ يَغْنَى غِنىً .. .. ويقال تغنيت بكذا وتغانيت به إذا أنت استغنيت به قال الأعشى :

وكنت امرأ زمنا بالعراق   عفيف المناخ طويل التغنّ

وقال (المغيرة بن حبناء) في التغاني :

كلانا غنى عن أخيه حياته   ونحن إذا متنا أشد تغانيا

والأصل الآخر الغناء من الصوت .. [١] ، وقال الخليل : « الغنى المقصور في المال واستغنى الرجل أصاب غنى .. وتغنى على معنى استغنى ، والغناء ممدود ، في الصوت وغنَّى يُغَنِّى أغنية وغناء .. » [٢] .

إنه إذا كان ابن فارس والخليل لم يشيرا إلى ورود صيغة تَفَعَّل من الغناء الذي هو تطريب الصوت فإن الجوهري قد صرح بورود هذه الصيغة فقال : والأغنية الغناء والجمع الأغاني تقول منه تَغَنَّى وغَنَّى بمعنى ، وذكر أيضا أن هذه الصيغة (تغنى على وزن تَفَعَّل) قد تأتي من الأصل الآخر الذي هو الغنى بمعنى اليسار الذي يذكر الجوهري أنك « تقول منه غَنِي فهو غني وتغنى الرجل أي استغنى .. » [٣] .

---

(١) مقاييس اللغة ٤ / ٣٩٧ .

(٢) كتاب العين ٤ / ٤٥٠ .

(٣) الصحاح ٦ / ٣٤٥٠ .

وقد ذكر ابن منظور أن الصيغة واردة من المعنيين جميعا فقال في المعنى الأول : « وقد غَنِيَ به عنه غنية وأغناه الله وقد غَنِيَ غِنىً ، واستغنى واغتنى وتغانى وتَغَنَّى فهو غنى .. » .

وقال في المعنى الآخر : « والغناء من الصوت ما طرب به .. وقد غَنَّى بالشعر وتَغَنَّى به قال الشاعر :

تغن بالشعر إما كنت قائله　　　إن الغناء بهذا الشعر مضمار

أراد إن « التغني » فوضع الاسم موضع المصدر » [1] ، ونأخذ من جملة ما سبق أن صيغة تَفَعَّل قد سمعت من الأصلين جميعا (الغنى بالقصر والغناء بالمد) وبذلك يتحقق ما أشار إليه العلامة الرضي من أنه يحتاج في كل باب (من أبواب صيغ الزوائد) إلى سماع استعمال اللفظ (الصيغة) المعين ، وكذا استعماله في المعنى المعين [2] ، وقد أدى ورود الصيغة من الأصلين معا إلى نوع من المشترك اللفظي الناجم عن التشابه في الأصل الاشتقاقي (الغنى ـ الغناء) ، ناهيك عن الاشتراك الناجم عن تعدد معاني الصيغة الواحدة (مثل المطاوعة والطلب والتدرج والتكلف إلخ) ، وهنا يمكن القول بأننا أمام حالة فريدة من الاشتراك المزدوج أي في المعنيين : الوضعي (المعجمي) والصرفي (معنى الصيغة) ولا سبيل إلى الكشف عن المعنى المراد وضعيا كان أو صرفيا إلا بدلالة السياق وهذا هو عين ما فعله أبو عبيد

---

(١) اللسان (غنا) ٣٣٠٨ ، ٣٣١٠ (ط . دار المعارف) وقارن بالقاموس المحيط ص ١٧٠٠ (ط . بيروت) .

(٢) شرح الشافية ١ / ٨٤ ، يقول الرضي : وليست هذه الزيادات قياسا مطرداً فليس لك أن تقول مثلا في ظرف أظرف .. وكذا لا تقول نَصَّر ولا دخَّل وكذا في غير ذلك من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين ، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه (الصرفي) الذي هو النقل مثلا ؛ فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب أو عرَّض للذهاب أو نحو ذلك .

القاسم بن سلام فيما يتعلق بالحديث الأول وما فعله ابن كثير في الحديث الثاني .

في الحديث الأول وهو قوله ﷺ « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » يقول أبو عبيد : كان سفيان بن عينية يقول معناه لم يستغن به ولا يذهب به إلى الصوت وليس للحديث عندي وجه غير هذا لأنه في حديث آخر كأنه مفسر قال حدثني شبابة عن حسام بن مصك قال : لقيت عبد الله بن نهيك أو ابن أبي نهيك فحدثني أنه دخل على سعد وعنده متاع رث ومثال رث فقال : قال رسول الله ﷺ « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » قال أبو عبيد : فذكره رثاثة المتاع والمثال (أي الفراش) عند هذا الحديث ينبئك أنه أراد الاستغناء بالمال القليل وليس الصوت من هذا في شئ (١) .

إن السياق الخارجي الذي لاحظه أبو عبيد هنا جعله يستبعد أن يكون اللفظ مشتقا من الغناء بمعنى التطريب وأن معنى الصيغة هنا هو الطلب أي أنها بمعنى استفعل وهذا أحد المعاني التي تستعمل فيها الصيغة ، أما السياق اللغوي فقد كان له نصيب أيضا في دعم السياق الخارجي وقد تمثل ذلك في أمرين :

الأول : ويتعلق بتحديد الأصل الاشتقاقي للكلمة وهو أنها من الغنى (بمعنى اليسار) ويتمثل في ورود هذا الاستعمال دون لبس في قوله ﷺ « من قرأ سورة آل عمران فهو غَنِيّ ... » وبعد أن ذكر حديثا آخر قال : فأرى الأحاديث كلها دلت على الاستغناء .

الثاني : ويتعلق باستعمال الصيغة في المعنى المعين وهو هنا معنى استفعل حيث ذكر أن ذلك قد جاء به السماع عن العرب كثيراً ، يقول أبو عبيد :

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ٣٨٥ (ت . حسين محمد شرف) .

« ومع هذا (السياق الخارجي) فإنه كلام جائز فاش في كلام العرب وأشعارها أن يقولوا : تغنيت تَغَنّيا وتغانيت تغانيا بمعنى استغنيت قال الأعشى :

وكنت امرأ زَمَناً بالعراق عفيف المناخ طويل التَّغَنّ

يريد الاستغناء أو الغنى .. » ، وقال المغيرة بن حَبناء التميمي :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

يريد استغناء ، هذا وجه الحديث والله أعلم [١] .

لقد أيد الزمخشري ما ذهب إليه أبو عبيد ورجحه على التفسير الآخر الذي ينسب للشافعي رضي الله عنه وهو أن المراد هنا (تحزين أو) تحسين القراءة وترقيقها [٢] فبعد أن ذكر للصيغة ثلاثة معانٍ هي :

١ ـ التغني بالقرآن : الاستغناء به .

٢ ـ التغني بالقرآن : اللهج والطرب عليه ووضعه موضع الركباني وهو نشيد بالمد والتحطيط أي غنى به من الغناء [٣] .

---

(١) السابق ١ / ٣٨٦ .

(٢) جاء في غريب الحديث لابن الجوزي ٢ / ١٦٥ قوله : « من لم يتغن بالقرآن فليس منا » قال سفيان : يستغن ، وقال الشافعي : « معناه تحزين القراءة وترقيقها .. » وقد وردت عبارة « تحسين » بدلا من تحزين في اللسان (غنا ص ٣٣٠٩ ٢) وقد جمع ابن الأثير بين العبارتين التحزين والتحسين عندما ذكر أن المراد من التغني هو تحسين القراءة والتحزين بها ، انظر كتاب فضائل القرآن ص ٩٠ .

(٣) يقول الزمخشري في تفسير هذا الوجه « كانت هجيري العرب التغني بالركباني وهو نشيد بالمد والتمطيط إذا ركبوا الإبل وإذا انبطحوا على الأرض ، وإذا قعدوا في أفنيتهم وفي عامة =

٣ - وقيل هو تَفَعَّل من غنى بالمكان إذا أقام به والمعنى لم يلزمه ولم يتمسك به قال والأول يحتج لصحته ووجاهته بمقدمة الحديث وقول ابن مسعود : من قرأ سورة آل عمران فهو غني ، والمقدمة التي يشير إليها هي ما جاء عن عبد الله بن نهيك رضي الله عنه أنه دخل على سعد وعنده متاع رث ومثال رث فقال رسول الله ﷺ ليس منا من لم يتغن بالقرآن [١] ، ويعني ذلك أنه يذهب إلى صحة ما ذهب إليه أبو عبيد اعتماداً على السياق الخارجي وهو الظرف الذي قيل فيه الحديث بالإضافة إلى السياق اللغوي الذي ينسب إلى الغنى من قرأ سورة آل عمران .

وعلى عكس ما ذهب إليه الزمخشري من صحة معنى الاستغناء ووجاهته يرى ابن الجوزي أن الرأي الآخر المنسوب للشافعي وهو تحزين القراءة أولى بدلالة الحديث الآخر وهو ما أذن الله لشئ ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن يجهر به » [٢] ، أما ابن الأثير فقد ذكر الرأيين دون ترجيح لأحدهما وإن أشار إلى ضعف الرأي الثاني وهو أنه من الغناء بقوله : « وقيل : أراد من لم يجهر بالقراءة فليس مناً حملا لهذا الحديث على الحديث الآخر الذي جاء مفسراً » [٣] .

لقد رد أبو عبيد على القائلين بالرأي الثاني وهو أن تغنى بمعنى غَنَّى من الغناء بقوله : « ولو كان وجهه كما يتأوله بعض الناس أنه الترجيح بالقراءة وحسن الصوت لكانت العقوبة قد عظمت في ترك ذلك ، وأن يكون من

= أحوالهم فأحب الرسول أن تكون قراءة القرآن هجيراهم فقال ذلك ، يعني ليس منا من لم يضع القرآن موضع الركباني في اللهج به والطرب عليه ، انظر الفائق ٢ / ٣٦ ، وقد نسب ابن منظور هذا التفسير لابن الأعرابي (انظر اللسان غنا ص ٣٣٠٨) .

(١) الفائق ٢ / ٣٧ .

(٢) غريب الحديث لابن الجوزي ٢ / ١٦٥ .

(٣) النهاية ٣ / ٣٩١ .

لم يرجع صوته فليس من النبي ﷺ .. وهذا لا وجه له » [١] ، وقد أيد الخطابي ما ذهب إليه أبو عبيد « لأن تطريب الصوت والتحزين له ليس في وسع كل أحد فلعل من الناس من أراد التزيين له أفضى به ذلك إلى التهجين » [٢] ولكنه ذهب في تفسير الحديث مذهبا آخر خلاصته أن التغني هنا من الغناء على ما ذهب إليه ابن الأعرابي ولكنه قد استعمل على سبيل المجاز أو التشبيه ، وإلى مثل هذا ذهب الشريف الرضي في المجازات النبوية عند تناوله للحديث الآخر « ما أذن الله لنبي .. » [٣] وهو ما سنتناوله في الفقرة التالية .

أما الحديث الآخر وهو قوله ﷺ « ما أذن الله لشئ ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن » وفي رواية « .. كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن أن يجهر به » ، فإن السياق يدل على أن المراد هنا هو تحزين القراءة وأن الأذَن معناه الاستماع ومن ثم تكون الصيغة « تَفَعَّل » بمعنى فَعَّل ويكون الأصل الاشتقاقي لها هو الغناء وليس الغنى . وقد اقتصر على هذا المعنى كل من أبي عبيد والزمخشري وابن الأثير يقول أبو عبيد : « وقوله يتغنى بالقرآن إنما مذهبه عندنا تحزين القراءة ، ومن ذلك حديثه الآخر الذي يروى عن شعبة .. عن .. » أنه رأى النبي ﷺ يقرأ سورة الفتح فقال : « لولا أن يجتمع الناس علينا لحكيت تلك القراءة وقد رجَّع » [٤] .

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ٣٨٦ .

(٢) غريب الحديث للخطابي ١ / ٣٥٨ .

(٣) جاء تفسير الخطابي لهذا الحديث ضمن تفسيره للحديث الآخر « زينوا القرآن بأصواتكم » قال أبو سليمان : وإنما المعنى في ذلك ما ذكرنا لقوله : ليس منا من لم يتغن بالقرآن » إنما هو أن يلهج بتلاوته كما يلهج الناس بالغناء والطرب عليه قال : وإلى هذا المعنى ذهب ابن الأعرابي ثم ذكر حكاية الركباني الذي هو النشيد بالمد والتمطيط (غريب الحديث للخطابي ١ / ٣٥٨) وقارن بالمجازات النبوية للشريف الرضي ص ٢٣٣ وبكتابنا ، الغرابة في الحديث النبوي ص ١٢٨ .

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ٣٤٧ .

لقد أخذ أبو عبيد من هذا الحديث الآخر ما نسميه بالمقام أو السياق الخارجي وهو أن النبي ﷺ كان يرجِّع في قراءته ، أما الاستدلال بالسياق اللغوي فقد استنبطه أبو عبيد من حديث آخر هو ما جاء عنه ﷺ عندما ذكر أشراط الساعة من قوله : « .. وأن يتخذ القرآن مزامير ، يقدمون أحدهم وليس بأقرئهم ولا أفضلهم إلا ليغنيهم به غناء » [١] فهذا يدل على استخدام صيغة فَعَّل من الغناء في نفس المعنى .

أما الزمخشري فقد ذكر في تفسير هذا الحديث « أن الأَذَن الاستماع ومنه قوله تعالى : ﴿ وأذنت لربها وحقت ﴾ ... وأن المراد بالتغني تحزين القراءة وترقيقها ومنه الحديث : زينوا القرآن بأصواتكم » [٢] .

وإلى مثل هذا ذهب ابن الأثير حيث يقول في تفسير هذا الحديث « ما استمع الله لشئ كاستماعه لنبي يتغنى بالقرآن أي يتلوه يجهر به .. » [٣] .

إذا كان ما سبق هو رأي علماء الغريب فإن للغويين موقفا آخر لخصه الأزهري بقوله : تعقيبا على هذا الحديث نقلا عن أبي العباس (لعله المبرد) : « الذي حصلناه من حفاظ اللغة في قوله ﷺ « كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن » أنه على معنيين : على الاستغناء وعلى التطريب قال الأزهري : فمن ذهب به إلى الاستغناء فهو من الغنى مقصور ، ومن ذهب به إلى التطريب فهو من الغناء الصوت » [٤] ، وقد فات هؤلاء الحفاظ ما تنبه إليه الإمام ابن كثير من مراعاة للسياق بنوعيه في تحديد المعنى المراد من هذا الحديث وهو الجهر بالقراءة وتحسينها . أي أن تغنى قد استعملت هنا في معنى غَنَّى من الغناء كما أن « أذِن » على وزن فَعِل من الأَذَن بمعنى الاستماع ومعنى

---

(١) السابق ١ / ٣٤٨ وقد ذكر حديثا آخر مؤيدا به وجهته وهو « زينوا القرآن بأصواتكم » .

(٢) الفائق ١ / ٣٢ .

(٣) النهاية ١ / ٣٣ .

(٤) تهذيب اللغة ٨ / ٢٠١ .

الحديث فيما يذهب إليه ابن كثير « أن الله ما استمع لشئ كاستماعه لقراءة نبي يجهر بقراءته ويحسنها » ، وبعد أن ذكر أن سفيان قد فَسَّر يتغنى بـ « يستغنى به » وأن بعضهم قد فسر « أذِن » على أنه من الإِذْن بمعنى الأمر قال : والأول أولى ، ثم علل لرأيه بدلالة السياق (الخارجي) على أن معنى التغنى الجهر بالقراءة وقد تمثل ذلك في الظروف المصاحبة لرواية الحديث وهو أن عبارة « يجهر به » ليست من الحديث وإنما من صاحب لأبي هريرة الذي روى الحديث : « لم يأذن الله لشئ ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن » وقال صاحب له يريد يجهر به » (١) ، أما تفسير الأذن بالاستماع فقد صرح بأن ذلك هو ما يدل عليه السياق ونص عبارته « والأول أولى لقوله : ما أذن الله لشئ ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن » أي يجهر به ، والأذن الاستماع لدلالة السياق عليه ، كما قال تعالى ﴿ وأذنت لربها وحقت ﴾ أي استمعت لربها وحقت .. فالأذن ها هنا الاستماع ولهذا جاء في حديث رواه ابن ماجة .. قال : قال رسول الله ﷺ : لله أشدّ أَذَناً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته .

إن السياق الذي يشير إليه ابن كثير هنا هو السياق اللغوي حيث وردت الكلمة « أذن » في أحاديث أخرى وليس لها معنى سوى الاستماع وإذا ثبت ذلك كان استعمال هذا اللفظ هنا دليل سياقي آخر على أن المراد بالتغنى تحسين القراءة والجهر بها لأن الاستغناء بالقرآن ليس من السماع في شئ ، وقد رد على من زعم خلاف ذلك بأنه خلاف الظاهر من مراد الحديث (٢) .

وخلاصة القول أن صيغة تَفَعَّل في الحديث الأول « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » قد استخدمت في معنى استفعل (الطلب) وأن الأصل الاشتقاقي لها هو الغنى وأما في الحديث الثاني « ما أذن الله لشئ ما أذن لنبي (أو

---

(١) كتاب فضائل القرآن لابن كثير ص ٨٩ .

(٢) السابق ص ٩٠ .

كاذنه لنبي) يتغنى بالقرآن قد استخدمت في معنى غَنَّى وأن الأصل الاشتقاقي لها هو الغناء ، كما أن صيغة « فَعِل » من الأذَن في هذا الحديث هي من الأذن بمعنى الاستماع وأن الذي ساعد في تحديد المعنى سواء المعنى الوضعي أو معنى الصيغة إنما هو السياق خارجيا كان أو لغويا .

إن غض النظر عن السياق هو المسئول عن تردد بعض العلماء في تفسير معنى « يتغنى » في الحديث الأول بنفس ما فسرت به في الحديث الثاني ، وشتان ما هما ! .

لقد نسب للإمام الشافعي وسفيان بن عيينة في أحد الحديثين ما قاله في الحديث الآخر رغما عن اختلاف السياق في الحديثين فالشافعي فسر « التغني » بتحسين القراءة في الحديث الثاني وهذا هو ما نص عليه الأزهري في قوله « وأما الحديث الآخر « ما أذن الله لشئ ... » قال فإن عبد الملك أخبرني عن الربيع عن الشافعي أنه قال : معناه تحسين القراءة وترقيقها » [١] .

أما سفيان بن عينية فإنه فسر « التغنى » بالاستغناء في الحديث الأول وذلك فيما ينقله عنه أبو عبيد في حديث « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » حيث قال كان سفيان يقول : « معناه من لم يستغن به ولا يذهب به إلى الصوت » [٢] ، وبهذا الذي ذكرناه يندفع عن الإمامين (الشافعي وابن عينية) ما نسبه إليهما ـ خطأ ـ كل ابن الأثير وابن الجوزي [٣] .

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري ٨ / ٢٠١ .

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ٣٨٤ .

(٣) نقل ابن الأثير ما ذكره سفيان عن الحديث الأول إلى الحديث الثاني وذكر أن أبا عبيد تابعه في ذلك واتهمهما دون وجه حق بأنهما خالفا الظاهر من مراد الحديث (فضائل القرآن ص ٩٠) وليس الأمر كما قال ، أما ابن الجوزي فقد نسب للشافعي معنى « تحزين المرأة » في الحديث الثاني وفسر بها الحديث الأول (انظر غريب الحديث لابن الجوزي ٢ / ١٦٥) .

الفصل الرابع

الوحدات النحوية والسياق

ينهض بالمعنى الوظيفي على المستوى النحوي أو التركيبي ما يطلق عليه في الدرس اللغوي الحديث « **الوحدات النحوية** » التي تقابل مصطلح Tagmemes [(١)] الذي صاغه للمرة الأولى اللغوي الأمريكي بلومفيلد Bloomfield في عام ١٩٣٣ كما صاغ أيضا مصطلحا آخر يرتبط به ارتباطا وثيقا وهو مصطلح Texemes [(٢)] الذي يمكن ترجمته بـ « **الملامح النحوية** » ، ومن الجدير بالذكر هنا أن هذين المصطلحين رغم شهرتهما في الدراسات اللغوية في الغرب إلا أنهما لا يكادان يستعملان في مؤلفات علم اللغة المكتوبة بالعربية ، ولقد تطور مفهوم مصطلح « **الوحدة النحوية** » بعد بلومفيلد تطورا كبيرا خاصة عند بايك K. Pike وأتباعه من أنصار نظرية التاجميك Tagmemic theory التي تعد من أحدث نظريات التحليل اللغوي وخاصة على المستوى التركيبي [(٣)] ، وسنلقي الضوء على هذين المصطلحين في الفقرة التالية .

---

(١) يتكون هذا المصطلح tagmeme من الكلمة اليونانية tagma بمعنى نسق أو نظام + اللاحقة الإنجليزية em التي ترمز اختصارا لكلمة emic بمعنى موضوعي أو تجريدي وبهذا يصبح المعنى اللغوي لهذا المصطلح هو الوحدة التجريدية للنسق أو النظام . انظر في تحليل هذا المصطلح :

يانسن H. Janssen , Handb. der ling. S. 448

(٢) يتكون المصطلح Taxeme من عنصرين هما : Taxis وهي كلمة يونانية تعني التصنيف أو التوزيع + em التي أشرنا إليها في الهامش السابق ومن ثم يكون المعنى اللغوي للمصطلح : الوحدة الخاصة بالتصنيف الموضوعي (وليس الذاتي) لأجزاء التركيب .

انظر المرجع السابق ص ٤٨٧ .

(٣) انظر في أصول هذه النظرية وتطبيقاتها في الإنجليزية :

الوحدات النحوية Tagmemes

لما كان تحليل الصيغ المعجمية (الكلمات) يمكن أن يكون على شكل وحدات صوتية phonemes يتغير المعنى المعجمي بتغيرها ولكنها لا تؤدي معان في ذاتها . كما يمكن أن يتم هذا التحليل على المستوى المورفولوجي على شكل وحدات صرفية morphemes يحمل كل منها معنى مستقلا بذاته بحيث لا يمكن أن يتجزأ إلى أصغر من ذلك دون الإخلال بهذا المعنى وذلك مثل الوحدات الدالة على الزمن أو الجنس أو العدد في اللغات المختلفة ، فإن بلومفيلد قد انطلق في تحليله للجمل أو التراكيب من نفس هذا المنطلق وحلل الجمل إلى وحدات نحوية (تاجميمات) وملامح نحوية (تاكسيمات) بحيث تكون هذه الأخيرة في مقابل الفونيمات وتكون الأولى في مقابل المورفيمات و - بعبارة أخرى - يمكن القول بأنه : إذا كانت الصيغ المعجمية تحلل من حيث علاقتها بالمعنى إلى فونيمات لا تحمل معاني في ذاتها ولكنها تشير إليها فقط وإلى مورفيمات تدل على معان ذات طابع استقلالي فإن الصيغ النحوية أي التراكيب تحلل بنفس الطريقة إلى تاكسيمات أي ملامح نحوية ليس لها معنى [1] وإلى وحدات نحوية تدل على معان نحوية مستقلة وقد عرفت هذه الوحدات النحوية بأنها : أصغر وحدات التركيب النحوي التي تؤدي معان نحوية على سبيل الاستقلال [2] وذلك مثل تلك الوحدات الدالة على الفاعلية أو

= بايك K. Pike , on Tagmemes Nee gramemes , P. 237 f

براند R. Brand , Tagmemic theory , P. 7 f

روبنز R. Robins , General Linguistics , P. 287 f

وانظر في محاولة تطبيق هذه النظرية على اللغة العربية « مدخل إلى علم اللغة الحديث » ص ١٥٣ - ١٥٧ .

(١) عبارة بلومفيلد في كتابه Language , P. 166

Taxeme , is a simple feature of grammatical arrangment .

(٢) نص بلومفيلد في المرجع السابق (نفس الصفحة) على أن :

Tagmeme , is the smallest meaningful unit of the grammatical form

المفعولية أو الحالية إلخ .

الملامح النحوية Taxemes

عرفت الملامح النحوية بأنها أصغر وحدات التركيب النحوي التي لا تدل على معنى في ذاتها ولكن يؤدي تغيرها إلى تغير المعنى النحوي للوحدات النحوية ، وهذه الملامح وإن لم تكن ذات معنى مستقل فإن لها وظيفة هامة في الجملة هي الإشارة إلى المعنى النحوي والكشف عنه ومن ثم تحديد الوحدة النحوية وقد يقوم بهذه المهمة أكثر من ملمح واحد في الجملة الواحدة ومن ثم فإنها تعمل منفردة ومتضافرة للكشف عن المعاني النحوية بأنوعها المختلفة (وسنوضح ذلك فيما بعد) .

إن الملامح النحوية تختلف من لغة إلى لغة وكلما كانت اللغة ثرية في أبنيتها وتراكيبها كثرت هذه الملامح والعكس صحيح أيضا ، ووفقا لطبيعة بناء التراكيب في اللغة الإنجليزية التي بني عليها بلومفيلد تحليله للجملة على المستوى النحوي فإن هذه الملامح قد انقسمت تبعا لذلك إلى أربعة أنواع هي :

١ ـ الترتيب order : يوضح هذا الملمح الخاص بترتيب أجزاء الجملة علاقات النظم بين أجزاء الجملة أو العبارة مثال ذلك peter singt (بطرس يغني) وقد أشار هذا الملمح الترتيبيّ هنا إلى أن الجملة خبرية ولو عكسنا هذا الترتيب لكان المعنى على الاستفهام [١] ، وهنا نلاحظ أمراً له أهميته في التحليل النحوي وهو اعتبار معاني الخبر والاستفهام ضمن معاني النحو وهذه إشارة مهمة سبق إليها عبد القاهر الجرجاني كما سيتضح عند تناولنا للملامح النحوية في اللغة العربية .

---

(١) انظر في تحليل هذا المثال :

كونراد R. Conrad , K. Worterb . S. 266

٢ ـ الاختيار selection : ويقصد بهذا الملمح اختيار الصيغة الشكلية المناسبة من حيث كونها اسما أو فعلا أو حرفا [١] يمكن وروده في الموقع المعين ففي المثال السابق تطلب الفعل singt فاعلا ينتمي إلى قسم الأسماء في اللغة الانجليزية ومن ثم كان ورود هذا الاسم peter ملمحا نحويا يشير إلى كونه فاعلا وقد كان الوضع يختلف لو أعقب الفعل أداة كحرف العطف مثلا ، وسنرى عند حديثنا عن الملامح النحوية في اللغة العربية أن لهذا الملمح أهمية قصوى يؤدي عدم مراعاته إلى وصف الكلام بالقبح ـ على حد عبارة سيبويه ـ وذلك كما في « قد زيداً رأيت » نظراً لوقوع الاسم بعد أداة خاصة بالأفعال [٢] .

٣ ـ التعديل الصوتي phonetic modification لوحدة أو أكثر في الصيغة الصرفية : ويقصد بهذا الملمح تعديل الصيغة الصرفية صوتيا كي تتلاءم مع ما يسمى بالـ modous أي التعبير عن موقف المتكلم من موضوع الحديث كأن يكون هذا الحديث خبرا أو رغبة ، يقينا أو احتمالا ، نداءً أو رجاء وغير ذلك مما يوضح موقف المتكلم وعلاقته بما يتحدث عنه .

أما الحالات التي يشير إليها هذا الملمح فهي كما تصورها النحاة الإغريق :

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٢٦ ، وقد علق بعض الباحثين على وصف سيبويه لهذه العبارة بأنها من الكلام المستقيم القبيح بأنه « قد اختل بها شرط الورود النحوي بحيث صار (التركيب) قد + اسم وهذا التركيب غير مسموح به في اللغة العربية ولكنه لا يؤدي إلى خلل معنوي في صحة العلاقات بين أجزاء الجملة ولهذا السبب وصف الكلام بالقبح مع كونه مستقيما (دلاليا) وهنا نجد أن معنى الاستقامة في هذا المثال يعود إلى استقامة الدلالة إذ لم تتأثر بالخلل النحوي الذي طرأ على بناء الجملة من الفصل بين الأدوات فيها » بتصرف يسير عن النحو والدلالة للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٦٤ .

- حالة الإخبار أو التعبير عن الحقيقة وتسمى Indicative .

- حالة الأمر وتسمى Imperative .

- حالة الرغبة أو الطلب بوجه عام وتسمى Optative .

- حالة الشرط التي تفيد الربط بين أمرين يصدق أحدهما إذا صدق الآخر وتسمى conjunctive أو subjunctive ويمكن ترجمتها أيضا بحالة الإمكان وقد احتفظت كل من الإنجليزية والفرنسية بصيغ خاصة بهذه الحالة خلافا للغة الألمانية (١) .

- حالة التعبير عن الحدث المجرد (وهي الحالة التي يُعَبِّر عنها المصدر في اللغة العربية) وتسمى هذه الحالة Infinitive (٢) .

لقد أضاف لاينز حالة أخرى هي الاستفهام ورأى أن اعتبار الحالة الأخيرة من حالات المودوس modus لا يعدو أن يكون تأثراً بالنحو التقليدي (٣) (المتأثر بالمنطق اليوناني) إذ ترجع هذه الحالات إلى ما وضعه تراكس D. Thrax في كتابه Techne Grammatica (٤) وقد كان هذا المصطلح في النحو التقليدي لا ينطبق إلا على طائفة الأفعال المتصرفة حيث

---

(١) انظر : يانسن H. Janssen , Handb. der ling. S. 275 .

وقارن بـ « لواند وفسكي » . Th. Lewandowski , Ling Wörterb . II S. 497

(٢) أما في النحو اللاتيني فإنه توجد ثلاث حالات فقط هي : حالة الإخبار والأمر والاحتمال (التي تتضمن الشرط) وتعد حالة الإخبار indicative هي الحالة الأساسية التي لا تحتاج لعلامة وهي بذلك تشبه حالة المصدر في الإغريقية .

انظر في حالات المودس في اللاتينية :

هويبل C. Heupel , Taschenwörterb . S. 146 .

(٣) انظر لاينز J. Lyons , Einführung , S. 311 .

(٤) انظر في الجهود النحوية لـ « تراكس » مدخل إلى علم اللغة الحديث ص ٥٨ .

أن نظيره الأغريقي enklisis كان يعني التصريف تماما أما في الدراسات اللغوية الحديثة فإن التعبير عن هذه الحالات يكون بالتصريف كما يكون بالتعديل الصوتي الذي يلحق الوحدات الصرفية (١) وهذا هو عين ما اعتبره بلومفيلد ملمحا نحويا .

٤ ـ الأداء Modulations : ويختص هذا الملمح بالعناصر الأدائية مثل « النبر » و « التنغيم » و « المفصل » وغيرها وقد ذكرت مصادر الدرس اللغوي الحديث لهذا الملمح مثالين أحدهما من الإنجليزية والآخر من الألمانية ، أما المثال الإنجليزي فتوضحه عبارة ! Run التي يتحدد معناهاالنحوي أو التركيبي من خلال ملمحين : أحدهما النغمة التعجبية والآخر يتعلق بالصيغة المصدرية للفعل أي بالمودس وهنا تضافر الملمحان في الكشف عن المعنى النحوي فالتنغيم Intonation وتحوير الصيغة (٢) لتكون في حالة المصدر هما المسئولان عن تحديد المعنى ، أما المثال الألماني فتوضحه الوحدة النحوية « Komm » بمعنى « أقْبِل » وقد تحددت هذه الوحدة أيضا من خلال ملمحين هما : النغمة الخاصة بالنداء وملمح الاختيار المتمثل في استخدام عنصر فعلي بدلا من الصيغ الاسمية التي يمكن أن تحتل هذا الموقع (٣) .

---

(١) لاينز ، السابق ص ٣١٣ وقد قام لاينز بتقسيم الصيغ المعبرة عن حالة المتكلم إلى ثلاثة أقسام كبرى أطلق عليها مصطلح « دوائر التعبير » Modalitatsskalen .

الدائرة الأولى : الطلب مثل « هو في مستقر الرحمة » دعاء له .

الدائرة الثانية : الضرورة واللزوم مثل « لا بد أن أسافر إلى لندن » .

الدائرة الثالثة : التيقن أو الاحتمال مثل « يمكن أن يأتي ـ لا بد أن يأتي » .

وذكر أنه تقع في إطار كل دائرة من هذه الدوائر الثلاث أقسام فرعية عديدة .

(٢) انظر في تحليل هذا المثال : يانسن H. Janssen , Handb. , S. 485

(٣) انظر في ذلك : كونراد R. Conrad , K. Wörterb. S. 269

وقد ذكر هنا أن واحداً من الملمحين لا يفيد شيئا ولكنهما متضافرين يحددان المعنى النحوي ومن ثم الوحدة النحوية أو التاجميم .

إن الاقتصار على هذه الأنواع الأربعة من الملامح النحوية لا يعني أنه لا يوجد غيرها في لغات أخرى وسنرى مدى ثراء اللغة العربية فيما يتعلق بذلك عند حديثنا عن الملامح النحوية في اللغة العربية .

المعاني النحوية في اللغة العربية

من الوضوح بمكان أن الحديث عن الوحدات النحوية في اللغة العربية وما ترتبط به من ملامح تشير إليها وتدل عليها يلزمنا بتوضيح « معاني النحو » أولا ، ذلك أن تحديد الوحدات النحوية والملامح النحوية كليهما منوط بالدلالة على هذا المعنى أو الإشارة إليه وقد سبق القول بأن النظرية السياقية لا تفرق بين المعنى والوظيفة ومن ثم فإن المعاني النحوية هي نفسها - وفقا لذلك - الوظائف النحوية التي تقوم بها [1] الوحدات النحوية في سياقاتها المختلفة وحينئذ تدخل هذه الملامح النحوية ضمن مكونات السياق اللغوي .

---

(١) وهكذا سوى تسيرر Zierer بين كل من الوحدة النحوية والملمح النحوي إذ الوحدة النحوية أو التاجميم عنده هو : كل صيغة منطوقة لها مقابل استبدالي على المستوى النحوي أو التركيبي ولو أخذنا مثالا من اللغة العربية لتوضيح وجهة تسيرر لقلنا إن علامات الإعراب وهي في الأصل ملمح نحوي يشير إلى المعنى وليس له معنى في حد ذاته وفقا لبلومفيلد ، هذه العلامات عند تسيرر (والسياقيين) تشكل وحدات نحوية لأن علامة الرفع في مثل أكرم سعيدٌ أباه وشكر سعيداً أبوه هي وحدة نحوية لأن لها في هذا التركيب وظيفة الدلالة على الفاعلية وهي تقع في مقابل علامتي الجر والنصب .

أما عند بايك Pike فإن الوحدة النحوية تمثل العلاقة المتبادلة بين الشكل والوظيفة أي أنها وحدة مركبة وليست بسيطة يشكل المضمون أو المعنى النحوي جانبا وتشكل الصيغة (أو الملمح عند بلومفيلد) الجانب الآخر وقد عرفت الوحدة النحوية على هذا الأساس بأنها العلاقة المتبادلة correlative بين الوظيفة النحوية والأشكال التي تقوم بأدائها .

انظر في هذين المفهومين للوحدة النحوية :

يانسن H. Janssen , Handb. , S. 485 .

وفيما يتعلق بهذه المعاني في اللغة العربية فإن ابن قتيبة كان من أسبق اللغويين العرب إلى تحديد المراد بهذه المعاني النحوية وقد أشار إلى ذلك عند حديثه عن الإعراب الذي جعله (بشكله المعروف في الفصحى) من خصائص اللغة العربية فقال :

« ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها وحلية لنظامها ، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب ، ولو أن قائلا قال : هذا قاتلٌ أخي بالتنوين ، وقال آخر : هذا قاتل أخي بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله ودلّ حذف التنوين على أنه قتله ...» [1] ، وقال رسول الله ﷺ : لا يقتل قرشي صبراً بعد اليوم » فمن رواه جزما أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل إن ارتد ولا يقتص منه إن قَتَل ، ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد عن الاسلام فيستحق القتل ، أفما ترى « الإعراب » كيف فرق بين هذين المعنيين [2] .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٥ وفي كلام سيبويه الكتاب (١ / ١٧١) ما يفيد صحة ما استنتجه ابن قتيبة من الفرق بين التنوين الذي يليه مفعول به لاسم الفاعل وعدم التنوين الذي يليه مضاف إليه ، يقول سيبويه « إذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البته » وعلل لذلك بقوله : « لأنه (أي اسم الفاعل) إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه في الإعراب ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك .. وذلك قولك : هذا ضارب عبد الله وأخيه ، وجه الكلام وحده الجر لأنه ليس موضعا للتنوين » وينبغي هنا تقييد كلام ابن قتيبة بحالة عدم حذف التنوين استخفافا وإلا « فإن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون (في المثنى والجمع) ولا يتغير من المعنى شئ » انظر في أمثلة هذا الحذف الذي للاستخفاف الكتاب لسيبويه ١ / ١٦١ .

(٢) يشير ابن قتيبة هنا إلى أثر المعنى النحوي الذي دلت عليه العلامة الإعرابية وهو هنا من معاني الجمل (الخبر في حالة الرفع ، والنهي في حالة الجزم) في الأحكام الفقهية وهذا باب واسع تناولته كتب أصول الفقه وخصه أحد الباحثين بدراسة مستقلة هي « أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية » لعبد القادر السعدي (بغداد ===

لقد تحدث ابن قتيبة هنا عن أثر العلامات الإعرابية في التمييز بين المعاني ، ولما كان الإعراب يشغل الحيز الأكبر في النظام النحوي للعربية حتى جعل بعضهم الإعراب مرادفا للنحو [١] فإن المعاني المشار إليها هنا هي معان نحوية ، وقد ذكر ابن قتيبة بعض هذه المعاني صراحة وهي معنى الفاعل (الفاعلية) ومعنى المفعول (المفعولية) ، أما المعاني المذكورة ضمنا فهي في المثال (هذا قاتلٌ أخي) معنى المفعول إذا كان اسم الفاعل منونا ، ومعنى الإضافة إذا كان غير منون ، أما في الحديث الشريف فإن المعاني المشار إليها هي النهي (وهو من قبيل الإنشاء) والمعنى الآخر هو النفي (وهو من قبيل الخبر) وهذه من قبيل المعاني التركيبية التي يطلق عليها أحيانا معاني الكلام أو الجمل .

إن اعتبار النهي والنفي ضمن المعاني النحوية لم ينفرد به ابن قتيبة وإنما تابعه في ذلك أحمد بن فارس الذي تحدث عن معانٍ مشابهة مثل التعجب والاستفهام على أنها مما يستفاد من العلامة الإعرابية ومن ثم تكون داخلة ضمن المعاني النحوية يقول رحمه الله : « من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب ، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام .. ولا نعت من تأكيد » [٢] وقد ذكر ابن فارس في موضع آخر أن كلا من التعجب والاستفهام هما من معاني الكلام [٣] أو الجمل فدل ذلك على أن المعاني النحوية المستفادة من الإعراب

= ١٩٨٦) ، انظر في هذه الدراسة على سبيل المثال :

تعدد الزوجات ص ١٥٥ ، طهارة الرجلين في الوضوء ص ١٦٢ .

(١) انظر في هذا على سبيل المثال : لسان العرب (مادة ع ر ب) حيث جاء فيه :

والإعراب الذي هو النحو إنما هو إبانة عن المعاني بالألفاظ ، (اللسان ص ٢٨٦٥ ط . دار المعارف) .

(٢) الصاحبي ص ٧٦ .

(٣) السابق ص ٢٧٩ .

تطلق ويراد بها أحد أمرين :

١ - المعاني النحوية للكلمات أي تلك الوظائف التي تؤديها في الجملة أو التركيب وقد ذكر منها هنا الفاعلية والمفعولية - الإضافة - النعت - التوكيد .

٢ - المعاني النحوية للجمل أو الأساليب وهي التي أسماها معاني الكلام وقد ذكر منه هنا معاني الخبر - الاستفهام - التعجب .

أما أبو الفتح بن جني فقد ذكر المعاني (النحوية) ضمن تعريفه الإعراب بأنه : « الإبانة عن المعاني بالألفاظ » وعندما شرح هذا التعريف أشار إلى معاني الأبواب النحوية من مثل الفاعلية والمفعولية ، ولم يشر إلى معاني التراكيب مثل الخبر - النفي - الاستفهام - التعجب (١) .

لقد توج عبد القاهر الجرجاني جهود السابقين عليه من النحاة واللغويين فيما يتعلق بالتحديد الدقيق لمعاني النحو التي جعل من توخيها أساس نظريته المشهورة في « النظم » وسنورد هنا مثالين من دلائل الإعجاز يوضحان وجهة نظر عبد القاهر فيما يتعلق بالمراد من المعاني النحوية .

النص الأول

قالوا (المعتزلة) : لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئا مما يذكرونه ، لا يتأتى له نظم كلام . وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو ... وجوابنا .. هو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات (الاصطلاحية) فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول : جاءني زيد راكبا وبين قوله : « جاءني زيد الراكب » لم يفده أنه لا يعرف أنه إذا قال

---

(١) الخصائص ١ / ٣٥ .

« راكبا » كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا : إنه حال ، وإذا قال « الراكب » أنه صفة جارية على زيد ، وإذا عرف في قوله « زيد منطلق » أن زيداً مخبر عنه ومنطلق خبر لم يضره ألا يعلم أننا نسمي « زيد » مبتدأ ، وإذا عرف في قولنا « ضربته تأديبا له » أن المعنى في التأديب أنه غرضه من الضرب ، وأنه ضربه ليتأدب ، لم يضره ألا يعلم أنا نسمي التأديب مفعولا له ، ولو كان عدمه العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له وأردناه بها لكان ألا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه وألا ينصل فيما يتكلم به بين نفي وإثبات وبين « ما » إذا كان استفهاما وبينه إذا كان بمعنى الذي ، وإذا كان بمعنى المجازاة لأنه لم يسمع عباراتنا في الفرق بين هذه المعاني .

أترى الأعرابي حين سمع المؤذن يقول : أشهد أن محمداً رسولَ الله بالنصب فأنكر وقال : صنع ماذا : أنكر عن غير علم أن النصب يخرجه عن أن يكون خبرا ويجعله والأول في حكم اسم واحد ، وأنه إذا صار والأول في حكم اسم واحد ، احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاما ، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة ؟ إن كان لم يعلم ذلك فلماذا قال : « صنع ماذا ؟ » فطلب ما يجعله خبرا (١) .

ويتبين من هذا النص أن المراد من المعاني النحوية كان من مقصود المتكلمين وأنها تشمل - على سبيل المثال - الحال والصفة والمبتدأ والخبر والمفعول له ، كما تشمل أيضا ما يبين به المتكلم أغراضه من مثل النفي والإثبات والاستفهام والمجازاة (الشرط) كما أشار هنا أيضا إلى معاني الأدوات النحوية مثل « ما » التي قد تأتي موصولة أو استفهامية أو شرطية .

لقد وسع عبد القاهر مفهوم « معاني النحو » في مواضع أخرى من دلائل الأعجاز وجعلها تشمل ما نطلق عليه الآن « معاني صرفية » وذلك مثل التعريف والتنكير والإضمار والإظهار ، وإن دل هذا على شئ فعلى تبني عبد

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٤١٨ ، ٤١٩ .

القاهر لوجهة المتقدمين من علماء العربية الذين كانوا يرون أن النحو هو كما عبر عنه ابن جني : انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة (١) . وقد جعل عبد القاهر من توخي معاني النحو مراعاة الإمكانات التعبيرية المختلفة التي تتيحها اللغة العربية حيث يختار المتكلم من بين هذه الإمكانات ما يكون مناسبا للمعنى المعبر عنه وقد أطلق على ذلك مصطلح « الوجوه » وقد جعل عبد القاهر مسألة الفصل والوصل في الجمل من معاني النحو أيضا ، وهنا نصل إلى النص الثاني الذي يوضح مفهوم المعاني النحوية عند عبد القاهر .

النص الثاني

« إعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخل بشئ منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : « زيد منطلق » و« زيد ينطلق » و « ينطلق زيد » و « منطلق زيد » و« زيد المنطلق » و« المنطلق زيد » و« زيد هو المنطلق » و « زيد هو منطلق » ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : « إن تخرج أخرج » و« إن خرجت خرجت » و« إن تخرج فأنا خارج » و « أنا خارج إن خرجت » و « أنا إن خرجت خارج » ، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : « جاءني زيد مسرعاً » و « جاءني وهو مسرع » و « جاءني قد أسرع » و« وجاءني وقد أسرع » فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجئ به حيث ينبغي له .

---

(١) الخصائص ١ / ٣٤ .

وينظر في الحروف التي قد تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن يجئ بـ « ما » في نفي الحال ، وبـ « لا » إذا أراد نفي الاستقبال ، وبـ « إن » فيما يترجح أن يكون أو لا يكون ، وبـ « إذا » فيما علم أنه كائن ، وينظر في الجمل التي تسرد ، فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع « الواو » من موضع « الفاء » ، وموضع « الفاء » من موضع « ثم » وموضع « أو » من موضع « أم » وموضع « لكن » من موضع « بل » ، ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير ، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له » ، هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب موضعه ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي لـه .. (١) .

ونستطيع أن نستخلص من هذا النص مجموعة من الحقائق الكاشفة عما يعتبره عبد القاهر « **معانى نحوية** » (٢) .

١ ـ من هذه الحقائق أن « **معانى النحو** » التي تتوخى فيما أسماه بـ « **النظم** » تتسع لتشمل :

أ ـ معاني الأبواب النحوية التي تنهض بها المفردات أو ما في حكمها من الجمل التي لها محل من الأعراب وذلك مثل الخبر والحال والفاعل .. إلخ .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٨١ وما بعدها .

(٢) جعل الدكتور عبد العزيز علام (في علم اللغة العام ص ١٨٦) الإسناد والترتيب والإعراب من أسس معاني النحو (عند عبد القاهر) ودلالاته التي هي فوق الدلالات المعجمية ، ولعل المقصود بذلك أنها أمور تفاد منها تلك المعاني .

ب - معاني الأدوات أو الحروف مثل « ما » و« لا » و« إن » و« إذا » ويلحق بذلك ويتصل به معاني حروف الجر .

ج - معاني الجمل والأساليب مثل معاني الشرط والاستفهام والنفي وقد كشف عن هذا النوع من المعاني في موضع آخر بأزيد مما ذكر هنا حيث قال : « أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى ، أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا ... » [١] .

د - معاني بعض الوحدات الصرفية كالتعريف والتنكير .

٢ - ومنها الإشارة إلى الإمكانات التعبيرية الهائلة التي تتيحها اللغة العربية للتعبير عن هذه المعاني وقد أطلق على هذه الإمكانات مصطلح « **الوجوه** » وقد ذكر لجملة الخبر ثمانية أوجه وللشرط والجزاء خمسة وللحال ستة ويبدو أنه ذكر ذلك على سبيل التمثيل وليس الحصر وإلا فقد بقي من الإمكانات التعبيرية لجملة الشرط مثلا أن يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا مثل إن خرجت أخرجْ أو أخرجُ ، (بالجزم والرفع) [٢] ، أو يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا كما في قوله ﷺ « من يقم ليلة القدر غفر له ما تقدم من ذنبه » وقد أشار ابن مالك إلى هذين الوجهين بقوله « متخالفين » عندما تحدث عن إمكانات ورود الشرط والجزاء إذا كان كل منهما « فعلا » وذلك قوله :

وماضيين أو مضارعين   - تلفيهما - أو متخالفين [٣]

---

(١) المرجع السابق ص ٥٥ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل لبيت الألفية (٣٥/٤)

وبعد ماض رفعك الجزا حسن   ....   وقارن بعبد القاهر دلائل الإعجاز ص ١٨٠ .

(٣) في وصف الإمكانات التعبيرية لجملتي الشرط والجزاء في بيت ابن مالك ، وفي حديث عبد القاهر عن الوجوه المختلفة للباب النحوي الواحد ما يدحض رمي النحاة العرب بالتقصير في وصف التراكيب العربية وقد سبق الرد على ذلك في « مدخل إلى علم اللغة الحديث » ص ١٩٦ وقد كفانا ذلك هناك عن الإعادة هنا .

لقد فتح عبد القاهر بذلك بابا للبحث النحوي ما أحرى اللغويين المعاصرين أن يعطوه ما هو جدير به من الاهتمام فيعيدوا بحث الإمكانات التعبيرية للغة العربية بأن يرصدوا وجوه كل باب نحوي على سبيل الحصر ويوضحوا مواطن استخدام كل وجه وعلاقته بالمعنى العام للجملة التي يستخدم فيها ، صحيح أن النحاة العرب قد أشاروا إلى ذلك في كثير من الأحيان ولكنها إشارات مبعثرة هنا وهناك تحتاج إلى إعادة رصد ، كما تحتاج إلى وضعها في قوائم تسجل مرات ورود كل وجه والكشف عن السياقات التي يرد منها .

٣ ـ أشار عبد القاهر هنا إلى عنصر الاختيار بين الأبواب أو المعاني النحوية من ناحية و بين الوجوه المتعددة لذلك الباب النحوي الذي تتدرج تحته ، وبقدر توفيق الكاتب أو الشاعر في هذا الاختيار تكون مزية كلامه وخصوصيته وقد شبه ذلك بالأصباغ التي ترسم بها اللوحات الفنية « وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش فكما أنك ترى الرجل قد تهدى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج ، إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها إلى ما لم يتهد إليه صاحبه ، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب وصورته أغرب ، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيها معاني النحو ووجوهه التي هي محصول النظم » [١] .

وإذا كان بعض المحدثين قد أشار إلى عنصر الاختيار في اللغة الأدبية وذكر أن المترادفات هي المحك الأكبر للاختيار ، وأن التعبيرات المجازية هي أوسع أبواب هذا الاختيار أمام الشاعر أو الكاتب [٢] فإننا نضيف هنا ـ وفقا لعبد القاهر ـ الاختيار بين وجوه الأبواب النحوية لأن « هذه الوجوه والفروق

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٨ .

(٢) اللغة والإبداع لشكري عياد ص ٦٨ .

ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها » (١) .

معاني الكلام

سبق أن ذكرنا أن اللغة الإغريقية تميز بين خمس حالات تندرج فيما يسمى بمعاني الكلام أو دلالات التراكيب وأن اللاتينية تميز بين ثلاث فقط (٢) أما في اللغة العربية فإنها تميز بين عشر حالات تتعلق جميعا بموقف المتكلم من موضوع الحديث وقد جعلت لكل معنى صيغة خاصة مثل صيغة الأمر أو النهي أو التعجب ، بيد أن هذه الصيغ قد تتعدد معانيها في السياقات المختلفة فإذا كان ظاهر التركيب يفيد الأمر فإن باطنه قد يفيد واحداً من معان كثيرة ذكر منها ابن قتيبة : التهديد والتأديب والإباحة والفرض وقد تناول ذلك في باب أسماه « **باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه** » (٣) ومراده بظاهر اللفظ ما نسميه الآن بالتركيب السطحي أما المعنى المراد فهو ما يطلق عليه « التركيب العميق » ومن الأمثلة التي ذكرها « أن يأتي الكلام على لفظ الأمر وهو تهديد كقوله سبحانه : ﴿ **اعملوا ما شئتم** ﴾ ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن اللغة العربية قد جعلت صيغا خاصة للتراكيب السطحية فقط ، أما التراكيب العميقة فقد أوكلت أمرها إلى السياق لغويا كان أو خارجيا .

لقد ذكر ابن فارس مجموعة من هذه الصيغ وقسمها إلى عشرة أقسام أطلق عليها معاني الكلام وقد ذكر أنها عند بعض أهل العلم عشرة :

١ ـ الخبر	٢ ـ الاستخبار	٣ ـ الأمر
٤ ـ النهي	٥ ـ الدعاء	٦ ـ الطلب
٧ ـ العرض	٨ ـ التحضيض	٩ ـ التمني
١٠ ـ التعجب		

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٧ .

(٢) انظر ص ١٩٠ من هذا البحث .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٢٧٥ وانظر في المعاني المذكورة ص ٢٨٠ وما بعدها .

لقد خصصت العربية صيغة لكل معنى من هذه المعاني المتعلقة ببيان موقف المتكلم من موضوع الحديث بحيث تدل هذه الصيغة مجردة عن السياق على المعنى الذي خصصت له ، أما في الاستعمال فإنها تحتمل معان عديدة يحدد السياق واحداً منها وتسمى هذه الصيغة بـ « ظاهر اللفظ » كما ذكرنا عن ابن قتيبة أو « اللفظ » فقط مضافا إلى المعنى المجرد عن السياق وذلك كما في عبارة ابن فارس « لفظ الأمر » أو « لفظ الخبر » إلى آخره ، وقد عقد ابن فارس أبوابا لكل من الخبر والاستخبار (الاستفهام) والأمر وتناول في باب الأمر بقية الصيغ مثل النهي والطلب والدعاء ، وقد حدد المراد بهذه المعاني والصيغ التي تدل عليها كما أشار إلى عديد من المعاني التي تحتملها هذه الصيغ ونكتفي هنا بمثال واحد يوضح موقف ابن فارس من دلالة هذه التراكيب وهو ما ذكره في باب الأمر تاركين لمن يريد معرفة صيغ ودلالة بقية هذه المعاني إلى كتاب ابن فارس ، يقول رحمه الله « الأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سمي المأمور عاصيا [1] ويكون بلفظ « افْعَل » و « لِيَفْعَل » نحو قوله تعالى ﴿ أقيموا الصلاة ﴾ ونحو قوله عز وجل ﴿ وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ﴾ .

---

(١) جعل الخطيب القزويني الأمر نوعا من الإنشاء وذكر أن صيغته من المقترنة باللام وغيرها موضوعة لطلب الفعل استعلاء لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك وتوقف ما سواه على القرينة (السياق) (الإيضاح ص ٨٤) ، وجعله ابن يعقوب المغربي نوعا من أنواع الطلب وعرفه بأنه : طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء (مواهب الفتاح ٢ / ٣٠٨) ، أما بهاء الدين السبكي فقد وافق ابن يعقوب في جعله نوعا من الطلب وذكر من صيغه اسم الفعل نحو نزال وبراك (عروس الأفراح ٢ / ٢٠٩) وقد أشار صاحب تلخيص المفتاح إلى ذلك عندما مثل لصيغة الأمر بقوله : « وصيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو أكرم عمراً ورويد بكراً » .

وقد جعل الدكتور أبو موسى من القرينة التي أشار إليها الخطيب وهو ما نسميه بالسياق المصدر الذي تستمد منه الصيغة دلالتها وذلك قوله « لا بد من تأمل السياق لأنه هو الذي تستمد منه الصيغة دلالتها ، فقد ترى التركيب يجري في سباقين ويفيض بمعنيين متباينين » دلالات التراكيب ص ٢٦٣ .

فأما المعاني التي يحتملها لفظ (صيغة) الأمر فأن يكون أمراً والمعنى مسألة ... ويكون اللفظ أمراً وهو دعاء .. ويكون أمراً والمعنى وعيد .. ويكون أمراً والمعنى تسليم .. ويكون أمراً والمعنى تكوين .. ويكون أمراً والمعنى ندب .. ويكون أمراً والمعنى تعجيز .. ويكون أمراً والمعنى تعجب .. ويكون أمراً وهو تمن .. ويكون أمراً وهو واجب في أمر الله عز وجل .. ويكون اللفظ أمراً والمعنى تلهيف وتحسير .. ويكون أمراً والمعنى خبر .. [١] .

لقد استعانت اللغة العربية في التعبير عن هذه المعاني بملامح نحوية عديدة منها الصيغ المخصوصة كما في صيغ الأمر الآتية :

١ ـ صيغة فعل الأمر .

٢ ـ صيغة المضارع المقترنة بلام الأمر .

وهاتان الصيغتان أشار إليهما ابن فارس .

٣ ـ صيغة اسم فعل الأمر كما في نزال ودراك وهذه أشارة إليها البلاغيون [٢] .

٤ ـ صيغة رابعة أشار إليها النحاة وهي استعمال المصدر . يقول سيبويه : « ومما أجرى مجرى الفعل (أي فعل الأمر) من المصادر قول الشاعر :

على حين ألهى الناس جل أمورهم
فندلا زريق المال ندل الثعالب [٣]

---

(١) اذكر أمثلة عديدة لهذه المعاني من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وأقوالهم في الصاحبي ص ٢٩٨ – ٣٠٢ .

(٢) انظر شروح التلخيص ٢ / ٣٠٨ وقارن بالهامش قبل السابق .

(٣) الكتاب ١ / ١١٦ وقد ذكر ابن عقيل في شرح التسهيل إلى وقوع الخلاف في قياسية ==

ومنها استخدام الأدوات المخصوصة كما في التمني والرجاء والاستفهام .

ومنها أيضا العلامة الإعرابية كما مر في شرح ابن قتيبة للحديث النبوي الشريف « لا يقتل قرشي صبراً » حيث دل الجزم على النهي والرفع على الخبر وقد يكون أحد هذه الملامح كافيا لتحديد المعنى وقد تجتمع كلها أو اثنين منها لينشأ عن تضافرها إزالة اللبس الناجم عن اشتراك الصيغة أو الأداة أو العلامة الإعرابية في الدلالة على أكثر من معنى ، وقد يضاف إلى هذه الملامح اللفظية ملمح آخر لا يقل أهمية هو مراعاة السياق لغويا كان أم خارجيا ، ومن أمثلة مراعاة السياق بنوعيه : في تحديد المراد بصيغة الأمر : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أعملوا ما شئتم ﴾ فقد ذكر ابن فارس وابن قتيبة والخطيب القزويني أنها بمعنى التهديد والوعيد [1] وهذه الصيغة نفسها قد وردت في قول المصطفى ﷺ : « لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم » وفيها « دلالة على نهاية الرضا والقبول وكأنه سبحانه لفرط حبه ورضاه عن هذه الكوكبة المباركة يقول لهم افعلوا ما تشاؤون إن خيرا وإن شرا فالكل عندنا مقبول منكم ومرضي عنه » [2] .

= استعمال المصدر استعمال الفعل ونقل عن الفراء والأخفش أن ذلك يقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخ وغيره ، وفي التوبيخ بغير استفهام وفي الخبري المقصود به إنشاء أو وعد ، وذكر أن ذلك هو اختيار ابن مالك قائلا : إن في كلام سيبويه دلالة على اقتياسه فيما كان أمراً أو دعاء أو توبيخا أو إنشاء ، وقيل يقاس في الأمر والاستفهام فقط . انظر في تفصيل ذلك المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٤٢ .

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٠ ، والصاحبي ص ٢٩٩ ، والإيضاح ص ٨٥ .

(٢) دلالات التراكيب للدكتور محمد أبو موسى ص ٢٦٦ .

موقف المخاطب من موضوع الحديث

إذا كانت المعاني النحوية السابقة توضح علاقة المتكلم بموضوع الحديث وموقفه منه فهل توجد معان نحوية تتعلق بموقف المخاطب ؟ .

يستفاد من كلام البلاغيين العرب أن العربية قد خصصت وسائل معينة للتعبير عن علاقة المخاطب بموضوع الحديث خاصة إذا كان هذا الحديث مما يطلق عليه مصطلح « **الخبر** » أو « **الأسناد الخبرى** » إذ قسموا هذا الإسناد إلى ثلاثة أضرب يختص كل واحد منها بالتعبير عن حالة المتلقي أو المخاطب ، وهذه الأضرب هي :

١ - الخبر الابتدائي وذلك إذا كان المخاطب خالي الذهن كما في قولنا : عبد الله قائم .

٢ - الخبر الطلبي ويختص بالمخاطب إن كان متردداً وذلك كما في قولنا : إن عبد الله قائم .

٣ - الخبر الإنكاري وذلك إذا كان المخاطب منكراً لمضمون الحديث كما في قولنا : إن عبد الله لقائم .

يقول الخطيب موضحا هذه العلاقة بين المخاطب وموضوع الحديث :

« ينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك جاء زيد ، و « عمرو ذاهب » فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليا ، وإن كان متصَوِّر الطرفية (أي المخاطب) متردداً في إسناد أحد الطرفين إلى الآخر طالباً له [١] حسن تقويته بمؤكد كقولك : « لزيد عارف » أو

---

(١) تشير هذه العبارة « طالبا له » إلى كسبب في تسمية هذا النوع بـ « الخبر الطلبي » .

« إن زيداً عارف » ، وإن كان (المخاطب) حاكما بخلافه وجب توكيده بحسب الانكار فتقول : إني لصادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره وعليه قوله سبحانه ﴿ واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون ، إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون ... إلى قوله سبحانه : قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون ﴾ (١) .

وقد عقب الزمخشري على خلو الجملة الأولى من اللام واشتمال الثانية عليها بقوله : فإن قلت : لم قيل ﴿ إنا إليكم مرسلون ﴾ أولا ؟ و ﴿ إنا إليكم لمرسلون ﴾ آخرا ؟ قلت لأن الأول ابتداء إخبار والثاني جواب عن إنكار ، وقولهم ﴿ ربنا يعلم ﴾ جار مجرى القسم في التوكيد » (٢) .

وإذا كان كل كلام يؤخذ منه ويرد إلا ما جاء به الذكر الحكيم أو ثبت عن الصادق المصدوق ﷺ فإننا نأخذ بقول الزمخشري في الآية الثانية ونرد تعليله للآية الأولى بأنها خلت من اللام لكونها ابتداء إخبار إذ لو كان الأمر كما قال لقيل « أرسلنا إليكم » أو أرسلنا الله إليكم دون أن يؤكد الكلام بـ « إن » وكيف يكون الكلام ابتداء إخبار وقد سبق إرسال اثنين قبل التعزيز بثالث والآية تحكي قول الثلاثة ، وكأن أهل القرية - والله أعلم - قد خالجهم الشك عند التعزيز بهذا الرسول الثالث فجاء الكلام تبعا لذلك من النوع الثاني أي الخبر الطلبي الذي يستدعي التأكيد بمؤكد واحد .

لقد كان أحمد بن يحيى (ثعلب) أول من أشار إلى هذه المعاني المتعلقة بموقف المخاطب من موضوع الحديث ، يقول عبد القاهر الجرجاني فيما يرويه عن ابن الأنباري : « ركب الكندي المتفلسف إلى أبي

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص ١٤ والآيات الكريمة من سورة « يس » من الآية ١٣ إلى ١٦

(٢) الكشاف ٣ / ٣١٨ .

العباس (ثعلب) وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً فقال له أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : « عبد الله قائم » ثم يقولون : « إن عبد الله قائم » ، ثم يقولون : « إن عبد الله لقائم » فالألفاظ متكررة والمعنى واحد فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : « عبد الله قائم » إخبار عن قيامه ، وقولهم « إن عبد الله قائم » جواب عن سؤال سائل وقولهم : « إن عبد الله لقائم » جواب عن إنكار منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني ، قال أبو العباس : فما أحار المتفلسف جوابا »(١) .

إن إجابة هذا اللغوي الكوفي كانت فتحا عظيما أفاد منه البلاغيون العرب إفادة كبيرة حيث تحدثوا عن هذه الأصول التي أرساها ثعلب وقسموا الخبر إلى ابتدائي وطلبي وإنكاري وفقا للعلاقة التي يراها المتكلم بين المخاطب وموضوع الحديث ، ثم تناولوا تحت عنوان « **مخالفة مقتضى الظاهر** » عن تنزيل خالي الذهن منزلة السائل وتنزيل غير المنكر منزلة المنكر ، وفسروا بذلك ما لا يحصى من الأمثلة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وخطبهم وقد كان حريا بالنحاة أن يبحثوا المسألة أيضا من الجانب النحوي (الدلالي) وليس فقط من حيث إعمال « إن » وزيادة اللام في الخبر .

مراعاة حال المخاطب من خصائص العربية

لقد انفردت العربية بتخفيض ملامح نحوية تعبر عن العلاقة بين المخاطب وموضوع الحديث إذ لا يوجد أي أثر في النحويين اليوناني واللاتيني يشير إلى التعبير - نحويا - عن هذه العلاقة ولم تتحدث مؤلفات علم اللغة الحديث إلا عن العلاقة بين المتكلم وموضوع الحديث الذي يطلق عليه

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣١٥ وقارن بالإيضاح في علوم البلاغة ص ١٤ وما بعدها .

الـ modus ، ولهذا خفي على الكندي إدراك المعنى النحوي الذي تشير إليه هذه الملامح التي تتمثل أساسا في التقابل بين خلو الجملة من المؤكدات أو تأكيدها بأداة واحدة أو بأكثر من أداة ، وعلى الرغم من أن أبا يوسف يعقوب ابن إسحاق الكندي عربي صلبية كما يدل على ذلك سلسلة نسبه التي ذكرها ابن النديم إلا أنه كان « واحد عصره في معرفة العلوم القديمة بأسرها » (١) وخاصة ما يتعلق بالفلسفة والمنطق وقد كان النحو « الإغريقي » يشكل جزءا من الفلسفة ومن ثم فقد كان خلو هذا النحو الفلسفي (٢) أو النحو الأغريقي من مثل هذه الإشارات أو الملامح مدعاة لأن يقول الكندي ما قال ، وهناك سبب آخر أشار إليه الجرجاني عندما علل لذلك بعدم تتبع الكندي لمواضع « إن » التي قد تخفى حتى على بعض اللغويين من أمثال خلف الأحمر ، يقول رحمه الله : « فلو أن الفيلسوف قد كان تتبع هذه المواضع لما ظن الذي ظن ، هذا وإذا كان خلف الأحمر وهو القدوة ومن يؤخذ عنه ، ومن هو بحيث يقول الشعر فيخله فحول الجاهلين ، فيخفي ذلك له ، ويجوز أن يشتبه ما نحن فيه عليه حتى يقع له أن ينتقد على بشار ، فلا غرو أن تدخل الشبهة في ذلك على الكندي » (٣) .

---

(١) انظر في نسب الكندي (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي) الفهرست لابن النديم ص ٣٥٦ .

(٢) يدل على أن النحو كان داخلاً في إطار العلوم الفلسفية ما ذكره الخوارزمي في مفاتيح العلوم (ص ٣١) في الفصل الثالث عن « وجوه الإعراب على مذهب فلاسفة اليونانيين » حيث قال : الرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين واو ناقصة ... » وكانت هذه المؤلفات النحوية اليونانية مثار جدل في القرن الرابع الهجري يدل على ذلك ما ذكره ابن فارس (الصاحبي ص ٧٦) « وزعم ناس يتوقف عن قبول أخبارهم : أن الذين يسمون الفلاسفة (اليونانيين) قد كانت لهم إعراب ومؤلفات نحو » .

(٣) يشير عبد الظاهر الجرجاني هنا إلى ما يروى عن بشار بن برد فيما يحكيه الأصمعي من قوله : « كنت أشدو من أبي عمرو بن العلاء وخلف الأحمر ، وكانا يأتيان بشاراً فيسلمان =

إن مراعاة حال المخاطب لا تقتصر على تقسيم الخبر إلى ابتدائي وطلبي وإنكاري وهو ما يسمى بأضرب الخبر أو أحوال الإسناد الخبري ، وإنما شملت أيضا تقسيم « **القصر** » إلى ما يسمى بـ « **قصر الأفراد** » و « **قصر التعيين** » و « **قصر القلب** » وفقا لحالة المخاطب [١] ، وإذا كانت اللغة قد اعتمدت على ملامح نحوية تدل بها على أحوال الإسناد الخبري فإنها جعلت من السياق المصاحب للكلام - بالإضافة إلى أدوات القصر - دليلا على تحديد المعنى المراد من « نوع القصر » يقول القزويني : « ففي طريق النفي

= عليه بغاية الإعظام ... وأتياه يوما فقالا : ما هذه القصيدة التي أحدثتها في سلم بن قتيبة ؟ قل : هي التي بلغتكما ، قالوا فأنشدناها يا أبا معاذ فأنشدهما :

بكرا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التبكير

حتى فرغ منها فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان « إن ذاك النجاح في التبكير » « بكرا فالنجاح في التبكير » كان أحسن فقال بشار : إنما بنيتها أعرابية وحشية فقلت إن ذاك النجاح في التبكير ، كما يفعل الأعراب البدويون ، ولو قلت بكرا فالنجاح .. كان هذا من كلام المولدين ، ولا يشبه ذاك الكلام ، ولا يدخل في معنى القصيدة . قال : فقام خلف فقبله بين عينيه » وقد عقب على ذلك الجرجاني بقوله : فهل كان هذا القول من خلف والنقد على بشار إلا للطف المعنى وخفائه (باختصار وتصرف يسير عن دلائل الإعجاز ص ٢٧٢ ، ٢٧٣) والنص الموجود في المتن مقتبس من ص ٣١٩ من الدلائل .

والواضح هنا أن كلا من « إن » و « الفاء » يصلحان لربط الجملة الثانية بالأولى بيد أن الربط بـ « إن » يفيد معنى لا تفيده « الفاء » وهو هنا الإشارة إلى سؤال مقدر أجابت عنه الجملة المستأنفة « بإن » وهذا يتناسب مع الأسلوب العربي الفصيح الذي يؤكد اكلام بمؤكد واحد إذا كان المخاطب شاكا في الحكم وكان بمثابة السائل وهذا ما لا تفيده الفاء ، ويؤخذ من الحكاية المذكورة أيضا أن المولدين في ذلك العصر أصبحوا لا يفرقون بين هذه الأساليب وأن بشاراً يعرف ذلك ومن ثم بنى قصيدته - كما قال - أعرابية وحشية .

(١) انظر في معاني هذه المصطلحات الثلاث : قصر القلب وقصر الإفراد وقصر التعيين واعتماد ذلك على حالة المخاطب ، الإيضاح للخطيب القزويني ص ٧١ ، وقارن بشروح التلخيص ٢ / ١٧٩ وما بعدها .

والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء كقولك في قصر الفاعل على المفعول إفراداً أو قلبا بحسب المقام : ما ضرب زيد إلا عمراً ، وعلى الثاني (أي قصر القلب) لا الأول قوله تعالى : ﴿ ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم ﴾ لأنه ليس المعنى أني لم أزد على ما أمرتني به شيئا إذ ليس الكلام في أنه زاد شيئا على ذلك أو نقص منه ولكن المعنى أني لم أترك ما أمرتني به أن أقوله لهم إلى خلافه ، لأنه قاله في مقام (سياق) اشتمل على معنى أنك يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقوله إلى ما لم آمرك أن تقوله فإني أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدوني ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري بدليل قوله تعالى ﴿ أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله ﴾ [(١)] أي كما زعم هؤلاء أنك فعلت ذلك ، يقول الدكتور محمد أبو موسى موضحا اعتبار حال المخاطب في هذه الآية الكريمة « إن كلام عيسى وإن كان تسبيحا وضراعة وتبرئة لساحته في حضرة الرحمن ، فإنه يرمي إلى إبطال ما زعموه وتفنيده ، فإنهم زعموا أنه قال : « اتخذوني وأمي إلهين » فرد عليهم بقوله : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به » أي لا ما زعموه ، وإن الخطاب تصرف من الله إلى عيسى عليه السلام (ومن عيسى) إلى ربه استهانة بشأنهم حتى لا يقبل عليهم الحق ولا رسوله بالنظر والتكليم ، وحينئذ يكون اعتبار المخاطب ظاهراً في الآية مع توسيع مدلوله وهو أنه ليس المخاطب المباشر للخطاب فحسب ، وإنما ما يرمي إليه الكلام وإن كان بطريق غير مباشر كما هنا » [(٢)] .

إن حال المخاطب التي أشار إليها ثعلب وعبد القاهر وغيرهما من اللغويين وعلماء البلاغة لا يقصد بها المخاطب في ذاته وإنما يراد بها « ما وعاه المتكلم من حال المخاطب يعني بحال المخاطب المنعكسة في نفس المتكلم وليس حال المخاطب في ذاته ، فالمخاطب حينئذ يتحول إلى مثير من المثيرات

---

(١) السابق ٧٦ .

(٢) دلالات التراكيب ص ٦٠ ، ٦١ .

التي تعمل في نفس مبدع الكلام ، وبمقدار تأثره بهذا المثير ينضح ذلك على عباراته وأحوال صياغتها » [١] ، والخلاصة أن اللغة العربية قد انفردت من بين سائر اللغات - التي نعرفها بتخصيص وحدات نحوية للدلالة على أحوال المخاطب التي يعتقد المتكلم اتصافه بها من حيث الإنكار أو التردد أو خلو الذهن في « أضرب الخبر » ومن حيث اعتقاده الشركة أو عكس الحكم [٢] أو التردد بين الحكمين فيما يتعلق بأنواع القصر [٣] .

معاني النحو عند المحدثين من اللغويين العرب

تحدث الدكتور تمام حسان في كتابه « **اللغة العربية معناها ومبناها** » عن نوعين من المعاني النحوية هما :

١ - المعاني النحوية العامة كالخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد وكالطلب وفيه الأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتمني والترجي والعرض والتحضيض وكالشرط والقسم والتعجب والمدح والذم .. .

---

(١) السابق ص ٦٧ .

(٢) ليس من الضروري أن يتطابق اعتقاد المتكلم مع الواقع الفعلي لحال المخاطب فقد يكون المخاطب شاكا في الواقع ولكن المتكلم يعتقد أنه منكر وقد يكون خالي الذهن ولكن المتكلم يعتقد أنه شاك وهكذا والعبرة في النهاية هي بما يعتقده المتكلم من حال المخاطب لا بالحالة الفعلية أو الحقيقية لهذ المخاطب ، انظر في توضيح ذلك ، شروح التلخيص ص ١٨٤ وخاصة ما يتعلق بـ « القصر الادعائي » .

(٣) لا تقتصر مراعاة حال المخاطب على هذين البابين أي أضرب الخبر والقصر وإنما قد تشمل أيضا بعض حالات الحذف وصور التوسع في الكلام وقد أشار سيبويه إلى ذلك فقال (تعقيبا على تشبيه الكفار) في الآية الكريمة « ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً » : لم يشبهوا بما يَنْعِق وإنما شبهوا بالمنعوق به . وإنما المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعو مربه الذي لا يسمع ، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى . الكتاب ١ / ٢١٢ .

٢ - المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية .. (١) .

إن ما يطلق عليه الدكتور تمام حسان « معاني نحوية عامة » ينطبق على ما أسماه أحمد بن فارس « معاني الكلام » أو ما يطلق عليه في الدراسات اللغوية الحديثة بحالات « **المودس** » Modus أي ما يعبر به المتكلم عن موقفه من موضوع الحديث ، وقد قسم هذه « المعاني العامة » أو « معاني أساليب الجمل » (٢) إلى قسمين :

أولهما : الخبر الذي قد يكون :

أ - مثبتا ب - منفيا ج - مؤكداً

ثانيهما : الإنشاء وتحت هذا القسم نجد معاني :

أ - الطلب ب - الشرط ج - الإفصاح (٣)

---

(١) العربية معناها ومبناها ص ٢٦ وقارن أيضا بصفحة ١٧٨ وما بعدها .

وقد جعل الدكتور تمام حسان من هاتين الطائفتين من المعاني النحوية أساسين من خمسة أسس ينبني عليها النظام النحوي للغة العربية ، أما الأسس الثلاثة الأخرى فهي :

١ - مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها وهذا ما أطلق عليه مصطلح القرائن المعنوية .

٢ - ما يقدمه علم الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وهو ما أسماه بمباني القرائن اللفظية ، هذا قريب مما أطلق عليه بلومفيلد التاكسيمات أو الملامح النحوية التي تحدثنا عنها قبلاً .

٣ - القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده .

(بتصرف يسير عن العربية معناها ومبناها ص ١٧٨) .

(٢) كذا أطلق عليها الدكتور تمام حسان في ص ١٩٠ في كتابه المذكور .

(٣) تندرج في كل من ا ، ب ، ج فروع عديدة انظرها في جدول معاني أساليب الجمل ص ١٩٠ من العربية معناها ومبناها .

وفيما يتعلق بالمعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب فقد ذكر منها : المسند والمسند إليه والمفعول بأنواعه المختلفة والحال والاستثناء والتمييز والاختصاص ، كما ذكر منها معاني حروف الجر والإضافة والنعت والعطف والتوكيد والبدل (١) ، وقد ربط الدكتور تمام حسان بين هذه المعاني النحوية الخاصة وبين مجموعة من القرائن المعنوية أو اللفظية بحيث تصبح القرينة هي الدالة على المعنى النحوي ومن أمثلة ذلك أن التعدية تدل على المفعول به وقرينة الملابسة تدل على الحال وقرينة التفسير تدل على التمييز وقرينة الإخراج تدل على الاستثناء وهكذا ، ويبدو أن القرائن هنا تقترب ـ ولكنها لا تتطابق ـ مع مفهوم الملامح النحوية أو التاكسيمات taxemes لأن القرائن في نظر الدكتور تمام حسان لها معان تدل عليها أما التاكسيمات عند بلومفيلد فليس لها معنى وتنحصر وظيفتها في الإشارة ـ متضافرة مع غيرها ـ إلى الوحدة النحوية التي تنفرد بالدلالة على المعنى النحوي ، وإنه لمن الصعوبة بمكان أن يفهم المرء أن تكون الملابسة قرينة على الحال وأن يكون التفسير قرينة دالة على التمييز والإخراج قرينة دالة على الاستثناء لأن الملابسة والتفسير والإخراج هي بأنفسها التي تستفاد من هذه الأبواب النحوية وليس العكس ولننظر مثلا إلى تعريف الاستثناء كما أورده الأشموني :

الاستثناء : هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو بمنزلة الداخل .. (٢) ، وعلى هذا فكيف يكون الشئ قرينة على نفسه ؟ وكيف نستطيع القول مثلا بأن التفسير قرينة دالة على التمييز والتمييز والتفسير واحد (٣) .

---

(١) انظر على سبيل المثال ص ١٩٤ من « العربية معناها ومبناها » .

(٢) شرح الأشموني ٢ / ٣٩٥ .

(٣) ينظر هنا قول ابن مالك في تعريف التمييز بأنه :

اسم بمعنى من مبين نكـرة   ينصب تمييزا بما قد فسره

فالتمييز على هذا هو الذي يبين النكرة ويفسر المبهمات فكيف يكون التفسير قرينة معنوية ═══

المعنى النحوي الدلالي

في كتابه عن « **النحو والدلالة** » تحدث الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف عن « **المعنى النحوي الدلالي** » كما تحدث عن الوظيفة النحوية وعن « **المعنى النحوي الأولي** » وسنلقي الضوء في هذه الفقرة على هذه الاستعمالات الثلاث .

لقد تحدث الباحث عما أسماه بالمعنى النحوي الدلالي قائلا : « سوف أطلق على تفاعل المعنى النحوي الأولي والدلالة الأولية للمفردات في السياق الملائم الذي يعطي المفرد معنى جديداً خاصا في إطار الجملة « المعنى النحوي الدلالي » وقد يرد مختصراً « المعنى النحوي » وهو « أي المعنى النحوي » بهذا الفهم يختلف عما هو معروف بالمعاني النحوية المأثورة عن عبد القاهر الجرجاني »[١] .

إن الحديث عن المعنى النحوي الدلالي هنا يرتبط ارتباطا وثيقا بما أسماه سيبويه « **استقامة الكلام وإحالته** » حيث ترجع استقامة الكلام إن كان مستقيما وإحالته إن كان محالا [٢] إلى مراعاة الأمرين جميعا جانب

= على التفسير ؟ وأصرح من هذا ما ذكره الأشموني من أنه يقال : « تمييز ومميز وتفسير ومفسر وتبيين ومبين » فدل ذلك على مترادف هذه المصطلحات ، انظر شرح الأشموني ٢ / ١٣٦ وقارن بشرح المفصل حيث قال ابن يعيش : اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد ، (شرح المفصل ٢ / ٧٠) ولو قيل الابهام وتعدد الاحتمالات التي يتردد فيها المخاطب قرينة على أن الاسم المنصوب من قبيل التمييز لكان أقرب إلى الصواب ، يقول ابن يعيش (نفس المرجع والصفحة) موضحا هذه التسمية « والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض ولذلك سمي تمييزا وتفسيراً » قلت : وتبيينا أيضا .

(١) النحو والدلالة ص ٥٥ .

(٢) عقد سيبويه لذلك بابا أسماه : « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة » وقد قسم =

الوظيفة النحوية للكلمة من ناحية وجانب المعنى الوضعي (لمفرداتها) من ناحية أخرى ، أما المعنى النحوي الأولي فيقصد به عند الباحث الوظائف النحوية المختلفة التي تنهض بها المفردات وقد جعل من هذه الوظائف النحوية واحدة من أربع محاور يرتكز عليها بناء الجملة في اللغة العربية ، وتتمثل هذه المحاور في :

١ ـ وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى (النحوي) الأساسي .

٢ ـ مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة .

٣ ـ علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة .

٤ ـ السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقا لغويا أم غير لغوي .

= الكلام (الجمل) وفقا لتوافق العنصرين معا إلى خمسة أقسام : ثلاثة منها تتعلق بالاستقامة وقسمان يتعلقان بالإحالة وذلك على النحو التالي :

١ ـ مستقيم حسن مثل أتيتك أمس وسآتيك غدا .

٢ ـ مستقيم كذب مثل حملت الجبل وشربت ماء البحر .

٣ ـ مستقيم قبيح مثل قد زيداً رأيت .

٤ ـ محال مثل سآتيك أمس (حيث نقضت أول كلامك بآخره) .

٥ ـ محال كذب مثل سوف أشرب ماء البحر أمس (الكتاب لسيبويه ١ / ٢٦) .

والمراد بالكذب هنا ليس الكذب الأخلاقي وإنما الكذب الدلالي وقد تمثل هذا الكذب ـ كما يقول الدكتور حماسة (النحو والدلالة ص ٦٨) « لا في علاقة الفعل بالمفعول به النحوية من حيث هي ، بل في علاقة حملت (الفعل والفاعل) من حيث هو صيغة نحوية ومدلول معا ، وبعبارة أخرى في التفاعل بين الوظائف النحوية بعلاقاتها وما يمثلها من المفردات بدلالاتها » .

وقد تناول الدكتور حماسة هذه الأنماط الخمسة بالتحليل والدراسة في الصفحات ٦١ – ٨٦ من كتابه المذكور .

ويمثل المحور الأول في نظر الباحث المعنى النحوي الأولى أو الأساسي ، بينما يمثل المحور الثالث ما أطلق عليه المعنى النحوي الدلالي ، وهذا أشبه ما يكون باصطلاح بايك pike فيما يتعلق بمفهوم التأجيم (الوحدة النحوية) الذي رأى أنه عبارة عن « العلاقات المتبادلة بين الوظيفة النحوية والألفاظ أو الصيغ التي تشغلها » أو هي - بعبارة أخرى - وحدة مركبة من الوظيفة والصيغة بمعنى أنها علاقة متبادلة بين اللفظ والمعنى أو بين الشكل والوظيفة في إطار التركيب [١] .

أما الدلالة الأولية للمفردات التي تشكل جزءاً من مفهوم المعنى النحوي الدلالي [٢] فيقصد بها الدلالة المعجمية للكلمة ، ومن الأمثلة التوضيحية التي ساقها لتفسير المراد بهذا المعنى النحوي الدلالي عند تعرضه لشرح عبارة سيبويه « ومن ذلك قولهم : أكلت أرض كذا وكذا ، وأكلت بلدة كذا وكذا إنما أراد أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب » [٣] ، وقد علق الباحث على هذه العبارة بقوله :

« فوقوع الفعل « أكل » على الأرض « مفعولا به » وعلى كلمة بلدة مفعولا به كذلك هو الذي دفع سيبويه إلى تفسيره بقوله : إنما أراد : أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب أي أن التعبير انتقل من مستوى إلى مستوى آخر فلم تعد دلالة الألفاظ الأولية هي المرادة هنا وإنما المراد شئ آخر قريب من الدلالة الأولية ، وله به صلة ، وقد استغل تفاعل العلاقات النحوية مع دلالة المفردات الأولية في إفادة هذا المعنى الجديد فالأكل لا يقع من « متكلم » على

---

(١) انظر في مفهوم التاجميم عند بايك وغيره من اللغويين الأمريكيين :
لواندوفسكي Lewandowski , ling. wörterb. , III S. 961 .

(٢) تحدث كل من الدكتور عبد الغفار هلال (علم اللغة بين القديم والحديث ص ٢٢٠) والدكتور عبد العزيز علام (علم اللغة العام ص ١٩٤) عن « الدلالة النحوية » باعتبارها قسيما للدلالة المعجمية أو الوضعية من ناحية وللدلالتين الصوتية والصرفية من ناحية أخرى .

(٣) النحو والدلالة ص ٦١ وقارن بسيبويه الكتاب ١ / ٢٦٤ .

« الأرض » أو على « البلدة » ويكون المقصود هو المعنى الأولي « الحرفي » وقد صارت « الإصابة من الخير » هي المعنى النحوي الدلالي « لأكل الأرض » وهكذا [١] .

إن المعنى النحوي الدلالي هنا كما يراه الدكتور حماسة لا يختلف في قليل أو كثير عما أسماه عبد القاهر « معنى المعنى » وهو أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر [٢] ، وقد ذكر أن مدار ذلك على الكناية والاستعارة والتمثيل والمجاز [٣] .

ويبقى هنا بعض التساؤلات من نحو : هل يتعلق المعنى النحوي الدلالي بالمفردات فقط أو بالجمل أو بهما معا ؟ وهل تدخل الأدوات مثل « حروف الجر » ضمن المفردات التي لها معان أولية (معجمية) ؟ وكيف تتفاعل مع الوظيفة النحوية التي تنهض بها ؟ وقد أجاب الباحث عن التساؤل الأخير بـ « أن دراسة حروف المعاني دراسة للتركيب الذي يكون فيه الحرف بمفرداته وعلاقاته الأخرى ، فعلى سبيل المثال ، الذي يجعل « أو » للتخيير أو للإباحة إنما هو الدلالة الملابسة للكلام (السياق) ... وقد ذكر لها المتأخرون (من النحاة) اثنى عشر معنى .. » [٤] فهذا يدل من وجهة نظره على أن لهذه الحروف معاني وهي معان نحوية بطبيعة الحال وليست معان معجمية [٥] ومن

---

(١) النحو والدلالة ص ٨٥ وعبارة انتقال الكلام من مستوى إلى مستوى آخر الواردة في هذا النص إنما تشير إلى أن الكلام قد انتقل من الحقيقة إلى المجاز .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٦٣ .

(٣) انظر أمثلة ذلك في المرجع السابق ص ٦٦ وقارن أيضا بـ : ص ٢٦٣ وما بعدها .

(٤) النحو والدلالة ص ٤٨ وقارن بابن هشام في مغنى اللبيب ١ / ٦١ حيث فصل القول في هذه المعاني الاثنى عشر .

(٥) ينتمي هذا الصنف من الكلمات إلى ما يسمى بالصيغ الفارغة أو الكلمات النحوية وذلك على العكس من الكلمات مثل : رجل - يقوم - ضارب .. إلخ والفرق بين الصنفين كما يقول لاينز : « كل ما ينبغي قوله أن بعضا مما يسمى بالصيغ الفارغة للكلمة (مثل : أل ، من ، ذو ، إلى =

ثم فإن التفاعل المشار إليه بين المعاني النحوية والمعجمية لا يتحقق في هذا النوع من الألفاظ .

وتبقى ملاحظة أخيرة حول محتوى الاستقامة أو الصدق في الجمل التي تمثل قضاياغير صادقة دلاليا وذلك مثل الجملة التي تناولها الدكتور حماسة نقلا عن سيبويه « أكلت أرض كذا » وهي من النوع الذي وصفه سيبويه بأنه « مستقيم كذب » ومثل له هناك بـ « حملت الجبل » إذ يبدو أن وجود القرينة الدالة على المجاز متحققة في « أكلت أرض كذا » وغير متحققة في « حملت الجبل » ومن ثم وصفت الأولى بأنها مستقيمة نحويا ودلاليا بينما وصفت الثانية بأنها مستقيمة نحويا وخاطئة دلاليا (أو كاذبة بعبارة سيبويه) [١] ، وقد أشار لاينز إلى أن التفرقة بين الاستقامة الدلالية والاستقامة النحوية ليس من الدقة على النحو الذي نتوقعه [٢] .

= إذا) لها معنى نحوي ، أما الصيغ الكاملة للكلمة كافة فلها معنى نحوي وآخر معجمي ، اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب ص ٥٣ .

(١) وهنا يؤدي السياق دوراً مهما (كما سنشرح فيما بعد) فإذا أريد بالجبل معناه المعجمي الأصلي كانت العبارة كاذبة دلاليا وإن أريد به حمل شئ ثقيل كالجبل كانت العبارة صحيحة نحويا ودلاليا ، انظر النحو والدلالة ص ٧٧ وقارن بالكتاب لسيبويه ١ / ٢٦ .

(٢) انظر « اللغة والمعنى والسياق » لجون لاينز ص ١١٢ ، وقد قرر بأن هناك وحدات كلامية عديدة يعتبر عدم قبولها مسألة نحوية وليست مسألة دلالية ، وقد مثل لذلك بالعبارة الإنجليزية I want that he will come أريد أن هو سيأتي ، وقد ذكر أن ذلك بلا شك يعد جملة غير نحوية في اللغة الإنجليزية إذا ما قورنت بجملة I want him to come (أريده أن يأتي) فإذا نطق أجنبي الجملة الأولى فيحتمل تأويلها وبالتالي فهمها على أنها صيغة خاطئة للجملة الثانية وهذه الجملة تناظر تماما ما وصفه سيبويه بأنه مستقيم قبيح ومثل له بـ « كي زيد يأتيك » و « قد زيداً رأيت » فهذه الجمل وأمثالها وإن كان يمكن فهمها دلاليا إلا أنها خاطئة (أو بعبارة سيبويه قبيحة) نحويا ، وهنا نسجل بكل الاعتزاز سبق سيبويه لما يظن أنه من مبتكرات الدرس اللغوي الحديث .

الوحدات النحوية في اللغة العربية

إذا جاز لنا أن نستخدم نفس المقياس الذي اعتمد عليه بلومفيلد عندما حلل التراكيب النحوية وقسم عناصرها إلى تاجميمات tagmemes وتاكسيمات taxemes أي إلى وحدات نحوية تكون في مقابل المورفيمات أو الوحدات الصرفية ، وإلى ملامح نحوية تكون في مقابل الفونيمات أو الوحدات الصوتية ، إذا جاز ذلك فإننا نستطيع وبنفس المنطق أن نقول بوجود نوعين من الوحدات النحوية في اللغة العربية :

النوع الأول : هو الوحدات النحوية الإفرادية وهي التي تراد بالوحدات النحوية عند الإطلاق .

النوع الثاني : هو الوحدات النحوية التركيبية وهي التي تفاد من الجملة بأسرها بحيث يكون التركيب كله وليس جزءاً منه هو المسئول عن أداء هذا المعنى وذلك قياسا على أن هناك فونيمات (إفرادية) phonemes ، وفونيمات تركيبية وهي التي يطلق عليها وحدات أدائية أو ملامح أدائية Suprasegmental phonemes وذلك مثل النبر والتنغيم والمفصل (أو الوقفة) [1] .

---

(١) انظر في هذه الملامح الأدائية ، علم الصوتيات للدكتور عبد الله ربيع محمود ص ٢٦٦ - ٢٩٦ وقد عرفها لوادوفسكي بأنها : تلك الوحدات الصوتية التي لا يمكن أن تتجزأ وتقع على أكثر من وحدة صوتية (إفرادية) بحيث تلاحظ فيها جميعا فالنبر على سبيل المثال يقع على مقطع بأكمله وليس على الوحدات التي يتكون منها كل على حدة .

لواندوفسكي . H. Lewandowski , ling. wörterb. III S. 947

وقد وسم بعض الباحثين من الصوتيين العرب هذه الوحدات الأدائية بأنها فونيمات فوق تركيبية بينما وصف النوع الأول بأنه فونيمات تركيبية وفي هذا إيهام وغموض نظراً لأن وصف الباء في اللغة العربية مثلا بأنها فونيم تركيبي قد يوحي بأنها لا تستخدم وحدها أو أن أثرها ينسحب صوتيا على التركيب كله وليس هذا هو المقصود ، ولعل الباحث أحب أن يصوغ عبارة =

وقد سبق تعريف الوحدة النحوية بأنها أصغر وحدة في التركيب النحوي تدل على معنى مستقل بذاته وقد سبق لنا توضيح المراد بـ « معاني النحو » ورأينا أنها تشمل ـ وفقا لعبد القاهر ـ معاني الأبواب النحوية كالفاعلية والمفعولية ، كما تشمل معاني الأدوات مثل حروف الجر وحروف العطف كما تشمل معاني الجمل مثل النفي والاستفهام إلى آخره وعلى ضوء ذلك فإنه يمكننا تقسيم هذه الوحدات النحوية في اللغة العربية إلى : وحدات إفرادية ووحدات تركيبية ، ونوجز فيما يلي الحديث عن هذين النوعين .

١ ــ الوحدات النحوية الإفرادية

نقصد بذلك تلك الوحدات الصغرى التي تدخل ضمن مكونات جملة ما بحيث تدل على معنى مستقل من معاني النحو وتنقسم هذه الوحدات إلى قسمين أساسيين :

الأول : ما دل على معنى نحوي ومعجمي معا وتمثله ما يسمى في الاصطلاح اللغوي الألفاظ المتلئة وذلك مثل رجل وامرأة وجبل وفرس وغير ذلك من الألفاظ التي إذا سمعها ابن اللغة يحدث في ذهنه صورة لما تشير إليه هذه الألفاظ في العالم الخارجي ، فإذا وقعت هذه الألفاظ في جملة ما فإنها تعبر بحسب موقعها في الجملة على معنى من معاني النحو بالإضافة إلى دلالتها الوضعية أو المجازية وفقا للسياق المستخدمة فيه .

= « حرف مبني » في « مقابل حرف المعنى » في ضوء الدرس الصوتي الحديث فاستبدل بالمبني كلمة التركيب الموهمة ، أما وصفه لما يسمى suprasegmental phoneme بأنه فوق تركيبي فإنه يوهم وفقا لمصطلحه بأنه يقع فوق الفونيم التركيبي وليس هذا بصحيح لأنه يقع على أكثر من وحدة صوتية وذلك مثل النبر الذي لا يختص بوحدة صوتية واحدة وإنما يشمل كل الوحدات التي يتكون منها المقطع كما قال لواندوفسكي . انظر دراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر ص ١٨٥ ، ويبدو أن المسئول عن هذا الخلط هو ترجمة segment على أنها تعني تركيب وهي في الحقيقة بمعنى قطعة أو جزء ، انظر في هذا المعنى :

يانسن Handb. der ling. S. 371 .

الآخر : ما دل على معنى نحوي فقط ويطلق على هذا النوع من الكلمات مصطلح الكلمات الفارغة أي تلك التي لا تحدث في الذهن صورة مقابلة لها في العالم الخارجي [١] ، أي أنها لا تشير إلى شئ إذا استعملت خارج التركيب ويمكننا أن نسميها بالألفاظ النحوية [٢] نظرا لاقتصار إفادتها على المجال النحوي ومن ثم فهي غير ممكنة التعريف معجميا ويمكن تحديد معنى هذه الكلمات النحوية أو الصيغ في أطار المبدأ العام التالي « إن معنى صيغة ما هو مقدار إسهامها في الجمل التي ترد فيها » [٣] وسوف يتضح فيما بعد أهمية السياق في تحديد المعنى النحوي لهذه الألفاظ التي يمثلها في العربية ما يعرف بـ « **حروف المعاني** » مثل أدوات العطف والشرط والاستفهام وحروف الجر وغير ذلك مما أطلق عليه ابن هشام مصطلح « **المفردات** » ويعني بها الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف [٤] .

٢ ـ الوحدات النحوية التركيبية

يراد بالوحدات النحوية التركيبية هنا : كل ما دل على معنى يوصف به

---

(١) أنظر في معنى هذين المصطلحين (الفارغة والممتلئة) لاينز ، اللغة والمعنى والسياق ص ٥٠ وقد ذكر المؤلف أن التمييز بين الصنفين ليس واضح المعالم دائما إلا أنه يمكن إدراكه بالحدس في مثل رجل ـ جاء ـ أحضر بالنسبة للنوع الأول وفي مثل : أل ـ من ـ ذو ـ و ـ إلى ـ إذا ـ بالنسبة للصنف الثاني .

(٢) قد يطلق على الكلمات الفارغة مصطلحات أخرى مثل : كلمات الصيغة أو كلمات الوظيفة ، أو الكلمات البنيوية (التركيبية) ، انظر لاينز ، السابق ص ٥١ ، قلت إن تسميتها بالكلمات النحوية ـ كما أفدت ذلك من الأستاذ الدكتور تمام حسان شفويا ـ قد يكون أنسب هذه التسميات حيث نستطيع بموجب هذه التسمية أن نقسم الكلمات في العربية إلى : كلمات معجمية وكلمات نحوية .

(٣) لاينز ، اللغة والمعنى والسياق ، ص ٨٢ .

(٤) مغنى اللبيب ١ / ١٣ .

التركيب أو الجملة بأسرها وذلك مثل معنى الاستفهام أو الأمر أو غير ذلك مما أسماه ابن فارس « **معاني الكلام** » [١] وهذه الوحدات على المستوى النحوي تقابل الوحدات الأدائية على المستوى الصوتي فإذا كان لدينا في المجال الصوتي Suprasegmentale phoneme فإن مجال التحليل النحوي يتسع أيضا ليشمل ما أسميه Suprasegmentale tagmeme وتنقسم هذه الوحدات النحوية التركيبية وفقا لعلاقتها بالمتكلم أو المخاطب إلى قسمين هما :

الأول : وحدات تتعلق بموقف المتحدث أو علاقته بموضوع الحديث وهذه الوحدات موجودة في كل اللغات وإن كانت تختلف في العدد من لغة لأخرى ، وهي تلك التي يطلق عليها حالات المودس modus في اللغات الهندية والأوربية ، وترجع أقدم محاولة لتحديد هذه الوحدات وتصنيفها إلى ديونسيوس تراكي [٢] في كتابه Texna Grammatike وقد ذكر منها في اللغة اليونانية :

١ ـ وحدة الإخبار أو التقرير .
٢ ـ وحدة الأمر .
٣ ـ الوحدة المعبرة عن الرغبة أو الطلب .
٤ ـ الوحدة الدالة على الشرط .
٥ ـ حالة الإطلاق (أي مطلق التعبير عن الحدث) .

وقد ظلت هذه الحالات المعبرة عن موقف المتكلم سائدة في مؤلفات اللغويين الأوربيين حتى العصر الحديث ، وقد كان لاينز محقا عندما رأى أن « حالة الإخبار أو التقرير » ينبغي ألا تعد ضمن حالات المودس الخاصة

---

(١) الصاحبي ص ٢٨٩ .
(٢) انظر ص ١٩٧ من هذا البحث .

بالمتكلم وأن ذكرها في كتب النحو لا يعدو أن يكون تقليداً لما أورده النحاة القدماء وقد أضاف بدلا من ذلك حالة أو معنى الاستفهام [١] وهو بذلك يتفق مع وجهة النحاة والبلاغيين العرب الذين جعلوا « الخبر » قسما قائما برأسه يختلف عما أسموه بالإنشاء (والاستفهام جزء منه) ، يقول التهانوي : « اعلم أن الحذاق من النحاة وأهل البيان وغيرهم قاطبة متفقون على انحصار الكلام في الخبر والإنشاء وأنه ليس له قسم ثالث » [٢] ،.ومما يدل على أن ما اصطلح على تسميته في التراث العربي « إنشاء » إنما يرجع إلى المتكلم ويعبر عن حالته قولهم : « إن الكلام إن لم يفد طلبا بالوضع ولم يحتمل الصدق والكذب يسمى تنبها وإنشاء لأنك نبهت به على مقصودك وأنشأته أي ابتكرته من غير أن يكون موجوداً في الخارج سواء أفاد طلبا باللازم كالتمني والترجي والنداء والقسم أولا » [٣] ، ويدخل في هذا المفهوم أيضا ما أفاد طلبا بالوضع مثل الاستفهام والأمر والنهي إلخ .

إننا لا نبعد كثيراً إذا أطلقنا على هذه الوحدات النحوية التركيبية الخاصة بالمتكلم مصطلحا مختصراً هو : **الوحدات النحوية الإنشائية** .

الثاني : وحدات تتعلق بموقف المخاطب من موضوع الحديث لأن المخاطب إما أن يكون خالي الذهن أو شاكا أو منكراً ولكل حالة من هذه الحالات الثلاث ما يناسبها من الوحدات النحوية التركيبية فحالة خلو الذهن يناسبها ما يسمى بـ « الخبر الابتدائي » أي الخالي من أي نوع من أنواع

---

(١) انظر في رأي لاينز . J. Lyons , Einführung , S. 311

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ١٨٦ وقارن بالإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢ / ٧٦ ، وقد وردت في المرجعين تقسيمات أخرى تراوحت بين العشرة والثلاثة والتحقيق أنها تنقسم إجمالا إلى اثنين خبر وإنشاء ولكنها تفصيلا قد تصل إلى العشرة وربما زادت ، وبهذا يصح قول ابن فارس إن معاني الكلام عشرة (الصاحبي ٢٨٩) .

(٣) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢ / ٧٦ ، وقارن بالإيضاح للقزويني ص ٧٨ .

التأكيد والحالة الثانية يناسبها تأكيد الكلام إلى حد ما وهو يسمى بـ « الخبر الطلبي » أما الحالة الأخيرة فيناسبها التأكيد بأكثر من مؤكد وهو ما يسمى بالخبر الإنكاري ويمكن أن نطلق على الوحدات النحوية التركيبية المتعلقة بالمخاطب **الوحدات النحوية الخبرية** وقد ترد هذه الوحدات في حالة النفي كما ترد في حالة الإثبات وقد سبق الحديث أن هذا النوع من الوحدات النحوية مما تختص به اللغة العربية إذ لا نجد تقسيما مماثلا لذلك فيما نعرفه عن المعاني النحوية في اللغات الأخرى (١) .

الوحدات النحوية الإنشائية

قسم البلاغيون العرب المعاني الإنشائية إلى معان طلبية ومعان غير طلبية وذكروا أن الطلب هو ما استدعى مطلوبا غير حاصل في وقت الطلب وأن ذلك هو المقصود بالنظر عندهم ، وأقسام الطلب عديدة ذكر منها الخطيب القزويني : التمني ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والنداء (٢) وزاد السيوطي في الاتقان على هذه الخمسة معنى الترجي (٣) ، أما النحاة فتحدثوا عن ذلك عند نصب المضارع المقترن بفاء السببية إذا وقعت في جواب الطلب وقد ذكر الزمخشري من ذلك خمسة معان هي : الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض وذكر ابن يعيش أن منهم (من النحاة) من يضيف إليها الدعاء (٤) أما ابن عقيل فقد جعلها سبعة في شرحه للألفية حيث أضاف معنى التخفيض وجعلها ثمانية - تبعا لابن مالك - في شرح التسهيل وأضاف إليها معنى الرجاء (٥) ، وقد جمع الدكتور تمام حسين بين هذه الآراء فجعل الطلب

---

(١) انظر ص ٢١٤ من هذا البحث .

(٢) الإيضاح ص ٧٨ - ٨٦ .

(٣) الإتقان ٢ / ٧٩ - ٨٣ .

(٤) انظر رأي الزمخشري وابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ٢٦ .

(٥) انظر في ذلك ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤ / ١٢ ، وشرح التسهيل المسمى بـ « المساعد على تسهيل الفوائد » ٣ / ٨٤ ، أما ابن هشام في شذور الذهب فقد ذهب إلى =

يشمل النداء [١] .

إن هذه المعاني الطلبية قد تستخدم في معان أخرى متفرعة عنها ، وقد يندرج بعضها في بعض فالأمر على سبيل المثال قد يراد به التهديد كما في قوله تعالى ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ ، والإهانة كما في قوله سبحانه : ﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾ ، والتسخير كما في قوله سبحانه : ﴿ كونوا قردة خاسئين ﴾ ، والتعجيز كما في قوله جل من قائل : ﴿ فأتوا بسورة من مثله ﴾ إلى غير ذلك من المعاني [٢] ، وقد يندرج معنى الدعاء في الأمر أو في النهي مثال ذلك (في الأمر) ﴿ رب اغفر لي ولوالدي ﴾ ومثاله في النهي ﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ﴾ يقول ابن يعيش مؤكدا اشتمال الأمر على الدعاء « الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة وله ولصيغته أسماء بحسب إضافته فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له أمر وإن كان من النظير إلى النظير قيل له طلب (التماس) وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء » [٣] .

أما المعاني الإنشائية غير الطلبية فتشمل : المجازاة أو الشرط ، والقسم [٤] ، والتعجب ، والمدح ، والذم ، وغير ذلك مما أطلق عليه الدكتور

= أنها سبعة ولم يذكر الرجاء (شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٠٢) .

(١) العربية معناها ومبناها ص ١٩٠ .

(٢) انظر هذه المعاني وغيرها في الإتقان ٢ / ٨١ وقد ذكر السيوطي للاستفهام اثنين وثلاثين معنى . انظر ص ٧٩ – ٨١ في نفس المرجع .

(٣) شرح المفصل ٧ / ٥٨ .

(٤) في الإتقان ٢ / ٨٣ ذكر الشرط والقسم على أنهما من أقسام الإنشاء حيث لم يفرق في هذه الأقسام بين الإنشاء الطلبي وغيره ، أما التعجب فقد جعله السيوطي (٢ / ٧٨) فرعا على الاستفهام حيث يقول « أما التعجب فالاستفهام معه مستمر فمن تعجب من شئ فهو بلسان الحال سائل عن سببه .

تمام حسان **المعانى الإفصاحية** [١] .

الوحدات النحوية الخبرية

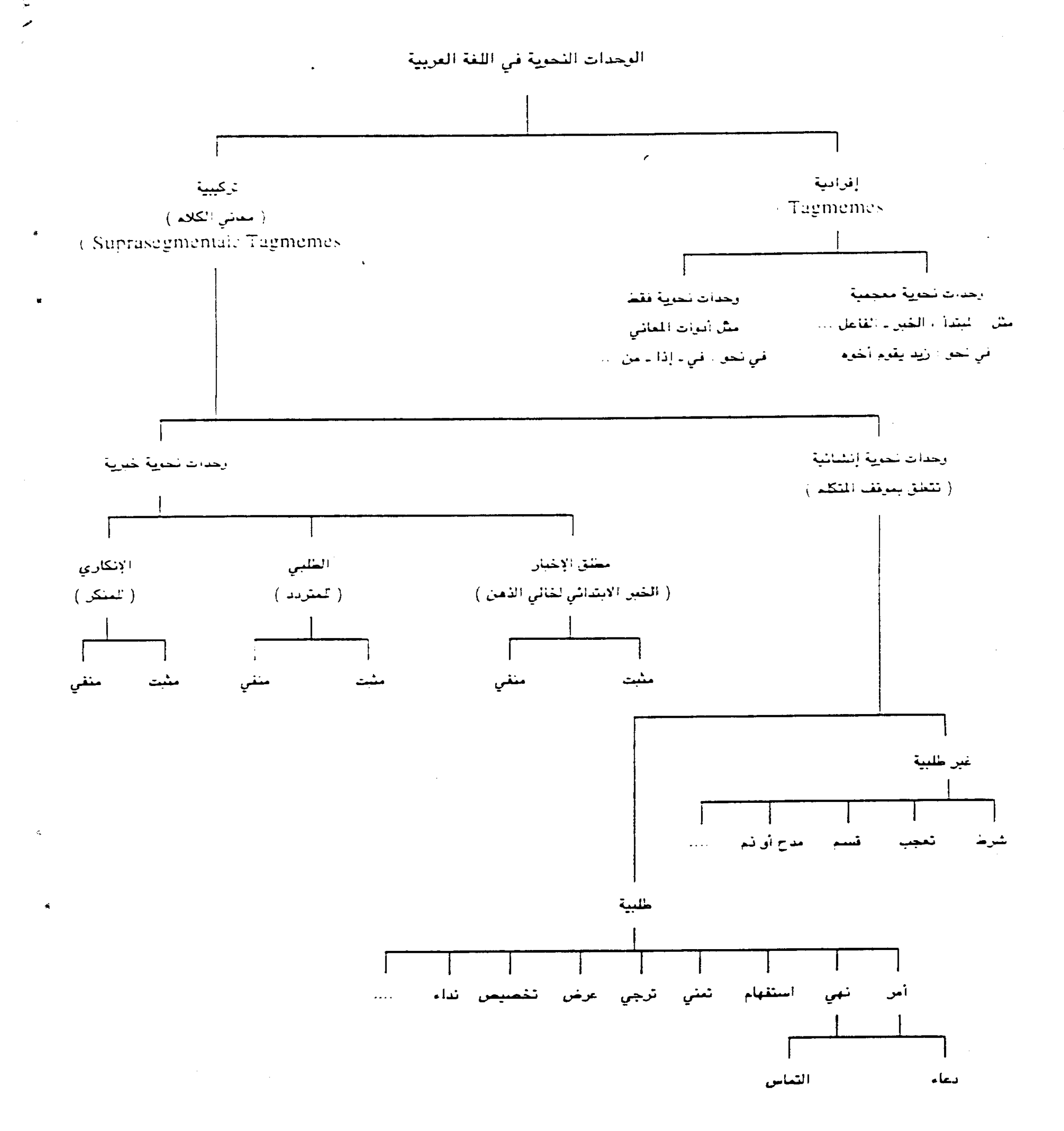
نقصد بتلك الوحدات ما دل على معنى يتعلق بموقف المخاطب من موضوع الحديث ، وقد أطلق لفظ الخبر عند أهل البيان والأصوليين والمناطقة والمتكلمين وغيرهم على الكلام التام الغير الإنشائي فمن لم يثبت الكلام النفسي يطلقه على الصيغة التي هي قسم من الكلام اللفظي اللساني لا غير ، وأما من أثبت الكلام النفسي فيطلقه على الصيغة وعلى المعنى الذي هو قسم من الكلام النفسي أيضا فعلى هذا الخبر هو الكلام المخبر به وقد يقال بمعنى الإخبار أي الكشف والإعلام [٢] ، أما المعاني النحوية للخبر فقد سبق أن أشرنا إليها عند حديثنا عن القسم الثاني من أقسام الوحدات النحوية التركيبية ، ونضيف هنا أن السيوطي يجعل التعجب من المعاني الخبرية وهذا - في نظرنا - مرجوح لأن التعجب أمر يرجع إلى المتكلم لا إلى المخاطب والقصد بالخبر إفادة المخاطب كما يقول ، وذكر أن في أقسام الخبر الوعد والوعيد والنفي ، ثم نقل عن ابن قتيبة أن الوعد والوعيد من قبيل الإنشاء [٣] وهذا في نظرنا هو الصحيح لأن الوعد والوعيد من المعاني التي تتعلق بالمتكلم .

---

(١) انظر العربية معناها ومبناها ص ١٩٠ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ١٨٥ ، وما ذكره التهانوي هنا عن إثبات الكلام النفسي هو الذي يتفق مع الدراسات اللغوية الحديثة التي تفرق بين الكلام واللغة فيما يطلق عليه في التراث العربي (خاصة عند المتكلمين) الكلام النفسي أو الكلام بالقوة قريب جداً مما يطلق عليه عند تشومسكي المقدرة اللغوية performance ، أما الكلام اللفظي فهو ما يرجع إلى الأداء الفعلي أو ما ينطبق به فعلا وهو ما يسمى competence .

(٣) بعد أن نقل السيوطي رأي ابن فارس في معنى التعجب والذي ذكرناه آنفا نقل عن ابن الصائغ أن معناه : استعظام صفة خرج بها المتعجب منه عن نظائره ، ونقل الزمخشري أن معنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين لأن التعجب لا يكون إلا من شئ خارج عن نظائره وأشكاله ، انظر الاتقان ٢ / ٧٦ .



الوحدات النحوية في اللغة العربية
تركيبية
(معنى الكلام)
(Suprasegmentale Tagmemes
إفرادية
(Tagmemes
وحدات نحوية فقط
مثل أدوات المعاني
في نحو : في - إذا - من ..
وحدات نحوية معجمية
مثل المبتدأ - الخبر - الفاعل ...
في نحو : زيد يقوم أخوه
وحدات نحوية خبرية
وحدات نحوية إنشائية
(تتعلق بموقف المتكلم)
مطلق الإخبار
(الخبر الابتدائي لخالي الذهن)
الطلبي
(للمتردد)
الإنكاري
(للمنكر)
مثبت
منفي
مثبت
منفي
مثبت
منفي
غير طلبية
شرط
تعجب
قسم
مدح أو ذم
....
طلبية
أمر
نهي
استفهام
تمني
ترجي
عرض
تخصيص
نداء
....
دعاء
التماس

الملامح النحوية في اللغة العربية

ذكرنا في صدر هذا الفصل أن المراد بالملامح النحوية تلك العناصر اللغوية الصغرى التي لا تحمل معنى في ذاتها ولكنها تشير إلى معنى في غيرها أي في التركيب النحوي الذي توجد فيه ، وهذه الملامح features وإن لم يكن لها معنى فإنها تؤدي وظائف وإذا أخذنا بوجهة نظر السياقيين الذين لا يفرقون بين المعنى والوظيفة ويرون « المعنى » بمثابة الوظيفة التي تؤديها الوحدة اللغوية في سياق ما فإن هذه الملامح تصبح - من هذه الوجهة - وحدات ذات معنى (وظيفي) ، وقد سبق أن ذكرنا تقسيم هذه الملامح من وجهة نظر بلومفيلد إلى أربعة أنواع هي :

١ - الترتيب ٢ - الاختيار ٣ - الصيغة ٤ - الأداء

وسوف نتحدث بإيجاز عن هذه الملامح في اللغة العربية ثم نتبعها بالحديث عن الملامح التي اختصت بها .

ملمح الترتيب Order

يعد الترتيب ملمحا أساسيا يدل على المعنى النحوي في اللغات التي لا إعراب فيها أما في اللغات المعربة ومنها العربية فإن هذا الترتيب لأجزاء الجملة لا يكون ملمحا أساسيا إلا في حالات معينة منها :

١ - أن يتعذر الإعراب كما في المبنيات أو الأسماء المقصورة والمثال المشهور لذلك « ضرب موسى عيسى » حيث لا يتضح معنى الفاعلية والمفعولية في هذا المثال إلا من خلال ملمح الترتيب ، يقول أبو الفتح بن جني بعد أن تحدث عن وظيفة الإعراب في الدلالة على معاني الأبواب النحوية مثل الفاعلية والمفعولية « فإن قلت : فقد تقول : ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ، وكذلك نحوه ، قيل إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ

حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب » [١] .

٢ - أن تكون الوحدة اللغوية ذات رتبة محفوظة وحينئذ يتحتم وضع هذه الوحدة في موضع معين لا تتعداه وذلك كما في المفعول معه والمفعول ، وفي المضاف والمضاف إليه واسم الموصول وجملة الصلة ، يقول ابن جني أيضا « ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك : والطيالسةَ جاء البرد ... ولا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول ولا الصفة على الموصوف ، ولا المبدل على المبدل منه .. إلخ » [٢] .

٣ - إذا عرض للوحدة النحوية ما يجعلها واجبة التقديم (أو التأخير) كأن يكون المفعول به شرطا أو استفهاما حيث يتحول بذلك من الأبواب ذات الرتب غير المحفوظة إلى الصنف المحفوظ الرتبة وقد تكفل ابن جني ببيان هذه الحالة في الباب الذي عقده لـ « نقص المراتب إذا عرض هناك عارض » وقد ضرب لذلك أمثلة عديدة منها : امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو « ضرب غلامُهُ زيداً » فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ،

---

(١) الخصائص ١ / ٣٥ ، وقد أشار أبو الفتح إلى أن التزام الترتيب في هذا المثال ونحوه مشروط بأن لا توجد ملامح أخرى يستدل بها على الفاعل والمفعول وذلك ملمح الإسناد في مثل « أكل كمثري يحيى » فالأكل هنا لا يسند إلا لمن يصح منه الأكل ومن ثم تكون « الكمثري » هي المفعول تقدم أو تأخر ، وكذلك لو قيل ضربت هذا هذه فإن المطابقة في التأنيث تدل على أن الفاعل هو « هذه » لأن الفعل لا يؤنث إلا لتأنيث الفاعل ومن ثم تكون الوحدة الكلامية المؤنثة هي الفاعل تقدمت أو تأخرت .

(٢) هذه مجرد أمثلة للرتب المحفوظة أشار إليها ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٨٣ وما بعدها والإخلال بهذا المبدأ أي حفظ الرتبة يؤدي إلى وصف الجملة بالفساد أو الخطأ ، وقد لخص السيوطي في الأشباه والنظائر (١ / ١٤٠ - ١٤١) المواضع التي يلزم فيها حفظ الرتبة نقلا عن ابن السراج وقد وصلت إلى ثلاث عشرة حالة ، ليس هنا محل تفصيلها فليرجع إليها هناك .

وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه وهي إضافة الفاعل لضمير المفعول وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى ، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول : ضرب زيداً غلامُهُ ، وعليه قوله سبحانه : ﴿ وإذا ابتلى إبراهيم ربه ﴾ ... ومما نقضت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه وذلك قوله سبحانه ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴾ .. وكذلك قوله تعالى ﴿ أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي ﴾ .. فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا .. لكن إنما وجب تقديمه لقرينة انضمت إلى ذلك وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها فهذا من النقض العارض » [١] .

لقد تناول الدكتور تمام حسان هذا الملمح النحوي وأطلق عليه « **قرينة الرتبة** » وذكر أن « **الرتبة المحفوظة** » لو اختلت لاختل التركيب باختلالها ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها .. [٢] ، وقد ذكر أيضا ما أشار إليه ابن جني من ضرورة حفظ الرتبة إذا كانت تؤدي إلى منع اللبس كما في مثال ضرب موسى عيسى حيث تعد الرتبة هنا القرينة الرئيسية الدالة على الباب النحوي [٣] .

إن الرتبة قد تكون ملمحا نحويا أيضا تتضح به الفروق في الوحدات النحوية التركيبية فإذا قلنا : « أأنت فعلت هذا ؟ » فإن معنى الاستفهام ينصرف إلى تحديد الفاعل الذي حدث منه الفعل بخلاف ما إذا قلنا : أفعلت هذا ؟ فإن الاستفهام ينصرف إلى الفعل لا إلى الفاعل فالبنية العميقة

---

(١) الخصائص ١ / ٢٩٨ وما بعدها ، وقد ذكر ابن جني حالات أخرى تركنا ذكرها خوف الإطالة فليرجع إليها هناك من يريد .

(٢) العربية معناها ومبناها ص ٢٠٧ .

(٣) السابق ، بتصرف يسير ص ٢٠٨ .

للتركيب الأول تؤول إلى « أأنت فعلت هذا أم غيرك ؟ » وفي التركيب الثاني « أحدث هذا الفعل أم لم يحدث ؟ » وقد كان عبد القاهر الجرجاني أول من أشار إلى ذلك عندما قال : « إذا قلت أفعلت ؟ » فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده ، وإذا قلت : « أأنت فعلت ؟ » ، فبدأت بالأسم كان الشك في الفاعل « من هو ؟ » وكان التردد فيه [1] .

ونخلص من هذا إلى أن الترتيب يعد ملمحا أساسيا عندما يكون الملمح الوحيد المحدد للمعنى النحوي وقد يكون متضافراً مع غيره في بيان هذا المعنى ، كما أن له دوراً أساسيا في بيان المراد من الوحدات النحوية التركيبية كما في الاستفهام على سبيل المثال .

ملمح الاختيار

يؤدي اختيار الوحدات اللغوية دوراً بارزا في نظرية السياق بوجه عام وفي تحديد المعاني النحوية والمعجمية بوجه خاص ، وقد سبق أن ذكرنا أن فيرث قد أضاف إلى نظريته السياقية ما يسمى بالرصف collocation ويقصد به الورود المتوقع أو المعتاد لكلمة ما مع ما يناسبها أو يتلاءم معها من الوحدات الأخرى [2] .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١١١ وقد ذكر عبد القاهر أن وضع الاسم في مكان الفعل أو العكس يؤدي إلى فساد العبارة وخطئها فلو قلت : « أأنت بنيت الدار التي كنت علي أن أبنيها ؟ أو « أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ » خرجت من كلام الناس ، وكذلك لو قلت : « أبنيت هذه الدار ؟ » أو « أقلت هذا الشعر ؟ » أو « أكتبت هذا الكتاب ؟ » قلت ما ليس بقول ، ذلك لفساد أن تقول في الشئ المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا ؟ . انظر تفصيلا أكثر في دلائل الإعجاز ص ١١٢ وما بعدها .

(٢) انظر الفصل الأول ص ٥٠ .

ويتمثل ملمح الاختيار في ناحيتين لكل منهما أثره في الاستقامة النحوية والدلالية للتركيب اللغوي وهاتان الناحيتان هما :

١ - اختيار العنصر الملائم نحويا للوظيفة المؤداة في الجملة فالفاعل لا بد وأن يكون اسما وكذلك المجرور ، ومدخول الأدوات الخاصة بالأفعال لا بد أن يكون فعلا والأدوات المختصة بالأسماء لا بد أن يكون اسما وهكذا ، وقد ذكر سيبويه أن الاختيار الخاطئ للعنصر اللغوي يؤدي إلى وصف التركيب بالقبح (النحوي) وإن كان يتسم بالاستقامة من الناحية الدلالية ، يقول في الكتاب « وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيدٌ يأتيك وأشباه هذا » [١] ، ووجه القبح هنا أن « قد » و « كي » أدوات مختصة بالأفعال ومن ثم فقدت الجملة ملمحا تركيبيا مهما هو ملمح الاختيار الصحيح ، وقد ربط عبد القاهر بين النسق وبين عنصر الاختيار في ترتيب الوحدات اللغوية « ذاك لأنه إنما يكون تقدم الشئ على الشئ نسقا وترتيبا ، إذا كان التقديم قد كان أوجب أن يقدم هذا ويؤخر ذاك فأما أن يكون مع عدم الموجب « نسقا » فمحال ، لأنه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له موجب « نَسَقاً » لكان ينبغي أن يكون توالي الألفاظ في النطق على أي وجه كان نسقا حتى إنك لو قلت : (في قول امرئ القيس : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) « نبك قفا جيب ذكرى من » لم تكن قد أعدمته النسق والنظم ، وإنما أعدمته الوزن فقط » [٢] .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٤٦٨ وقد عبر عبد القاهر في موضع آخر (ص ٤١٠) عن اختلال النسق لفقدان عنصر الاختيار الصحيح للوحدات النحوية بقوله « إعمد إلى أي كلام شئت وأزل أجزاءه عن مواضعها ، وضعها وضعا يمتنع معه دخول شئ من معاني النحو فيها فقل في : « قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل » « مِنْ نبك قفا حبيب ذكرى منزل » ثم انظر هل يتطق منك فكر بمعنى كلمة منها » ، ومراده بالمعنى هنا المعنى النحوي لا الوضعي .

وواضح من هذا النص أن كل عنصر في الجملة وقع مع ما لا يناسبه ومن ثم اختل شرط النسق أو النظم .

٢ - اختيار العنصر الملائم دلاليا للوظيفة النحوية التي يشغلها ويؤدي عدم الملاءمة في اختيار هذا العنصر إلى وصف التركيب بالكذب « وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه » [١] ، ويرجع وصف التركيب بالكذب هنا إلى اختلال عنصر الملاءمة بين الفاعل والمفعول به ومن الواضح أن الكذب هنا كذب دلالي لا أخلاقي كما أشرنا إلى ذلك قبلا .

لقد أطلق الدكتور تمام حسان على الاختيار الصحيح للعناصر المكونة للجملة مصطلح « **المناسبة المعجمية** » أما عدم صلاحية عنصرين كما في المثال المذكور (حملت الجبل) فقد أطلق عليه مصطلح « **المفارقة المعجمية** » وذهب تبعا لتشومكس إلى أن استقامة المعنى أو الإحالة إنما يتوقفان على مراعاة المناسبة أو المفارقة عند اختيار العناصر المكونة للجملة [٢] ، وقد ذكر جون لاينز : « أن المشكلة التي يواجهها علماء اللغة حول التمييز بين عدم القبول النحوي وعدم القبول الدلالي على نحو دقيق لها علاقة بتنافرالفصيلة » ، وهو بهذا يضيف عنصراً جديداً للاختيار في التراكيب النحوية فإذا وضعت كلمة تنتمي إلى صنف الأسماء مكان أخرى تنتمي إلى صنف الأفعال أو الحروف كانت الجملة غير نحوية كما لو قلنا مكان « شرب محمد الماء » « قد محمد الماء » فإذا قلنا : « أكل محمد الماء » كانت الجملة أيضا غير سليمة التركيب لفقدان عنصر الملائمة بين الأكل والماء أي الملاءمة المعجمية وهذه أقل درجات الخطأ نظرا لاحتمال تأويلها بالمجاز ، أما إذا قلنا

---

(١) الكتاب ١ / ٢٦ وقارن بالنحو والدلالة ص ٦٨ ، ولاينز اللغة والمعنى والسياق خاصة ص ١١٢ (استقامة النحو واستقامة المعنى) .

(٢) انظر في تفصيل رأي الدكتور تمام حسان مقاله عن « ضوابط التوارد » المنشور ضمن مقالات في اللغة والأدب ص ١٣٥ - ١٦٥

« جلس محمد الماء » فهذا خطأ أقل من الأول وأكثر من الثاني لفقدانه عنصر الاختيار الصحيح فيما يتعلق بتعدي الفعل ولزومه (١) .

ويتجلى تأثير ملمح الاختيار في الإشارة إلى المعنى النحوي في أنك إذا ابتدأت الجملة بفعل متعد يصدر عن الآدميين كما في « قرأ » فإن هذا يشير إلى أن العنصر التالي لا بد وأن يكون اسما يمكن أن تقع منه أو عليه القراءة فإذا نطقنا بالعنصر الثاني فإن كان ممن يَقْرَأ عرفنا أنه فاعل أو مما يُقْرَأ عرفنا أنه مفعول فإذا تم النطق بالعنصر الثاني فاعلا كان أو مفعولا ضاق مجال الاختيار وأصبح من اللازم إذا كنا قد قلنا « قرأ محمدٌ » .. أن نختار اسما يصلح لأن يكون مفعولا به والعكس صحيح إذا قلنا « قرأ الجريدة » حيث يصبح مجال الاختيار مقتصراً على اسم يصلح أن يكون فاعلاً .

ملمح الصيغة

للصيغة دور هام في الكشف عن المعنى النحوي سواء أكان من المعاني النحوية الأفرادية مثل الفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول المطلق أم كان من المعاني التركيبية كالتعجب والمدح والذم أو الأمر أو النهي أو النداء إلخ .

ففي مجال المعاني الإفرادية تشير صيغة المبني للمجهول إلى أن الذي يليها هو نائب الفاعل وليس المبتدأ أو الخبر أو الفاعل وهنا تتضافر الصيغة مع العلامة الإعرابية في بيان المعنى النحوي « نائب الفاعل » وقد تصبح الصيغة هي الملمح النحوي الوحيد إذا تعذر ظهور العلامة الإعرابية في مثل قولنا « ضُرِب الفتى » (بالبناء للمجهول) ، وتدل صيغة الفعل على المصدر كما صرح بذلك النحويون العرب ، يقول ابن يعيش « اعلم أن المصدر هو

---

(١) انظر في درجات الخطأ المترتب على عنصر الإختيار من وجهة نظر التحويليين ، نظرية تشومسكي اللغوية تأليف لاينز (ليونز) ص ١٦٠ وقارن بالدكتور تمام حسان في مقاله : تعليم النحو بين النظرية والتطبيق المنشور ضمن مقالات في اللغة والأدب ص ٧٥ .

المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه .. وصيغة الفعل تدل عليه والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان (الفعل) يتعدى الفاعل أو لم يتعده نحو ضربت ضربا وقام زيد قياما » [١] ، وهنا نجد ثلاثة ملامح متضافرة في الكشف عن معنى المفعول المطلق هي : صيغة الفعل وصيغة المصدر وعلامة الإعراب ، ومن مظاهر ذلك أيضا صيغ المطاوعة كما في « انفعل » مثلا لا يليها سوى الفاعل إذ لا تتعدى بحسب صيغتها إلى المفعول به [٢] .

وفي مجال المعاني النحوية التركيبية نجد للصيغة دوراً أساسيا في الكشف عن معاني الكلام أو الجمل بحيث تدل صيغة الأمر بحسب الأصل على طلب من أعلى لأدنى وقد تنصرف إلى معانٍ أخر وفقا للسياق الذي ترد فيه وقد جعلت العربية صيغا معينة لمعان بحيث تكون هذه الصيغ في ذاتها هي الملمح الوحيد في الجملة الذي يشير إلى ذلك المعنى وذلك كما في صيغتي التعجب وصيغ المدح والذم وهلم جرا .

ملمح الأداء

لم يتحدث اللغويون والنحاة القدماء عن عناصر أدائية تؤدي وظائف نحوية في اللغة العربية على نحو تفصيلي ، بيد أن هناك إشارات تدل بوضوح تام على إدراك بعض اللغويين والقراء لبعض هذه العناصر الأدائية التي استخدمت كملمح نحوي تتمايز به الوحدات النحوية في الجملة ، بل إن لنا أن نزعم أن هذا الملمح الذي تم استخدامه في بعض القراءات وملاحظته من قبل بعض اللغويين أو المفسرين يُعَدّ الملمح الوحيد الذي يميز بين وحدتين نحويتين

---

(١) شرح المفصل ١ / ١١٠ .

(٢) تناول الدكتور تمام حسان « مبنى الصيغة » باعتباره واحداً من القرائن اللفظية الدالة على المعنى النحوي وذكر « أن معنى الصيغة الصرفية ينبئ عن علاقتها السياقية » انظر العربية معناها ومبناها ص ٢١١ .

هما : الفاعل والمفعول به وذلك في قوله سبحانه ﴿ ويل للمطففين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون . وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ﴾ حيث يصلح الضمير « هم » في كالوهم ، ووزنوهم لأن يكون مفعولا به ولأن يكون فاعلاً (بدل من واو الجماعة) في المعنى ، وهذا الملمح هو ما يسمى بالـ « مفصل » Juncture « وهو عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية مقطع آخر » (١) .

يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى ﴿ ويل للمطففين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون . وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ﴾ « والضمير في كالوهم أو وزنوهم ضمير منصوب راجع إلى الناس وفيه وجهان : أن يراد كالوا لهم أو وزنوا لهم فحذف الجار وأوصل الفعل كما قال :

ولقد جنيتك أكمؤاد عساقلا ... ولقد نهيتك عن بنات الأوبـر

والحريص يصيدك لا الجواد بمعنى جنيت لك ، ويصيد لك » وأن يكون على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والمضاف هو المكيل أو الموزون (٢) ، ولا يصح أن يكون ضميرا للمطففين لأن الكلام يخرج به إلى

---

(١) أسس علم اللغة ص ٩٥ ، وقارن بـ دراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر ص ١٩٦ وقد ذكر ماريوباي أن بعض الكتاب قد ادعى أن اختلاف الدلالة لا يتكون من الوقفة بقدر ما يتكون من إعطاء قيم مختلفة للمصوتات والصوامت (في الأصل السواكن والطل) وكذلك مخالفة التنغيم ، قلت وهذا الادعاء لا يقلل من قيمة هذا الملمح الأدائي في بيان المعنى النحوي إذ لا مشاحة في اجتماع أكثر من ملمح واحد لأداء نفس الوظيفة وقد ذكر الدكتور أحمد مختار أن هناك في (بعض) اللغات ثنائيات صغرى لا يميز الواحد عن الآخر إلا موضع المفصل ولذلك أسماه اللغويون « فونيم المفصل » .

(٢) يفهم من كلام الزمخشري هنا أن الفعل « كال » (وكذلك وزن) لا يتعدى إلى المفعول =

نظم فاسد ، وذلك أن المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا وإذا أعطوهم أخسروا وإن جعلت الضمير للمطففين انقلب إلى قولك : إذا أخذوا من الناس استوفوا وإن تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر (للفعل) [١] .

ثم ذكر الزمخشري أن هذا الوجه الأخير قد جاءت به القراءة إذ روي « عن عيسى بن عمر وحمزة أنهما كانا يرتكبان ذلك (أي الوجه الخطأ من وجهة نظره) أي يجعلان الضميرين للمطففين ويقفان عند الواوين وقيفة يبينان بها ما أرادوا » [٢] .

إن العبارة الأخيرة تبين بوضوح أن المفصل أو الوقيفة - بعبارة الزمخشري - يتغير بها المعنى النحوي للضمير « هم » وأن عيسى بن عمر وحمزة كانا يعرفان ذلك ويقصدان إليه ، وإذا كان الزمخشري قد اعترض على هذه القراءة ووصف القارئين بأنهما قد ارتكباها فإن علماء آخرين قد

= الثاني إلا بواسطة حرف الجر الذي قد يحذف فينصب المفعول على نزع الخافض وقد جاء في كتاب العين (جـ ٥ ص ٤٠٦) أنه يتعدى إلى مفعولين من دون واسطة أو بواسطة اللام فيقال كلته طعاما بمعنى كلت له طعاما ، وجاء في الصحاح (جـ ٥ ص ١٨١٤) أن هذا الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد فيقال : كلت الطعام كيلا ... وقد يتعدى إلى مفعولين فيقال : كلته (الطعام) بمعنى كلت له واستشهد بالآية الكريمة التي معنا ، وعبارة اللسان صريحة في جواز التعدي إلى المفعول الثاني بواسطة وبدون واسطة إذ جاء فيه (ص ٣٩٦٨ ط . دار المعارف) .. وكاله طعاما وكاله له ، ويبدو أن الاختلاف هنا يعود إلى اختلاف لهجي فكانت بعض اللهجات تعديها إلى المفعول الثاني من دون واسطة وهي لغة أهل الحجاز ويعدى بالواسطة في لغة غيرهم وقد نص على ذلك الإمام أبو الحسن الأخفش الذي قال عند تفسير هذه الآية « وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » أي إذا كالوا الناس أو وزنوهم لأن أهل الحجاز يقولون : كلت زيداً ووزنته أي كلت له ووزنت له . انظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٣٣ .

(١) الكشاف للزمخشري جـ ٤ ص ٢٣٠ .

(٢) السابق ٤ / ٢٣١ .

نظروا إليها نظرة مغايرة ، وقد رد صاحب الإنصاف على الزمخشري قوله وذكر أن هذه القراءة « لا منافرة فيها ولا يجعل هذا القائل (القارئ) الضمير (إذا كان مرفوعا) إلا على مباشرة ولا إشعار أيضا فيه بذلك وإنما يكون نظم الكلام على هذا الوجه : إذا كان الكيل من جهة غيرهم استوفوه وإذا كان الكيل من جهتهم خاصة أخسروه سواء باشروه أولا وهذا أنظم كلام وأحسنه » [١] ، وقد أجاز علماء الإعراب القرآني الوجهين معا ، واقتصر علماء المعاني على الوجه الأول [٢] .

ولهذا السبب فقد حكم العلماء بالخطأ والفساد على من يجعل المفصل في غير موضعه لأن ذلك مما يتغير به المعنى النحوي مثال ذلك أنه « إذا

---

(١) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٤ / ٢٣٠ (مطبوع بهامش الكشاف) .

(٢) يقول العكبري (إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٨٣) قوله تعالى كالوهم في « هم » وجهان أحدهما : هو ضمير مفعول متصل والتقدير كالوا لهم ، وقيل هذا الفعل يتعدى بنفسه تارة وبالحرف أخرى والمفعول هنا محذوف والتقدير كالوهم الطعام وعلى هذا لا يكتب كالوا ولا وزنوا بالألف ، والوجه الثاني أنه ضمير منفصل مؤكد لضمير الفاعل فعلى هذا يكتبان بالألف ، ويقول مكي بن أبي طالب (مشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٠٥) : يجوز أن يكون « هم » ضميرا مرفوعا مؤكدا للواو في كالوا ووزنوا فيكتب بالألف ، ويجوز أن يكون ضمير مفعول في موضع نصب بكالوا أو وزنوا فيكتب بغير الألف بعد الواو وهو في المصحف بغير ألف ، وقد ذكر ابن الأنباري نفس عبارة مكي إلا أنه قدم وجه النصب على وجه الرفع كما فعل العكبري ، انظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٥٠٠ ، إن عبارة المؤلفين الثلاثة وهي في المصحف بغير ألف قد توحي بأن وجه الرفع مرجوح لعدم وجود هذه الألف في رسم المصحف الشريف ، بيد أن هذه الحجة (وهي رسم المصحف) لا يمكن الركون إليها « لأن خط المصحف لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط » كما جاء في الكشاف ٤ / ٢٣١ ، أما أصحاب « معاني القرآن » مثل الأخفش والفراء وأبو عبيدة فلم يذكروا سوى قراءة الجماعة التي تتفق على المعنى الأول الذي ذكره الزمخشري ، انظر : معاني القرآن للأخفش (الأوسط) ٢ / ٥٣٢ ، مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ / ٢٨٩ ، معاني القرآن لأبي زكريا الفراء ٣ / ٢٤٥ .

وصل القارئ آخر حرف في كلمة ما بعدها مثل الكاف في إنا أعطيناك » بـ « الكوثر » بما تحس معه أنه قطع الكاف من « أعطيناك » وصار نطقه « إنا أعطينا كالكوثو » فهذا خطأ تفسد به صلاته ، واستظهر بعضهم أنه إذا سكت على « أعطينا » فهذا خطأ على كل حال في النغمة أو النبر أو التزمين » (١) .

إن الوقيفة الممنوعة هنا تجعل الكاف حرف تشبيه وجر بدلا من معناها الأصلي وهو كونها ضميراً مفعولا به وتصريح العلماء بعدم جواز ذلك هنا دليل على إدراك القيمة النحوية لهذا الملمح الأدائي الذي يصحبه في الغالب تغيير في موضع النبر فعندما تقرأ « كالوهم » بقراءة الجمهور يكون النبر على المقطع « لو » أما في قراءة عيسى بن عمر وحمزة فإن النبر يكون على مقطع « كا » وهنا يجوز لنا أن نفترض وجود ملمحين أدائيين تضافرا لإبراز المعنى النحوي هما : النبر والمفصل (أو الوقيفة) (٢) .

لقد ذهب بعض الباحثين إلى وجود هذا الملمح الأدائي في العربية الفصحى باطراد فيما أسماه النحاة بالنعت المقطوع وقد مثل لذلك « بقراءة « الحمد لله ربُّ العالمين » برفع لفظ الرب » (٣) ، الذي وجهه ابن الأنباري على

---

(١) المدخل إلى فن الأداء للدكتور عبد الغفور جعفر ص ١٤٠ .

(٢) انظر في وظيفة النبر على المستوى النحوي ، علم الصوتيات للدكتور عبد الله ربيع محمود ص ٢٧٨ ، وانظر نظام النبر وموقعه في نفس المرجع ص ٢٨٠ .

(٣) يقول الدكتور أحمد مختار عمر ممثلا لفونيم المفصل من اللغة الفصحى « (ومن ذلك) قراءة الحمد لله ربُّ العالمين - برفع ربّ - ندعي أنها كانت تقرأ : الحمد لله + (وقفة قصيرة) + رب العالمين وأن قراءة الجر كانت تقرأ : الحمد لله رب العالمين (بدون وقيفة) ، ولم يتعرض الدكتور أحمد مختار لورود اللفظ منصوبا مع أنه أيضا من النعت المقطوع أو المنادى الذي حذفت فيه أداة النداء وكلاهما ينطبق عليه نفس الوصف .

أما المثال الآخر الذي ذكره فهو قول الشاعر :

عضنا الدهر بنابه   ليت ما بنا به   =

أنه خبر لمبتدأ محذوف وتقديره هو رب العالمين ، وينطبق هذا أيضا على حالة نصب للفظ « ربَّ » وتوجيهه أنه منصوب على المدح أو النداء [١] ، ومن الواضح هنا أن الوقيفة أو المفصل لم يشاركه النبر كما في « كالوهم أو وزنوهم » وإنما شاركته العلامة الإعرابية فأصبح المعنى النحوي مرتبطا بملمحين هما : العلامة الإعرابية والوقيفة بعد لفظ الجلالة .

إنه مما تنبغي الإشارة إليه هنا أن هذا الملمح الأدائي « المفصل أو الوقيفة » قد يؤدي وظيفة أخرى لا علاقة لها بالمجال النحوي ألا وهي الوظيفة الصوتية المتمثلة في منع تسهيل الهمزة نظراً لأن الوقيفة قبلها تجعلها في حكم الهمزة المبدوء بها وقد جاء ذلك في قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ .. علي كل شئ قدير ﴾ « حيث كان حمزة يسكت على الياء من شئ قبل الهمزة سكتة خفيفة ثم يهمز فيقول : « شي + (وقيفة أو سكتة خفيفة)

= حيث نطق لفظ بنابه في الشطر الأول بدون وقيفة وفي الشطر الثاني بوقيفة بعد « نا » انظر في ذلك : دراسة الصوت اللغوي ص ٣١٤ ، وقارن بـ « من وظائف الصوت اللغوي » للدكتور أحمد كشك ص ١٢٧ وقد عالج الدكتور كشك عدد من الأبواب النحوية في أطار ملمح التنغيم وذلك مثل النعت والتنغيم والنداء والتنغيم والاختصاص والتنغيم انظر ص ١٠٢ - ١١١ . وقد ربط الدكتور ابراهيم نجا بين التنغيم والمقام الخارجي وعرفه بأنه تنويع أداء المتكلم أو هو أرتفاع الصوت وانخفاضه مراعاة للظرف المؤدى فيه الكلام ، انظر التجويد والأصوات ص ٧١ .

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٤ ولم يشر ابن الأنباري إلى أن النصب أو الرفع قراءة ، أما العكبري فقد نص على أن الأوجه الثلاثة الجر والرفع والنصب قد قرئ بها فقال : وجره على الصفة أو البدل وقرئ بالنصب على إضمار أعني وقيل على النداء وقرئ بالرفع على إضمار هو ، انظر إملاء ما من به الرحمن ١ / ٥ وقد أشار مكي أيضا إلى القراءة بالأوجه الثلاثة في مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٨ ، أما في كلام العرب فقد أجاز سيبويه في هذا المثال ونحوه النصب على التعظيم والمدح « وإن شئت جعلته صفة ، وإن شئت قطعته فابتدأته وعلى ذلك فالأوجه الثلاثة جائزة في نحو قولهم الحمد لله الحميدِ َ هو ، والملك لله أهْلُِ َ الملك ، يقول سيبويه : إن شئت جررت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت ابتدأت » الكتاب ٢ / ٦٢ وربما كانتعبير سيبويه بالقطع في هذا الباب مرادفا للوقيفة في عبارة الزمخشري أو « المفصل » في الدرس اللغوي الحديث .

+ ﴿قدير﴾ ، وكذلك يسكت على اللام من الآخره والأرض والأسماء وما شابه ذلك وغيره من القراء يصل الياء من شئ بالهمزة واللام من الأرض وأخواتها بالهمزة بلا سكتة » (١) وقد احتج أبو علي الفارسي لهذه القراءة فقال : « الحجة لحمزة في ذلك أنه أراد بهذه الوقيفة التي وقفها تحقيق الهمزة وتبينها ، فجعل الهمزة بهذه الوقيفة التي وقفها قبلها على صورة لا يجوز فيها معها إلا التحقيق ، لأن الهمزة قد صارت بالوقيفة مضارعة للمبتدأ بها ، والمبتدأ بها لا يجوز تخفيفها ، ألا ترى أن أهل التخفيف لا يخففونها مبتدأة ، فكذلك هذه الوقيفة آذنت بتخفيفها لموافقتها بها صورة ما لا يخفف من الهمزات » (٢) .

ونخلص من ذلك كله إلى أن اللغة العربية الفصحى قد استخدمت الملمح الأدائي المسمى بـ « **المفصل** » (٣) واعتدت به ملمحا نحويا في بعض الأحيان وذا وظيفة صوتية في أحيان أخرى ، وأن العلماء العرب قد عرفوا هذه الحقيقة وفسروا بها بعض القراءات خاصة ما روي عن حمزة ، وقد اتضح أيضا أن هذا الملمح الأدائي قد يقترن ببعض الملامح الأخرى المهمة مثل العلامة الإعرابية أو النبر (٤) .

---

(١) الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ١ / ٢٩٥ .

(٢) السابق ١ / ٢٩٦ .

(٣) قد يعبر أحيانا عن هذا الملمح الأدائي بالسكت وهو خلاف الوصل والوقف يقول صاحب « المدخل إلى فن الأداء » (ص ١٣٨) : يجب السكت لحفص من الشاطبية - بدون تنفس - إذا لم تقف على ألف « عوجا » في « الكهف » ، و « مرقدنا » في « يس » ونون « من راق » في « القيامة » ، ولام « بل ران » في « المطففين » وزمنه بمقدار حركتين ، وقد سمي هذا أيضا بالقطع وأورد له ابن الجزري أمثلة عديدة انظرها مفصلة في « النشر » ١ / ١٤٧ وما بعدها ، وقد أطلق عليه الدكتور عبد الله ربيع مصطلح « الصفقات » التي تختلف عن الوقفات بأنها أقصر زمنا وأنها غير مصحوبة بتنفس . انظر علم الصوتيات ص ٢٩٢ .

(٤) انظر في وظيفة النبر واختلاف اللغات في استعماله ملمحا نحويا أو (فونيما يغير الصيغ أو المعاني) الدكتور عبد الغفار هلال ، أصوات اللغة العربية ص ٦٢ .

أدوات المعاني وحدات نحوية أو ملامح ؟

تقوم هذه الأدوات بدور أساسي في ربط عناصر الجملة في اللغة العربية وغيرها من اللغات وتقوم إلى جانب هذا الدور أو الوظيفة التي تنهض بها في بناء الجملة بالإشارة إلى معان نحوية إفرادية مثل ابتداء الغاية وانتهائها كما في قوله سبحانه : ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾ كما تشير أيضا إلى معانٍ تركيبية مثل الاستفهام والشرط والنفي إلخ . فهل تمثل هذه الأدوات وحدات نحوية (تاجميمات) لها معانٍ في ذاتها أو أنها تكون ملامح نحوية نكشف عن معانٍ في غيرها ؟ .

لقد اختلف رأي اللغويين - قدامى ومحدثين - في الإجابة عن هذا التساؤل إذ يرى سيبويه أن لهذه الأدوات أو الحروف معانٍ ومن ثم فهي تمثل وحدات نحوية ، وذلك قوله في أول أبواب الكتاب « هذا باب علم ما الكلم من العربية » : فالكلم اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل [١] ، وقد حذا المبرد حذو سيبويه فاعتبر هذه الأدوات ذوات دلالة ونسب إليها المعاني فقال عن حروف العطف مثلا : « فمنها الواو ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول » [٢] ، وهذا ما يفيده أيضا ظاهر كلام عبد القاهر الذي جعل من النظم أن ينظر في الحروف التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن يجيء بـ « ما » في نفي الحال ، و بـ « لا » إذا أراد نفي الإستقبال الخ » [٣] .

---

(١) الكتاب ١ / ١٢ وقارن أيضا بـ ١ / ١٥ .

(٢) المقتضب ١ / ١٤٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ٨٢ .

وإلى مثل هذا ذهب بلومفيلد وأصحاب نظرية السياق ، أما بلومفيلد فإنه لم يعد الأدوات ضمن التاكسيمات taxemes أي الملامح النحوية مما يعني أنه ينظر إليها باعتبارها وحدات نحوية ذات دلالة مستقلة ، أما السياقيون فقد أشار لاينز الى وجهة نظرهم في المسألة عندما قال : « يقال بحق ان معني الصيغ الفارغة (أي الأدوات من نحو حروف الجر والعطف وما إليها) للكلمة والذي لا يقل عن معني الصيغ الكاملة (أي الكلمات المعجمية) يمكن وضعه في إطار المبدأ العام التالي : « إن معنى صيغة ما هو مقدار اسهامها في الجمل التي ترد فيها » (١) . والقائلون بذلك هم أصحاب النظرية السياقية الذين لا يرون فرقا بين المعنى والوظيفة (٢) .

أما المتأخرون من النحويين العرب فإنهم يرون في الحروف (الأدوات) كلمات تدل علي معنى في غيرها ، أي أنها لا تحمل معني في ذاتها ولكنها فقط تشير الي معانٍ في غيرهاوقد ربط بعض النحويين ذلك بنظرية « العامل » في النحو العربي ، يقول السهيلي :

« والحرف ما دل علي معنى في غيره .. ومن ثم وجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دل على معنى فيه لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى ، وجب أن يتشبث به لفظا وذلك هو العمل » (٣) ويقول السيوطي مؤيداً نفس الفكرة « وأما حد حروف المعاني فهو أن يقال : الحرف ما دل علي معنى في غيره نحو : « من « و « إلى » و « ثم » ... ثم شرح المراد بذلك بأن « من » (على سبيل المثال) تدخل الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها ... » (٤) ، ومن المحدثين

---

(١) لاينز اللغة والمعنى والسياق .

(٢) انظر ص ٤٩ من هذا البحث .

(٣) نتائج الفكر للسهيلي ت : الدكتور محمد البنا ص ١٢ .

(٤) الأشباه والنظائر ٢ / ١١ .

الذين رأوا في الأدوات ملامح نحوية لا وحدات نحوية الدكتور تمام حسان حيث عدها ضمن القرائن اللفظية التي تفيد في تحديد المعنى النحوي متضافرة في ذلك مع غيرها من القرائن (١) ومراد الدكتور تمام من القرائن يكاد يتفق الي حد كبير جدا مع ما أسماه بلومفيلد تاكسيمات taxemes أو ملامح نحوية grammatical features .

إن هذه الأدوات ليست شرجا واحدا وإنما تنقسم - من وجهة نظرنا - إلى قسمين هما : الأدوات الداخلة على المفردات مثل حروف الجر والحروف الناصبة أو الجازمة لفعل واحد وهذه حقيقة بأن تكون وحدات نحوية لأن لها معان تستقل بأدائها في الجملة مثل معنى ابتداء الغاية في « من » أو معني الإنتهاء في « الى » فكلا الحرفين يدل على الإبتداء أو الإنتهاء بغض النظر عن مجرورهما ، أما القسم الثاني فهو الأدوات الداخلة على الجمل ، والأقرب إلي الصواب أن تكون « تاكسيمات » أو ملامح نحوية تشير إلى المعنى العام للجملة ولكنها لا تستقل بالدلالة على هذا المعنى العام ، ومما يوضح ذلك نسبة المعاني العامة مثل « الإستفهام » أو « التعجب » إلى الجملة بأسرها ، وهنا تدخل وسائل أخرى مثل العلامة الإعرابية أو التنغيم لتكون مجتمعة هي التي تدل على هذا المعنى وليس الأداة وحدها بدليل جواز الإستغناء عنها ، وقد سبق أن ذكرنا أن ابن فارس كان ينسب هذه المعاني إلي الكلام لا إلي الأدوات ، كما أنه كان يرى في العلامة الإعرابية ملمحا مميزا أو فارقا بين هذه المعاني العامة « إذ لولاه (أي الإعراب) ما ميز تعجب من إستفهام » (٢) ، كما سبق لنا أيضا إيراد ما ذكره ابن قتيبة عن تأثير العلامة الإعرابية في تحديد المعنى العام للجملة أو الكلام في مثل قوله ﷺ : « لا يقتل قرشي صبرا » بالجزم والرفع (٣) ، فلو كانت هذه الأدوات دالة بذاتها ما احتيج معها إلى ملمح آخر .

---

(١) العربية معناها ومبناها ص ٢٢٤ .

(٢) الصاحبي ١٢٠ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ١٥ .

الملامح النحوية التي اختصت بها العربية

ذكرنا قبلا أن تقسيم بلومفيلد للملامح النحوية قد بني وفقا لملاحظاته الخاصة حول اللغة الإنجليزية وربما بعض اللغات الهندية الأوربية وقد أوضحنا أن العربية الفصحى قد اشتملت على هذه الملامح من ترتيب وإختيار وصيغة وأداء ، وربما اختلفت درجة أهمية هذه الملامح ؛ ولكنها موجودة في بعض السياقات على نحو يحتم وجودها نظرا لكونها ملامح فارقة يترتب عليها وحدها الكشف عن المعنى النحوي .

وبالإضافة إلي هذه الملامح النحوية المشتركة بين العربية والإنجليزية فإن هناك ملامح أخرى انفردت بها العربية دون الإنجليزية كما دوّن ملامحها بلومفيلد ، ولا ينبغي بحال الإعتقاد بأن هذه الملامح التي نزعم اختصاص العربية بها لا يوجد بعضها في غير العربية وذلك كالإعراب الذي يوجد في كل من اللاتينية والتركية والأكادية (١) وعلى ذلك فالمقصود باختصاص العربية بهذه الملامح أنها لا تدخل ضمن أنواع التاكسيمات taxemes التي ذكرها بلومفيلد .

لقد كان أبو الفتح ابن جني من أسبق اللغويين الذين تناولوا هذه الملامح النحوية في اللغة العربية ، وقد فصّل القول فيها علي نحو يثير الدهشة والإعجاب وقد جعل من ملمح « الإعراب » الملمح الأساسي الذي يحدد المعاني النحوية ويدل عليها ، فإذا تعذر ظهوره فان هناك بدائل أخرى - أو بعبارة ثانية - ملامح نحوية بديلة تلجأ إليها العربية لتدفع اللبس الذي ينشأ نتيجة لتعذر ظهوره ، يقول رحمه الله :

---

(١) انظر حالات الأعراب في اللاتينية ص ٢٦٦ من هذا البحث ، وفي الإعراب في اللغة التركية لاينز Einführung , S. 296 .

وفي إعراب الأكادية :

فون زودن W. Von Soden , GAG , S. 84 f .

« الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت « أكرم سعيد أباه » و « شكر سعيداً أبوه » علمت بنصب أحدهما ورفع الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه » (١) .

إن الإعراب هنا هو الملمح الأساسي الذي يتبين به المعني النحوي ولا يجدي ملمح الترتيب هنا شيئا لأن المرتبة بين الفاعل والمفعول في النظام النحوي العربي رتبة غير محفوظة كما أن عنصر الإختيار لا يغني فتيلا لأن العنصرين المذكورين بعد الفعل من قبيل الأسماء التي تصلح للفاعلية والمفعولية ، أما ملمح الصيغة فإنه لا يقدم شيئا ولا يؤخره لأن صيغة البناء للمعلوم يصلح لأن يأتي بعدها الفاعل أو المفعول به ، وفيما يتعلق بعنصر الأداء فإنه لا يسترعي الإنتباه هنا لإن إكرام الابن لأبيه شيء طبيعي لا يستصحب نغمة معينة (كالتعجب مثلا) ولا ينبغي هنا سوى الاعراب الذي بفضله تتمتع التراكيب العربية بحرية التقديم والتأخير مما يتيح لها ميزات بلاغية لا تتاح في اللغات التي لا إعراب فيها .

لقد استشعر ابن جني أن الأعراب قد لا يتيسر ظهوره في كل الحالات كما في الأسماء المقصورة والمبنيات من نحو أسماء الإشارة وبعض الموصولات وهنا كان حديثه عن الملامح النحوية البديلة التي يمكن استنباطها من النص التالي :

« فإن قلت فقد تقول « ضرب يحيي بشري » فلا تجد إعرابا فاصلا ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفي في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير

---

(١) الخصائص ١ / ٣٥ .

نحو « أكل كمثرى يحيي » لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت وكذلك « ضربت هذا هذه » و « كلم هذا هذه » وكذلك إن وضح الغرض بالتنبيه والجمع جاز لك التصرف نحو قولك « أكرم اليحييان البشريين » و « ضرب البشريين اليحيون » وكذلك لو أومأت إلي رجل وفرس فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لأن في الحال بيانا لما تعني ، وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير متكورة ، وكذلك إن ألحقت الكلام ضربا من الإتباع جاز لك التصرف لما تلحق من البيان نحو : « ضرب يحيي نفسَه بشرى » ، و « كلم يحيي العاقل معلًى » أو « كلم هذا وزيداً يحيي » ومن أجاز « قام وزيد عمرو » لم يجز ذلك في نحو « كلم هذا وزيد يحيي » وهو يريد « كلم هذا يحيي وزيداً » كما يجيز « ضرب زيداً جعفر » ، فهذا طرف من القول أدى إليه ذكر الإعراب » (١) .

ملمح الإعراب

من هذا النص الذي تفرد به ابن جني نستطيع أن نستخلص ما يلي :

١ - الإعراب هو الملمح الأساسي في الكشف عن المعاني النحوية وهو بذلك ينتمي إلي ما يعرف في علم اللغة الحديث بالملامح الفارقة التي لا يجوز حذفها أو الإستغناء عنها لأنه من نوع distictive features وليس من نوع الملامح أو القرائن الفائضة redundant ويعد الملمح فائضا اذا أمكن فهم المعنى بدونه ومن ثم يفقد صفته التمييزية (٢) .

٢ - يكشف الإعراب عن المعنى النحوي بألفاظ العلامات الإعرابية كالألف والواو في المثالين اللذين ذكرهما وكالضمة والفتحة والكسرة وغير ذلك

---

(١) الخصائص ١ / ٣٥ .

(٢) انظر في التفرقة بين النوعين عند تشومسكي ، مقالات في اللغة والأدب ص ٧٤ .

من العلامات الأصلية أو الفرعية ، ولما كانت بعض حالات الإعراب تقتضي حذف الحركة (كما في المضارع المجزوم الصحيح الآخر) أو تقصيرها (كما في جزم المضارع المعتل) أو حذف الحرف الذي هو علامة الإعراب (كما في جزم الأفعال الخمسة) فإن ابن يعيش قد أدخل تعديلا يسيراً على عبارة ابن جني ليجعل الإعراب شاملا لكل هذه الحالات عندما قال : « الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم » [١] .

إن دلالة الإعراب على المعنى النحوي قد تكون مباشرة وذلك إذا لحق الإعراب الوحدة النحوية بذاتها كما في « أبوه ، أباه » في المثالين اللذين أوردهما وقد تكون الدلالة غير مباشرة وذلك إذا لحقت علامة الإعراب التابع كما في التوكيد والنعت وعطف النسق في بعض الحالات [٢] ، ومن هنا تصبح علامة الـرعراب في التابع عنصرا من عناصر السياق اللغوي الذي يشير الي المعنى النحوي للوحدة التي يتعذر إعرابها .

الملامح النحوية البديلة للإعراب

أشار أبو الفتح إلى عدد من الملامح النحوية البديلة للإعراب وتتمثل تلك الملامح في :

---

(١) شرح المفصل ١ / ٧٣ ، وقارن بشرح التسهيل لابن عقيل ١ / ١٩ .

(٢) انظر الأمثلة التي ذكرها لذلك في النص الذي أوردناه في المتن ، أما عطف النسق فإن إعراب المعطوف يكون دليلا على إعراب المعطوف عليه على رأي من لا يجيز أن يتقدم العاطف (حرف العطف) والمعطوف على المعطوف عليه ، أما من يجيزون ذلك في نحو « قام وزيدٌ عمرو » فإنهم لا يجيزون تقدم المفعول اعتماداً على ظهور علامة الرفع في المعطوف المقدم لأن ذلك قد يلتبس بالعطف على الاسم السابق الذي يحتمل الرفع كما يحتمل النصب مثال ذلك « كلم هذا وزيدٌ يحيى » فزيدٌ هنا معطوف مقدم على « يحيى » المتأخر عنه عليه ولكن ليس هناك ما يمنع من أن يكون معطوفا على « هذا » المتقدم عليه ولذلك امتنعت المسألة لما تؤدي إليه من لبس .

الترتيب

أي التزام تقديم الفاعل وتأخيرالمفعول حيث يستغنى بحفظ الرتبة التي هي أصلا غير محفوظة عن الإعراب وقد تحدثنا عن هذا الملمح فيما سبق .

المطابقة

اعتد ابن جني بالمطابقة ملمحا نحويا يحل محل الإعراب عند تعذر ظهوره وقد ذكر ابن جني صورتين للمطابقة :

أولاهما : المطابقة في الجنس أي (في التذكير والتأنيث) لأنه لما كان معلوما (في نظام اللغة العربية) أن علامة التأنيث تلحق الفعل إذا كان الفاعل (أو نائب الفاعل) مؤنثا فإن لحوق هذه العلامة بالفعل تعد ملمحا نحويا يتميز به الفاعل من المفعول به ففي المثالين اللذين أوردهما (ضربت هذا هذه ، وكلم هذه هذا) يتعين أن يكون الفاعل في الجملة الأولى هو « هذه » رغما عن تأخره وأن يكون الفاعل في الجملة الثانية هو « هذا » لعدم لحوق التأنيث بالفعل .

والأخرى هي المطابقة في العدد (التثنية والجمع) ، وهنا أصاب ابن جني في ذكر القاعدة ولكنه أخطأ في التطبيق والقاعدة هنا « إن وضح الغرض (أي المعني النحوي) بالتثنية والجمع جاز لك التصرف (بالتقديم والتأخير) ، أما التطبيق فيتمثل فيما أورده من المثالين التوضيحيين وهما : « أكرم اليحييان البشريين ، وضرب البشريين اليحيون » ذلك أن في كلا الجملتين علامة إعرابية واضحة إذ الألف والنون التي هي علامة رفع المثنى هي التي حددت الفاعل لوقوعها في مقابلة الياء والنون التي تشير الي المفعول به ومن ثم فإنه لا أثر للمطابقة هنا ، أما في المثال الثاني فإنه علامة الواو والنون في اليحيون هي التي أشارت إلى كونها فاعلا ، والتمثيل الصحيح

لذلك هو قول الله تعالى : ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا.. ﴾ وذلك في لغة من يجعل الواو في « أسروا » علامة للجمع (لغة أكلوني البراغيث) حيث يتضح من المطابقة أن الفاعل هو « الذين » على الرغم من تأخره وأن « النجوى » التي تخلو من علامة الإعراب لكونها اسما مقصورا هي المفعول به رغما عن تقدمه .

إنه إذا كانت **المطابقة وحفظ الرتبة** أي (التزام الترتيب) من الملامح اللفظية التي تحل محل العلامات الإعرابية فإن هناك ملمحين آخرين غير لفظيين هما :

الإسناد ودلالة الحال (المقام) حيث يشكل ملمح الإسناد عنصرا معنويا ودلالة الحال عنصرا غير لغوي وسنوضح علاقة كل منهما بالدلالة على المعنى النحوي فيما يلي :

الإسناد أو التعلّق

يتمثل هذا الملمح في لمح العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل من ناحية والفعل والمفعول به من ناحية أخرى ، فالفعل « أكل » في المثال الذي أورده ابن جني لا يسند إلا لما يقع منه الأكل من الأناسيّ أو الحيوانات أو ما أشبه ذلك ، أما الكمثرى فهي مما يقع عليها - لا منها - الأكل ومن ثم يكون « يحيي » هو الفاعل تقدم أو تأخر لأنه هو الذي يصح إسناد الأكل إليه أما « الكمثرى » فهي مفعول به لتعلق الفعل بها على جهة الوقوع عليها ، والمعنى الذي يشير إليه ابن جني في قوله ، فإن كانت هناك دلالة من قبل المعنى .. « يقصد به المعنى المعجمي للفعل من حيث صحة - أو عدم - صحة إسناده لما يلي ذلك الفعل ، ونظير ذلك قول الله تعالى : ﴿ يؤتى الحكمة من يشاء ﴾ حيث نعرب « مَنْ » مفعولا به أولا على رغم تأخرها و « الحكمة » مفعولا ثانيا على رغم تقدمها لأن « مَنْ » هي الآخذ والحكمة هي المأخوذ فمراعاة الآخذية

والمأخوذية هنا هي الإعتبار الذي تم إعراب المفعولين طبقا له وهو إعتبار من قبيل قرينة (ملمح) الإسناد » [١] . ويمكن أن نطلق على هذا الملمح مصطلح « **ملمح التعلّق** » وبذلك يُسْمَح بإدخال المثال والآية الكريمة في إطار واحد هو تعلق الفعل بما يصح أن يتعلق به على سبيل الفاعلية أو المفعولية (المباشرة أو غير المباشرة) .

السياق (دلالة الحال)

أشار أبو الفتح هنا الى عنصر له أهميته القصوى في تحديد المعاني النحوية وخاصة الإفرادية ، ذلك هو عنصر السياق الخارجي وهو ملمح غير لغوي يتحتم مراعاته عند التحليل النحوي ، وكما ذكرنا قبلا فإن السياقيين يسوون بين عنصري السياق (أي اللغوي وسياق الموقف) في وصف التراكيب وقد ضرب ابن جني لذلك مثالين هما : عنصر الإيماء المصاحب لعملية الكلام وعنصر المشاهدة المتمثل في رؤية « البنت والأم » من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة » [٢] والأمر كما قال .

---

(١) العربية معناها ومبناها ص ١٩٤ ، وقارن بما ذكره الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في « النحو والدلالة » ص ١٤٣ حيث ذكر أن فهم المثال الذي أورده الرضي في شرح الكافية (أي أكل الكمثري موسى) وهو لا يختلف في شئ عن مثال ابن جني ، مبنيٌ على معرفة خصائص المجالات الدلالية وتجاوبها بين المفردات .

(٢) يلاحظ أن أبا الفتح بن جني لم يقصد إلى استقصاء الملامح النحوية التي تحل محل الإعراب في الكشف عن المعنى بدليل قوله « فهذا طرف من القول أدى إليه ذكر الإعراب » وكأنه بهذا القول يفتح الباب أمام الدارسين كي يستكملوا ما بدأه ، ومن الملامح على سبيل المثال ملمح الأداة وملمح « التضام » وملمح الربط ، انظر في هذه الملامح الثلاث : العربية معناها ومبناها ص ٢١٣ - ٢٢٥ ، وقارن بما ذكرناه عن الأداة ص ٢٥١ (من هذا البحث) .

علامات الإعراب بين التماس الخفة وأمن اللبس

ذهب جمهور النحاة إلى أن علامات الإعراب تنبىء عن المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية وأن وظيفتها الأساسية هي رفع اللبس والتمييز بين المعاني النحوية المحتملة في التركيب الواحد ، يقول الزجاجي موضحا موقف الجمهور من هذه القضية :

فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله ؟ .

فالجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني فقالوا : ضرب زيد عمراً فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه ... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني ، هذا قول جميع النحويين إلا أبا علي قطربا فإنه قد عاب عليهم هذا الإعتلال .. » (١) .

ومن تأمل هذا النص يتضح أن علامات الإعراب إنما دخلت الكلام للتمييز بين الوظائف النحوية في الأسماء التي ليس في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، وهذه نقطة في غاية الأهمية حيث يشير ذلك بوضوح إلى أن من الأسماء ما تتضح وظيفته من خلال صورها (الصرفية) وأبنيتها الدلالية وهذا ما أجهد كثيرا من المحدثين إثباته (٢) ويؤكد هذا الفهم لموقف

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٧٨ .

(٢) انظر على سبيل المثال المجموعة الأولى من الأفعال التي ذكرها الدكتور محمد البنا في مقاله عن « تحليل الجملة الفعلية » ص ١٠٠ وقارن ذلك بالبند « رابعا » ص ٩٠ من كتاب النحو والدلالة للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف .

النحاة ما ذكروه هنا في « ضُرِبَ زيدٌ » حيث ارتبطت الدلالة النحوية بأمرين معا : هما تغيير أول الفعل ورفع « زيدٌ » مما يعني أن الصيغة والإعراب كلاهما قد ساهم في الكشف عن المعنى النحوي ، وهذا الفهم لكلام النحاة يمكن أن يقودنا إلى حقيقتين هامتين أكدتهما الدراسات اللغوية الحديثة هما :

- أن الإعراب قد يكون الملمح النحوي المميز أو الأساسي إذا لم يكن في صور الكلمات وأبنيتها ما يدل على هذه المعاني .

- أن الإعراب قد يشترك مع غيره في الدلالة علي المعاني النحوية كما في « ضُرِب زيدٌ » .

ومن هنا فان القول بأن من رأى القدماء أن الإعراب وحده هو الذي يميز بين المعاني النحوية هو قول تنقصه الدقة إلى حد كبير وها هو ابن قتيبة الذي نسب اليه عموم القول بذلك [1] يصرح بأن الإعراب يكون « فارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما ، إذا تساوت حالاهما في إسكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب » [2] .

فقول ابن قتيبة « إذا تساوت حالاتهما في إمكان وقوع الفعل عليهما » دليل على أن الإعراب إنما يقوم وحده بوظيفة التمييز بين المعاني النحوية في هذه الحالة فقط أما في غيرها فقد يشترك معه ملامح أخرى أو تنفرد دونه بأداء هذه الوظيفة ، ومن الأمثلة التي ينفرد فيها الإعراب بذلك قول الله تعالى : ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم ﴾ إذ إن وجود الفتحة في لفظ « المسيح » هي التي حالت بين أن

---

(١) انظر تحليل الجملة الفعلية ص ١٠٠ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ١٤ .

يكون معطوفا على لفظ الجلالة ومحضته لأن يكون معطوفا على المفعول به « أحبارهم » فإذا أضفنا إلى ذلك ما مثل به ابن قتيبة لأثر الإعراب في قوله ﷺ « لا يقتل قرشي صبرا » [1] بالرفع والجزم فعرفنا أن الإعراب وحده هو المسئول عن كون الجملة خبرا منفيا في حالة الرفع وبين أن تكون إنشاءً من قبيل النهي .

رأي قطرب

ذهب قطرب إلى أن الكلام « لم يعرب للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض » وحجته في ذلك أنك « قد تجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائما وما زيد بقائم ... وجعل من ذلك قوله سبحانه ﴿ إن الأمر كله لله ﴾ بالنصب و﴿ إن الأمر كله لله ﴾ بالرفع قرىء بالوجهين جميعا ، وبعد أن ذكر أمثلة عديدة من هذا القبيل قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله » [2] .

أما تفسيره لوجود الإعراب واختلاف حركاته فقد عبر عنه بقوله : « وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا ، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك

---

(١) السابق ص ١٥ وقارن بالمثال الذي أورده ابن جني في الخصائص ١ / ٣٥ .

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٧٨ ، ٧٩ .

وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان » ، وأما عن إختلاف الحركات فقد علل له بقوله :

« لو فعلوا ذلك (أي الإلتزام بحركة واحدة) لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة » (١) .

وواضح من هذا أن قطربا كان يرى فيما يسمى بحركات الإعراب مجرد وسيلة للتخلص من ثقل الكلام في حالة الوصل وأن الإعراب ليس ملمحا نحويا ، وقد ردّ عليه الجمهور بأنه « لو كان الأمر كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام ، فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا إفساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظم كلامهم » (٢) .

إنه إذا كان رد الجمهور يحمل الطابع النظري فإن أحمد بن فارس قد رد على ذلك ونقده بدليل عملي يتمثل فيما ورد عن العرب من التزام الحركة الإعرابية المعنية في المواقع التي تقتضيها مما يدل على أن القوم كانوا يعرفون لهذه الحركات أثرها ، يقول عليه رحمة الله « والدليل على صحة هذا (الأمر) وأن القوم قد تداولوا الإعراب أنا نستقرىء قصيدة الحطيئة التي أولها :

شاقتك أظعان لليلى دون ناظرة بواكر

---

(١) السابق ١ / ٧٩ .

(٢) السابق ، نفس الصفحة .

فنجد قوافيها عند الترنم والإعراب تجيء مرفوعة ولولا علم الحطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقا من غير قصد لا يكاد يكون » [١] .

إن ما ذكره ابن فارس متعلقا بقصيدة الحطيئة يجد له تأييداً قويا في أشعار أخرى جاهلية وإسلامية منها على سبيل المثال قصيدة لبيد التي مطلعها :

عف الديار محلها فمقامها   بمنى تأبد غولها فرجامها

فهذه القصيدة التي بلغت سبعة وثمانين بيتا جاءت قوافيها كلها بالرفع ولو كان الغرض هنا مجرد حركة تعقب الإسكان لوردت أحيانا مرفوعة وأحيانا منصوبة أو مجرورة [٢] ، ونضيف إلى ما ذكره الجمهور وابن فارس أن الإعراب ليس دائما بالحركات وإنما يكون أحيانا بالحروف كالألف والنون في المثنى والواو والنون في جمع المذكر وثبوت النون في رفع الأفعال الخمسة ، فأي حركة هنا أعقبت الإسكان ؟ وإذا ثبت أن هذا التفسير الذي قدمه قطرب لاختلاف علامات الإعراب لا ينطبق على كل حالاته ويتناقض مع الواقع اللغوي فلا بد من البحث عن تفسير آخر يتلاءم مع هذا الواقع ، وهنا لا نجد للاختلاف سببا غير أن هذه العلامات تكشف عن المعاني النحوية إما وحدها وإما مع غيرها من الملامح النحوية .

وفيما يتعلق بالشبهة التي أوردها قطرب متعلقة باختلاف المعاني مع اتفاق الحركة الإعرابية والعكس فقد رد عليه الجمهور بأن قالوا : « إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال لأنه يذكر بعدها

---

(١) الصاحبي ص ١٣ .

(٢) انظر قصيدة لبيد في شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٩١ - ١١٦ .

اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول به ، ومعناهما مختلف ، فجعل الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال » (١) .

إن هذا الرد الذي تكفل به الجمهور يعتمد على افتراض تاريخي لا يمكن إثباته ومن ثم يتعين البحث عن تفسير آخر مقبول لما زعمه قطرب من اختلاف المعنى واتفاق الإعراب في الأمثلة التي ذكرها (إن زيداً أخوك ـ لعل زيداً أخوك ـ كأن زيداً أخوك) ونتساؤل أولا :

ما المعنى الذي اختلف هنا ؟ وما الإعراب الذي اتفق ؟ الذي اختلف هو معنى الجملة ، ففي المثال الأول جملة خبرية مؤكدة ، وفي المثال الثاني جملة إنشائية تفيد الرجاء ، وفي المثال الثالث جملة خبرية تشبيهية ، ويرجع إختلاف هذه المعاني التركيبية إلى اختلاف الأدوات ، وأما المعاني النحوية الإفرادية فإنها متفقة في الجمل الثلاث حيث إن « زيداً » في هذه الجمل هو المسند إليه مما يعني أن وظيفته النحوية واحدة والإعراب الدال على ذلك واحد أيضا ، وهنا نجد خلطا بين طائفتين من معاني النحو هما المعاني التركيبية والمعاني الإفرادية والقول بتميزهما يحل هذه الإشكالية القطربية ، ولو سلمنا بأن ذلك حاصل في بعض الأحيان (وهو يحدث بالفعل في أحيان عديدة) كأن يكون كل من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه مرفوعا وبالتالي تتفق العلامة الإعرابية وتختلف المعاني النحوية ، وقد يحدث العكس أيضا بأن يكون المعنى النحوي واحداً وتختلف العلامة الإعرابية الدالة عليه كما سيتضح من جدول الإعراب في اللغة العربية ، وكذلك جدول الإعراب في اللاتينية ، لو حدث ذلك لكان لذلك تفسيره الصحيح الذي يعتمد على واقع اللغة العربية من ناحية وعلى مقارنة حالات الإعراب في اللغات الأخرى من ناحية ثانية .

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٧٦ .

إن التفسير الصحيح لذلك هو أن علامات الإعراب رموز لغوية ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الرموز أو الوحدات اللغوية من قبولها لمبدأى الترادف والاشتراك وكلاهما من السمات المميزة للغات البشرية ، فكما أن هناك اشتراكا في « الألفاظ » أو الوحدات المعجمية ، واشتراكا في المورخيمات أو الوحدات الصرفية فإن علامات الإعراب (وهي وحدات صرفية أصلا) مما يقبل الاشتراك أيضا ، وما ينطبق على قبول الوحدات الصرفية للترادف ينطبق أيضا على علامات الإعراب وقد تحدثنا عن ذلك قبلا بما يغني عن إعادة القول هنا (١) . وسوف نتحدث عن أثر السياق في تحديد المراد من هذه العلامات فيما بعد .

إن هذه الحقيقة المتمثلة في قبول مبدأى الاشتراك والترادف في العلامات الإعرابية لا تنفرد بها اللغة العربية وانما تشاركها في ذلك كل اللغات التي تنتمي الى الفصيلة « المتطورة » من اللغات البشرية ونعني بها الفصيلة التصريفية (٢) يقول جون لاينز « إن كل نظرية تتعلق بالإعراب بصفة عامة ينبغي أن تراعى أمرين هما :

١ - أن نفس العلامة الإعرابية تحقق أكثر من وظيفة نحوية .

٢ - أن الوظيفة النحوية المعينة قد تتحقق من خلال أكثر من علامة إعرابية بطرق مختلفة في نفس اللغة ، ثم أردف قائلا : إن كلا هذين الأمرين يصلحان لوصف لغات عديدة داخل وخارج إطار فصيلة اللغات الهندية الأوربية (٣) .

---

(١) انظر ص ١٧١ من هذا الكتاب .

(٢) انظر في هذه الفصائل وخصائصها النحوية ، أسس علم اللغة لماريوباي ص ٥٦ .

وقارن بـ : يانسن Handbuch der linguistik , S. 431 .

(٣) لاينز G. Lyons , Einfuhrung , S. 297 .

الإشتراك والترادف في العلامات الإعرابية

بين العربية واللاتينية

لتأكيد المقولة السابقة وهي الإشتراك والترادف في العلامات الإعرابية ذكر « لاينز » حالات الإعراب الستة في اللغة اللاتينية ، ومن المعروف أن هذه الحالات ترتبط ارتباطا وثيقا بكل من الجنس والعدد إذ يراعى فيما يتعلق بالجنس إنقسام الأسماء إلى مؤنث ومذكر ومحايد ، أما العدد فإنه ينقسم إلى مفرد وجمع ولكل حالة إعرابية علامتها التي قد تختلف باختلاف هذين الأمرين (أي الجنس والعدد) ، كما يتضح من الجدول التالي (١) :

إعراب المفرد

الحالة الإعرابية	المؤنث	المذكر	المحايد
1 - Nominativ (حالة الفاعلية)	puella	lupus	bellum
2 - Vokativ (حالة النداء)	puella	lupe	bellum
3 - Akkusativ (حالة المفعولية)	puellam	lupum	bellum
4 - Genetiv (حالة الإضافة)	puellae	lupi	belli
5 - Dativ (حالة المفعولية غير المباشرة)	puellae	lupo	bello
6 - Ablativ (الآلية أو الوسيلة)	puella	lupo	bello

---

(١) اقتبسنا هذا الجدول عن المرجع السابق ص ٢٩٤ وقمنا بتحليله واستخلاص نتائجه وترجمة مصطلحاته ، أما الكلمات المختارة في الجدول فهي puella بمعنى « بنت » وتنتمي إلى طائفة الأسماء المؤنثة ، و lupus بمعنى « ذئب » وتنتمي إلى طائفة الأسماء المذكرة ، أما الكلمة الأخيرة فهي bellum بمعنى « حرب » فتنتمي إلى الجنس المحايد .

إعراب الجمع

الحالة الإعرابية	المؤنث	المذكر	المحايد
1 - Nominativ	puellae	lupi	bella
2 - Vokativ	puellae	lupi	bella
3 - Akkusativ	puellas	lupos	bella
4 - Genetiv	puellarum	luporum	bellorum
5 - Dativ	puellis	lupis	bellis
6 - Ablativ	puellis	lupis	bellis

من تأمل الجدول السابق يتضح أن :

١ ـ العلامة « um » تشترك في الدلالة على الحالات الإعرابية الآتية : الفاعلية والمفعولية والنداء في المفرد المذكر ، والمفعولية في المفرد المحايد وحالة الإضافة في الجمع مطلقا (مؤنثا أو مذكرا أو محايداً) .

٢ ـ أن العلامة « a » تشترك في الدلالة على حالة الفاعلية والنداء في المفرد المؤنث والنداء والفاعلية والمفعولية في الجمع المحايد .

٣ ـ أن العلامة « ae » تشترك في الدلالة على حالة الإضافة والمفعولية غير المباشرة في المفرد المؤنث ، والفاعلية والنداء في جمع المؤنث .

٤ ـ أن العلامة (o) (الضمة الطويلة الممالة) تشترك في الدلالة على المفعولية المباشرة والآلية في المفرد المذكر وكذلك المحايد .

٥ ـ تشترك العلامة (i) (الكسرة الطويلة) في الدلالة على حالة الإضافة في المفرد مذكراً كان أو محايداً والفاعلية والنداء في جمع المذكر .

٦ ـ تشترك العلامة (is) في الدلالة على المفعولية غير المباشرة والآلية في الجمع بأنواعه الثلاثة .

أما العلامات التي انفردت بالدلالة على حالة إعرابية واحدة فهي :

١ ـ « am » للدلالة على حالة المفعولية للمفرد المؤنث .

٢ ـ « a » (ألف المد) للدلالة على حالة الآلية للمفرد المؤنث .

٣ ـ « as » للدلالة على حالة المفعولية للجمع المؤنث .

٤ ـ « us » للدلالة على حالة الفاعلية للمفرد المذكر .

٥ ـ « os » للدلالة على حالة المفعولية للجمع المذكر .

٦ ـ « e » للدلالة على حالة النداء للمفرد المذكر .

وخلاصة القول أن هناك ست علامات إعرابية تشير كل واحدة منها إلى أكثر من وحدة نحوية وأن هناك ست علامات أخرى تفرد كل منها بالدلالة على حالة واحدة (١) .

وفيما يتعلق بظاهرة الترادف وهو دلالة أكثر من علامة واحدة على نفس المعنى النحوي (٢) فيمكن استخلاصه من الجدول على النحو التالي :

---

(١) هنا جانب آخر مهم للاشتراك في نفس العلامة سواء تلك التي تعددت وظائفها النحوية أو التي لم يلاحظ فيها ذلك وهو اشتراك نفس العلامة في الدلالة على معانٍ صرفية بالإضافة إلى وظيفتها النحوية مثال ذلك أن العلامة « a » تدل على حالة الفاعلية وعلى الإفراد وعلى التأنيث (بالإضافة إلى دلالتها النحوية على المفعولية والفاعلية والنداء في الجمع المحايد) انظر الجدول .

(٢) يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن دلالة هذه العلامات « لا تعدو أن تكون دلالة لغوية محضة » وقد ترجم المصطلح syntactic ترجمة خاطئة عندما ذكر أنه يعني « دلالة لغوية » والصواب دلالة نحوية أو تركيبية ، وذكر أن هذه الدلالة لا تمت لمنطق عقلي أو دلالة عقلية ، وهذا صحيح فقط فيما يتعلق بتقسيم الجنس إلى مذكر ومؤنث ومحايد أما دلالة العلامات الإعرابية على ═

١ - حالة الفاعلية يدل عليها بالعلامات : , " um " , " ae " , " i " " a " , " us " (وذلك بغض النظر عن الجنس والعدد) .

٢ - حالة النداء ويدل عليها بالعلامات : , " um " , " ea " , " i " " a " , " e " .

٣ - حالة المفعولية ويدل عليها بـ : " um " , " as " , " os " , " a " " am " , .

٤ - حالة الإضافة ويدل عليها بالعلامات : " ae " , " i " , " um ".

٥ - حالة المفعولية غير المباشرة ويدل عليها بالعلامات : " o " , " is " " ae " , .

٦ - حالة الآلية ويدل عليها بالعلامات : " a " , " o " , " is " .

وبهذا يتأكد أن ظاهرة الترادف أي دلالة أكثر من علامة على معنى نحوي واحد متحققة في اللاتينية كما في غيرها وليست العربية بدعا في ذلك ، وسيتضح من دراسة ظاهرتي الاشتراك والترادف في اللغة العربية أن العربية واللاتينية وكلاهما من اللغات المتصرفة قد سلكتا نفس المسلك ، وهذا ما سنتناوله في الفقرة التالية .

الاشتراك والترادف في العلامات الإعرابية في الفصحى

تميز اللغة العربية الفصحى في إعراب الأسماء بين حالات ثلاث هي : « الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى (نحوي) فالرفع علم

= الحالات أو المعاني النحوية فهو أمر اصطلاحي لم يقل أحد أن له علاقة بالعقل أو المنطق . انظر من أسرار اللغة ص ٢١٨ .

الفاعلية ... وكذلك النصب علم المفعولية .. والجر علم الإضافة » [١] ، وقد ذكر ابن يعيش « أنه لولا إرادة جعل كل واحد منها علما على معنى من معاني الاسم لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددها » [٢] .

ولا يختلف الإعراب باختلاف الجنس في اللغة العربية إلا في حالة الجمع السالم ولكنه يختلف باختلاف العدد الذي ينقسم إلى مفرد ومثنى وجمع ، كما يختلف باختلاف قابلية الأسماء للصرف (التنوين) وعدم قابليتها لذلك ، وقد تختلف العلامات الإعرابية أيضا باختلاف نوع الاسم من حيث التمام والنقصان فإن الاسم إذا حذفت لامه وتضمن معنى الإضافة أعرب بالحروف وذلك كما في إعراب الأسماء الستة [٣] وفيما يلي جدول يوضح العلامات الإعرابية في الأنواع المختلفة من الأسماء في العربية .

---

(١) المفصل للزمخشري (المنشور مع شرح ابن يعيش) ١ / ٧١ .

(٢) شرح المفصل ، وقد ذكر ابن يعيش أن بقية المرفوعات محمولة على الفاعل وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها (أي لولا زيادة الإعراب) وقع لبس فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه (مسنداً إليه) وافتقار المبتدأ للخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر (أي الفعل) الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر ، وذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ هما الأوّل والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ... » وربما كان هذا الخلاف بين النحاة هو الذي جعل الدكتور إبراهيممصطفى يفضل التسمية بـ « الإسناد » لأن كلا من الفاعل والمبتدأ مسند إليه والخبر والفعل مسندٌ ، انظر إحياء النحو ص ١ .

(٣) انظر في علة إعراب هذه الأسماء الستة (أبوك ، أخوك ، .. إلخ) شرح المفصل ١ / ٥١ ، ٥٢ .

النظام الإعرابي للأسماء في العربية الفصحى

علامات إعراب المفرد

	المفرد (المتصرف)	الممنوع من الصرف (١)	الأسماء الستة (٢)
١ ـ حالة الرفع (الفاعلية / الإسناد)	الضمة	الضمة	واو المد
٢ ـ حالة النصب (المفعولية)	الفتحة	الفتحة	ألف المد
٣ ـ حالة الجر (الإضافة)	الكسرة	الفتحة	ياء المد

علامات إعراب المثنى (وما ألحق به)

حالة الرفع	الألف والنون	
حالة النصب	الياء والنون	(ayni) بفتح ما قبل الياء وكسر ما بعد النون
حالة الجر	الياء والنون	(ayni) بفتح ما قبل الياء وكسر ما بعد النون

---

(١) هذا الإعراب مشروط بعدم الإضافة أو التعريف بالألف واللام فإذا فقد الشرطان أو أحدهما أعرب إعراب ما ينصرف وينطبق هذا أيضا على الجمع الذي لا ينصرف (صيغة منتهى الجموع مثل مساجد وبساتين) .

(٢) للعرب في إعراب هذه الأسماء طرائق شتى تنظر في مظانها من كتب النحو واللغة ، والإعراب المذكور هنا هو ما جاءت به العربية الفصحى (اللغة الأدبية المشتركة) وهذا مشروط بأن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، انظر في ذلك شرح المفصل ١ / ٥١ وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٥٣ .

علامات إعراب الجمع

الحالة الإعرابية	جمع المذكر السالم	جمع المؤنث السالم	جمع التكسير (المتصرف)	جمع التكسير الممنوع من الصرف
حالة الرفع	الواو والنون	الضمة	الضمة	الضمة
حالة النصب	الياء والنون (ina)	الكسرة	الفتحة	الفتحة
حالة الجر	الياء والنون (ina)	الكسرة	الكسرة	الفتحة

من تأمل الجدول السابق يتضح أن ظاهرة الاشتراك في العلامات الإعرابية في اللغة العربية تتمثل فيما يلي :

١ - الضمة تدل على حالة الرفع (الفاعلية أو الأسناد) في : المفرد المتصرف ، المفرد الممنوع من الصرف ، جمع المؤنث السالم ، جمع التكسير المتصرف ، جمع التكسير غير المتصرف (صيغة منتهى الجموع) .

٢ - الفتحة وتدل على حالة النصب (المفعولية) في المفرد المتصرف ، المفرد غير المتصرف ، جمع التكسير متصرفا أو غير متصرف ، كما تدل على حالة الجر (أو الإضافة) في المفرد الممنوع من الصرف وجمع التكسير غير المتصرف (إذا لم يضف أي منهما أو يقترن بـ « أل ») .

٣ - الكسرة وتدل على حالة الجر في المفرد المتصرف ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير المتصرف ، كما تدل على حالة النصب في جمع المؤنث السالم ، وعلى حالة الجر في الممنوع من الصرف إذا أضيف أو اقترن بـ « أل » .

٤ - الياء والنون (ayni) بفتح ما قبل الياء وكسر ما بعد النون ، وهذه العلامة تشترك في حالتي النصب والجر في المثنى .

٥ - الياء والنون (ina) بفتح النون وكسر ما قبل الياء (هكذا عبارتهم) والصواب أنها ياء مد بعدها نون مفتوحة ، وهذه العلامة تشترك في الدلالة على حالتي الجر والنصب في جمع المذكر السالم [1] .

أما العلامات التي انفردت بالدلالة على حالة إعرابية واحدة فهي :

١ - « واو المد » وتدل على حالة الرفع في الأسماء الستة .

٢ - « ياء المد » وتدل على حالة الجر في الأسماء الستة .

٣ - « ألف المد » وتدل على حالة النصب في الأسماء الستة .

٤ - « الواو والنون » وتدل على حالة الرفع في جمع المذكر السالم .

٥ - « الألف والنون » وتدل على حالة الرفع في المثنى .

ولعله من المصادفات الغريبة أن يكون نصف العلامات في كل من العربية واللاتينية مشترك الدلالة ونصفها الآخر وهو ست علامات في اللاتينية وخمس في العربية مما تنفرد فيه العلامة بالدلالة على حالة إعرابية واحدة .

أما الترادف في العلامات الإعرابية التي تدل رغما عن اختلافها على حالة إعرابية واحدة فيتمثل في :

١ - حالة الرفع (الفاعلية) وتدل عليها العلامات : الضمة ، واو المد ، الألف والنون ، الواو والنون .

٢ - حالة النصب (المفعولية) وتدل عليها العلامات : الفتحة ، ألف المد

---

(١) يكمن في بعض هذه العلامات نوع آخر من الاشتراك حيث تدل الألف والنون في المثنى مثلا على التثنية (وهي من معاني الصرف) وعلى حالة الفاعلية وهي من معاني النحو وينطبق ذلك أيضا على الواو والنون في جمع المذكر السالم وعلى الياء والنون في المثنى والجمع السالم معا .

، الكسرة ، الياء والنون (المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) ، ياء المد والنون المفتوحة .

٣ ـ حالة الجر (الأضافة) ويدل عليها بالعلامات : الكسرة ، الفتحة (الممنوع من الصرف) ، ياء المد ، الياء والنون (ayni) ، الياء والنون (ina) [1] .

إنه إذا كان الترادف يوسع مجال الأختيار وكان الاشتراك يؤدي إلى الغموض الذي يتنافى مع أمن اللبس فإن في عناصر السياق المصاحبة ما يحدد مجال الاختيار ويدفع الغموض كما سنرى في المبحث التالي .

المعاني النحوية والسياق

إن السياق بنوعيه (السياق اللغوي والسياق الخارجي أي المتعلق بالموقف الكلامي) يؤدي دوراً بارزا في تحديد المعاني النحوية المرادة ومن ثم فإنه يكشف عن الوحدات النحوية التي تتكون منها الجمل أو النصوص ، وإذا كانت الملامح النحوية التي تحدثنا عنها آنفا تشكل عناصر مباشرة يتحدد من خلالها المعنى النحوي فإن السياق يعتبر ملمحا غير مباشر قد تتحتم مراعاته في بعض الأحيان باعتباره الفيصل في إزالة ما يكتنف الوحدة النحوية من غموض نتيجة تعدد الإحتمالات التي تجيزها اللغة .

إن دور السياق في تحديد المعاني النحوية يتجاوز الوحدات النحوية الإفرادية بشقيها أي الوحدات ذات الدلالة النحوية والمعجمية مثل الوحدات

---

(١) لقد أضاف الدكتور إبراهيم مصطفى حالة أطلق عليها « التنكير » وجعل التنوين علما عليها والتنكير من معاني الصرف لا من معاني النحو ، وأطلق على حالة النصب اسما عاما عو الخفة وجعل الفتحة علما عليها والخفة وعد بها مسألة صوتية لا نحوية . انظر في الرد على ذلك : الشيخ محمد أحمد عرفة « النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة » ص ٣ ، والشيخ محمد الخضر حسين في « دراسات في العربية وتاريخها » ص ١٨١ – ٢٠٤ .

الدالة على الفاعلية أو المفعولية إلى آخره والوحدات النحوية فقط مثل دلالة أدوات المعاني ، يتجاوز هذا النوع الإفرادي إلى تحديد المعاني النحوية التركيبية المستفادة من الجمل مثل الإستفهام والتقرير والأمر والنهي وغير ذلك مما أطلق عليه اللغويون العرب معاني الكلام ، وسنعرض فيما يلي أمثلة توضح دور السياق في تحديد هذه الوحدات المختلفة .

السياق والمعاني الإفرادية

سبق تقسيم الوحدات النحوية إلى وحدات نحوية معجمية وهي تلك تؤدي معان نحوية ومعجمية معا وتقوم بهذا الدور في اللغة العربية ما يسمى بالكلمات الممتلئة وتسمى المعاني النحوية التي تدل عليها معاني الأبواب النحوية مثل الفاعلية والمفعولية إلخ ، وإلى وحدات نحوية فقط وهي تلك التي تؤدي معان نحوية ولا تشير إلى شيء خارج التركيب ولذا أطلق عليها « الصيغ الفارغة للكلمات » وتقوم الأدوات بهذه الوظيفة في اللغة العربية وللسياق دور بارز في الكشف عن المعنى النحوي للصنفين جميعا .

السياق ومعاني الأبواب النحوية

للسياق بنوعيه اللغوي والخارجي دور بارز في الكشف عن معاني الأبواب النحوية كما يتضح من المثال التالي :

قال تعالى : ﴿ وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر وقرآن مبين . لينذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين ﴾ ... ... إلى قوله سبحانه ﴿ فلا يحزنك قولهم . إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ﴾ (الآيات ٦٩ - ٧٦ من سورة يس) .

ظاهر التركيب هنا يجيز أن تكون « إنَّ وما دخلت عليه في قوله سبحانه ﴿ إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ﴾ في محل نصب مفعول به

للقول ، كما يجيز أن تكون جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب أي أنها لا تكون متعلقة بالقول ولا محكية به وقد أخذ ابن هشام من السياق دليلا على هذا الإحتمال الثاني ويتمثل ذلك في قوله : « الثاني (من الأمثلة التي يخفي فيها الإستئناف) : قوله تعالى : ﴿ إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ﴾ بعد قوله تعالى ﴿ فلا يحزنك قولهم ﴾ فإنه ربما يتبادر إلى الذهن أنه محكي بالقول ، وليس كذلك ، لأن ذلك ليس مقولا لهم » [1] وقد ذكر ابن هشام الآية ٦٥ من سورة يونس مثالا ثالثا للإستئناف الذي قد يخفي وهي قوله سبحانه : ﴿ ولا يحزنك قولهم ، إن العزة لله جميعا هو السميع العليم ﴾ وذكر أنها كالآية السابقة ، ونقل عن السخاوي أن الوقف على لفظ « قولهم » في الآيتين واجب .. ثم ردَّ عليه بأن الصحيح أنه ليس في القرآن وقف واجب [2] .

إن القول بوجوب الوقف كما ذكر السخاوي أو لزومه كما يستفاد من رسم المصحف [3] يعد نوعا من أنواع السياق اللغوي حيث يشير إلى تمام

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٣٨٤ .

(٢) السابق نفس الصفحة ، وقد وقع خطأ - لعله مطبعي - في مغني اللبيب حيث ذكر الآيتين بالفاء (فلا يحزنك) ، والصواب أن آية « يس » وحدها هي التي بالفاء أما آية « يونس » فهي بالواو (ولا يحزنك) .

(٣) السابق ١ / ٣٨٤ ، وقد أخذ الوصف باللزوم من علامة الوقف الموجودة في المصحف وهي « م » والمراد باللازم هنا كما يقول ابن الجزري (النشر ١ / ٢٣٢) ما يتأكداستحبابه لبيان المعنى المقصود وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي بـ « اللازم » وعبر عنه بعضهم (كالسخاوي) بالواجب وليس معناه الواجب عند الفقهاء أي الذي يعاقب على تركه كما توهمه بعض الناس ، وكأنى بابن الجزري يرد على ابن هشام في تخطئته للسخاوي إذ ليس مراده بالوجوب هنا المعنى الشرعي وإنما المراد الاستحباب وبذلك يندفع ما ذكره ابن هشام تعليقا على قول السخاوي بالوجوب من « أن الصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب » وهذا يصح فقط عند إرادة المعنى الشرعي للوجوب ولكن ذلك ليس مراداً كما قال ابن الجزري .

الكلام ، وأن الجملة بعد القول ليست محكية في الآيتين ، أما السياق الخارجي الذي يشير إلى أن جملة « إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون » في الآية ليست مقول القول فيتمثل فيما أورده الزمخشري من أنهم « كانوا يقولون لرسول الله ﷺ شاعر وروي أن القائل عقبة بن أبي معيط » (١) ، وعلى هذا فإن الذي كان يحزن النبي ﷺ هو هذا القول من الكفار ، يقول الطبري مؤكدا هذا المعنى « فلا يحزنك يا محمد قول هؤلاء المشركين من قومك لك أنك شاعر وما جئتنا به شعر ولا تكذيبهم بآيات الله وجحودهم نبوتك .. وقوله إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون . . معناه إنا نعلم أن الذي يدعوهم إلى ذلك قيل الحسد وهم يعلمون أن الذي جئتهم به ليس بشعر ولا يشبه الشعر وأنك لست بكذّاب فتَعْلَم ما يسرون من معرفتهم بحقيقة ماتدعوهم إليه وما يعلنون من مجرد ذلك بألسنتهم علانية » (٢) ، وعلى هذا التفسير فإن الموقف الخارجي الذي صاحب نزول هذه الآيات الكريمة هو موقف إدعاء الكفار بأن محمداً ﷺ شاعر وتأثره بذلك القول منهم لعلمه أنه ليس كذلك ومن هنا نهاه المولى عن أن يحزن لمثل ذلك القول من هؤلاء الكفار لأنه سبحانه يعلم حقيقة أمرهم وما يضمرون من حسد يدفعهم إلى مثل هذا القول علانية وإسرار معرفتهم أنه ليس بشاعر « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا » .

إننا إذا نظرنا إلى السورة الكريمة باعتبارها نصا واحداً متكامل الأجزاء فإنه لا يستبعد أن يكون القول الذي يحزن النبي ﷺ مكونا من عدة أشياء منها ما ذكره الزمخشري من قولهم : إنه شاعر ، وهذا مستفاد من السياق الخارجي ، ومنها أيضا قولهم : ﴿ متى هذا الوعد إن كنتم صادقين ﴾ ومنها قولهم (أي الكفار) للذين آمنوا : ﴿ أنطعم من لو يشاء الله أطعمه .. ﴾ وهذان القولان مستفادان من سياق النص .

---

(١) الكشاف ٣ / ٣٢٩ .

(٢) تفسير الطبري ٢٣ / ٢٠ .

لقد شدد ابن قتيبة النكير على من جعل جملة « إنا نعلمُ ما يسرون وما يعلنون » متعلقة بالقول وذلك منوط عنده بفتح الهمزة إجراء للقول مجرى الظن فقال : « ولو أن قارئا قرأ « فلا يحزنك قولهم ، أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون » وترك طريق الإبتداء ب « إنا » وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب أن (مفعولا) بالقول كما ينصبها بالظن [1] لقلب المعنى عن جهته ، وأزاله عن طريقه ، وجعل النبي ﷺ محزونا بقولهم : إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون » وهذا كفر ممن تعمده ، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به ولا يجوز للمأمومين أن يتجوزوا فيه » [2] .

إن مدار الأمر هنا ليس ـ كما ظن ابن قتيبة ـ متعلقا بكسر همزة إن أو فتحها لأن المعنى (النحوي) الذي يرفضه وهو جعل « أن » في حالة الفتح منصوبة بالقول الذي هو بمعنى الظن ، هو نفسه أيضا إذا جعلت الجملة بعد القول محكية ، وذلك كما في قوله سبحانه ﴿ وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ (البقرة ٦٧) أو قوله عز من قائل : ﴿ قال الله إني منزلها عليكم ﴾ (المائدة ١١٥) وقد أشار الزمخشري إلى هذا عندما قال : إن تعلق الحزن بكون الله عالما (بما يسرون وما يعلنون) وعدم تعلقه لا يدوران على كسر إن وفتحها ، وإنما يدوران على تقديرك ، فتفصل إن فتحت ، بأن تقدر معنى التعليل ولا تقدر البدل ، كما أنك تفصل بتقدير معنى التعليل (يجعل الجملة مستأنفة) إذا كسرت ولا تقدر معنى المفعولية » [3] .

---

(١) يشير ابن قتيبة هنا إلى ما ذكره سيبويه (الكتاب ٣ / ١٤٢) عن يونس عندما قال : « وسألت يونس عن قوله : متى تقول : أنه منطلق ؟ فقال : إذا لم تُرِدْ الحكاية وجعلت تقول مثل تظن ... إلخ » .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ١٤ .

(٣) الكشاف ٣ / ٣٣١ .

إننا لا نوافق الزمخشري هنا بأن الأمر موكول إلى تقدير القارىء أو المفسر لأن في ذلك إغفالا لدور السياق الذي يعين أحد الإحتمالين الجائزين في تحليل الوحدات النحوية في الآية الكريمة [١] وقد سبق للزمخشري أن أشار الى هذا السياق عندما ذكر سبب نزول الآيات الكريمات » .

أما في الآية الكريمة الثانية التي لا يجوز فيها - بدليل السياق - أن تكون الجملة مفعولا به ويتحتم كونها جملة مستأنفة في قوله سبحانه ﴿ ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا هو السميع العليم ﴾ حيث ورد في مواضع أخرى من النص القرآني أن هذا من قول الله عز وجل وليس من قول الكفار ، يقول سبحانه ﴿ أيبتغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعا ﴾ (النساء ١٣٩) وقوله جل من قائل : ﴿ فلله العزة جميعا ﴾ (فاطر ١٠) ، يضاف إلى ذلك ما حكاه النص هنا من أقوال للكفار من شأنها أن تثير الحزن في نفس النبي ﷺ منها في نفس السورة ما جاء في الآية ٤٨ ﴿ ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين ﴾ ومنها قولهم في الآية ٥٣ ﴿ وأحق هو . قل إى وربى إنه لحق .. ﴾ وقد أمر النبي ﷺ بأن يرد عليهم قولهم وألا يحزنه هذا القول لأن العزة لله جميعا هو المتفرد بعزة الدنيا والآخرة وهو المنتقم من هؤلاء المشركين القائلين فيه من القول الباطل ما يقولون فلا ينصرهم عند انتقامه منهم أحد لأنه لا يعازّه شيء » [٢] .

---

(١) لقد ذهب الزمخشري بعيدا عندما أجاز أن يكون المعنى أن النبي ﷺ قد نهى عن الحزن على كون الله عالما بسرهم وعلانيتهم قائلا : « وليس النهي عن ذلك مما يوجب شيئا قلت : » وهذا المعنى وإن كان ظاهر اللفظ يجيزه إلا أن السياق يمنعه إذ لم يثبت قول الكفار : إن الله يعلم سرنا وعلانيتنا وإنما ثبت عنهم ما يخالف هذا ومن ثم بكتهم الله وأنكر عليهم صنيعهم بقوله : « أولا يعلمون أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون » (البقرة ٧٧) ، وقد ثبت أن هذا القول هو للمؤمنين لا للكفار إذ ورد قوله تعالى على لسان سيدنا إبراهيم : « ربنا إنك تعلم ما تخفي وما نعلن وما يخفى على الله من شئ في الأرض ولا في السماء » (إبراهيم ٣٨) .

وقد أشار الطبري إلى هذا السياق المستفاد من جملة النصوص المصاحبة في السورة الكريمة أو المذكورة في السور الأخرى التي أشرنا إليها بقوله « وكسرت إن من قوله : ﴿ إن العزة لله جميعا ﴾ لأن ذلك خبر من الله مبتدأ (أي إخبار من الله على سبيل الإستئناف) ولم يعمل فيها القول لأن القول عني به قول المشركين ، وقوله ﴿ إن العزة لله جميعا ﴾ لم يكن من قيل المشركين ولا هو خبر عنهم أنهم قالوه » (١) .

إن قول الطبري هنا فيما يتعلق بكسر همزة إن وفتحها هو نفسه قول ابن قتيبة في الآية الأولى وقد سبق أن ذكرنا أن المسألة لا علاقة لها بالكسر أو الفتح لأنه مع الكسر يمكن أن تكون الجملة مفعولة للقول فيقع الوهم أن النبي ﷺ نهى عن الحزن لقول الكفار « إن العزة لله » . وهذا ما يمنع منه السياق ، وهذا المعنى يجوز أيضا إذا فتحت « إن » وأُعرِبَت بدلا من « قولهم » ولكن إذا فتحت مع تقدير لام التعليل فإن ذلك يرجع إلى معنى الإستئناف وهو هنا استئناف بياني لأنه جواب عن سؤال مقدر (٢) موضح لعلة النهي عن الحزن ، وقد وردت القراءة بالفتح عن أبي حيوة ، وذكر الزمخشري أنها تكون « بمعنى « لأن العزة » على صريح التعليل » (٣) .

والخلاصة أن الفيصل هنا في تحديد المعنى النحوي ليس هو كسر إن وفتحها كما قال ابن قتيبة في الآية الأولى أو كما قال الطبري في الآية الثانية ، كما أنه لا يرجع إلى تقدير القارىء كما قال الزمخشري وإنما يرجع

---

(١) السابق ١١ / ٩٧ .

(٢) انظر في الفرق بين الاستئناف عند النحاة وعند البيانيين ، ابن هشام المغنى ٢ / ٣٨٢ ، يقول الزمخشري : « إن العزة لله » استئنافه بمعنى التعليل كأنه قيل ما لي لا أحزن ؟ فقيل : إن العزة لله جميعا « أي أن القهر والغلبة في ملكة الله جميعا لا يملك أحد شيئا منها لا هم ولا غيرهم .. » انظر الكشاف ٢ / ٢٤٤ .

(٣) السابق ، نفس الصفحة .

إلى السياق المصاحب سواء أكان لغويا أو خارجيا .

السـياق ومعـانـي الأدوات

إن القاعدة العامة التي صاغها الإمام الشافعي رضي الله عنه في قوله « وتسمي (العرب) الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة وتسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة [١] منطبق أيضا على ما يسمى في التراث العربي بـ « حروف المعاني « أو » المفردات » ويسمى في الدراسات الحديثة بـ « الأدوات » أو الكلمات الفارغة (أي من المعنى المعجمي) أو الكلمات النحوية لأن وظائفها الدلالية تقتصر على الجمل أو التراكيب النحوية ، ذلك أن الأداة الواحدة قد تتعدد معانيها الوظيفية كما أن المعنى الواحد قد يعبر عنه بأكثر من أداة في سياقات مختلفة وقد عبر ابن مالك عن الأمرين جميعا عندما تحدث عن وظائف « من » قائلا :

بين وبعض وابتدىء في الأمكنة　　بمن وقد تجيء لبدء الأزمنة

ويمكن أن يسمى ذلك : بالإشتراك في الأدوات ، أما الأمر الثاني وهو تعدد الأدوات أو الحروف الدالة على معنى واحر فقد أشار إليها أيضا عندما قال :

---

(١) الرسالة ص ٥٢ وقد جاءت هذه المقولة أيضا في كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢٤ بعبارة أخرى حيث قال : « أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين » . وقارن بمقدمة كتاب الأضداد لقطرب التي جاء فيها « الكلام في ألفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه ، فوجه منها وهو الأعم الأكثر اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين وذلك للحاجة منهم إلى ذلك وذلك قولك : الرجل والمرأة واليوم والليلة .... والوجه الثاني اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد وذلك مثل عير وحمار وذئب وسيد ، والوجه الثالث أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعدا مثل الأمة ... » انظر الأضداد المنشور في مجلة Islamica 5 , 244 .

للانتها حتى ولام وإلــى ومـن وبـا يفهمـــان بَـدلا

ويمكن أن نطلق على ذلك الترادف في أدوات المعاني وقد حالت طبيعة نظم الألفية بين إبن مالك وذكر الأدوات التي تدل على معنى واحد في مكان واحد أو ذكر المعاني المختلفة للحرف الواحد في مكان واحد ولذلك راوح بين الطريقتين فكان ينطلق أحيانا من المعنى كما في البيت الأول وأحيانا من اللفظ كما في البيت الثاني ، وعندماحالت طبيعة النظم دون أن يذكر معنى البدل في البيت الأول باعتباره من معاني « من » فإنه أشار إلى ذلك عند حديثه عن ترادف كل من الباء ومن في إفادة هذا المعنى (١) .

لقد وجه النحاة واللغويون العرب جل إهتمامهم لدراسة المعاني المختلفة المستفادة من هذا الحرف أو ذاك ورتبوا كتبهم التي خصصوها أو جزءا منها - وفقا لذلك أي أنهم انطلقو من اللفظ إلى المعنى وليس العكس أو - بعبارة أخرى - نظروا إليها من زاوية الاشتراك لا من منطلق الترادف ، وقد كانت فكرة الترادف على ذكر منهم وهم يتحدثون عن معاني الحرف الواحد إذ ليس من النادر أن نجد في كلامهم إن الحرف المعين يرادف كذا كما في قول ابن هشام « الرابع (من معاني إلى) مرادفة اللام نحو « والأمر إليك » (٢) ، وقد ترد عبارة موافقة كذا بدلا من مرادفته كما في قول المرادي : الرابع (من معاني إلى) موافقة اللام ثم ذكر المثال الذي أورده إبن هشام وعلل لذلك « بأن اللام في هذا هي الأصل » ، الخامس : موافقة « في » ، السادس :

---

(١) يقارن ذلك أيضا ببيتي الألفية :

واللام للملك وشبهه ، وفـــي تعدية - أيضا - وتعليل قفي

وزيد ، والظرفية استبن ببـا و « في » وقد يبينان السببا

إذ إنه بعد أن ذكر وظائف اللام - كما يراها في البيت الأول وجزء من البيت الثاني ، تحدث عن « الباء » و « في » اللتين ترادفتا في إفادة كل من السببية والظرفية .

(٢) مغنى اللبيب ١ / ٧٥ .

موافقة « من » إلى آخره (١) .

لقد نجم عن القول بأن هذا الحرف يرادف أو يوافق ذلك الحرف في المعنى فكرة أخرى هي أن حروف الجر (وغيرها) ينوب بعضها عن بعض في أداء المعنى ، وهذه فكرة إرتضاها الكوفيون ، وخالف فيها البصريون والذين ذهبوا إلى أن لكل حرف معنى واحداً فإذا دل على غيره كان ذلك من قبيل التضمين أو المجاز أو على سبيل الشذوذ يقول ابن هشام :

« مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في قوله تعالى ﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾ إن « في » ليست بمعنى « على » ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله : « شربن بماء البحر » معنى « روين » .. وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ، وهذا الأخير (٢) هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً » وقد عقب ابن هشام على هذا القول الأخير للكوفيين بأنه أقل تعسفا مما ذهب إليه البصريون أو أكثرهم (٣) .

---

(١) انظر الجني الداني ٣٨٧ ، ٣٨٨ وقد يرد أيضا في عبارتهم أن الحرف كذا بمعنى الحرف كذا ، انظر الهمع ٢ / ٣٧ .

(٢) أي الوجه الذي لا يقبل التضمين أو المجاز .

(٣) مغنى اللبيب ١ / ١١١ ، وقد نقل السيوطي قول ابن هشام ملخصا في همع الهوامع ٢ / ٣٥ وجاء في الجني الداني ما يشير إلى أن هذا القول لأكثر البصريين وليس لهم جميعا وذلك قوله عقب الحديث عن معاني « إلى » واعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية وجميع هذه الشواهد (التي أوردها للمعاني الأخرى) عندهم متأول « الجني الداني ص ٣٨٩ » .

إن المجال لا يتسع هنا لمناقشة هذه المسألة أكثر من هذا ولكن حسبنا أن نشير إلى أن أصحاب النظرية السياقية لا يفرقون بين المعاني الأصلية وغيرها لأن المعنى عندهم هو ما يفيده اللفظ في سياق بعينه ولما كانت هذه المعاني ترتبط بالسياق فإنها جميعا تصبح من معاني الحرف ، على أننا نلمح في ثنايا كلام القائلين بأن هذا الحرف يرادف ذلك الحرف أو يوافقه أو هو بمعناه إشارة لا تخطوها العين بأن هذا الحرف الثاني له معنى (أصلي) يتبادر إلى الذهن عند أول وهلة أو هو أظهر معانيها وأكثرها استعمالا ففي المثال الذي أوردناه منذ قليل وهو « والأمر إليك » نجد عبارة أن « إلى » موافقة أو مرادفة » للام » وإذا أخذنا بقول الكوفيين على علاته لتساءلنا أي معاني اللام هو المقصود هنا ؟ وهنا يأتي الجواب بأنه المعنى الأكثر شهرة واستعمالا لها وهو « التخصيص » وبهذا نفهم تعليل المرادي بأن اللام في هذا هي الأصل .

أما موقف اللغويين من هذه القضية فيمثله ابن جني الذي رأى أن القول بأن بعض الحروف قد ينوب عن بعض ليس دائما وإنما في سياقات معينة فقط وهو هنا يربط بين المعاني المختلفة والسياقات التي ترد فيها وذلك حيث يقول في الخصائص (في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض) : « هذا باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة ، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه وذلك أنهم يقولون إن « إلى » تكون بمعنى « مع » ويحتجون لذلك بقوله سبحانه : ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ أي مع الله ، ويقولون إن « في » تكون بمعنى « على » ويحتجون بقوله عز إسمه : ﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾ أي عليها ، ويقولون : الباء بمعنى « من » و « على » ويحتجون بقولهم : رميت بالقوس أي عنها أو عليها كقوله :

أرمي عليها وهي فرع أجمع ..

وقال طفيل :

رمت عن قسي الماسخيّ رجالهم
بأحسن ما يبتاع من نبل يثـرب

وغير ذلك مما يوردونه ، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ، لكنا نقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا ، ألا ترى أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول : سرت إلى زيد وأن تريد معه ، وأن تقول : زيد في الفرس وأنت تريد عليه » (١) ، وبهذا نستطيع أن نفهم ما قاله في موضع آخر عن الاشتراك في الحروف (جارة أو غير جارة) وأن ذلك ليس في جميعها حيث يتمحض بعضها للدلالة على معنى واحد ومن ذلك « إن » التي تتمحض لمعنى التوكيد ، يقول رحمه الله : « فإن قلت (محتجا على تعدد معاني إنّ) : يكون من الحروف ما يصلح من المعاني لأكثر من الواحد نحو « من » فإنها تكون تبعيضا وابتداء ، و « لا » تكون نفيا ونهيا وتوكيدا و « إنْ » فإنها تكون شرطا ونفيا وتوكيداً » قيل : هذا إلزام يسقطه تأمله وذلك أن « من » و « لا » ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد ، لأنها حروف وقعت مشتركة كما وقعت الأسماء مشتركة .... وليست كذلك النون لأنها وضعت لتوكيد ما قد أخذ مأخذه واستقر من الكلام بمعانيه المفادة من أسمائه وأفعاله وحروفه ، فليست لتوكيد شيء مخصوص من ذلك دون غيره ، ألا تراها للشيء وضده نحو « اذهبنّ » و « لا تذهبن » والإثبات في « لتقومن » والنفي في « قلما تقومنّ » فهي إذن لمعنى واحد ، وهو التوكيد لا غير » (٢) .

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٠٨ .
(٢) السابق ٣ / ١١٠ ، ١١١ .

ونأخذ من جملة كلام أبي الفتح أنه يؤيد فكرة الكوفيين التي تقول بالإشتراك في معاني الأدوات ، ولكنه يؤكد (كما في النص الأول) أن هذا الاشتراك ليس عاما وإنما يقيده السياق الذي تستعمل فيه الأداة ، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإنه يرى أن هذا الاشتراك ليس عاما في كل الأدوات وإنما يوجد من بين الأدوات ما يستقل بالدلالة على معنى واحد ، وفيما يتعلق بالترادف المتمثل في استخدام أكثر من أداة للدلالة على معنى واحد فإنه أيضا ليس ترادفا مطلقا وانما هو ترادف جزئي منوط بظروف السياق إذ لا يصح أن نقول « زيد في الفرس » في معنى زيد على الفرس » ولما كانت « على » و « في » ليستا مترادفين في هذا السياق دلّ ذلك على أن الترادف في الأدوات هو ترادف جزئي وليس بمطلق نظرا لإخفاقه في تلبية شرط مهم من شروط الترادف المطلق وهذه الشروط كما قررها الدرس اللغوي الحديث هي :

١ ـ تعتبر المترادفات كاملة الترادف فقط إذا كانت كل معانيها متطابقة .

٢ ـ تعتبر المترادفات مترادفة كليا فقط إذا كانت مترادفة في السياقات كافة .

٣ ـ تعتبر المترادفات مترادفة تماما ، فقط إذا كانت متطابقة في كل مجالات المعنى ذات العلاقة [1] .

ومن هنا يصح القول بأن الاشتراك والترادف كلاهما ليس مطلقا وإنما مقيد بالسياق كما أشار ابن جني .

إن السياق الذي يحدد معنى الأداة أو الحرف قد يكون سياقا خارجيا يفهم من الموقف الذي يقال فيه الكلام ، وقد يكون سياقا لغويا يستفاد من

---

(١) لاينز ، اللغة والمعنى والسياق ص ٥٤ .

العناصر المستخدمة مع الأداة أو الحرف في نفس الجملة وقد أشار النحاة واللغويون العرب إلى النوعين جميعا فمن مراعاة السياق الخارجي قول السيوطي : وسابعها (أي سابع معاني « ربَ » أنها للتكثير في موضع المباهاة والإفتخار وللتقليل فيما عدا ذلك [١] . وقد أكد ذلك ابن هشام عندما لم يرتض رأي الأكثرين بأنها تفيد التقليل دائما ورأى ابن درستويه وجماعة في أنها تفيد التكثير دائما وذكر أنها تفيد الأمرين جميعا وأن ذلك منوط بالسياق أو المقام الذي تقال فيه ففي مقام التخويف أو الفخر يكون المعنى للتكثير وفي مقام المدح يكون المعنى للتقليل مثال مقام التخويف قوله تعالى : ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ ، ومثال مقام الإفتخار قول الشاعر (امرىء القيس) :

فيا رب يوم قد لهوت وليلة   بآنسة كأنها خط تمثال

ومثال مقام المدح قول أبي طالب في النبي ﷺ :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه
ثمال اليتامى عصمة للأرامل

(و رب هنا محذوفة دلت عليها الواو) [٢] .

ومن أمثلة السياق اللغوي ما ذكره ابن هشام أيضا في قوله ﷺ : أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة » فـ « ما » هنا نافية (وحاشا فعل بمعنى استثنى) ، والمعنى أنه لم يستثنى فاطمة ، وتوهم ابن مالك أنها ما

---

(١) همع الهوامع ٢ / ٢٥ .

(٢) انظر هذه الأمثلة وغيرها في مغنى اللبيب ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ وقارن بالهمع ٢ / ٢٦ وقد أيد المرادي رأي الأكثرين ووصفه بأنه رأي الجمهور ونص على دور السياق في تحديد المعنى صراحة انظر المعنيين السادس والسابع في الجني الداني ص ٤٤ .

المصدرية وحاشا الإستثنائية بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام ... ويرده أن في معجم الطبراني « ما حاشا فاطمة ولا غيرها » [١] فوجود لفظ « ولا غيرها » دليل سياقي على أن « ما » هنا نافية وإذا كانت هذه العبارة من الراوي كما يفهمه ظاهر قول ابن هشام فإنه ينضم إلى السياق اللغوي المتمثل في « ولا غيرها » سياق مقامي هو أن العبارة ليست من كلام المصطفى ﷺ ويكون المعنى أن النبي ﷺ لم يستثن فاطمة من « الناس » المفضل عليهم ، أما المعنى على المصدرية وأن العبارة كلها للرسول ﷺ فهو أن أسامة أحب الناس إلى الرسول الكريم فيما عدا فاطمة أي أنها تكون مستثناة من الناس المفضل عليهم والفيصل في تحديد المعنى هنا إنما هو للسياق لغويا أو خارجيا ، وقد أرجع ابن هشام تسعة من معاني « أو » إلى السياق بشقيه اللغوي والخارجي (أي المقالي والمقامي) فقال بعد أن ذكر هذه المعاني الاثنى عشر : التحقيق أن « أو » موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى « بل » (أي الإضراب) وإلى معنى الواو (الجمع المطلق) ، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها » [٢] كقرائن المقام كما قال الأمير في حاشيته على المغني [٣] أو

---

(١) مغنى اللبيب ١ / ١٢١ وانظر أمثلة أخرى للسياق اللغوي في همع العوامع ٢ / ٢٥ (معاني حتى واستعمالاتها) فهي تكون جارة تفيد انتهاء العغاية إذا جاءت بعد اسم مفرد مجرور أو مضارع منصوب ، وتكون عاطفة إذا جاء بعدها فعل منصوب فإذا جاء بعدها جملة كانت ابتدائية ، وعندما تكون جارة مفيدة لانتهاء الغاية فإنها مثل إلى في توقف دخول الغاية أو عدم دخولها على السياق أو القرينة المتمثلة في ذكر الآخر بعدهما أو في القرينة الخارجية يقول السيوطي : متى دلت قرينة على دخول الغاية أو عدم دخولها فإنه يعمل به (أي الدخول وعدمه) ثم ذكر مثالين أحدهما للسياق اللغوي والآخر للسياق الخارجي ، أما اللغوي فيمثله قوله : قرأت القرآن الكريم من أوله إلى آخره ، دل ذكر الآخر وجعله غاية على الاستيفاء ، أما السياق الخارجي فيتمثل في قوله تعالى : « وأيدكم إلى المرافق » حيث دلت السنة على دخول المرافق في الغسل فقالسنة هنا دليل خارجي يدل على المعنى المراد .

(٢) السابق ١ / ٦٧ .

(٣) انظر حاشية الأمير (هامش المغنى ط . دار إحياء الكتب العربية) ١ / ٦٥ ، وقارن ═══

المقال كما يفهم من كلام ابن هشام الذي تعجب فيه من نسبة المعنى مرة إلى « أو » ومرة إلى الصيغة في مثل « افعل » إذ ذكروا من معاني هذه الصيغة التخيير والإباحة ومثلوه بنحو « خذ من مالي درهما أو دينارا » أو « جالس الحسن أو ابن سيرين » ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين ، وليس في الأمر ما يقتضي التعجب لأن المعنى النحوي قد يستفاد بأكثر من وسيلة فـ « أو » هنا وحدة نحوية أما الصيغة فهي ملمح نحوي ليس له معنى في ذاته ولكنه يشير إلى المعنى باعتباره عنصرا من عناصرالسياق وتكون نسبة المعنى إليه من قبيل التسامح في العبارة .

السياق والمعاني النحوية التركيبية

سبق الحديث عن المعاني النحوية التركيبية وهي تلك التي تستفاد من جملة التركيب ولا يختص بها جزء منه وذلك مثل معاني التاكيد والنفي والأمر والنهي إلخ . وهي تلك التي أسماها ابن فارس « معاني الكلام » وتنسب هذه المعاني عادة إما إلى الصيغة وإما إلى الأداة فيقال « صيغة الأمر » و « أداة الاستفهام » ، وقد أولى اللغويون والبلاغيون وعلماء الأصول هذه المعانى عناية فائقة وتحدثوا عن المعاني المختلفة التي تكمن وراء كل صيغة بحسب السياقات المختلفة التي ترد فيها ، كما تحدثوا عن الصيغ المختلفة أو الأدوات المتعددة التي تفيد نفس المعنى وكأن ما ينسب إلى الصيغة من نحو « الأمر - الخبر - التاكيد - النفي - الاستفهام - إلخ » هو مجرد معان أولية أو أساسية تستفاد من الصيغة المجردة عن السياق ، أما مع السياق فإنه يكون للكلام معنى يخالف ظاهر هذه الصيغة أو يحدد أحد المعاني الإحتمالية التي يمكن أن تفاد منها وقد عقد ابن قتيبة لذلك بابا أسماه « باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه » وذكر من ذلك :

= بـ « النحو والدلالة ص ٤٩ » للدكتور حماسة عبد اللطيف الذي ذهب إلى أن قرائن المقام قد تكون حالية أو مقالية ، والمعروف أن المقام يقابل المقال وليس المقال جزءا منه كما زعم الدكتور حماسة ولم يقصد الشيخ الأمير في حاشية حصر الغيرية في قرائن المقام وإنما ذكرها تمثيلا فقط فقال كقرائن المقام .

١ - أن يأتي الكلام على مذهب الإستفهام وهو تقرير كما في قوله تعالى : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ ؟ .

٢ - أن يأتي الكلام على مذهب الاستفهام وهو تعجب كقوله سبحانه ﴿ عم يتساءلون . عن النبأ العظيم ﴾ .

٣ - أن يأتي الكلام على مذهب الاستفهام وهو توبيخ كما في قوله جل من قائل : ﴿ أتأتون الذكران من العالمين ﴾ (١) .

إن ظاهر اللفظ هنا هو الاستفهام ولكن المعنى المراد من صيغة الاستفهام هو التقرير في الآية الأولى والتعجب في الثانية والتوبيخ في الثالثة ، وإذا أردنا أن نعبر عن كلام ابن قتيبة بطريقة التحويليين من أنصار تشوسكي لقلنا إن تحليل هذه التراكيب يتم على مستويين : الأول هو المستوى السطحي وفيه نجد صيغة الاستفهام في التراكيب الثلاثة والثاني هو التركيب العميق الذي يظهر معنى التقرير في الآية الأولى والتعجب في الثانية والتوبيخ في الثالثة (٢) .

أما ابن فارس فقد نص على أن هذه المعاني التركيبية مما يدخل في باب المشترك الذي عرف بقوله : « أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر كقوله جل ثناؤه « فاقذفيه في اليم فليلقه اليم بالساحل » فقوله « فليلقه » مشترك بين الخبر وبين الأمر ، كأنه قال : فاقذفيه في اليم يلقه اليم ، يحتمل أن يكون اليم أمر بإلقائه ، ومنه قولهم : أرأيت ؟ فهو مرة للإستفتاء والسؤال

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٢) انظر في معنى كل من التركيب السطحي والتركيب العميق عند تشومسكي .

لواندوفسكي Lewandowski , ling. Wörterb. , III S. 1007 .

هذا وقد ذكر ابن قتيبة للفظ (أي صيغة) الأمر أربعة معان : هي التهديد والتأديب والإباحة والعَرْض (انظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٠ ، ٢٨١) .

كقولك : أرأيتَ إن صلى الإمام قاعداً ، كيف يصلي من خلفه ؟ ويكون مرة للتنبيه ولا يقتضي مفعولاً ، قال جل ثناؤه : « أرأيت إن كذَّب وتولى » ومن الباب قوله سبحانه : ﴿ ذرني ومن خلقت وحيدا ﴾ فهذا مشترك محتمل أن يكون لله جل ثناؤه لأنه انفرد بخلقه ويحتمل أن يكون خلقته وحيداً فريداً من ماله وولده » (١) .

إن مراد إبن فارس باللفظ هنا هو الصيغة لأنها هي المسئولة عن كون الكلام خبرا أو أمرا ، تنبيها أو سؤالا ، أما المثال الثالث فإنه يتعلق بالمعنى النحوي الإفرادي وهو صاحب الحال الذي يمكن أن يكون فاعل خلقت أو مفعوله ، وبهذا الفهم لكلام ابن فارس تصبح الصيغ المعبر بها عن المعاني التركيبية أيضا من قبيل المشترك الذي يتحدد المعنى المراد به من خلال السياق ، وقد ذكر لصيغة الاستفهام خمسة عشر معنى اتفق ظاهر اللفظ أو الصيغة (أي البنية السطحية) مع الباطن (أي البنية العميقة) في حالة واحدة وإختلفت البنيتان السطحية والعميقة أو الظاهر مع الباطن في أربعة عشر استعمالا وقد عبر عن ذلك بقوله : « وجملة باب الإستخبار أن يكون ظاهره موافقا لباطنه كسؤالك عما لا تعلمه فتقول « ما عندك » ؟ « ومن رأيت » ؟ .

ويكون استخباراً في اللفظ والمعنى تعجب : نحو « ما أصحاب الميمنة » ... ثم ذكر بقية المعاني » (٢) ، وقد أوصل السيوطي هذه المعاني إلى اثنين وثلاثين معنى (٣) .

وقد كان للسياق دور أساسي في تحديد هذه المعاني ولم يشر ابن قتيبة إلى هذا السياق إلا في حالة واحدة هي وروده بمعنى النفي وذلك في

---

(١) الصاحبي ٤٥٦ .

(٢) انظر هذه المعاني المستفادة من صيغة الاستفهام عند فارس في المرجع السابق ص ٢٩٢ - ٢٩٦ .

(٣) انظر الاتقان في علوم القرآن ٢ / ٧٩ .

قوله تعالى : ﴿ فمن يهدي من أضل الله ﴾ ؟ قال ابن قتيبة : فظاهره استخبار والمعنى : لا هادي لمن أضل الله والدليل على ذلك (من السياق) قوله في العطف عليه بالنفي « وما لهم من ناصرين » وقد جعل السيوطي هذا الاستفهام للإنكار وجعل النفي سبيلا إلى ذلك حيث ذكر أن المعنى الأول من المعاني التي يخرج بها الاستفهام عن حقيقته هو الإنكار والمعنى فيه على النفي وقد جمع المتأخرون بين الأمرين فقالوا : « استفهام إنكاري بمعنى النفي » وقد جعل السيوطي دخول « إلا » من العناصر السياقية التي تدل على هذا المعنى كما في قوله تعالى : ﴿ وهل يجازي إلا الكفور ﴾ [1] .

أما البلاغيون فقد أولوا عنصر السياق أهمية كبرى في الكشف عن المعاني التركيبية ، وإذا أخذنا الاستفهام مثالا لتطبيق هذه الفكرة فإنه ليس أدل على ذلك من قول القزويني عقب ذكره لأدوات الاستفهام : « هذه الألفاظ كثيرا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام » ثم ذكر عند حديثه عن معنى التقرير في قوله تعالى : ﴿ أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم ﴾ وقوله عليه السلام (فيما يحكيه عنه ربه) ﴿ بل فعله كبيرهم هذا ﴾ ولو كان التقرير بالفعل في قولهم : « أأنت فعلت » لكان الجواب فعلت أو لم أفعل [2] ، وفيه نظر لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر الأصنام » [3] ، وأكد اعتماد المعنى على السياق في تحديد المراد عند حديثه عن صيغة الأمر فقال : إنها أعني صيغة الأمر في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام ثم ذكر الإبانة والتهديد . إلخ [4] .

---

(١) السابق ، نفس الصفحة .

(٢) يشير القزويني هنا إلى ما ذكره عبد القاهر في دلائل الإعجاز ص ١١٣ حيث ذكر أن المراد تقريره بأنه الفاعل وليس بالفعل .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٢ وقارن ذلك بشروح التلخيص ٢ / ٢٩٦ .

(٤) السابق ص ٨٥ ، وانظر أيضا شروح التلخيص ٢ / ٣١٢ .

وفيما يتعلق باعتماد علماء أصول الفقه على عنصر السياق في استنباط المعاني فإن خير ما يعبر عن ذلك قول الشافعي رضي الله عنه : « إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها ، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهراً يراد به العام الظاهر ... وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره » (١) .

ومن هذا يتضح بما لا يدع مجالا لأي شك أن العلماء العرب سواء كانوا لغويين أم بلاغيين أم من علماء القرآن وأصول الفقه قد ألموا بفكرة السياق وطبقوها تطبيقا دقيقا قبل أن يعرفها غيرهم بما ينيف على إثنى عشر قرنا من الزمان .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .وسلم .

---

(١) الرسالة ص ٥٢ وانظر الباب الذي عقده لـ « الصنف الذي يبين سياقه معناه » ص ٦٢ وما بعدها .

ثبت بأهم مراجع الكتاب

أولا : المراجع العربية :

- الإبدال . لأبي الطيب اللغوي . تحقيق عز الدين التنوخي . دمشق سنة ١٩٦٠ .
- الإتقان في علوم القرآن . للسيوطي . بيروت سنة ١٩٧٣ .
- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية . لعبد القادر عبد الرحمن السعدي . بغداد سنة ١٩٨٦ .
- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى . القاهرة ط أولى القاهرة ١٩٢٧ .
- أساس البلاغة للزمخشري . بيروت سنة ١٩٦٥ .
- أسس علم اللغة . لماريو باي . ترجمة د/ أحمد مختار عمر . ط ثالثة القاهرة سنة ١٩٨٧ .
- الأشباه والنظائر للسيوطي . تحقيق عبد الرؤف . طه سعد القاهرة ١٩٧٥ .
- الأشباه والنظائر في القرآن الكريم . لمقاتل بن سليمان . تحقيق د / عبد الله شحاته . القاهرة سنة ١٩٧٥ .
- إصلاح المنطق لابن السكيت . تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، والأستاذ عبد السلام هارون . طبعة ثانية . القاهرة ١٣٧٥ هـ .
- أصوات اللغة العربية . د / عبد الغفار هلال . ط ثانية القاهرة ١٩٨٨ .
- الأضداد في اللغة لمحمد حسين آل ياسين . بغداد سنة ١٩٧٤ .
- إكمال الأعلام بتثليث الكلام لابن مالك . تحقيق د / سعد الغامدي جدة سنة ١٩٩٤ .
- الألفاظ المشتركة في اللغة العربية . د/ أمين محمد فاخر . ط ١ القاهرة ١٩٨٣ .

- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام تحقيق د / عبد المجيد قطامش . بيروت سنة ١٩٨٠ (مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية) .

- إملاء ما من به الرحمن ،، من وجوه الإعراب والقراءات . لأبي البقاء العكبري ، بيروت ١٩٧٩ .

- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الإعتزال ، منشور بهامش الكشاف ، بيروت د . ت .

- الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني . بيروت . د . ت .

- البحر المحيط لأبي حيان (التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط) بيروت . د . ت . الناشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض .

- بحوث في علوم القرآن الكريم . د / عبد الغفور محمود جعفر القاهرة سنة ١٩٨٥

- البرهان في علوم القرآن للزركشي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ثانية بيروت . د . ت .

- البلاغة . تطور وتاريخ . د / شوقي ضيف . القاهرة سنة ١٩٦٥ .

- بيان المختصر . شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدين الأصفهاني . تحقيق د / محمد مظهر بقا . سلسلة التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة سنة ١٩٨٦ .

- البيان في غريب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد . القاهرة ١٩٨٠ .

- البيان والتبيين للجاحظ . تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون . ط رابعة القاهرة سنة ١٩٧٥ .

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة . تحقيق السيد أحمد صقر ط ثالثة القاهرة سنة ١٩٧٣ .

- التجويد والأصوات للدكتور إبراهيم نجا (مطبعة السعادة) القاهرة ١٩٦٥

- تحليل الجملة الفعلية ، مقال للدكتور محمد ابراهيم البنا منشور في مجلة معهد اللغة العربية - جامعة أم القرى العدد الثاني ١٩٨٤ (ص ٩٣ - ص ١٠٥) .

- التصاريف . ليحيى بن سلام . تحقيق الدكتورة هند شلبي تونس سنة ١٩٧٩ .

- التطور النحوي . لبرحشتراشر - بعناية حمدي البكري القاهرة سنة ١٩٢٩ .

- تعليم النحو بين النظرية والتطبيق ، مقال للدكتور تمام حسان منشور في مجلة المناهل ، المغرب ، العدد السابع ١٩٧٣ .

- تفسير الطبري (إنظر جامع البيان) .

- التلويح في شرح الفصيح للهروي ، منشور مع فصيح ثعلب . بتحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي ، القاهرة ١٩٤٩ .

- التمهيد في أصول الفقه ، لمحفوظ بن أحمد الكلوذاني الحنبلي . تحقيق د / مفيد محمد أبو عمشه . سلسلة التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة سنة ١٩٨٥ .

- تهذيب اللغة لأبي منصور الأذهري ، تحقيق الشيخ عبد السلام هارون وآخرين القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ .

- جامع البيان ، في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري . القاهرة ١٩٨٧ (= تفسير الطبري) .

- الجني الداني في حروف المعاني . للحسن بن أم قاسم المرادي . تحقيق د / فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل . بيروت سنة ١٩٨٣ .

- حاشية الأمير على مغني اللبيب (مطبوعة بها مش المغني ط . دار إحياء الكتب العربية) القاهرة د . ت .

- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ، تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف وآخرين . القاهرة ١٩٨٣ .

- الخصائص لابن جني . تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ .

- دراسة الصوت اللغوي . د / أحمد مختار عمر . القاهرة سنة ١٩٨١

- دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين . القاهرة .

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة طبعة دار الحديث بالقاهرة د . ت .

- دلائل الإعجاز . لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق وتعليق الشيخ محمود محمد شاكر . القاهرة سنة ١٩٨٤ .

- دلالات التراكيب . دراسة بلاغية للدكتور محمد أبو موسى . القاهرة سنة ١٩٧٩ .

- دور الكلمة في اللغة . ستيفن أولمان . ترجمة د / كمال بشر . القاهرة د . ت .

- ديوان الحطيئة . تحقيق نعمان أمين طه . القاهرة سنة ١٩٥٨ .

- ديوان طرفة ابن العبد . تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال . دمشق سنة ١٩٧٥ .

- الرسالة للإمام الشافعي . تحقيق وشرح الشيخ أحمد محمد شاكر . القاهرة سنة ١٣٠٩ ه .

- سر صناعة الإعراب . دراسة وتحقيق د / حسن هنداوي دمشق سنة ١٩٨٥

- شذا العرف في فن الصرف . الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي . القاهرة د . ت .

- شذرات من علم اللغة . د / شعبان عبد العظيم عبد الرحمن . القاهرة سنة ١٩٨٤ .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . القاهرة دار الفكر . د . ت .

- شرح الأشموني المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة سنة ١٩٧٠ .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . ط العشرون . القاهرة سنة ١٩٨٠ .

- شرح شافية ابن الحاجب . تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين بن عبد الحميد . بيروت سنة ١٩٧٥ .

- شرح المعلقات السبع للزوزني . بيروت د . ت . الناشر دار ابن زيدون

- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش . تحقيق د / فخر الدين قباوة حلب سنة ١٩٧٣ .

- شرح المفصل لابن يعيش . القاهرة د . ت .

- شرح التيسير (انظر المساعد) .

- شروح التلخيص . القاهرة ١٩٣٧ (وتتضمن : مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي ، مختصر السعد ، عروس الأفراح للسبكي ، حاشية الدسوقي) .

- الصاحبي في فقه اللغة . لأبي الحسين أحمد بن فارس . تحقيق السيد أحمد صقر . القاهرة سنة ١٩٧٧ .

- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطا . ط ثالثة القاهرة سنة ١٩٨٢ .

- صحيح البخاري . لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم البخاري . المكتبة الإسلامية استانبول تركيا سنة ١٩٨١ .

- الضمائر في اللغة العربية . د / محمد عبد الله جبر . القاهرة سنة ١٩٨٠ .

- ضوابط التوارد . بحث د / تمام حسان . منشور ضمن مقالات في (اللغة والأدب) ص ١٣٣ : ص ١٦٥ .

- الطراز ليحيي بن حمزة العلوي مصر سنة ١٩١٤ .

- عروس الأفراح لتاج الدين السبكي (إنظر شروح التلخيص) .

- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي . تحقيق أحمد أمين وآخرين القاهرة ١٩٤٨ : ١٩٥٣ .

- علم الدلالة . د / أحمد مختار عمر . الكويت سنة ١٩٨٢ .

- علم الصوتيات د / عبد الله ربيع محمود و د / عبد العزيز علام ط ثانية مكة المكرمة سنة ١٩٨٨ .

- علم اللغة . مقدمة للقارىء العربي . د/ محمود السعران القاهرة ١٩٦٢ .

- علم اللغة العام . الأصوات د / كمال بشر ط سابقة القاهرة ١٩٨٠

- علم اللغة بين القديم والحديث . د / عبد الغفار هلال ط ثانية القاهرة سنة ١٩٨٦ .

- علم اللغة العربية . د / محمود حجازي الكويت سنة ١٩٧٣ .

- علم اللسان . لأنطوان ماييه . ترجمة د / محمد مندور . وقد نشره مع منهج البحث في الأدب واللغة ذيلا لكتابه النقد المنهجي عند العرب . القاهرة د . ت

- علم اللغة العام . لدي سوسير ترجمة د / يونيل يوسف عزيز . الموصل سنة ١٩٨٨ .

- الغرابة في الحديث النبوي . د / عبد الفتاح البركاوي القاهرة سنة ١٩٨٧ .

- غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي تحقيق د / عبد الكريم إبراهيم - الغرباوي دار الفكر دمشق ١٩٨٢ (مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة)

- غريب الحديث لأبي الفرج بن الجوزي . تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي بيروت سنة ١٩٨٥ .

- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام .

- الطبعة الهندية . بتحقيق محمد عظيم الدين . حيدر أباد الدكن ١٩٦٤ م .

- الطبعة المصرية تحقيق الدكتور حسين محمد شرف القاهرة سنة ١٩٨٤ م .

- الفائق في غريب الحديث للزمخشري ط ثانية تحقيق علي محمد البجاوي ، وابراهيم أبو الفضل القاهرة د . ت .

- فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ط أولى القاهرة سنة ١٩٧٣ .

- فضائل القرآن (انظر كتاب فضائل القرآن) .

- الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب تحقيق د/ محمد عبد المنعم خفاجي القاهرة ١٩٤٩ .

فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي . تحقيق مصطفى السقا وآخرين ط ثالثة القاهرة سنة ١٩٧٢ .

- الفهرست لابن النديم . دار المعرفة بيروت . د . ت .

- في علم اللغة العام للدكتور عبد العزيز علام ، القاهرة ١٩٩٠ .

- القاموس المحيط . مجد الدين الفيروز بادي . ط ثانية مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٩٨٧ م .

- القلب والإبدال لابن السكيت . تحقيق هفنر ضمن كتاب الكنز اللغوي في اللسن العربي بيروت سنة ١٩٠٣ .

- قواعد تحويلية للغة العربية للدكتور محمد علي الخولي الرياض سنة ١٩٨١ .

- الكتاب لسيبويه . تحقيق الشيخ عبد السلام هارون ط ثالثة القاهرة ١٩٨٢ .

- كتاب العين . للخليل بن أحمد . تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي بيروت سنة ١٩٨٨.

- كتاب فضائل القرآن للحافظ بن كثير . تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا جدة - بيروت سنة ١٩٨٨ م .

- كشاف إصطلاحات الفنون (موسوعة العلوم الإسلامية) للتهانوي تحقيق لطفي عبد البديع القاهرة د . ت .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري بيروت د.ت.

- لسان العرب لابن منظور ط بيروت سنة ١٩٥٦ م . وطبعة دار المعارف بالقاهرة تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين سنة ١٩٨١ م .

- اللغة العربية . معناها ومبناها د / تمام حسان القاهرة ط ثانية سنة ١٩٧٩ .

- اللغة والإبداع د / شكري عياد ط أولى القاهرة سنة ١٩٨٨ .

- اللغة والمعنى والسياق ، لجون لاينز ترجمة د / عيسى صادق الوهاب . بغداد سنة ١٩٨٧ .

- اللغة لفندريس تعريب عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص القاهرة سنة ١٩٥٠ .

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الأثير . تحقيق د / أحمد الحوفي و د / بدوي طبانة ط أولى القاهرة سنة ١٩٥٩ .

- مثلثات قطرب . تحقيق د / رضا السويسي ليبيا سنة ١٣٩٨ ه .

- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق د/ فؤاد سيسكين القاهرة سنة ١٩٦٤ .

- المجاز في اللغة والقرآن الكريم . د/ عبد العظيم المطعني القاهرة سنة ١٩٨٥ .

- المجازات النبوية للشريف الرضي . تحقيق د/ طه محمد الزيني القاهرة سنة ١٩٦٧ .

- المدخل إلى فن الأداء . د/ عبد الغفور محمود جعفر . القاهرة سنة ١٩٨٦

مدخل إلى علم اللغة الحديث . د/ عبد الفتاح البركاوي القاهرة سنة ١٩٨٤ .

- مجمع الأمثال للميداني . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين بن عبد الحميد القاهرة سنة ١٩٥٦ .

- مجموع فتاوي ابن تيمية . جمع وترتيب عبد الرحمن محمد قاسم العاصمي النجدي الحنبلي القاهرة سنة ١٤٠٤ ه

- المجمل في اللغة . لأبي الحسين احمد بن فارس . تحقيق زهير عبد الحميد سلطان . بيروت سنة ١٩٨٤ .

- المزهر للسيوطي . تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين القاهرة د . ت .

- المساعد على تسهيل الفوائد . شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات . دمشق سنة ١٩٨٠ (منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة) .

- مشكل إعراب القرآن . لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي . تحقيق د/ حاتم صالح الضامن - بيروت سنة ١٩٨٧ م .

- المصوتات العربية بين الإفراد والتركيب العدد العاشر . د/ عبد الفتاح البركاوي . بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية القاهرة سنة ١٩٩١ .

- المطول على التلخيص للتفتازاني تصحيح عثمان زاده أحمد رفعت ايران سنة ١٣٣٠ ه .

- معاني القرآن للفراء . تحقيق محمد علي النجار وآخرين القاهرة سنة ١٩٥٥ - ١٩٧٢ .

- معاني القرآن للأخفش تحقيق د/ فايز فارس . الكويت ١٩٧٩ : ١٩٨١ م .

- المعنى اللغوي دراسة نظرية وتطبيقية . د / محمد حسن جبل . طنطا سنة ١٩٨٦ .

- مغني اللبيب . لعبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري المصري . تحقيق محمد محيي الدين بن عبد الحميد ، القاهرة د . ت .

- المغني في أصول الفقه . جلال الدين عمر بن محمد الخبازي تحقيق د/ محمد مظهر بقا . سلسلة التراث الإسلامي . جامعة أم القرى . مكة المكرمة سنة ١٤٠٣ هـ .

- مفاتيح الألسنية . تأليف جورج مونان . ترجمة الطيب البكوش تونس سنة ١٩٨١ .

- مفاتيح العلوم للخوارزمي القاهرة سنة ١٣٤٢ ه .

- مفتاح العلوم . يوسف بن أبي بكر بن علي السكاكي بيروت د . ت .

- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني . تحقيق محمد سيد كيلاني القاهرة سنة ١٩٦١ .

- المفصل للزمخشري المنشور مع شرح المفصل لابن يعيش . بيروت . القاهرة د . ت .

- مقالات في اللغة والأدب . د/ تمام حسان . مكة المكرمة ١٩٨٥ .

- مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق عبد السلام هارون ط ثالثة القاهرة سنة ١٩٦٩ .

- المقتضب لأبي العباس المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة سنة ١٣٨٦ هـ .

مقدمة ابن خلدون ط رابعة بيروت سنة ١٩٨١ .

- مقدمة في أصوات اللغة العربية . د/ عبد الفتاح البركاوي القاهرة سنة ١٩٨٤ .

- الممتع في التعريف . تحقيق د/ فخر الدين قباوة بيروت ط رابعة سنة ١٩٧٩

- من أسرار اللغة . د/ إبراهيم أنيس القاهرة سنة ١٩٧٨ م .

- منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير . تحقيق د/ محمود الطناحي القاهرة سنة ١٩٨٣ .

- من وظائف الصوت اللغوي للدكتور أحمد كشك . القاهرة ١٩٨٣ .

- مناهج البحث في اللغة . د/تمام حسان القاهرة سنة ١٩٨٩ .

- المنتخب . لكراع النمل تحقيق د/ محمد بن أحمد العمري مكة المكرمة سنة ١٩٨٩ .

- مواهب الفتاح . لابن يعقوب المغربي (إنظر شروح التلخيص) .

- المورد . قاموس إنجليزي عربي لمنير البعلبكي . بيروت سنة ١٩٧٥ م

- نتائج الفكر في النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي . تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا - الرياض سنة ١٩٨٤ م .

- النحو والدلالة . مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي د/ محمد حماسة عبد اللطيف القاهرة سنة ١٩٨٣ .

- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للشيخ محمد أحمد عرفة القاهرة سنة ١٩٣٧ .

النشر في القراءات العشر لابن الجزري .دار الكتب العلمية بيروت د. ت

- نظرية البلاغة بين النقد العربي والنقد اليوناني د/ سعيد عبادة ، مقال منشور في مجلة معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى العدد ٣ سنة ١٤٠٠ هـ .

- نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة وتعليق د/ حلمي خليل الأسكندرية سنة ١٩٨٥ .

- نظرية اللغة في النقد العربي . د/ عبد الحكيم راضي . القاهرة سنة ١٩٨٠

- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن الأثير . تحقيق أحمد طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ط أولى القاهرة سنة ١٩٦٣ .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية . للسيوطي . دار المعرفة بيروت . د . ت .

المراجع الأجنبية (١) :

بلومفيلد Language

L. Bloomfield , Language 17 Aufl. London 1970 .

بلومفيلد A set

L. Bloomfield , A set of postlates for the seience of language II 1926 p. 153 - 164 .

بركلي Semantik

H . B . Brekle , semantik , 2. Aufl. München 1972 .

بروكلمان GVG

C. Brockelmann , Grundriss der Vergleichenden Grammatik der semitischen sprachen Berlin 1908 - 1913 .

براند Tagmemic

R . M Brend , Tagmemic theory , In Journal of english linguistics , 4 (1970) , S. 7 - 45 .

البركاوي Ibdal-monog

El Berkawy Abdel. Die arabischen Ibdal-monographien , Erlangen , 1981 (Diss) .

---

(١) أثبتنا الرموز المختصرة المستخدمة في البحث على الجهة اليمنى وسجلنا بيانات المرجع كاملة على الجهة اليسرى .

Kleines Wörterb كونراد

R. Conrad , Kleines Wörterbuch sprachwissenschaftlicher Termini , Leipzig 1978 .

. Gramm دلمان

A. Dillman , Grammatik der äthiopischen sprache leipzig 1899 , (Nachdruck 1959 Graz Austria) .

Grundfragen دي سوسير

F. De Sausure , Grundfragen der allgemeinen sprachwissenschaft , deutsche überset . zur : cours de linguistique générale , Berlin 1967 .

Tongues فيرث

J. R. Firth , the Tongues of men and speech , London 1964 .

Papers فيرث

J. R. Firth , papers in linguistics , london 1957 .

Synopsis فيرث

J. R. Firth , A synopsis in linguistic theory , in studies in linguistic analysis , Oxford , 1957 .

Farb-undformb. فيشر

W. Fischer , Farb-undformbezeichnungen in der sprache der alt arabischen Dichtung , wiesbaden 1965 .

Sprache فونك كوليج

Funk-Kolleg . Sprache , eine Einführung in die moderne linguistik , Hamburg 1973 .

Einführung جوتس

Götz / Burgschmidt , emführung in die sprachwissenschaft für anglisten , München 1971 .

Morpheme هارس

Z. Harris , Morpheme Alternants in linguistic analysis , in language , 18 , 1942 , P. 169 - 180 .

Geschichte هلبج

G. Helbig , Geschichte der neuerem sprachwissenschaft , leipzig , 1970 .

Course هوكيت

Ch. Hockett , A course in modern linguistics New York , 1962 .

Taschenwörterb. هيبل

C. Heupel , Taschenwörterbuch der linguistik , München 1973 .

Handb. der ling. يانسن

H. Janssen , Handbuch der linguistik Allgemeine und angewandte Sprachwissenschaft .

Ling. Wörterb. لواندوفسكي

Th. Lewandowski , linguistisches wörterbuch 3 Aufl. Heidelberg 1980 .

Semantik لاينز

J. Lyons , semantik , deutsche überset. zur : semantics , München 1980 .

Einfuhrung لاينز

J. Lyons , Einführung in die moderne linguistik deutsche uberset. zur introduction of theoretical linguistics, 5. Aufl. München 1971 .

Tagmemic بايك

K. Pike , A guide to publications related to Tagmemic theory , the Hague , 1966 .

Wunder بورتسج

W. Porzig , Das wunder der sprache , München 7. Aufl. 1982 .

Grundzüge مارتنيه

A. Martinet , Grundzüge der allgememen sprachwissenschaft , stuttgart , 1963 (deutscheubers.) .

general ling. روبنز

R. H. Robins , General linguistics , london 1964 .

GAG فون زودن

W. Von Soden , Grundriss der akkadischen Grammatik Roma 1952 .

فهرست الموضوعات

رقم الأيداع في دار الكتب
١٠٠٨٢ / ١٩٩١

I . S . B . N
977 - 5254 - 03 - 5